الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700-1850 "جماعة البساكرة نموذجا"

إعداد الطالب:

سعدون بخاخ

تحت إشراف:

أ.د/ سعاد يمينة شبوط

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د مصطفى حجازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د سعاد يمينة شبوط	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. عبد الرحمان بن بوزيان	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د حميد آيت حبوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران – 1 –	عضوا
أ.د محمد شاطو	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي – البيض–	عضوا
أ.د بلبروات بن عتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية :1443-1444هـ/2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى والـــدي الكريمين أطال الله في عـمرهما

إلى جمـيع أفراد عائلتي شيبا وشبّانا

إلى جميع أساتذتي ومن درست على يديهم

إلى جمـيع أصدقائي وأحبّـــتي

أهـــدي هذا العمـل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له على أن وفقنا بمنه وكرمه لإتمام هذا العمل وإنجازه.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذة المشرفة **الدكتورة سعاد يمينة شيوط** التي قبلت الإشراف على هذا العمل ورافقتنا طيلة إنجازه بملاحظاتها وتوجيهاتها.

وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة على مراجعتهم لهذا العمل وتوجيهه.

والشكر موصول كذلك إلى ثلّة من الأساتذة ساعدونا بتوفيرهم لنا ما لم تبلغه أيدينا من مصادر ووثائق

وأخص بالذكر منهم: **الدكتور فارس كعوان، الدكتور زهير بن علي، والدكتورة سماح بودبية، والدكتورة عزيزة معطاالله**

فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

دون أن أنسى من ساعدنا على إخراج هذا العمل كتابة ومراجعة وتنقيحا.

قائمة المختصرات باللغتين العربية والفرنسية

Liste des abréviations en arabe et français

- أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي. - أ.و.ج: الأرشيف الوطني الجزائري. - أ.و.ق: أرشيف ولاية قسنطينة. - س.ب: سجلات البايلك. - س.م.م: سجلات المحكمة المالكية. - س.م.ح: سجلات المحكمة الحنفية. - س.م.ش: سجلات المحكمة الشرعية. - س.ب.م: سجلات بيت المال. - ف: فيلم - ع: علبة - و: وثيقة. - س: سجل. - ج: جزء - م: مجلد - ص: صفحة. - ص- ص: صفحات متتابعة. - ط: طبعة. - د.ط: دون طبعة. - ط.خ: طبعة خاصة - تح: تحقيق. - تر: ترجمة.	- ANOM: Archive Nationale d'outre-mer. - C: carton - F: feuille. - T: tome. - N: numéro. - P: page. - PP: pages contenus. - Vol: volume. - R.A: revue africaine. - Op, Cit: ouvrage Précédemment cité. - IBID: même ouvrage

المقدمـــة

1. التعريف بالموضوع

عرفت الكتابة التاريخية في العقد الثالث من القرن العشرين مع مدرسة الحوليات الفرنسية توجها جديدا ضمن مشروع التاريخ الاجتماعي، أين نادى رواد وأقطاب هذه المدرسة على غرار مارك بلوخ **Mark Block**، ولوسيان فيفر **Lucien Febver** بضرورة الابتعاد عن التاريخ السياسي الذي لا يخرج عن إطار المعارك والحروب والتأريخ للزعامات السياسية والعسكرية، وإنما على المؤرخ أيضا الاهتمام بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية لفهم ديناميكية وحركية المجتمع.

لقد نادى أقطاب هذه المدرسة أيضا بضرورة إلغاء القطيعة بين علم التاريخ ومختلف العلوم الأمر الذي كان من شأنه أن عرفت الكتابة التاريخية تحولا في المناهج والأطروحات، حيث أصبح المؤرخ في هذا الصدد يبحث في المجاعات والكوارث الطبيعية، كما يبحث في العادات والتقاليد، ويبحث حتى تاريخ الذهنيات وغيرها من المواضيع، ولعله من بين أهم المواضيع التي تندرج ضمن التاريخ الاجتماعي هي مواضيع الفئات الاجتماعية المهمشة رغم أدوارها داخل مجتمعاتها، على غرار العمال والفلاحين والفقراء والمشردين وغيرهم والمعروفون أيضا بفئات الظل.

تعد الجماعات البرانية الوافدة من المناطق الجبلية والداخلية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وهذا لأن الكثير منها اشتغل في الأعمال الشاقة ذات الأجور الزهيدة والمتواضعة، الأمر الذي انعكس على المستوى المعيشي لهم، حيث تأتي دراستنا في هذا الصدد للوقوف على فئة اجتماعية من هاته الفئات كان لها حضور داخل فضاء حضري يتمثل في مدينة الجزائر وهي جماعة البساكرة، التي وفدت على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من واحات بسكرة ونواحيها لدوافع اجتماعية واقتصادية كغيرها من الجماعات الأخرى الوافدة من مناطق داخلية على غرار **بني ميزاب، الجواجلة، الأغواطيون، بني عباس، وغيرها**... وقد واستمر حضور هذه الجماعات خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر وعرفت بتسمية البرانية، أين تداولتها كتابات فترة الاحتلال تحت عبارة **Les Berranis** على اعتبار أنها قادمة من المدن الداخلية كما أسلفنا، وقد اختصت كل جماعة بأنشطة معينة، إلا أنها في الغالب مرتبطة بالأعمال الشاقة والخدمات العمومية.

2. أسباب اختيار الموضوع

يأتي اختيارنا للبحث في موضوع جماعة البساكرة لاعتبارين اثنين، أولهما هو اهتمامنا بمواضيع التاريخ الاجتماعي كالعادات والتقاليد والتراث الشعبي وغيرها من المواضيع التي تنتمي الى هذا الحقل البحثي، خصوصا وأننا خلال مرحلة التكوين في الماستر ارتبطنا بالتاريخ الاجتماعي وأدركنا آنذاك قيمته المعرفية من حيث طبيعة الطرح ومن حيث تنوع مصادره التي تتداخل مع علوم أخرى، أما الاعتبار الثاني المتعلق باختيار الموضوع هو كونه لم يدرس حسب اطلاعنا ولم يقدم في دراسة أكاديمية مستقلة، باستثناء ما ورد من إشارات ومعطيات قليلة إلا أنها مهمة في دراسة **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700–1830م** للمرحومة عائشة غطاس حول هاته الجماعات الوافدة وطبيعة أنشطتها من خلال الوثائق الأرشيفية، وهذا في الوقت الذي نجد فيه أن **جماعة الجواجلة** خصت بدراسة في إطار رسالة ماجستير تحت عنوان **أوقاف ونشاط جماعة الجيجلية بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1519–1830م**، من إعداد الباحثة أمينة حمودي بجامعة الجزائر سنة 2016م، ولهاته الدراسة قيمة علمية بحكم استنادها على وثائق أرشيفية، زيادة على أنها الدراسة الوحيدة التي أرخت لجماعة الجواجلة في مدينة الجزائر، ونشير هنا بحكم اطلاعنا على وثائق الأرشيف الوطني وإن كان اطلاعا محدودا لا ندّع فيه الإحاطة بكل أرصدته أن هاته الجماعة لا تزال بحاجة الى دراسة أخرى من خلال سجلات بيت المال لأنها لم تعتمد بشكل كبير في الدراسة السابقة وهذا للاقتراب من واقعها أكثر، وفي نفس هذا السياق قدم الأستاذ محمد وقاد دراسة أكاديمية حول جماعة بني ميزاب تحت عنوان **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1700–1830م**، وهي رسالة ماجيستير نوقشت في جامعة الجزائر كانت سنة 2010م، وتعد هي الأخرى دراسة هامة لما تضمنته من وثائق أرشيفية مهمة، كما حظيت نفس الجماعة أيضا بدراسة أخرى أعدها الباحث محفوظ حني عنوان تحت **عنوان نشاط جماعة بني ميزاب في مدن التل ما بين 1700–1850م**، وهذا في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة عبد الحميد مهري سنة 2021م أي بعد مضي 11 سنة على الدراسة السابقة، ولنا أن نلاحظ ذلك الفارق الزمني بين الدراستين ليتبين لنا قلة الاهتمام بهذه الفئات في الدراسات الأكاديمية نظرا لطبيعتها وما تقتضيه من البحث والتنقيب في الوثائق الأرشيفية، وعلى كل حال فإن هذه الدراسة غنية بالوثائق التي زادت من قيمتها العلمية وان كانت تتشابه في جوانب كثيرة مع دراسة الأستاذ وقاد، إلا أن الفارق بينهما يكمن في المدن الجزائرية الأخرى التي حاول

الباحث من خلال هذه الدراسة ابراز أنشطة وواقع جماعة بني ميزاب فيها استنادا الى وثائق أرشيفية لم تعتمد في الدراسة الأولى، ولا بأس هنا أن نلفت نظر الباحثين الى إمكانية اشتغالهم على فئات أخرى على غرار **أهل مزيتة والأغواطيين وبني عباس** بحكم أنهم كذلك من الفقراء والمهمشين داخل مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، لكن المعلومات حولهم قليلة جدا وتحتاج عملية جمعها الى وقت ونفس طويلين، غير أن دراسة هذه الفئات مع بعضها البعض في دراسة واحدة قد يسهل على الباحث نوعا ما عملية جمعه للمادة المصدرية المتناثرة في ثنايا الوثائق الأرشيفية.

3. حدود الدراسة

ينحصر الإطار الزماني لدراستنا ما بين عامي 1700-1850م، وهي الفترة التي تشمل القرن وثلث القرن الأخير من العهد العثماني في الجزائر ومرور عشرين سنة من احتلال فرنسا للجزائر، وتجدر الإشارة إلى انه في بداية اشتغالنا على هذا الموضوع أردنا التأريخ لجماعة البساكرة مع بداية العثماني (1519م) غير أن انعدام الوثائق والمعطيات بشأنها ساقنا الى إلى إعادة ضبط البداية من عام 1700م وهو التاريخ الذي يبتدأ به السجل الأول من سجلات بيت المال (1699م بالضبط) التي اعتمدنا عليها وكانت مصدرا رئيسيا في عملنا هذا سنتحدث عنها وعن كيفية توظيفها والاستفادة منها عند الحديث عن مصادر الدراسة، وكما هو معلوم للباحثين أيضا فإن غالبية وثائق وأرصدة الأرشيف الوطني المرتبطة بالعهد العثماني لا سيما منها سجلات المحاكم الشرعية وكذا سجلات بيت المال فإنها تبتدأ من القرن الثامن عشر، وكثيرا ما يعزى غياب وثائق القرنين السادس والسابع عشر الى ضياعها بسبب عمليات الحرق والنهب التي طالت القصبة عشية الاحتلال الفرنسي لها، في حين يرتبط عام 1850م بإحدى المراسيم التنظيمية للجماعات البرانية أردنا التوقف عندها، وبهذا فالغرض من تتبع جماعة البساكرة بين عهدين مرتبط بمعرفة مدى تشابه أو تغير واقع البساكرة بين سلطتين هذا من ناحية التأطير، وكذا من ناحية طبيعة الحياة الاجتماعية، أما عن الإطار المكاني للدراسة فينحصر في مدينة الجزائر كونها كانت عاصمة سياسية للإيالة خلال العهد العثماني أو حتى بعد الاحتلال، فضلا عن أهميتها الاقتصادية ومركزيتها التي ساهمت في استقطاب عناصر مختلفة بحثا عن العمل ومزاولة الخدمات والأنشطة الحرفية.

4. إشكالية الدراسة

إن غرضنا من هذه الدراسة هو الإجابة عن تساؤل رئيسي هو: **كيف كان واقع جماعة البساكرة ومدى حضورها في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي؟، وإلى أي مدى تساهم المصادر الأرشيفية، وكذا المصادر الأجنبية في رصد هذا الواقع؟** ولا شك أن الوقوف عن واقع هذه الجماعة يستوجب التساؤل أيضا عن:

- ماهي أهم الجماعات البرانية الوافدة على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ما هي دوافع وفود جماعة البساكرة على المدينة؟
- كيف تم تأطير هذه جماعة البساكرة؟ وماهي أماكن إقامة أفرادها واستقرارهم؟
- ما هو الوزن الديموغرافي لهذه الجماعة؟ وما مدى اندماج وتفاعل البساكرة مع فئات مجتمع مدينة الجزائر؟
- ماهي أبرز أنشطة وحرف أفراد هذه الجماعة داخل مدينة الجزائر؟
- كيف تعاملت الإدارة الفرنسية مع الجماعات البرانية عموما وجماعة البساكرة خصوصا؟
- هل استمر البساكرة في ممارسة تفس الأنشطة التي مارسوها خلال العهد العثماني، أم برزت أنشطة أخرى؟

5. منهج الدراسة

وفق ما تستوجبه الدراسات الأكاديمية عند إعدادها من ضرورة الاستناد الى مناهج علمية تضبط حدودها ومعالمها فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية من مصادرها مع قراءتها وتحليلها ونقدها وصولا الى عملية التركيب والتحرير، حيث تمثلت غالبية مصادر الدراسة في عقود لسجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال، قمنا بإعادة كتابتها ثم تحليل ما ورد فيها من معطيات قصد توظيفها في تتبع جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجماعة البساكرة داخل مدينة الجزائر، زيادة على هذا أدرجنا العديد من النسب المئوية والجداول والدوائر النسبية وهي في الأصل معطيات تاريخية مستقاة من الوثائق قمنا برقمنتها قصد التتبع الدقيق لبعض الظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة.

6. خطة الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بوضع خطة بحث نسعى من خلالها إلى الإحاطة بجوانب الموضوع، حيث تتضمن الخطة فصلا تمهيديا وأربعة فصول، كان الفصل التمهيدي تحت عنوان **التاريخ**

الاجتماعي وواقع المهمشين في الدراسات التاريخية الجزائرية، أشرنا فيه الى مشروع التاريخ الاجتماعي الذي تبنته مدرسة الحوليات الفرنسية بالإضافة الى آراء أهم روادها وتوجهاتهم البحثية، ثم تطرقنا الى حصيلة التاريخ الاجتماعي ومدى حضور الفئات المهمشة في الدراسات التاريخية الجزائرية ما بين 1962-2012 انطلاقا من الكشاف الذي أشرف عليه الأستاذان **علاوة عمارة** و**مولود عويمر الموسوم بـ "نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية 1962-2012م"**، وبمعية ثلة من الأساتذة من جامعات جزائرية مختلفة والذي ضم الرسائل الجامعية المناقشة ما بين (1962-2012م)، أما الفترة الموالية (2013-2021م) فقد قمنا فيها بإحصاء عدد الرسائل المناقشة في 15 جامعة بمجموع 640 دراسة، وتتبعنا حصيلة التاريخ الاجتماعي ودراسة المهمشين، وفي الأخير استعرضنا 4 دراسات تاريخية حول فئات مهمشة كل دراسة تخص فترة زمنية (**الفترة القديمة – الفترة الوسيطة – الفترة الحديثة – الفترة المعاصرة**).

أما عن الفصل الأول فكان عنوانه **البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700-1830م** على اعتبار أن جماعة البساكرة احدى أبرز هاته الجماعات، وقد خصصناه لذكر أربع جماعات وافدة على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وهي (**جماعة بني ميزاب – جماعة الجواجلة – جماعة القبائل – جماعة الزنوج**) أين تتبعنا فيه أصول هذه الجماعات وكيفية تأطيرهم بالإضافة إلى تفاعلاتهم ومعاملاتهم المختلفة داخل المجتمع ومدى انسجامهم واندماجهم فيه، لنعرج بعدها إلى أهم أنشطتهم الحرفية والخدماتية وكل هذا انطلاقا من وثائق أرشيفية وكذا بعض الدراسات السابقة.

جاء الفصل الثاني تحت عنوان **البساكرة في مدينة الجزائر ما بين 1700-1830م (الحضور/ التأطير/ التفاعل)** مشتملا على ذكر جوانب رئيسية من الحياة الاجتماعية لأفراد جماعة البساكرة على غرار أعدادهم داخل المدينة وأماكن إقامتهم وأبرز أمنائهم، بالإضافة الى الوقوف على حالتهم الاجتماعية بين العزاب والمتزوجين منهم، دون أن نغفل علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض ومع مختلف فئات المجتمع وتحديدا علاقات المصاهرات ومختلف المعاملات اليومية من بيع وشراء وغيرها، أما عن الفصل الثالث المعنون **بأنشطة جماعة البساكرة داخل المدينة 1700-1830م** فإننا تطرقنا فيه إلى أهم الانشطة الاقتصادية لجماعة البساكرة من خدمات وحرف ومهن ووظائف مختلفة داخل المدينة وداخل مينائها على غرار العمل في البحرية وممارسة نشاط الحمالة، زيادة على احتكار الحراسة الليلية

للمدينة وكذا حمل المياه، وبالإضافة الى تنظيف المساجد والشوارع والمجاري المائية، مع الاختصاص في بعض الحرف اليدوية وبالوقوف على جميع هاته الأنشطة نجدها في غالبيتها من الأنشطة الشاقة، وختاما لفصول الدراسة حمل الفصل الرابع عنوان **جماعة البساكرة داخل المدينة ما بين 1830–1850م** ومن خلاله تطرقنا الى سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الجماعات البرانية عموما، حيث عملت على تأطيرهم واحتوائهم من خلال عدة مراسيم، زيادة على هذا تطرقنا الى واقع جماعة البساكرة المتمثل في جوانب من حياتهم الاجتماعية على غرار ملبسهم ومشربهم وأماكن إقامتهم، وكذا طبيعة أنشطتهم الممارسة والتي كانت في الغالب استمرارا للأنشطة التي مارسوها خلال العهد العثماني، وقد حملت الخاتمة جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

7. مصادر ومراجع الدراسة

اقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع ذات الصلة المباشرة به لاسيما الأرصدة الأرشيفية الخاصة بالفترة العثمانية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري، وفيما يلي عرض لأهم المصادر والمراجع المعتمدة:

1.7 المصادر

1.1.7 الأرشيف الوطني الجزائري

– سجلات المحاكم الشرعية:

تتضمن سلسلة المحاكم الشرعية 154 علبة يتباين فيها عدد الوثائق والعقود فقد تجد في بعض العلب أكثر من 100 وثيقة، أما زمنيا فتمتد ما بين منتصف القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر مع الإشارة الى قلة عقود القرن السادس عشر، وتخص جل العقود والوثائق مدينة الجزائر بشكل أكبر مع وجود وثائق تخص المناطق القريبة منها على غرار البليدة والمدية وملیانة وشرشال، أما عن مضمون هاته العقود فهي أحكام قضائية تخص الزواج والطلاق والبيوع والكراء والخصومات والأوقاف وغيرها من المعاملات اليومية المسجلة على مستوى المحكمتين المالكية والحنفية، وفي عملنا هذا اطلعنا على 60 علبة من علب هذه السلسلة أي بنسبة 39.21% من اجمالي وثائق هذه السلسلة ووقفنا من خلالها

على عقود مختلفة (**بيع – شراء – كراء – قرض**...) تخص أفراد جماعة البساكرة وكذا بقية الجماعات البرانية قمنا بتوظيفها في سياقات مختلفة، كما نشير الى أنه هناك وثائق أخرى لعلب اطلعنا عليها ولم نطلع على العلب الموجودة فيها بشكل كامل، حيث استفدنا منها بحكم أنه أثناء اشتغالنا في مؤسسة الأرشيف كانت لنا لقاءات مع زملاء وكلما مرت بأحدهم وثيقة يدل عليها لمن يهتم بمضمونها، وهو أمر محمود يخلق روح التعاون بين الباحثين.

– سجلات بيت المال:

يضم رصيد هذه السلسلة 64 سجل موزعة على 11 علبة وتمتد زمنيا ما بين 1699-1862م تتعلق موضوعاتها بتركات الأشخاص المتوفين والغائبين والذين لا وارث لهم، كما نجد فيها أمانات مالية أو عينية كالأثاث وغيره من الملبوسات والمفروشات، والمطلع على وثائق هذا الرصيد يقف على ذلك التباين والاختلاف في حجم التركات بين شخص وآخر، فالأشخاص الأغنياء قد تخصص لهم أكثر من صفحة يذكر فيها جميع تركاتهم بأسمائها وقيمتها المالية، على عكس الفقراء الذين يكتفي القضاة بذكر أسمائهم وقيمة تركاتهم، وفي عملنا هذا وبعد الاطلاع على جميع رصيد هذه السلسلة استفدنا من وثائق 15 علبة وحاولنا الاستفادة أكبر قدر ممكن منها من خلال استخراج الأسماء والحرف لأفراد الجماعات البرانية بما فيهم البساكرة، ويستثنى منهم جماعة بنو ميزاب بحكم ارتباطهم بنظامهم الخاص بهم، زيادة على معرفة الوضعية الاجتماعية للمتوفين من البساكرة سواء كانوا عزابا أو متزوجين، بالإضافة الى قيمة تركاتهم التي تعكس مستوى معيشتهم.

– سجلات البايلك:

بالنسبة لسجلات البايلك فقد حاولنا استغلالها قصد الوقوف على أنشطة البساكرة ضمنها كون هذه السجلات يتعلق بعضها ان لم نقل معظمها بمصاريف البايلك المتعددة ومنها أجور العمال والموظفين في مجالات مختلفة كالإدارة والمساجد والديوان وغيرها، وان كان هذا الرصيد في مجمله يشتمل على 386 سجل موزعة على 40 علبة، فإننا قد اخترنا عددا من العلب للاطلاع عليها بناء على ما ورد في الفهرس المتعلق بها، من أنها خاصة بمصاريف العمال وأجور السواقي، لاسيما وان البساكرة قد اشتغلوا بحمل المياه داخل المدينة كما سنأتي على ذكره عند حديثنا عن أنشطتهم، وعليه فقد بلغت السجلات التي اطلعنا

عليها 61 سجلا أي بنسبة 15.80% من إجمالي السجلات، ولا بأس أن نوضح للقارئ أرقام هذه العلب والسجلات المشار اليها والتي كانت على النحو التالي: (العلبة 12: السجلين 68،69)، (العلبة 14: السجل 71)، (العلبة 30: السجلات من 248 الى 264)، (العلبة 30 مكرر: السجلات من 265 الى 279)، (العلبة 33: السجلات من 320 الى337)، (العلبة 36: السجلات من 370 الى 379)، وامام كل هذه السجلات فإننا لن نقف سوى على 8 إشارات تتعلق بالبساكرة سنأتي على ذكرها في متن الدراسة، وهو عدد قليل مقارنة بعدد السجلات الأمر الذي يستوجب البحث في بقية سجلات هذا الرصيد، لكن الأمر مرهون بالعدد الكبير للسجلات من جهة، وبعامل الوقت وعدم السماح لنا بالتصوير من جهة أخرى، وسنحاول في المستقبل الاطلاع على بقية هذه السجلات.

2.1.7 أرشيف ولاية قسنطينة:

بالنسبة لأرشيف ولاية قسنطينة اعتمدنا على بعض وثائق عقود سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية المحفوظة فيه، حيث بلغ عددها 20 وثيقة تتوزع على 6 سجلات ما بين سنتي 1787-1823م، وترتبط بعقود زواج البساكرة في مدينة قسنطينة أدرجناها في الدراسة من باب المقارنة بين طبيعة مصاهرات البساكرة في المدينتين.

3.1.7 الأرشيف الوطني التونسي:

في إطار بحثنا عن اشتغال البساكرة في ميدان البحرية ووقوعهم في الأسر اطلعنا على بعض الأرصدة المحفوظة في الأرشيف الوطني التونسي وهي على وجه التحديد الأرصدة المعروفة بالدفاتر الإدارية والجبائية والتي تتعلق بمصاريف الدولة آنذاك خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، ومن أوجه هذه المصاريف ما أطلق عليه بالإحسانات التي كانت تقدم لبعض الأسرى المغاربة بما فيهم الأسرى الجزائريين من مدن مختلفة والذين تم افتداؤهم أو هربوا من الأسر، وقد اعتمدنا في هذا على أربع دفاتر تحمل الأرقام التالية: 180-184-187-2144، ويمتد الإطار الزماني للدفاتر الثلاث الأولى ما بين 1772-1774م، أما الدفتر الرابع فيمتد ما بين 1756-1779م.

4.1.7 أرشيف ما وراء البحار (Aix en Provence):

اقتصر اعتمادنا في هذا الصدد على العلبة الأرشيفية المحفوظة تحت رقم: F80,C557 وهي علبة تضم مراسلات رسمية متبادلة بين الحاكم العام وبين المتصرف المدني وفيها الكثير من الأمور المتعلقة بالجماعات البرانية سواء داخل مدينة الجزائر وحتى بقية المدن الأخرى على غرار قسنطينة ووهران، حيث نجد فيها ما يتعلق بتنظيماتهم وأمنائهم وأنشطتهم وهذا تقريبا ما بين سنتي 1830-1850م، وقد استفدنا منها بعدة وثائق تتعلق بجماعة البساكرة.

وإلى جانب هذه المصادر الأرشيفية اعتمدنا على مصادر أخرى تتمثل في كتب وكذا انطباعات بعض الرحالة الأجانب سواء خلال العهد العثماني أو مع بدايات الاحتلال الفرنسي، نذكر منها كتاب **قانون أسواق مدينة الجزائر** الذي يعد من أهم المصادر المحلية التي تؤرخ للحركية الاقتصادية داخل مدينة الجزائر أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث وردت فيه إشارات هامة عن الأنشطة التي مارستها الجماعات البرانية داخل أسواق وميناء المدينة لاسيما منها جماعة بني ميزاب، كما تعد **مذكرات القنصل الأمريكي 1806-1824م** ويليام شالر **William Shaler** مصدرا مهما اعتمدنا عليه فيما ذكره عن الجماعات الوافدة عند حديثه عن التركيبة السكانية للمدينة، ومثل مذكراته في الأهمية نجد أيضا **مذكرات** الألماني سيمون بفايفر **Simon Pfeiffer** التي وردت فيها إشارات هامة حول نفس الجماعات وأنشطتها، وخلال العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر ساهمت رحلات الكثير من الأوروبيين في توفر مادة علمية باختلاف اهتمامات أصحابها ورغم عدم شهرة أسماء الكثير منهم إلا أنه يمكن الاعتماد على بعض ما ورد في رحلاتهم، ولعل من بين الرحلات المشهورة التي اعتمدنا عليها رحلة الألماني هاينريش فون مالتسان **Heinrich Von Maltzen** الموسومة **بثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا (ج1)** عندما تحدث عن سكان مدينة الجزائر، وهناك أيضا رحلة في نفس السياق جد مهمة اعتمدنا عليها وهي لصاحبها لويس بياس **Louis Piesse** موسومة بـ:

itinéraire historique et descriptif de L'Algérie comprenant le Tell et le Sahara وقد طبعت عام 1862م، وإلى جانب هاته المصادر التي تخص هذه الفترة اعتمدنا أيضا على مصادر أخرى على غرار النشرية الرسمية لمراسيم الحكومة **Bulletin officiel des actes de gouvernement** التي كانت تصدرها وزارة الحربية حيث اعتمدنا على ثلاث أعداد

منها (248-249-263) صدر العددين الأولين عام 1847م، وصدر العدد الأخير عام 1850م، وفيها مراسيم تتعلق بكيفية تسيير جماعات البرانية وكذا تعيين أو عزل بعض الأمناء.

2.7 المراجع

بحكم أنه لا توجد دراسة مخصصة لجماعة البساكرة فقد اعتمدنا على الإشارات الواردة في ثنايا بعض الدراسات التي اعتمد فيها أصحابها على أرصدة الأرشيف الوطني المتعلق بالفترة العثمانية، وفي مقدمتها دراسة الأستاذة المرحومة عائشة غطاس الموسومة **بالحرف والحرفيون في مدنية الجزائر 1700-1830م**، وهي الدراسة الوحيدة التي فيها إشارات عن موضوع الدراسة بشكل يسمح للباحث بأخذ فكرة واضحة، أما بقية الدراسات التي سنأتي على ذكر بعض عناوينها فإن غرضنا من الاطلاع والاعتماد عليها كان بسبب عدم اطلاعنا سوى على 60 علبة من علب سجلات المحاكم الشرعية، حيث اطلعنا على هذه الدراسات أملا في وجود حضور جماعة البساكرة في مجالات مختلفة فيها بناء على وثائق لم نصل إليها، فمثلا سعيا منا لمعرفة الواقع الأسري اطلعنا على الدراسة القيمة للأستاذ خليفة حماش الموسومة **بالأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، وعلى الرغم من أن الأستاذ قد قام بالمسح الشامل لجميع سجلات المحاكم الشرعية وفصّل في الموضوع تفصيلا دقيقا إلا أننا لم نجد ذكرا لجماعة البساكرة، وفي إطار بحثنا مثلا عن مساهمة البساكرة في الأوقاف اطلعنا على دراسة الأستاذ عبد الجليل التميمي الموسومة بـ "**الوثائق المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**" ولم نجد أيضا ذكرا للبساكرة، وفي مجال المصاهرات اطلعنا على دراسة الأستاذة نجوى طوبال الموسومة بـ **الزواج وواقع المصاهرات بمدينة الجزائر " الفترة العثمانية " 1122هـ/1246هـ – 1710م– 1830م**، ولم نجد سوى إشارتين فقط عن مصاهرات البساكرة داخل المدينة، وغيرها من الدراسات الأرشيفية الأخرى التي غاب عنها البساكرة واهتمت بمواضيع مختلفة كالمرأة والأوقاف والفئات الاجتماعية (**اليهود – جماعة الجواجلة – جماعة بني ميزاب – الانكشارية**...) والتي لا تخف عناوينها عن أهل الاختصاص وهي موضحة في قائمة مصادر ومراجع الدراسة، ولا شك أن هذا مرده الى سكوت المصادر والوثائق عن موضوع البساكرة وهو من بين أبرز الصعوبات التي واجهتنا.

8. صعوبات الدراسة

لم يخل البحث في هذا الموضوع والاشتغال عليه من بعض الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا وفي مقدمتها ارتباط البحث بالمصادر الأرشيفية في ظل غياب الدراسات التاريخية التي تطرقت اليه، وقد تزامنت فترة بحثنا واطلاعنا عن ما يتعلق بالموضوع في الأرشيف الوطني الجزائري مع فترة الوباء التي تم فيها غلق المؤسسة لأكثر من مرة ولفترة طويلة نسبيا وهو ما أخرنا نوعا ما، فكما سبق واشرنا أنه لم نتمكن من الاطلاع على جميع رصيد سجلات المحاكم الشرعية، زيادة على هذا فطبيعة الأرصدة المطلع عليها تحتاج الى وقت كبير نظرا لطبيعة الخط التي كتبت به وصعوبة قراءته، كما أن أجهزة الميكروفيش والميكروفيلم المتوفرة لدى مؤسسة الأرشيف قديمة ولا تساعد على القراءة بشكل مريح، الأمر الذي يستنزف وقتا كبيرا من أجل الاعتياد على طبيعة الخط واقتباس ما يهم الباحث من معلومات، وآخر صعوبة نختم بها هي عدم السماح للباحثين بحمل الهاتف والتقاط صور، وإنما يقيد الباحث بعشرة وثائق يوميا يتحصل عليها بعد إيداع طلب خطي لدى مصلحة المعالجة والتبليغ داخل المؤسسة، وقد يتصادف الباحث بوثائق مهمة خارج موضوع دراسته يضطر الى كتابتها بيده ربحا للوقت وأحيانا أخرى يتخلى عنها على حساب ما يتعلق بموضوعه، ولو كان باب التصوير مفتوحا لعمت الفائدة أكثر، ورغم كل هذا فبتوفيق من الله استفدنا من بعض وثائق هذه الأرصدة الأرشيفية المختلفة، من خلالها عالجنا الجوانب المهمة ذات الصلة ببحثنا وتبقى بعض الجوانب تحتاج الى بحث أكثر هو رهن الاطلاع على أرصدة لم نطلع عليها، وهو ما نطمح له بحول الله في المستقبل القادم.

الفصل التمهيدي: التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين في الدراسات التاريخية الجزائرية.

1 – مدرسة الحوليات والكتابة التاريخية

2 – التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين على ضوء الرسائل الجامعية في الجامعات الجزائرية

2 – 1 الرسائل الجامعية ما بين 1962-2012م

2 – 2 الرسائل الجامعية ما بين 2013-2021م

3 – المهمشون في الدارسات التاريخية الجزائرية المعاصرة – عرض نماذج من الرسائل الجامعية –

3 – 1 مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم من بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني لبلاد المغرب القديم.

3 – 2 عامة الأندلس في العصر الموحدي.

3 – 3 المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

3 – 4 المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي (اللصوص وقطاع الطرق أنموذجا) 1830-1918م.

الفصل الأول: التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين في الدراسات التاريخية الجزائرية

1 – الكتابة التاريخية في رحاب مدرسة الحوليات

لقد ارتأينا بحكم ارتباط موضوع بحثنا بالتاريخ الاجتماعي وبصورة أدق ارتباطه بفئة اجتماعية تندرج في خانة الكادحين والعاملين والمهمشين، وهذا وفق ما قدمته لنا الكتابات المحلية والأجنبية وكذا الوثائق الأرشيفية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، حيث ارتأينا أن نقدم في هذا الفصل التمهيدي نبذة عن واقع المهمشين في الكتابة التاريخية بداية بمدرسة الحوليات الفرنسية التي احتضنت التاريخ الاجتماعي ثم لنعرج بعدها الى واقع التاريخ الاجتماعي في الجامعات الجزائرية للوقوف على مدى حضوره في الدراسات الأكاديمية في ضوء دراسة إحصائية، ثم موقع وواقع المهمشين ضمن هذه الدراسات، وفي الأخير نستعرض عددا من الدراسات (**4 دراسات حسب التخصصات**) الأكاديمية ذات الصلة بالمهمشين في الجامعات الجزائرية للوقوف على طبيعة طرحها، ولتبيين قيمتها وأهميتها في إثراء الكتابة التاريخية.

شهدت الكتابة التاريخية في رحاب مدرسة الحوليات خلال العقد الثالث من القرن العشرين توجها جديدا يهدف الى التجديد في الطرح والسعي نحو تاريخ شمولي، وكذا الابتعاد عن فلك التاريخ السياسي الذي هيمن على ساحة الكتابة التاريخية، وبهذا فقد كانت آراء رواد هذه المدرسة مخالفة لآراء رواد المدرسة المنهجية، هاته الأخيرة التي امتدت طوال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940م)، وساهمت في إعطاء زاد منهجي للكتابة التاريخية كجمع المصادر ونقدها وتحقيق الموضوعية[1]، وخلالها ظهر الاهتمام بالمحفوظات والخزانات ودور الأرشيف وبرزت أسماء مؤرخين كثر على غرار غابرييل مونود **Gabriel Monod**، شارل لانغلوا **Charles Langlois** ، شارل سينوبوس **Charles Sinibos** ...وغيرهم[2]، إلا بأنه بالرغم من هاته الجهود في إطار علمية التاريخ وضبطه، إلا أن التركيز على التاريخ السياسي وتاريخ الرجال العظام ورجال الكنسية حال دون اهتمامهم بباقي فئات المجتمع[3]، كما أنهم قدسوا الوثيقة وجعلوا منها المصدر الأساسي في كتابة التاريخ فقد كتب كل من شارل لانجلوا **Charles**

---

[1] وجيه كوثراني: **تاريخ التأريخ " اتجاهات، مدارس، مناهج "**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 166.

[2] خالد طحطح: **الكتابة التاريخية**، ط1، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 2012، ص 78.

[3] نفسه، ص 80.

Langlois (1863-1929م) وشارل سينيبوس **Charles Sinibos** (1854-1942م) **"...التاريخ يصنع من الوثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم وكل فعل لا يخلف أثرا مباشرا أو غير مباشر أو طمست معالمه هو أمر ضاع على التاريخ كأن لم يكن البتة ...إذ لابديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق لا تاريخ**[1]، كل هذا كان في نظر بعض المؤرخين بمثابة قصور في توجه هاته المدرسة، ومما تجدر الإشارة إليه أنه حتى قبل تأسيس مدرسة الحوليات في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ظهرت آراء لمفكرين ومؤرخين تحمل توجهات مدرسة الحوليات المستقبلية، فقد شكلت أفكار كل من المؤرخ الفرنسي جول ميشليه **Jules Michelet** (1798-1874م) والفيلسوف هنري بير **Henri Berr** (1863-1954م) منطلقا أساسيا انطلقت منه مدرسة الحوليات منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث أن الأستاذ **محمد حبيدة** الذي استقرأ كتابات ميشليه **Michelet** ذكر أن هذا الأخير كتب بنفحة اجتماعية تنبعث منها روائح الناس وعاداتهم وطباعاهم وسلوكياتهم، وهذا راجع لنشأته في وسط عمالي حيث كان يساعد أباه وهو طفل، لذلك صوب نظره في كتابه "**الشعب**" الصادر عام 1846م تجاه الكادحين والمسحوقين، واهتم بالمعيش اليومي للفلاحين وعمال المدن وحياتهم العائلية كما تحدث ملبسهم ومسكنهم[2]، كما انتقد كتابة الفرنسيين للتاريخ في عصره مشيرا الى تركيزهم على المستويات السياسية وإغفال الجوانب الدينية والاقتصادية والفنية، ويضيف أيضا أنه وفق هذا النمط من الكتابة أننا أمام حوليات وليس هناك تاريخ[3]، ولقد كان طرحه هذا محل اعجاب رواد مدرسة الحوليات وكثيرا ما عبروا عنها في محاضراتهم وملتقياتهم، فلوسيان فيفر **Lucien Febver** (1878-1956م) خصص 30 محاضرة حوله خلال السنة الأكاديمية 1943-1944م[4]، أما هنري بير **Henri Berr** فيقول عنه فرناند بروديل **Fernand Braudel** (1902-1985م) "...**هذا الرجل هو الى حد ما الحوليات قبل نشوئها منذ عام 1900**..." حيث جمع هذا الأخير حوله اثنوغرافيين ومؤرخين واقتصاديين وفلاسفة من خلال مجلة التركيب التاريخي قصد تجديد المعرفة التاريخية وإخراجها من ضيق التفكير، ولا يتم

---

[1] وجيه كوثراني: **المرجع السابق**، ص 169.

[2] محمد حبيدة: **المدارس التاريخية " برلين – السوربون – استراسبورغ "**، دار الأمان، المغرب، 2018، ص65.

[3] ياسين زينون: **الكتابة التاريخية عند جول ميشليه**، مجلة أسطور، العدد 8 يوليو2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 9.

[4] محمد حبيدة: **المرجع السابق**، ص 69.

هذا التجديد إلا من خلال عملية التركيب بفتح المجال أمام التعدد المعرفي للبحث في التاريخ السياسي والاقتصادي وتاريخ الأديان وفلسفة العلوم والآداب والفنون[1]، الى جانب هذا نجد موقف فرنسوا سيميان **François Simiand** (1873-1935م) الذي شبه توجهات الكتابة التاريخية عند المدرسة المنهجية بالأصنام، مشيرا الى ثلاثة أصنام: **الصنم السياسي** الذي يقصد به تركيز المؤرخين على السياسة وتحقيبهم للتاريخ بحكم السلالات والمعارك الكبرى، **والصنم الفردي** هو الاهتمام بكبار الشخصيات وإهمال المؤسسات والظواهر الاجتماعية، أما الصنم الأخير فهو **الصنم الكرونولوجي** الذي يقصد به اعتبار المؤرخين التاريخ مجرد أحدث متتالية دون البحث عن المنعرجات الحاسمة[2]، كما وجه أيضا شارل بيغي **Charles Péguy** (1873-1914م) انتقاداته لأساتذة التاريخ في السوربون وعلى رأسهم سينيبوس **Sinibos** ومدى هوسه بالوثيقة، فالمؤرخ الحقيقي في نظر بيغي **Péguy** هو الذي يعطي للحياة حياة جديدة وليس من يقتل الحدث ويجعل منه مومياء مقدس، وفي ألمانيا وصف كارل لامبرخت **Karl Lamprecht** (1856-1915م) الكتابة التاريخية التي تركز على الوقائع والأحداث بالكتابة التقليدية[3]، وآخر ما نختم به كلامنا حول ارهاصات وملامح كتابة تاريخ جديد هو ما كتبه الباحث الأمريكي جيمس هارفي روبنسون **James Harvey Robinson** (1863-1936م) عام 1912م في كتابه الموسوم بـ: **التاريخ الجديد** الذي جاء فيه" **يتضمن التاريخ كل أثر وكل ذرة من أثر لكل شيء فعله الانسان أو فكر فيه منذ ظهوره على الأرض...**" ويقول أيضا" **أن التاريخ الجديد سوف يستفيد من جميع تلك الاكتشافات التي تمت والتي تتم عن البشرية بواسطة الأنثروبولوجيون وعلماء الاقتصاد وعلماء النفس وعلماء الاجتماع...**"[4].

برجوعنا الى مدرسة الحوليات وفي افتتاحية العدد الأول من مجلتها بين كل من مارك بلوخ **Mark Bloch** (1886-1944م) ولوسيان فيفر **Lucien Febver** هدفها الذي يقتضي الابتعاد عن التاريخ التقليدي، و ضرورة انفتاح المؤرخ على علوم أخرى من شأنها أن تدعم الكتابة التاريخية طرحا ومنهجا

---

[1] محمد حبيدة: **المرجع السابق**، ص 72.

[2] الهادي التيمومي: **المدارس التاريخية الحديثة**، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص 165.

[3] خالد طحطح: **المرجع السابق**، ص 88.

[4] بيتر بوركي: **نظرات جديدة حول الكتابة التاريخية**، تر: قاسم عبده قاسم، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010، ص 29.

ومنذ الأعداد الأولى للمجلة تم الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي على غرار القرى والمدن والملكيات الزراعية، وكذلك الاهتمام بالصناعة والتجارة ووسائل النقل[1]، وعلى ضوء إحدى الدراسات الإحصائية التي اهتمت بنسبة اهتمام مجلة الحوليات بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي ما بين 1929-1945م نجد أن نسبة المقالات في هذا الجانب بلغت 84%، وفي المقابل كانت نسبة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في مجلة التاريخ الحديث والمعاصر 26.5%، وكانت 21.9% في المجلة التاريخية[2].

وفي إطار دعوة رواد مدرسة الحوليات الى الابتعاد عن التاريخ السياسي نجد انتقاد المؤرخ فيفر **Febver** كتابة سينيبوس **Sinibos** لتاريخ روسيا قائلا "...**يا له من مشهد القياصرة الهاربين...مآسي القصور، وزراء بيروقراطيون...ليس لنا تاريخ لروسيا وإنما التاريخ السياسي لروسيا...ليس هذا هو التاريخ**...، واعتبر أيضا أن التاريخ الدبلوماسي في نفس الكتاب مجرد أحجيات في ظل غياب نظرة عميقة يوظف فيها الجغرافيا والاقتصاد[3].

وإذا كانت المدرسة المنهجية ممثلة في روادها ترى أن الوثيقة معطى مقدس وأنها أساس ومنطلق الكتابة التاريخية، فإن هذه القداسة تتلاشى ضمن تيار مدرسة الحوليات، التي وجهت نقدا للتيار الأول واصفة إياها بمدرسة الحروب والعقود، وأن أسلوب كتابة التاريخ في ظلالها هو أسلوب عقيم يفتقد الى تنوع المصادر التي تفضي الى الشمولية حيث يقول لوسيان فيفر **Lucien Febver** " ...**لاشك أن التاريخ يكتب اعتمادا على الوثائق المكتوبة اذا وجدت، لكن يمكن بل يجب أن يكتب اعتمادا على كل ما يستطيع الباحث بمهارته وحذقه أن يستنبطه من أي مصدر، من الرموز والمفردات، من المناظر الطبيعية ومن تركيب الآجر** ..." ،كما يعاضده زميله في نفس المدرسة مارك بلوخ **Bloch Mark** الذي يقر بأهمية الوثائق في الكتابة التاريخية لكنها في نفس الوقت لا تكف، اذ يمكن استكمال دراسة الحركات السكانية والهجرات من خلال المقابر الأثرية في منطقة من المناطق، ثم إن المعتقدات والمشاعر والعواطف يمكن أن تنبئ عنها الصور والرسوم والتماثيل أكثر مما تعبر عنها النصوص، وبالتالي فإن حديثه

[1] محمد حبيدة: **المرجع السابق**، ص 79.

[2] فرانسوا دوس: **التاريخ المفتت "من الحوليات الى التاريخ الجديد"**، تر: الطاهر المنصوري، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2009، ص 110.

[3] خالد طحطح: **المرجع السابق**، ص 87.

عن المشاعر والعواطف هو دعوة منه لتوسيع حقل التاريخ نحو الانثروبولوجيا التاريخية وتاريخ الذهنيات وهذا من خلال البحث عن الفلكلور والعادات والتقاليد ومظاهر السحر، كما يمكننا ملامسة هذه الدعوة الى شمولية الطرح وفي تنوع المصادر ضمن أطروحة فرناند بروديل **Fernand Braudel** حيث يؤكد هذا الأخير أن المؤرخ لن يفهم الحدث التاريخي ما لم يبحث عنه في إطار شمولي يجمع بين السياسي والجغرافي والاجتماعي[1].

لقد أحاط كل من لوسيان فيفر **Lucien Febver** ومارك بلوخ **Mark Bloch** نفسيهما ضمن هيئة تحرير مجلة الحوليات بثلة من الأسماء البارزة لعلماء في مختلف التخصصات، كما أن المجلة كتب فيها مؤرخون من كل أنحاء العالم من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا إيطاليا وبولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، بالإضافة الى اسبانيا وأمريكا اللاتينية، ومن خلال هذه المجلة سعى المؤرخون الى دراسة كل ما له علاقة بالمجتمع والاقتصاد ومحاولة بعث تاريخ جديد يبحث عن وقائع المسكوت عنهم والمهمشين بعيدا عن التاريخ السياسي[2].

هذا وان كان توجه مدرسة الحوليات قد ازدهر في فرنسا منذ العقد الثالث من القرن العشرين فإننا نجد ما عرف **بالتاريخ من أسفل** قد ازدهر في إنجلترا على يد المؤرخين الإنجليز الذين يأتي في مقدمتهم كل من إدوارد تومبسون **Edward Thompson** (1924-1993م)، وإريك هوبسباوم **Eric Hobsbawm** (1917-2012م)، حيث عبر هؤلاء عن هذا التوجه في مجلة الماضي والحاضر التي صدرت في عام 1952م، غير أن أول استعمال لعبارة التاريخ من أسفل كان على لسان إدوارد تومبسون **Edward Thompson** في مقالة نشرها عام 1966م[3]، كما شكل كتابه المعنون بـ" **تشكل الطبقة العاملة الإنجليزية** " دعوة صريحة لتجاوز التاريخ النخبوي والغوص في باطن المجتمعات لإعادة بناء تجربة الناس العاديين[4].

---

[1] عبد الرحيم الحسناوي: النص التاريخي " **مقاربة ابستمولوجية وديداكتيكية** "، دط، مطبعة إفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص 64 – 65.

[2] الهادي التيمومي: **المرجع السابق**، ص – ص 163-166.

[3] خالد طحطح، خالد اليعقوبي: **التاريخ من أسفل**، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2019، ص – ص 63 – 65.

[4] نفسه، ص 75.

لا شك ان من يسلك مسار كتابة تاريخ المهمشين تعترضه صعوبات جمة أبرزها غياب مصادر تاريخية تؤرخ لهؤلاء، بل على العكس من ذلك فكثيرا ما همش العوام عبر العصور في الكتابات الرسمية وعليه فمهمة الباحث في هذا المسار تقتضي التنقيب وتوظيف عدة مناهج تتكامل مع بعضها للخروج بمقاربات علمية من شأنها أن تقربنا الى واقع الفئات المهمشة، وفي هذا الصدد نشير الى إحدى المقالات المهمة التي كتبها المؤرخ المغربي **إبراهيم القادري بوتشيش** باعتباره صاحب انتاج وفير في مشروع تاريخ المهمشين وضمن هذا المقال أشار الأستاذ الى عدة مناهج تكون زادا لمؤرخ فئات الظل على غرار المنهج الاحصائي والمنهج الأنثروبولوجي، المنهج السيميائي، المنهج البنيوي، كما نجده يورد عبارة "**ارتحالات المؤرخ**" ويقصد بها تحول واهتمام المؤرخ.

فالارتحال على مستوى الأشخاص يكون بالتحول من دراسة رموز السلطة وأعيان القوم، الى دراسة المجانين والمتسولين والخدم والعبيد، وهناك ارتحال على مستوى المكان يكون بالانتقال من دراسة أروقة البلاط والمكاتب ومجالس الشورى الى المزارع والساحات العمومية والكهوف والأماكن المهجورة، وهناك ارتحال على مستوى الزمن يكون بتتبع ازمنة الأوبئة والكوارث الطبيعية والأمراض وأثرها على العقليات والذهنيات، وهناك ارتحال على مستوى الجنس من خلال دراسة المرأة والعالم النسوي بعيدا عن المجتمع الذكوري، أما الارتحال على المستوى الثقافي والحضاري فيكون من خلال تتبع عالم الأميين[1].

2 – التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين على ضوء الرسائل الجامعية في الجامعات الجزائرية

الحقيقة أن البحث في حصيلة الدراسات التاريخية الجزائرية المنجزة منذ الاستقلال الى غاية اليوم تحتاج الى جهد ووقت كبيرين، لطول الفترة الزمنية وتعدد التخصصات من جهة، بالإضافة الى كثرة المواضيع المدروسة من جهة أخرى في مختلف الجامعات الجزائرية، وفي هذا المقام نشيد بالدليل[2] الذي أشرف عليه الأستاذين علاوة عمارة والأستاذ مولود عويمر رفقة عدد من الأساتذة قصد معرفة توجهات الكتابة التاريخية

[1] إبراهيم القادري بوتشيش: **من التاريخ السلطاني الى تاريخ المهمشين " نظرات في تجديد الأدوات المنهجية للمؤرخ "**، ضمن كتاب دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، منشورات مختبر المغرب والعوالم المغربية، ط1 الدار البيضاء 2011، ص – ص 60-62.

[2] علاوة عمارة، مولود عويمر وآخرون: **نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية 1962–2012**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013

في الجامعات الجزائرية وطبيعة المواضيع المطروحة، وكذا للوقوف على الإشكالات المدروسة وآفاق البحث المطروحة مستقبلا، وكان هذا ما بين سنتي (1962-2012م) حيث رجعنا اليه واستندنا عليه لمعرفة مدى حضور التاريخ الاجتماعي في هذه الدراسات التاريخية على مستوى الجامعات الجزائرية، وكذا نصيب المهمشين من الدراسة ضمن هذا الحقل، لننتقل بعدها الى الدراسات التاريخية الممتدة ما بين (2013-2021م) ونسير على نفس المنوال، فلقد ضم الدليل السالف الذكر 1050 رسالة جامعية ما بين تتوزع على أربع تخصصات على النحو التالي: التاريخ المعاصر 454، التاريخ الوسيط 312، التاريخ الحديث 148، ما قبل التاريخ والتاريخ القديم 136، وقد عملنا على إحصاء دراسات التاريخ الاجتماعي ضمن كل تخصص وكذلك إحصاء دراسات المهمشين، ثم التعليق عليها، وكانت الحصيلة على النحو التالي:

طبيعة التخصص	التاريخ القديم	التاريخ الوسيط	التاريخ الحديث	التاريخ المعاصر
عدد الدراسات	136	312	148	454
دراسات التاريخ الاجتماعي	37	73	53	60
دراسات المهمشين	02	10	04	02

جدول يوضح حصيلة دراسات التاريخ الاجتماعي ما بين 1962-2012

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ذلك التباين في نسب دراسات التاريخ الاجتماعي ضمن كل تخصص وتجدر الإشارة هنا الى أنه صادفتنا بعض الدراسات تحمل عناوينها ثنائية معينة كالسلطة والمجتمع، أو نجد مثلا دراسة مجال معين دراسة اجتماعية واقتصادية، وفي التاريخ المعاصر نجد بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسياسة لأنها كانت نتاجا لها كالتهجير والنفي أو الاستيطان أو التعذيب، كل هذا أدرجناه ضمن التاريخ الاجتماعي، وإذا أردنا ترتيب هذه النسب تكون الريادة للتاريخ الحديث بنسبة 35.81 % يليه التاريخ الوسيط بنسبة 27.20% ثم التاريخ القديم بنسبة 23.39% وأخيرا التاريخ المعاصر 13.21 %، وعلى الرغم من صدارة الدراسات التاريخية المعاصرة بـ 454 دراسة إلا أن غالبيتها ارتبط بالتاريخ

السياسي لاسيما فترة ما بين الحربين والثورة التحريرية، في حين جاءت نسبة التاريخ الاجتماعي ضمن تخصص التاريخ القديم في المرتبة الثالثة رغم تذيله قائمة الترتيب في إجمالي الدراسات بـ 136 دراسة.

أما بخصوص دراسات المهمشين فقد احتل التاريخ الوسيط الصدارة بـ 10 دراسات 4 دراسات منها حول المرأة[1]، و3 دراسات حول الرقيق[2]، دراسة واحدة حول أهل الذمة في الأندلس[3]، ودراسة حول المستعربون ودورهم في تاريخ الأندلس[4]، ودراسة حول العامة في القيروان[5].

وبعد التاريخ الوسيط جاء التاريخ الحديث بـ 4 دراسات منها دراستين حول الأسرى[6]، ودراسة حول المرأة[7]، ودراسة أخرى حول فئة الكراغلة[8]، أما عن نصيب المهمشين ضمن دراسات التاريخ القديم

---

[1]حميدي مليكة حميدي: **المرأة المغربية في عهد المرابطين (448–541هـ/ 1056–1146م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003. دحماني سهام: **المرأة والتصوف في المغرب الإسلامي (6–9 هـ/ 12–15م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006. عبد الشكور نبيلة: **إسهام المرأة المغربية في حضارة المغرب الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن السادس الى نهاية القرن التاسع (12–15م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008. فوزية كرراز: **دور المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس الهجري الى منتصف القرن السابع الهجري**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2004.

[2]لطيفة بشاري: **الرق في بلاد المغرب الإسلامي من الفتح الى رحيل الفاطميين (1–4 هـ/ 7–10م)**، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007. يوسف البشير مرزاقي: **تجارة الرقيق في غرب البحر الأبيض المتوسط العصر الفاطمي (296– 362هـ/ 909–973م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009. نور الدين موهوبي: **أثر الموالي في الحياة العلمية في بغداد (145–300هـ/ 762–912م)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

[3]ولد ان محمد الأمين: **أهل الذمة بالأندلس في ظل الدولة الأموية (138–422هـ/ 755–1031م)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2006.

[4] محي الدين صفي الدين: **المستعربون ودورهم في تاريخ الأندلس (138–483هـ/ 755–1090م)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2008.

[5]دلال لواتي: **عامة القيروان في العصر الأغلبي (184–296هـ/ 800–908م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

[6]حفيظة خشمون: **مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007

إبراهيم سعيود: **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010.

[7] ليلى خيراني: **واقع النساء في مدينة الجزائر 1800–1817**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

[8]فارس كعوان: **النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر: فئة الكراغلة نموذجا 1629–1830**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

فكان دراستين واحدة منها حول المرأة[1]، والأخرى حول العبيد[2]، وكذلك بالنسبة للتاريخ المعاصر حيث نجد دراستين، واحدة كانت حول العمال الجزائريين في مناجم الونزة خلال الفترة الزمنية ما بين 1913-1966م[3]، والدراسة الأخرى كانت حول اللاجئين الجزائريين في تونس[4]، ومما نلاحظه على هاته الدراسات هو حضور موضوع المرأة وكذا موضوع الرقيق كمواضيع للبحث في ثلاث تخصصات (**قديم – وسيط – حديث**)، وان كانت هذه هي حصيلة الدراسات التاريخية في الجامعات الجزائرية ما بين سنتي (1962-2012م)، فماهي حصيلة الدراسات التاريخية ما بين سنتي (2013-2021م) وماهي توجهاتها؟ وما مدى حضور تاريخ التاريخ الاجتماعي وتاريخ المهمشين فيها؟

في محاولتنا لاستكمال الإطار الزماني الممتد ما بين سنتي (2013-2021م) لحصيلة الدراسات التاريخية اعتمدنا على الفهارس الالكترونية المتوفرة على مواقع بعض الجامعات، وهنا واجهتنا صعوبة الوقوف على المواضيع المدروسة على اعتبار أنه هناك بعض الرسائل لا يتم إدراجها في المستودع الرقمي التابع لموقع الجامعة، بل هناك جامعات لا توجد الرسائل المناقشة على مستوى أقسامها في الفهرس الرقمي أو يتأخر إدراجها، وقد حاولنا مواجهة هذه الصعوبة بالولوج الى البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات لسد بعض الثغرات، غير أنه واجهتنا صعوبة أخرى وهي أن بعض المواضيع نعرف أصحابها أو اطلعنا عليها، لكنها غير مدرجة ضمن الدراسات المناقشة، وإلى جانب الفهارس الرقمية اعتمدنا على الفهارس الورقية (**جامعة الأمير عبد القادر – جامعة عبد الحميد مهري**) كما ساعدتنا صفحات الفيس بوك على تتبع جديد المناقشات في مختلف الجامعات الجزائرية خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من قيمة الرسائل المناقشة في قسم التاريخ بجامعة الجزائر2 وأعدادها الكبيرة في مختلف التخصصات (**تاريخ الجزائر القديم – الوسيط – العثماني – المعاصر – تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**) إلا أننا لم نتمكن من إدراجها، لأنها غير مدرجة في المستودع الرقمي (يحتوي على عدد محدود من لرسائل فقط)، وكذا عدم وجود فهرس ورقي داخل قاعة

---

[1] غنية بن حفصي: **مكانة المرأة ودورها في المجتمع الفرعوني**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2012.

[2] نوراة شاعفة: **دور العبيد في روما 54-55م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2011.

[3] عبد الوهاب شلالي: **أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة 1913-1966**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

[4] صالح عسول: **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة التحريرية 1956-1962**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009.

الدوريات زيادة على أنه لم يسمح لنا بتصوير عناوين الرسائل عند زيارتنا للجامعة، لذا ارتأينا الى الوقوف على نماذج محدودة لتبقى الدراسة نسبية ومرتبطة بعدد الدراسات التي ووقفنا عليها وقد كانت الحصيلة التي توصلنا على النحو التالي:

الجامعة	تاريخ قديم	تاريخ وسيط	تاريخ حديث	تاريخ حديث ومعاصر	تاريخ معاصر	عدد الدراسات
جامعة وهران	10	40	30	02	44	126
جامعة سيدي بلعباس	00	22	38	01	57	118
جامعة تلمسان	00	56	02	02	40	100
جامعة عبد الحميد مهري	02	16	10	01	26	55
جامعة الأمير عبد القادر	00	19	18	02	11	50
جامعة باتنة 1	04	19	02	02	21	48
جامعة أدرار	07	01	07	02	20	37
جامعة الوادي	03	04	03	03	18	31
جامعة قالمة	01	02	03	00	14	20
جامعة غرداية	00	03	09	05	03	20
جامعة المسيلة	00	09	00	00	04	13
جامعة معسكر	00	06	04	00	03	13
جامعة العربي التبسي	00	00	00	00	03	03
جامعة سطيف 2	00	00	00	01	02	03
جامعة الجيلالي بونعامة	00	01	00	00	02	03

جدول يوضح عدد الدراسات التاريخية في الجامعات الجزائرية ما بين سنتي 2013-2021

بلغ عدد الدراسات التي وقفنا عليها 640 دراسة تتوزع على 15 جامعة، وقد صنفنا هذه الدراسات في البداية حسب تخصصاتها من الناحية الزمنية (**تاريخ قديم – تاريخ وسيط – تاريخ حديث – تاريخ معاصر**) ثم أضفنا تخصص تاريخ حديث ومعاصر بالنسبة للدراسات التي ترتبط بالفترة العثمانية وبدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد بلغ عدد هذه الدراسات 21 دراسة من أصل 640 أي بنسبة 3.28 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة ببقية التخصصات الأخرى، ولقد كانت الريادة لتخصص التاريخ المعاصر بـ 268 دراسة أي بنسبة 41.87% ليليه التاريخ الوسيط بـ 197 دراسة أي بنسبة 30.78 % ثم التاريخ الحديث بـ 127 دراسة بنسبة 19.84%، وفي الأخير بلغت دراسات التاريخ القديم 27 دراسة بنسبة 4.21%

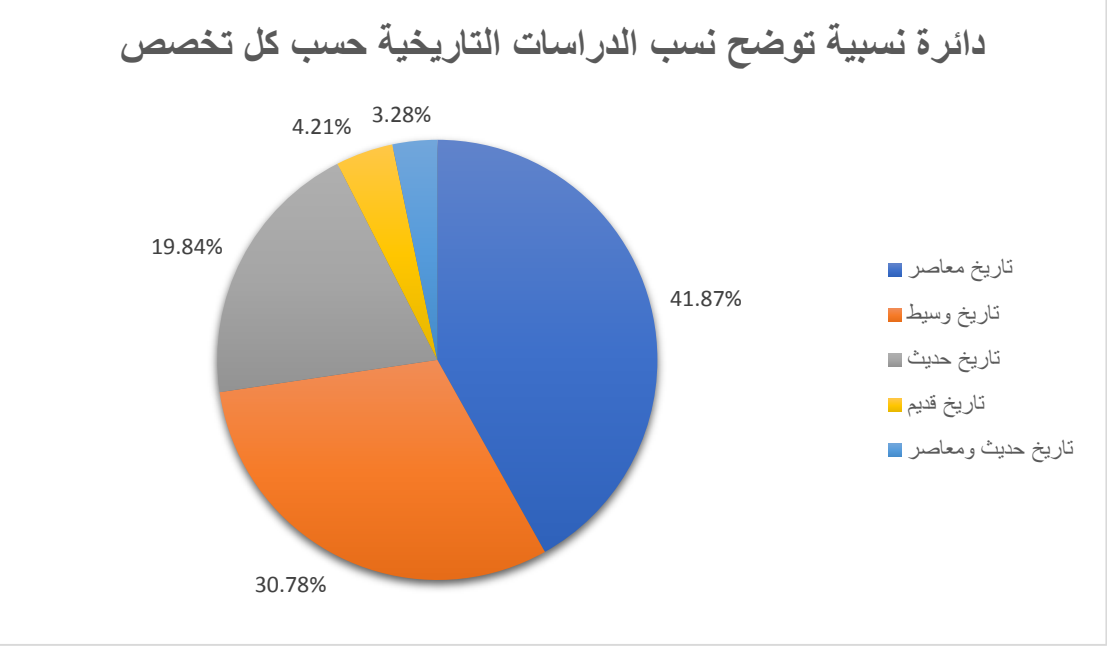

وإذا لاحظنا ترتيب عدد الدراسات ضمن كل تخصص فإننا نجد تشابها مع ما تم الوصول إليه في الدراسة السالفة الذكر التي أشرف عليها الأستاذان مولود عويمر وعلاوة عمارة من حيث الترتيب طبعا وليس من حيث عدد الدراسات، حيث أن الاهتمام قد انصب على التاريخ المعاصر الذي احتل الريادة ثم يليه للتاريخ الوسيط الذي جاء في المركز الثاني، والتاريخ الحديث في المركز الثالث، أما التاريخ القديم فقد جاء في المركز الأخير، فمن أصل 15 جامعة وقفنا على 6 جامعات فقط نوقشت بها رسائل وأطاريح في هذا

التخصص، غير أنه ما يجب الإشارة إليه أولا أن الدراسات التاريخية خلال الفترة التي تتبعناها (2013-2021م) عرفت زخما نتيجة فتح أقسام للتاريخ في مراكز وجامعات عديدة، ف 640 دراسة خلال مدة ثمانية سنوات عدد مرتفع مقابل 1050 دراسة طيلة خمسين سنة، وإذا تتبعنا هاته الوتيرة فإنه خلال خمسين سنة أخرى فإن رقم الدراسات التاريخية سيقارب 4000 رسالة، أما الأمر الثاني الذي نشير إليه هو تراجع الاهتمام بالتاريخ القديم فعدد 27 دراسة ضئيل مقارنة بالعدد الإجمالي (640 دراسة) مما يبين ويؤكد مرة أخرى عزوف الباحثين عن سلك هذا التخصص.

بعد ان قمنا بترتيب الدراسات حسب كل تخصص، قمنا بتحديد طبيعة الدراسات ضمن كل تخصص، حيث أدرجنا ضمن التاريخ السياسي والعسكري كل ما له صلة بالحروب والمعارك والمعاهدات والشخصيات السياسية والأحزاب، أما التاريخ الثقافي فوضعنا تحت خانته كل ماله صلة بالجانب العلمي والحضاري، كالأسر والشخصيات والعلمية، والمعاهد والمؤسسات الثقافية والنوادي، وكذا الصلات العلمية بين الحواضر والتصوف والطرق الصوفية، وجاءت مواضيع الفئات الاجتماعية والعمال والقبائل، وكذا العادات والتقاليد ومواضيع الصحة والأزمات الاجتماعية ضمن حقل التاريخ الاجتماعي، في حين خصصنا التاريخ المونوغرافي للمواضيع المضبوطة زمانا ومجالا، وأدرجنا ضمن التاريخ العام المواضيع التي تدرس أكثر من ظاهرة (اجتماعيا – سياسيا – اقتصاديا) وكانت المعطيات التي توصلنا اليها على النحو التالي:

التاريخ المعاصر:

طبيعة الدراسة	تاريخ سياسي وعسكري	تاريخ مونوغرافي	تاريخ ثقافي	تاريخ اجتماعي	تاريخ عام	تاريخ اقتصادي
عدد الدراسات	159	40	29	24	13	03

التاريخ الوسيط:

طبيعة الدراسة	تاريخ ثقافي	تاريخ اجتماعي	تاريخ سياسي وعسكري	تاريخ عام
عدد الدراسات	74	46	31	20

طبيعة الدراسة	تاريخ اقتصادي	تاريخ مونوغرافي	تاريخ بيئي
عدد الدراسات	17	06	03

التاريخ الحديث:

طبيعة الدراسة	تاريخ ثقافي	تاريخ سياسي وعسكري	تاريخ عام	تاريخ اجتماعي	تاريخ اقتصادي	تاريخ مونوغرافي
عدد الدراسات	39	26	26	21	13	01

التاريخ القديم:

طبيعة الدراسة	تاريخ ثقافي	تاريخ اجتماعي	تاريخ سياسي وعسكري	تاريخ عام
عدد الدراسات	10	05	03	03

طبيعة الدراسة	تاريخ اقتصادي	تاريخ مونوغرافي	تاريخ بيئي
عدد الدراسات	02	02	02

التاريخ الحديث والمعاصر:

طبيعة الدراسة	تاريخ اجتماعي	تاريخ ثقافي	تاريخ عام	تاريخ اقتصادي	تاريخ مونوغرافي
عدد الدراسات	06	05	05	03	02

من خلال هاته الجداول يتضح لنا التباين في طبيعة الدراسات التاريخية حسب كل تخصص حيث يأتي التاريخ السياسي والعسكري في جميع التخصصات في الريادة بـ 219 دراسة، يليه التاريخ الثقافي بـ 157 دراسة، يليه التاريخ الاجتماعي بـ 101 دراسة، ثم التاريخ العام بـ 67 دراسة، ثم التاريخ المونوغرافي بـ 54 دراسة، بعده التاريخ الاقتصادي بـ 38 دراسة، وأخيرا التاريخ البيئي بـ 5 دراسات.

واذا أتينا الى مقاربة هذه الأرقام بنسب مئوية نقف على هيمنة التاريخ السياسي والعسكري بنسبة 34.21% من إجمالي الدراسات، وضمن هاته النسبة نجد أن 72.60% أي 159 دراسة كانت في تخصص التاريخ المعاصر وهي في أغلبها الدراسات المرتبطة بالسياسة الفرنسية في الجزائر والمقاومات الشعبية وكذا الحركة الوطنية بمختلف أحزابها وأبرز قادتها، زيادة على الثورة التحريرية وتنظيماتها وهياكلها، والتحديات التي واجهتها، كما سجلنا انفتاحا على البلدان المغاربية لاسيما في موضوع الحركة الوطنية ومشاريع الوحدة والكفاح ومظاهر التضامن، هذا ولاحظنا أيضا اهتماما بالقضية الفلسطينية في خمسة رسائل (رسالة واحدة في جامعة باتنة وأربع رسائل في جامعة وادي سوف)، أما جزائر ما بعد الاستقلال فقد أحصينا حولها ثمانية مواضيع، منها خمسة مواضيع ترتبط بشخصيات سياسية مناضلة خلال الثورة التحريرية وكانت لها مواقفها بعد الاستقلال[1]، وبقية المواضيع تتعلق بأوضاع الجزائر عشية الاستقلال[2].

أما عن التاريخ الثقافي فقد غطى نسبة 24.53% بمجموع 157 دراسة كان لتخصص الوسيط منها 74 دراسة، يليه التاريخ الاجتماعي بنسبة 15.78% وهي نسبة تشكل السدس من كامل الدراسات (101 دراسة) وقد شكل منها شكل فيها التاريخ الوسيط مرة أخرى الأغلبية بمجموع 46 دراسة، يليه التاريخ العام بنسبة 10.46% ثم التاريخ المونوغرافي بنسبة 8.43% كان للتاريخ المعاصر فيها مجموع 40 دراسة، وهي الدراسات التي ترتبط بالتاريخ المحلي بشكل حيث وقفنا على مواضيع ترتبط مثلا بالحركة الإصلاحية في منطقة معينة، أو الحركة الوطنية في منطقة ما، والأمر نفسه بالنسبة لنشاط الثورة التحريرية وكذلك مواضيع الاستيطان الأوروبي في مناطق محددة، في حين شكلت نسبة التاريخ الاقتصادي 5.93%

[1] **مصطفى الأشرف والثورة الجزائرية (1917–2007)** جامعة عبد الحميد مهري، **عبد الحفيظ بوصوف حياته ومسيرته (1926–1978) جامعة وهران1، بن يوسف بن خدة مسار ومواقف (1942–2003)** جامعة باتنة1، **أحمد بن بلة ونضاله السياسي والعسكري (1916–1965)** جامعة قالمة. **الحسين آيت أحمد من النضال الثوري ضد الاحتلال الى المعارضة السياسية الوطنية (1926–2008)**، جامعة عبد الحميد مهري.

[2] **الثورة الجزائرية مسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962–1978**، جامعة سيدي بلعباس، **أوضاع الجزائر بعد الاستقلال (1962–1965)** جامعة أدرار، **التعليم الأصلي ودوره في حركة التعريب بالجزائر 1970–1977**، جامعة أدرار.

وأخيرا ما أطلقنا عليه التاريخ البيئي فإننا لم نسجل منه سوى خمسة مواضيع كانت في جامعة وهران بنسبة 0.78% موضوعين منه في التاريخ القديم[1]، وثلاثة مواضيع في التاريخ الوسيط[2].

إن غرضنا من تتبع واقع الدراسات التاريخية الرسائل الجامعية ما بين سنتي (2013-2021م) هو الوقوف على مدى الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي الذي يرتبط بموضوع دراستنا، لهذا جاءت الاحصائيات التي قدمناها سطحية، وإلا فتقييم هاته الدراسات يحتاج منا الى جهد أكبر من خلال تتبعها على مدى زمني طويل نسبيا، وتتبع جميع ما نوقش في الجامعات الجزائرية، وهو ما نطمح إليه مستقبلا من خلال دراسة شاملة ببيليوغرافية من شأنها أن تكشف لنا عن توجهات وطبيعة الدراسات التاريخية في الجامعة الجزائرية.

وإذا رجعنا الى التاريخ الاجتماعي من خلال العينة الثانية (2013-2021م) والتي تقدر بـ 101 دراسة، فإننا نقف على مفارقة تلفت نظرنا، حيث أننا نسجل تراجعا كبيرا بالنسبة لهذا الحقل مقارنة بالعينة الأولى (1962-2012م) التي سجلنا فيها 223 دراسة، وهذا في الوقت الذي كنا نعتقد أننا سنسجل العكس، الأمر الذي لا نجد له تفسيرا سوى بهيمنة التاريخ السياسي في مجال الدراسات التاريخية رغم المنحى الذي تبنته بعض الجامعات الجزائرية في الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي.

أما عدد 101 دراسة في العينة الثانية فإنه يمثل نسبة 15.78% بما يعدل سدس مجموع الدراسات (640 دراسة)، كان للتاريخ الوسيط الريادة بـ 46 دراسة، ثم التاريخ المعاصر بـ 24 دراسة، ثم التاريخ الحديث بـ 21 دراسة، ثم التاريخ الحديث والمعاصر والقديم بـ 10 فيما بينهما، وقد كان نصيب دراسات المهمشين من هذه الدراسات 25 دراسة أي ما نسبته 23.24% حيث نقف على 15 دراسة ضمن

---

[1] ستي صندوق: **الثروة الحيوانية والغطاء النباتي في الجزائر خلال العصور القديمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران1، 2015-2016.

احمد وابل: **انعكاس مرحلة المناخ المثل على ثقافة المجتمعات في الصحراء الوسطى 7000 ق.م الى غاية 2500 ق.م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1، 2013-2014.

[2] تواتية بودالية: **البيئة في الأندلس عصري الخلافة وملوك الطوائف**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1، 2013-2014.

خيرة سباب: **المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-16م)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1.

فتيحة تريكي: **النباتات النفعية ومجالات استخدامها ببلاد الأندلس خلال العصر الوسيط**، جامعة وهران1

التاريخ الوسيط، منها 6 دراسات تخص أهل الذمة[1]، و3 دراسات تخص العامة[2]، و3 دراسات تخص المرأة[3]، أما الثلاث مواضيع المتبقية فقد كان موضوع حول "الفقر في المغرب الإسلامي ما بين القرنين 13-15م" وموضوع حول "الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين 10-12م" (**جامعة معسكر**) وموضوع آخر حول "الإماء وأثرهن على المجتمع في العصر الأموي" (جامعة الأمير عبد القادر)، ويأتي في المقام الثاني التاريخ المعاصر بـ 5 دراسات، منها 3 دراسات حول المرأة حيث نجد أطروحة موسومة بـ: "مساهمة المرأة الأوروبية في التجربة الاستعمارية بالجزائر 1830-1954م" (**جامعة الوادي**) وكذا الرسالة الموسومة بـ: "قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925-1954م" (**جامعة باتنة**)، وأخيرا الرسالة الموسومة بـ: "دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962م" (**جامعة تلمسان**) أما الموضوعين المتبقيين كان الأول موسوما بـ: "الفلاحون الجزائريون وسياسات شركات القرض الفلاحي في بلديات الجزائر 1893-1962" (**جامعة سيدي بلعباس**)، والثاني موسوم بـ: "المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي – اللصوص وقطاع الطرق نموذجا – 1830-1918م" (**جامعة سطيف**).

أما عن دراسات المهمشين ضمن التاريخ الحديث فلدينا 3 دراسات غطت واحدة منها موضوع اليهود والنصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر الغربية (**جامعة سيدي بلعباس**)، ودراسة غطت موضوع الأسرى الأوروبيون في الجزائر (1671-1830م) (**جامعة معسكر**). وكانت الدراسة الأخيرة الفلاحون الجزائريون والسلطة في الجزائر 1519-1830م دار السلطان نموذجا (**جامعة وهران**)، ليبقى لنا التاريخ الحديث والمعاصر بدراسة حول أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا

---

[1]**أهل الذمة على عهد الدولة الموحدية – دراسة اقتصادية واجتماعية –** جامعة وهران1، **أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي**، جامعة وهران1، **النصارى واليهود بالأندلس من سقوط الخلافة الأموية الى نهاية المرابطين** جامعة وهران1، **الأقلية المسيحية بالمغرب الأوسط** جامعة عبد الحميد مهري، **أهل الذمة ودورهم بالمغربين الأقصى والأدنى**، جامعة تلمسان، **دور أهل الذمة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني بين القرنين 13-16م**، جامعة تلمسان.

[2]**عامة الأندلس في العصر الموحدي**، جامعة وهران1، **عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية**، جامعة وهران1، **عامة غرناطة في عصر بني الأحمر**، جامعة عبد الحميد مهري.

[3]**صورة المرأة في المدونة التراثية للغرب الإسلامي ق 12-13م**، جامعة المسيلة، **المرأة بالمغرب الأوسط بين التأثير والتأثر خلال القرنين 6-9هـ/12-15م**، جامعة الوادي، **المرأة في المجتمع الزياني 1235-1554**، جامعة وهران1.

خلال القرنين 18-19م(**جامعة وهران**)، وكذلك التاريخ القديم بدراسة حول مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم من بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، (**جامعة الوادي**).

إذا قارنا عدد الدراسات التي اهتمت بالمهمشين في هذه العينة (2013-2021م) بالعينة السابقة (1962-2012م) فإن العدد قد ارتفع من 18 الى 25 دراسة، وبقيت الصدارة في هذا الجانب للتاريخ الوسيط بمجموع 15 دراسة سبق ذكر عناوينها بينما كانت في العينة الأولى 10 دراسات، يأتي في المقام الثاني التاريخ المعاصر بمجموع 5 دراسات، ثم التاريخ الحديث بـ 3 دراسات، ثم التاريخ الحديث والمعاصر بدراسة واحدة، والأمر نفسه بالنسبة للتاريخ القديم، وعلى كل حال فقد انصب الاهتمام بالمهشمين في هذه العينة بصفة عامة حول (**العوام، الأطفال أهل الذمة، المرأة، الفلاحون، الفقر الأسرى**)، وإن كان هذا العدد قليلا إلا أنها مواضيع تطلبت جهدا وصبرا من الباحثين لاسيما في ظل قلة المادة المصدرية التي تحول بين الباحثين وبين اختيار هاته المواضيع، وسنقوم في العنصر الموالي بعرض 4 نماذج من هذه الدراسات تتوزع على 4 تخصصات.

3 – المهمشون في الدارسات التاريخية الجزائرية المعاصرة – عرض نماذج من الرسائل الجامعية –

3 – 1 مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم – من بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني بلاد المغرب القديم –[1]

تندرج هاته الدراسة ضمن حقل التاريخ الاجتماعي الذي يخص الفترة القديمة لبلاد المغرب، من خلال البحث عن مكانة الطفل ضمن النطاق الجغرافي الممتد من الحدود المصرية شرقا الى المحيط الأطلسي غربا ومن البحر المتوسط شمالا الى جنوب الأطلس الصحراوي جنوبا، أما زمنيا فإن الدراسة تمتد ما بين بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، يأتي هذا الامتداد الزمكاني لحدود الدراسة

[1] فارس دعاس: **مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم من بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني لبلاد المغرب**، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ بلاد المغرب القديم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الوادي، 2020-2021.

بخصوص موضوع الطفولة في الفترة الوسيطة راجع:

زاهية خلافي: **الطفولة في المجتمع الأندلسي ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين (ق10-12م)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة معسكر، 2018-2019

محاولة للوقوف على الوحدة الحضارية لبلاد المغرب القديم من جهة، ولتتبع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة، والحقيقة أن هاته الدراسة تعد الأولى على مستوى الطرح، حيث لم يسبق أن وجدت دراسة شاملة تخص الطفل في بلاد المغرب القديم، ما عدا ما ورد عرضا في بعض الدراسات أو المقالات كما ذكر الباحث، وهذا بخلاف الحضارات الأخرى التي درس فيها موضوع الطفل والطفولة.

انطلق الباحث من إشكالية رئيسية متسائلا فيها عن مكانة الأطفال في بلاد المغرب القديم وما مدى مساهمة المصادر الأدبية والمادية في تكوين صورة شاملة عن الأطفال؟، وبخصوص هاته المصادر بنوعيها فقد اشتملت على الكتابات الإغريقية واللاتينية، زيادة على عدد من سجلات النقائش التي تتضمن معطيات اجتماعية تخص فئة الأطفال وهي الأساس في هذا العمل، بالإضافة الى مراجع أجنبية وعربية متخصصة استقى منها الباحث ما يرتبط بموضوع بحثه، فضلا عن الزيارات الميدانية لعدد من المتاحف الأثرية داخل الوطن والتي ساعدته هي الأخرى على أخذ معطيات ذات صلة بالموضوع.

اشتملت الدراسة على مقدمة وبابين يضمان 7 فصول مع خاتمة وقائمة للفهارس في حدود 353 صفحة، ضم الباب الأول 132 صفحة مشتملا على ثلاث فصول، في حين ضم الباب الثاني 170 صفحة مشتملا على أربعة فصول، وقد تميزت فصول الدراسة بنوع من الانسجام في عدد الصفحات وفي طبيعة العناصر، حيث جاء الباب الأول تحت عنوان: "مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم قبل الاحتلال الروماني"، أخذ الفصل الأول منه عنوان: "مكانة الطفل في مجتمع بلاد المغرب القديم"، ففي البداية تم تقديم لمحة عن العصور الحجرية في بلاد المغرب القديم (**العصر الحجري القديم الأسفل – العصر الحجري القديم الأوسط – العصر الحجري القديم الأعلى – العصر الحجري الحديث**) وما تزامن خلالها من حضارات متعاقبة (**الحضارة العاترية – الحضارة القفصية – الحضارة الإيبيرومغربية**) في نطاقات جغرافية متباينة، حيث يعكس هذا التعاقب ذلك التطور في طرائق وأساليب العيش، كما تم الإشارة الى فترة فجر التاريخ كونها فترة مهمة في بلاد المغرب القديم، وتعد المصادر المادية من بقايا عظمية زيادة على نقائش الفن الصخري المصدر الوحيد لتتبع واقع الطفولة خلال هذه الفترة، ليتم بعدها الانتقال في هذا الفصل الى مكانة الطفل من خلال البقايا الإنسانية في المعالم الجنائزية، أين تم التركيز على 15 مقبرة ضمن الإطار الجغرافي للدراسة مع الاستئناس بدراسات أجنبية ذات صلة كان من شأنها الكشف عن جوانب مختلفة كتحديد أعمار الأطفال وضعيات الدفن وما دفن مع الأطفال من أواني، زيادة على عمق

القبر، وفي هذا الصدد أيضا تم الإشارة كذلك الى علم الأمراض السنية القديمة ودوره في معرفة النظام الغذائي والصحة العامة.

أما بخصوص نسب الوفيات عند الأطفال فقد تم الاستئناس بدراسة جون نويل بيرابان **J.N. Biraben** التي خصت منطقة كلومنطة "تيارت" وقد أشار الباحث الى ارتفاع نسب الوفيات عند الأطفال بسبب المشاكل الصحية، أما ما يتعلق بالفن الصخري وعلاقته بالطفل فقد ساهمت نقائش الفن الصخري في استحضار صور من واقع حياته بداية من ارتباط المرأة بالرجل ثم مراحل الحمل مرورا بالولادة وتربية الأطفال[1].

جاء الفصل الثاني تحت عنوان "مكانة الأطفال في المجتمع البوني"، وعلى شاكلة الفصل الأول تم تقديم لمحة تاريخية عن المجتمع البوني من خلال الإشارة تتبع ظروف هجرة الفينيقيين الى حوض شمال افريقيا وتأسيسهم للمدن التجارية وكذا امتزاجهم بالسكان المحليين، وفيما يتعلق بالأطفال فقد تم الإشارة الى نسبهم من جهة الأب حسب ما أكدته المصادر الأدبية والأثرية، زيادة على تتبع المنظومة الإسمية للأطفال التي ارتبطت بأسماء الآلهة، وأيضا تتبع واقع التربية والتعليم عند الأطفال، حيث وجدت في قرطاجة مدراس تكفل بها الكهنة يسهرون فيها على تعليم الأطفال القراءة والكتابة الفينيقية، أما ختام الفصل فكان بالحديث عن أنواع قبور الأطفال وظاهرة التضحية بهم[2]، وبخصوص الفصل الثالث فقد عنون بـ"مكانة الأطفال في المجتمع الليبي القديم"، أين تم فيه تقديم لمحة عن الامتداد الجغرافي لبلاد المغرب القديم مع ذكر مختلف التسميات التي عرف بها السكان في هذه المنطقة، وفيما يتعلق بالطفل فتم الحديث عن النسب حيث نسب الأطفال الى آبائهم وهو ما كان شائعا، كما نسب الأطفال الى أمهاتهم في مجتمع الطوارق وبخصوص التبني ذكر نموذج تبني مكيبسا ابن أخيه يوغرطة.

غير أن العنصر الذي تتبعه الباحث بشيء من التفصيل هو ظاهرة الأطفال الغير شرعيين التي أطنبت المصادر الإغريقية واللاتينية في الحديث عنها كنوع من الإباحية المشاعة دون أسس سليمة، حيث قام البحث بنقد هذه المعطيات والتعامل معها بموضوعية، والى جانب هذا اشتمل الفصل على ذكر أهمية ومكانة الطفل في المجتمع الليبي القديم من خلال الرعاية الصحية ومن خلال الحرص على التربية والتعليم

[1] فارس دعاس: **المرجع السابق**، ص – ص 18-56.

[2] فارس دعاس: **المرجع السابق**، ص – ص 59-105.

وان كان تعليما مقتصرا على تلقين أعراف وعادات ومعتقدات القبائل، في حين بلغ التعليم مستوى متقدما عند أبناء الحكام والملوك، أما عن المنظومة الإسمية للأطفال فقد تنوعت بين أسماء ذات انتماء جغرافي وأخرى ذات انتماء عرقي، وثالثة مقترنة بأسماء الآلهة[1].

هذا وقد جاء الباب الثاني من هذه الدراسة تحت عنوان "مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب خلال الفترة الرومانية" مشتملا على أربع فصول، جاء الفصل الأول منه موسوما "بالوضعية الاجتماعية والدينية والقانونية للأطفال في مجتمع افريقيا الرومانية" قدم فيه الباحث لمحة تاريخية عن مجتمع افريقيا الرومانية بداية بذكر تأسيس روما وصراعها مع قرطاجة، والذي انتهى بسقوط هذه الأخيرة وانتقال روما الى التوسع داخل بلاد المغرب، ليشير بعدها الى طبيعة السكان في بلاد المغرب بين محلين ووافدين وكذلك الى الطبقات الاجتماعية، و كانت المصادر الأدبية المتمثلة في كتابات مؤرخين ومفكرين ورجال دين عاشوا خلال هذه الفترة مصدرا مهما لتتبع وضعية الأطفال، زيادة على المصادر المادية المشتملة على النصب ولوحات الفسيفساء والمعالم الأثرية.

عنصر آخر أشار اليه الباحث في هذا الفصل وهو اهتمام المفكرين بمرحلة الطفولة، حيث قسمت مرحلة الطفولة الى مرحلة الحمل (الجنين)، مرحلة الرضيع (3سنوات)، الطفولة المبكرة (7سنوات)، الطفولة المتأخرة (البلوغ)، وفي كل مرحلة من هاته المراحل بطبيعة الحال يطور الطفل قدراته وينسجم مع محيطه الأسري ومع مجتمعه، لينتقل بنا الباحث بعدها الى وضعية الأطفال في الأسرة، فهناك أطفال شرعيون يتم تقييد أسماؤهم في دار السجلات العامة بالمدينة التي يقطنون فيها، كما توجد أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم في النصب والنقائش، وقد كانت تختار لهم الأسماء التي ترمز للنجاح والسعادة والحظ، وهناك أطفال غير شرعيين نتيجة العلاقة الغير الشرعية بين الرجل والمرأة فعلى الرغم من تنديد آباء الكنيسة بهذا الأمر وفرض القانون الروماني لعقوبات، إلا أن الظاهرة عرفت انتشارا داخل المجتمع وهو ما أدى الى ظهور صنف ثالث يتمثل في الأطفال المتبنين، أين أقبلت بعض الأسر على التكفل بالأبناء مجهولي النسب خصوصا اذا لم يكن لها أولاد يحملون لقبهم، هذا وقد أحاطت بالطفل عن ولادته جملة من المعتقدات الوثنية والمسيحية أهتم بذكرها الباحث، ففي الأولى كان يقام له احتفال ويعطى له اسم في اليوم التاسع من ولادته، كما كان يطهر في بيته أو في المعبد، وتعلق له التمائم حفاظا عليه من الأرواح الشريرة والأمور

[1] نفسه، ص - ص 108-146.

المكروهة، أما في المعتقد المسيحي فإن القس كان يزور بيت المولود ويسجل اسمه، كما كانت تقام الصلاة ويتم دهن الطفل بالزيت ثم تعميده، وقد حفظ القانون الروماني حقوق الطفل المادية والمعنوية، أما ختام الفصل فكان بذكر جوانب مظلمة من حياة الأطفال كما عبر عنها الباحث، مشيرا الى ظاهرة إجهاض الأطفال وإلى ظاهرة تركهم ورميهم في الشوارع، زيادة على ظاهرة سرقتهم وبيعهم[1].

وبخصوص الفصل الثاني من هذا الباب فإنه كان حول "التربية والتعليم في مجتمع إفريقيا الرومانية" ففي عنصر التربية تم الإشارة الى دور الأب والأم في رعاية أطفالهما منذ مرحلة الحمل والولادة والرضاعة التي تقع على كاهل الأم، ليتكفل بعدها الأب هو الاخر بكل حاجياتهما، وقد تمت الإشارة أيضا الى وسائل التربية والترفيه التي توفرها الأسرة لأطفالها قصد تسليتهم وتطوير قدراتهم، حيث وجدت داخل المقابر العديد من الألعاب المدفونة مع الأطفال والمصنوعة من مواد مختلفة، كما كان الأطفال يستأنسون بالحيوانات الأليفة وفيهم من كان يخرج للصيد والسياحة، كما تم ذكر عنصر اللباس الذي كشفت عنه التماثيل والذي يختلف بطبيعة الحال حسب العمار وحسب المستوى المعيشي، وكذلك يختلف باختلاف الجنسين أما عن تعليم الأطفال على وجه العموم، فإنهم كانوا يلتحقون بدراسة المرحلة الابتدائية في سن 6 أو 7 سنوات وتدوم مدة الدراسة الى غاية بلوغ 13 سنة، ومن الأطفال من كان يتأخر عن الالتحاق بالدراسة في سن مبكرة بسبب قلة إمكانيته المادية.

وما لوحظ أيضا في هذا الباب هو قلة التعليم عند البنات بشكل عام باستثناء بعض فتيات الأسر الثرية التي كانت تخص بناتها بمعلمين، أما عن برنامج التعليم فقد تراوح بين فترة صباحية وفترة مسائية مع وجود عطلة صيفية، ومورس التعليم في بيوت المعلمين أو بيوت المتعلمين كما مورس في المكتبات والمسارح والساحات العامة[2].

هذا وقد جاء الفصل الثالث من هذا الباب تحت عنوان "الوضع الديموغرافي للأطفال في إفريقيا الرومانية من خلال النقائش اللاتينية"، فانطلاقا من هاته الأخيرة وبالتحديد النقائش الجنائزية التي تضم معلومات حول الفرد من اسمه وكنيته وسن وفاته، قام الباحث بتقديم أرقام مرفوقة بأعمدة بيانية ودوائر نسبية تتعلق بمعدلات الوفيات والوفيات، مع نسبة الذكور والإناث عند فئة الأطفال في مناطق مختلفة من الإطار

[1] فارس دعاس: **المرجع السابق**، ص – ص 150-187.

[2] فارس دعاس: **المرجع السابق**، ص – ص 190-225.

الجغرافي للدراسة، ويشير الباحث في الوقت نفسه الى نسبية الأرقام المقدمة على اعتبار أن بعض النقائش تعرضت للتلف وبعضها الآخر لا يحمل معلومات كاملة حول الطفل، زيادة على هذا فمعدلات الوفيات والولادات تتحكم فيها عوامل مختلفة، منها ما يتعلق بالمناخ، ومنها ما يتعلق بالأمراض، ومنها ما يتعلق بالطواعين والكوارث الطبيعية[1]، أما الفصل الأخير فكان موسوما "بمقابر الأطفال في المغرب القديم خلال الفترة الرومانية"، والبداية فيه كانت بالإشارة الى الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع القبور والمقابر خلال الفترة الرومانية، ليتنقل بعدها الى ذكر نماذج من المقابر على غرار مقبرة سطيف، مقبرة ذيسدروس (تونس)، مقبرة بوبوت (تونس)، مقبرة شرشال، مع ذكر طبيعة الدراسات التي اهتمت بهاته المقابر وما يتعلق بها من أعداد القبور واعمارها، وكذا طبيعتها وطرق الدفن فيها، ليرفق بعدها الباحث هاته النماذج بخريطة توضح القبور التي وجدت في نوميديا موريطانيا القيصرية، إفريقيا البروقنصلية، وعليه فالحديث عن القبور يلازمه الحديث عن ترتيبات الدفن ولوازمها حيث كشفت الحفريات على أن غالبية الأطفال كانوا يكفنون كما كانوا يزينون بالحلي والقلائد والأقراط زيادة على أنهم كانوا يغمرون بعد موتهم في الجير حفاظا على الجثة، والى جانب هذا فقد كانت تختار لهم توابيت مختلفة من حيث مواد الصنع فمنها الحجرية والرصاصية والنحاسية، وبعد الحديث عن هذا تم ذكر وضعيات الدفن مع تقديم نسب عن كل وضعية بحسب الدراسات التي استند عليها الباحث، ويمكننا التمييز بين ثلاث وضعيات رئيسية هي **وضعية الاستلقاء، وضعية القرفصاء، الوضعية الجانبية**، هذا وقد كشفت التنقيبات الأثرية داخل قبور الأطفال عن وجود ما يصطلح عليه بالأثاث الجنائزي، وما ذكر في الدراسة نجد الأواني والمصابيح والعملات وأقبية العطور والأحذية والأغذية، وكل هذا يندرج ضمن الفكر الديني القديم الذي يقر بحياة ما بعد الموت، وأن القبر هو المكان الذي تستريح فيه الروح[2]، وفي الأخير كانت الخاتمة حوصلة لما توصل اليه الباحث في فصول الدراسة، ويعود له السبق في هذا الطرح، مشيرا في الوقت نفسه الى أن موضوع الطفل لا يزال بحاجة الى دراسات أخرى تستند الى مصادر ومناهج أخرى.

[1] نفسه، ص – ص 228-254.

[2] فارس دعاس: **المرجع السابق**، ص – ص 257-307.

3 – 2 عامة الأندلس في العصر الموحدي[1].

تندرج هاته الدراسة ضمن حلقة الاهتمام بطبقة العامة في الغرب الإسلامي[2] وفق مقاربة تاريخية للكشف والوقوف على واقع العوام وأدوارهم في مختلف نواحي الحياة، وكذلك لإزالة الغموض والتعتيم اللذين لازما والتصقا بحياة العوام، ومن هذا المنطلق اشتملت الإشكالية الرئيسية للدراسة عدة تساؤلات تمحورت حول علاقة العامة بالسلطة الموحدية في الأندلس، وكذلك صورة العوام في المصادر الموحدية وأهم أنشطتهم وتفاعلاتهم في الأندلس خلال فترة الدراسة.

تأتي هاته الدراسة لسد الفراغ الذي تركته بعض الدراسات التي اهتم فيها أصحابها بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الأندلس، دون التركيز على العوام الذين كانوا طرفا فاعلا في تلك الفترة، وكذا لاستكمال دراسة طبقة العوام في مجالات جغرافية من الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي كما سبقت الإشارة، وقد تعددت المصادر المعتمدة في إنجاز هاته الدراسة لتشتمل على كتب التاريخ والأدب وكتب الجغرافيا والفقه والنوازل والحسبة والسير والتراجم والأزجال والأمثال، وبقدر قيمة هذا الموضوع وأهميته في اثراء حقل الكتابة التاريخية بقدر الصعوبات التي تحيط به وتكون سببا رئيسيا في تجنب الباحثين خوض غماره، ومن بين هاته الصعوبات تناثر المادة التاريخية والخبرية في ثنايا مختلف المصادر، الأمر الذي يحتاج الى وقت كبير للنبش والبحث في هذا الموضوع، وعلى ضوء التساؤلات المطروحة والمصادر المعتمدة تم وضع خطة تشتمل على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

جاء الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان: "العامة وعناصرها في العهد الموحدي"، حيث ضم ثلاث عناصر أولها كان نبذة تاريخية عن الموحدين في الأندلس، والحقيقة أنه كان لاستعراض التاريخ السياسي للأندلس خلال هذه الفترة، ففي البداية تمت الإشارة الى الأيام الأخيرة للدولة المرابطية (484-541هـ/1090-1147م) وما وقع فيها من فتن واضطرابات سياسية وثورات قابلها زحف صليبي على

---

[1] مليكة عدالة: **عامة الأندلس في العصر الموحدي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2017-2018.

[2] أشارت الأستاذة في مقدمة رسالتها الى عدد من الدراسة المهمة التي عالجت موضوع العامة نذكر منها: دلال لواتي: **عامة القيروان في العصر الأغلبي (184-296هـ/ 800-909م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

أحمد المحمودي: **عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي**، ط1، دار رؤية للنشر والتوزيع، 2009.

فوزية كرراز: **عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، 2015.

المدن الإسلامية ولعل من أشهر الثورات ثورة المريدين التي كانت كرد فعل على سياسة التعسف وإهمال الرعية [1]، وبين الوضع السياسي المتردي للمرابطين والزحف الصليبين ظهر الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1129-1162م) الذي تمكن من إسقاط مراكش عاصمة المرابطين في عام 541هـ/1146م، وبعدها حقق الموحدون وحدة سياسية لكامل بلاد المغرب الإسلامي ووجهوا جيوشهم نحو المدن الأندلسية التي خضعت هي الأخرى تباعا للموحدين على غرار بطليوس – ميرتلة – شلب – باجة – قرطبة – غرناطة، وبهذا يكون عبد المؤمن بن علي قد وضع اللبنة الأولى للدولة الموحدية في الأندلس ليسير أبناؤه واحفاده على نهجه في توسيع مجال دولتهم، فقد حقق ابنه أبو يعقوب يوسف (558-580هـ/1161-1190م) انتصارات كثيرة على النصارى، ومثله ولد هذا الأخير يعقوب الملقب بالمنصور (580-595هـ/1184-1198م) الذى انتصر على النصارى في واقعة الأرك الشهيرة عام 591هـ/1194م وتمكن من وقف زحف النصارى، وكما هو حال المرابطين أواخر عهدهم كان حال الموحدين، أين دب الضعف وتولى شؤون الحكم حكاما ضعافا ميالون للملذات والشهوات، بعيدون عن الحكم الرشيد كما هو حال محمد الناصر (595-610هـ/1198-1219م) الذي وقعت في عهده معركة العقاب عام 609هـ/1212م وكانت هزيمة الموحدين فيها منعرجا حاسما في تاريخ الأندلس ومؤشرا لتراجع المسلمين، ففي اعقابها قامت عديد الثورات على الحكم الموحدي على غرار ثورة ابن هود الجذامي في مرسية عام (625هـ/1227م)، وثورة زيان بن مرذيش في بلنسية عام (626هـ/1228م)، وتبع هذه الثورات سقوط المدن الأندلسية في قبضة النصارى كما هو حال بلنسية عام 636هـ/1238م، وإشبيلية عام 646هـ/1248م وبهذا انتهى الوجود العسكري الموحدي في الأندلس، لتدخل هاته الأخيرة مرحلة جديدة من تاريخها تحت حكم بني الأحمر في غرناطة[2]، أما العنصر الثاني فقد خصص للحديث عن صورة العامة في العصر الموحدي، وعلى الرغم من أن العامة كفئة اجتماعية شكلت السواد الأعظم من مجتمع الأندلس إلا أن الحديث عنها جاء عرضا في المصادر الموحدية ولاسيما عند الحديث عن سياسة السلاطين وانجازاتهم، وكثيرا ما وصف مؤرخو هذه الفترة العامة بأوصاف مشينة ومذمومة كونهم مرتبطين بالبلاط

[1] نشبت هذه الثورة في غربي الأندلس بقيادة أبو القاسم أحمد بن الحسين القسي الذي ادعى الإمامة والمهدوية ما بين (1144-1146) وقد أخذت هذه التسمية لكون المتصوفة هم نواتها، ورغم ما حققه المريدون من انتصارات إلا أن المرابطين تمكنوا من إخمادها وقام أبو القاسم احمد بن الحسين القسي بالفرار الى المغرب، للاطلاع أكثر أنظر: مغنية غرداين: **ثورة المريدين بغربي الأندلس** (539-541/ 1144-1146)، مجلة الخلدونية، جامعة تيارت، العدد 1، المجلد 6، ص – ص 157-169.

[2] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص – ص 15-25.

الموحدي، كما هو حال ابن صاحب الصلاة (ت594هـ/1198م) الذي كان من كتاب الدولة الموحدية حيث نجده يصف العوام بالحثالة والأشقياء والبهائم، ومثله ابن القطان الذي كان حيا عام (646هـ/1248م) حيث يصف العامة بالسوقة، وكذا ابن سعيد الغرناطي (ت685هـ/1286م) الذي يصف العامة بالجهال وبالتالي فقد تجاهلت هذه الكتابات مختلف الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للعوام في الأندلس خلال فترة الدراسة[1].

هذا وقد جاء العنصر الثالث لاستعراض طبقات العوام داخل المجتمع الأندلسي خلال العهد الموحدي، حيث يظهر لنا تنوع الأجناس والأعراق لعوامل دينية وسياسية واجتماعية، وبخصوص هذا التنوع تم طرح تساؤل حول مدى اندماج أو اختلاف هذه العناصر داخل المجتمع، ومن العناصر التي تم ذكرها نجد عرب الأندلس الذين استقروا هناك منذ الأيام الأولى للفتح وتوزعوا عبر الحواضر الكبرى، والى جانب هؤلاء نجد عرب بنو هلال الذين هاجروا الى الأندلس خلال القرن 5هـ/11م على عهد المرابطين، وبعدهم اصطحب عبد المؤمن بن علي عددا كبيرا منهم لما أراد العبور الى الأندلس وأضحى في جيشه فرقة من العرب الهلالية خصها بالأعطيات والهبات نظير شجاعتهم ورباطة جأشهم، وقد برز دورهم الفعال في معركة الجلاب عام 567هـ/1171م عندما أخمد الموحدون ثورة ابن مرذنيش، والى جانب العرب توافد البربر على الأندلس منذ بدايات الفتح، حيث ساعد القرب الجغرافي على توافدهم بأعداد كبيرة واستقروا في مختلف نواحي البلاد، وقد وصف ابن عذارى المراكشي (ت695هـ/1296م) هجرات البربر الى بلاد الأندلس بالجلاء العظيم خلال عام 535هـ/1140م، وقام أبو يعقوب يوسف بتوزيع القبائل البربرية في مختلف أرجاء الأندلس ففي بلنسية استقرت قبائل زناتة، وفي شاطبة ومرسية استقرت صنهاجة وهسكورة وفي برشانة استقرت قبيلة كومية، ونظرا لامتزاج دماء الفاتحين بدماء أهل الأندلس فقد برز عنصر المولدين مشكلين عنصرا هاما داخل المجتمع، حيث احترف هؤلاء مهنا عديدة كتربية المواشي والزراعة والصيد وصناعة السفن وما ميز المولدين هو نزعتهم الانفصالية عن السلطة منذ العهد المرابطي ومن أبرز ثوراتهم خلال فترة الدراسة ثورة ابن مرذنيش وثورة ابن همشك، وكثيرا ما كانوا يتحالفون مع النصارى على حساب الموحدين، الأمر الذي أدى ضعف السلطة الموحدية.

[1] نفسه، ص – ص 26-31.

هذا ونجد العبيد كذلك كعنصر من العوام كان في ذيل الترتيب الاجتماعي حيث أوكلت اليهم الأشغال الشاقة وأعمال البناء، بالإضافة الى العمل كخدم في القصور وشكلوا كذلك طاقة حربية يستعان بها في المعارك وإخماد الثورات، والأمر نفسه بالنسبة للصقالبة الذين اشتغلوا داخل القصور كخدم وحجاب وعساكر، وفي اطار الحديث عن الجيش الموحدي كان الأغزاز القادمين من بلاد الترك أحد اهم العناصر المشكلة له ونالوا مكانه هامة نظرا لأدوارهم العسكرية حيث قدمت لهم الأراضي والإقطاعات، وما يدل على حنكتهم في أمور القتال هو استشارة يعقوب المنصور (ت595هـ/1213م) لهم عند الحروب، وآخر ما نختم به كلامنا حول فئات العامة هو الحديث عن أهل الذمة من يهود ونصارى استقروا في مختلف الحواضر الأندلسية وعاشوا مع المسلمين في أحياء مشتركة، كما مارسوا مهنهم وحرفهم وشعائرهم[1].

جاء الفصل الثاني تحت عنوان "العامة بين الموالاة والمنافرة للسلطة الموحدية"، وهو عنوان يحتوي على ثنائية التحالف والتصادم بين السلطة والرعية أين تم ابراز أهم مظاهر هاته الثنائية، فمن مظاهر الولاء بين الطرفين مشاركة العامة في دفع زحف النصارى وإخماد ثورات المتمردين، زيادة على مشاركة العامة في مبايعة الحكام الأمر الذي يضفي شرعية للسلطة ويجنبها مظاهر التشتت والانشقاق لا سيما في الفترات الانتقالية، حيث يعد اهتمام السلطة بمصالح الرعية وتوفير الأمن لهم في المدن والطرقات مظهرا من مظاهر الوفاق بين الطرفين، ومن جهة أخرى ساهم الحكام في مساعدة الرعية ماديا من خلال إعطاء الأموال للمحتاجين والإنفاق عليهم في المحن والشدائد كفتح المخازن في الأزمات وتزويد الأسواق بالمؤن كما هو حال الحاكم أبو يعقوب يوسف الذين عرف بكثرة الصدقات التي اشتملت الجند والأمراء والفقراء، وكذلك سياسة الإعمار التي انتهجها الحكام الموحدون من خلال تشييد المدارس والمساجد وتوسعة الأسواق وإصلاح العيون، دون ان ننسى الدور الكبير للأوقاف في توفير خدمات اجتماعية عززت مبادئ التكافل الاجتماعي ومثلما تعددت مظاهر الائتلاف بين السلطة والرعية، تعددت أيضا مظاهر التنافر والاختلاف التي من أبرز صورها تلك التمردات والثورات محركات احتجاجية بسبب سياسة بعض الحكام القائمة على البطش بالرعية وارهاقهم بالضرائب دون مراعاة حاجياتهم وقدراتهم، وقد تمت الإشارة في هذه الدراسة الى ثورة كل من عمر بن سحنون وكذلك ثورة أبو عبد الله علي بن محمد الجزيري، فالأول كانت مدينة باجة مهد ثورته وبها ضم شريحة كبير من طبقة العوام، كما التف حوله اللصوص وقطاع الطرق واحدث فتنا واضطرابات داخل

[1] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص – ص 31-55.

المدينة الى أن تم إخماد ثورته عام 568هـ/1172م، أما الثاني فقد أخمدت ثورته عام 586هـ/1170م وقبض عليه بمدينة مرسية أين تم تعذيبه وصلبه[1].

جاء الفصل الثالث "بعنوان مظاهر الحياة الاجتماعية لعامة الأندلس" مشتملا على ثلاث عناصر أولها خصص للحديث عن مستوى المعيشة من خلال ملامسة أسعار المواد الاستهلاكية وكذا مستويات الأجور، حيث ارتبطت هذه الأسعار بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فنجد حالات الأمن يقابلها الرخاء، وحالات الاضطراب يقابلها الغلاء كوقوع الحروب والمجاعات، الأمر الذي من شأنه أن يأثر على القدرة الشرائية للعامة، وما تجدر الإشارة إليه هو سكوت المصادر عن الحديث على قيمة أسعار المواد الاستهلاكية بشكل دائم، وإنما كان الحديث عنها عرضا في فترات الرخاء او الغلاء، الأمر الذي يحول دون أخذ صورة واضحة عن هذه الأسعار، وعلى الرغم من هذا فإن نصوص الرحالة وأخبار الجغرافيين حملت إشارات وعبارات الرخاء والوفرة والخصب، كما حملت عبارة الغلاء والندرة والحاجة.

وبالنسبة للعنصر الثاني من هذا الفصل فقد وردت فيه عدة مباحث يمكن أن نقول عنها أنها متكاملة ومترابطة تشكل في مجملها أبرز ملامح الحياة الاجتماعية، بداية بالزواج الذي يشكل عماد الأسرة وضمن هذا المبحث تم ذكر كل ما يتعلق بالزواج من اختيار للزوجة وطبيعة المهر وقيمته، الى حفل الزفاف ومظاهر الاحتفال، وبما انه من ثمار الزواج إنجاب الأطفال فإنه تم الإشارة الى حرص الوالدين على تربيتهم ورعايتهم وتعليمهم، كما أن هاته الرعاية شملت حتى الأيتام كمظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي اعتنت به السلطة والرعية، ونظرا لمكانة المرأة داخل المجتمع فإنه تم الوقوف على أدوارها ومهامها المختلفة المنوطة بها داخل بيتها أو خارجه كمساعدتها لزوجها في أشغاله، أو امتهانها لعديد المهن والحرف لتوفير حاجياتها وبعد الحديث عن عناصر الأسرة من زوجين وأولاد، تم التطرق الى مساكن العامة التي عكست مستواهم المعيشي المحدود، فالسواد الأعظم من العامة سكنت في بيوت بسيطة، بل منهم من لم يجد بيتا فاتخذ من المقابر والوديان سكنا وكثيرا ما كانت الأمطار الغزيرة والكوارث الطبيعية وراء تدمير البيوت، كما كانت الحروب وراء تدمير البيوت وتشريد أصحابها، وهذا عكس الفخامة التي عرفتها مساكن الحكام والأغنياء داخل المجتمع الأندلسي خلال فترة الدراسة، أما ختام هذا العنصر فكان بالحديث عن لباس العامة الذي عرف هو الآخر تنوعا بحسب المستوى المعيشي للأفراد، واختلف لباس الحضر على لباس أهل البادية، وعلى

[1] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص – ص 50-76.

العموم فقد لبس العوام البرانس والعمائم والشواشي، ولبست النساء الجلابيب لستر أنفسهن في حين اشتهر عن اليهود ارتداؤهم لعمائم زرقاء فرضتها عليهم السلطة تمييزا لهم عن باقي فئات المجتمع[1].

ودائما في إطار تتبع ملامح الحياة الاجتماعية للعامة، جاء العنصر الأخير من هذا الفصل للحديث عن مختلف عادات وتقاليد العامة في الأفراح والأحزان، حيث شملت الأفراح المناسبات الدينية على غرار شهر رمضان ولياليه المباركة لا سيما ليلة القدر، زيادة على عيدي الفطر والأضحى ومواسم الحج، وما يرافق هذه الأعياد عبادات ولبس للجديد وتحضير للمأكولات، ونفس الأمر بخصوص بعض الأعياد الفلاحية مثل عيد العصير الذي كان يحتفل به أهل البادية عند قطف العنب في موسمه، وكذا عيد صباغة الحرير، أما الحديث عن الأحزان فقد اقتصر على ذكر الموت وما يرتبط به من مظاهر الحزن، زيادة على آداب الجنائز وعاداتها، واستنادا الى مصادر الفترة حول ما يرتبط بهذه العادات، فإنه من بين ما ورد فيها وضع المحتضر وصيته قبل موته، كما اشتملت في بعض الأحيان تحديد المحتضر من يقوم بتغسيله ومن يصلي عليه ومكان دفنه، ومن آداب الجنائز تقبيل الميت وتلقينه الشهادة والمشي في جنازته[2].

جاء الفصل الرابع بعنوان "أصناف العامة ودورهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والثقافية خلال حكم الموحدين"، حيث تم التطرق فيه الى الفاعلين في الحياة الاقتصادية كأصحاب المهن والحرف والتجار وكذا الفلاحين والرعاة، وبخصوص أصحاب الحرف فقد عمد أرباب الحرف الى توريث حرفهم لأبنائهم قصد ضمان مصدر استرزاق لهم يسدون به مختلف حاجياتهم اليومية، على غرار البنائين، العطارين والعشابين الزياتين، الفرانين، النساجين، الحدادين، أما الحديث عن التجار فقد جاء في سياق الإشارة الى حركية الأسواق، وطبيعة النظام الذي تخضع له وكذا المنتوجات المعروضة للبيع، زيادة على أصناف التجار بين ملاك الدكاكين داخل الأسواق وبين التجار المتجولين القادمين من البوادي لعرض مختلف سلعهم، هذا وشكل الفلاحون عنصرا بارزا في تنشيط الحياة الاقتصادية داخل المجتمع الأندلسي لجهودهم في استغلال واستصلاح الأراضي وتوفير المواد الغذائية، زيادة على هذا كان الحديث أيضا عن المعلمين والنساخ كفئة ساهمت في إثراء الساحة الثقافية أين زاول المعلمون مهنة التعليم وتأديب الأطفال داخل المساجد والكتاتيب

[1] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص – ص 78-87

[2] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص - ص 88-123.

مقابل أجور مختلفة لسد رمق العيش أما النساخ فعلى الرغم من مزاولتهم لهذه المهنة قصد الاسترزاق، إلا أنه يرجع لهم الفضل في إثراء المكتبات وتوفير الكتب وكذا الحفاظ على أمهات الكتب من الضياع[1].

اما عن الفصل الأخير من الدراسة فقد حمل عنوان "التمثلات الذهنية للعامة بين الواقع وافق التجاوز"، وضم عناصر تتكامل مع بعضها تساعد على فهم مدى ارتباط ممارسات العوام بواقعهم المعاش وكانت البداية بالإشارة الى ظاهرتين بارزتين داخل المجتمع الموحدي تمثلتا في الفقر والمرض، وهذا من خلال التطرق الى أسبابهما ومظاهرهما، وكذا انعكاساتهما وآثارهما على السلوكيات والذهنيات، وبالتالي فقد شكل الفقر والمرض مظهرين من مظاهر الاضطراب سعت العامة الى تجاوزهما، وهنا تأتي بقية عناصر الفصل للوقوف على ممارسات للعامة تراوحت بين المباح والمحظور قصد تجاوز نكبات الدهر فبخصوص الممارسات المباحة جعل العامة من مجالس السمر والفكاهة فضاء للترويح عن النفس، أين كانت تطرب الأشعار والأزجال، وتروى القصص وتحكى النكت، وكانت البساتين والحدائق والأنهار هي الأخرى متنفسا للعامة وفضاء للاستراحة والاستجمام، وأمام هذه الممارسات المباحة برزت ممارسات محظورة قام بها العامة للهروب من الواقع كممارسة الزنا واللواط ومعاقرة الخمور، وكل هذا داخل الحانات ومجالس الغناء والرقص فضلا عن شيوع الخرافات والاعتقاد في بعض الأماكن، وإضفاء طابع القداسة عليها وكذا اتباع الدجلة والمشعوذين[2].

وفي الأخير كانت الخاتمة جملة من الملاحظات والاستنتاجات ترتبط بفصول الدراسة، وبهذا تكون الباحثة قد وقفت الى حد كبير في الإحاطة بموضوع يهتم بواقع العوام كفئة تندرج في خانة المهمشين رغم صعوبة الاشتغال على مواضيع ضمن هذا السياق لتناثر المادة المصدرية، وضرورة الصبر وبذل المجهود لتجميعها وتقديم قراءة لها قصد رسم معالم الموضوع، ولا شك أن طرق الموضوع يبقى مفتوحا أمام الباحثين في حالة توفر مصادر جديدة من شأنها إضافة الجديد وتقديم مقاربات أخرى.

3 – 3 المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني[3]

[1] نفسه، ص – ص 125-173.

[2] مليكة عدالة: **المرجع السابق**، ص – ص 175-228.

[3] ليلى خيراني: **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، دط، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2017.

تواصل الأستاذة ليلى خيراني اهتمامها بالمرأة، وهذه المرة في إطار تقديمها لأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني** 1818-1830م " دراسة أرشيفية " استكملت من خلالها ما تبقى من الإطار الزماني للعهد العثماني في الجزائر، على اعتبار أنها درست واقع المرأة في مدينة الجزائر ما بين 1799-1817م عند تحضيرها لرسالة الماجستير، والحقيقة أن الإطار الزماني الذي اختارته ارتبط بدفاتر المخلفات أو سجلات بيت المال[1] التي تعد مصدرا رئيسيا في هذه الدراسة، حيث وظفت الأستاذة وثائق ثلاث دفاتر، تمتد الفترة الزمنية للدفتر الأول ما بين 1818-1826/1825م، والثاني ما بين 1825/1826-1840م، أما الثالث فيمتد زمنيا ما بين 1830-1840م، وقد بلغت وثائق هذه الدفاتر 4116 وثيقة انتقت منها 934 وثيقة كعينة بحثية، زيادة على هذا قامت بالمسح الشامل لعلب سجلات المحاكم الشرعية[2] التي يبلغ عددها 154 علبة، وانتقت منها 537 وثيقة وهو ما يعكس جهدها في هذا العمل، لأن صعوبة توظيف هذه الوثائق في الكتابة التاريخية لا تخف على المختصين، فجل هذه الوثائق والعقود كتبت بخط تصعب قراءته وكذلك الكثير منها تصعب قراءتها على جهاز الميكروفيلم او الميكروفيش المتواجدين في مصلحة الأرشيف الوطني في بئر خادم، كما أن التعامل مع هذه الوثائق يقتضي توظيف المنهج التحليلي لتكييف مضامينها مع عناصر البحث وهو ما قامت به.

إلى جانب هذا وظفت المنهج الاحصائي عند عرضها لعينات مختلفة تتعلق بالمرأة في شكل جداول ودوائر نسبية، وفضلا عن هذين المصدرين اعتمدت على عدد من الوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية بالحامة وعدد آخر من المصادر المحلية والأجنبية المرتبطة بنفس الفترة، وانطلقت في دراستها هذه من إشكالية تتمحور حول واقع ومكانة المرأة داخل مجتمع مدينة الجزائر وهو تساؤل يشمل العديد من التساؤلات الفرعية التي تلامس المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ومدى حضور أو غياب المرأة ضمن هذه المستويات[3].

---

[1] تعرف أيضا بدفاتر بيت المال وهي سلسلة محفوظة في الأرشيف الوطني ببئر خادم تضم 64 سجل موزعة على 11 علبة تمتد زمنيا ما بين سنتي 1648-1862، تتضمن هذه السجلات كل ما يتعلق بالتركات والوصايا والهبات والدخل والخراج.

[2] تتوزع سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة في الأرشيف الوطني على 154 علبة في كل علبة مئات الوثائق حيث تتعلق بقضايا الزواج والطلاق وقيمة الصداق، الخصومات، البيع والشراء، الملكيات، الهبات...

[3] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص - ص 7-34.

جاءت الدراسة في ثلاثة أقسام كل قسم فيه ثلاثة فصول، كان القسم الأول تحت عنوان "المرأة والتنظيم الاجتماعي" وفي أول فصل منه تم التطرق الى التركيبة النسوية في مجتمع مدينة الجزائر بين المحلية منها والوافدة وارتباط تنوعها بعوامل سياسية واجتماعية ودينية، كما حاولت الاقتراب من الواقع الديموغرافي للمرأة الذي يصعب ضبطه لغياب احصائيات دقيقة في ظل غياب دفاتر الحالة المدنية، وما ورد من أرقام في بعض المصادر الأوروبية يبقى مجدر تخمينات وتقديرات، كما أن عدد السكان مرتبط بتأثير الكوارث والأزمات الاجتماعية وتدهور الأوضاع الصحية في المدينة، وهنا تشير الى أن دفاتر المخلفات كمصدر مهم لتتبع حالات الوفيات وطبيعتها، إلا أنه أحيانا تشير هذه الوثائق لسبب الوفاة وأحيانا أخرى تسكت عنه[1].

هذا وقد جاء الفصل الثاني بعنوان "المرأة والواقع السياسي" أرادت من خلاله الوقوف على مدى مساهمة المرأة في الجانب السياسي، فعلى الرغم من عدم وجود نسوة تقلدن مناصب هامة في الديوان أو في البحرية إلا أنه يبرز دورهن من خلال تأثيرهن على قرارات أزواجهن، وقد وردت في هذه الدراسة نماذج تعزز هذا القول، وضمن هذا الفصل جاء مبحث بعنوان المرأة والواقع الثقافي أشارت فيه على ضوء المصادر الأجنبية إلى تعليم المرأة في مدينة الجزائر، وفي ظل سكوت الوثائق والمصادر المحلية عن تعليم المرأة وضعت تصورا مفاده أن تواجد أهل الأندلس في المدينة ساعدهم على بناتهم ولو كان تعليما متواضعا[2].

أما في الفصل الثالث من هذا القسم فقد تتبعت فيه جانبا أخلاقيا يرتبط بالمرأة والمتمثل في ظاهرة البغي والانحراف ومدى انتشارها، ولا شك أن ممارسة النساء للبغي ارتبط بحاجة هؤلاء النسوة لكنه ليس مبررا يسوغ لهن هاته الممارسة، وهنا يظهر تورط الادارة في انتشار هذه الظاهرة وتقنينها حيث كان من مهام المزوار[3] الإشراف على هاته المومسات وربط مواعيدهن واستخلاص الضرائب منهن، وقد أشارت عديد المصادر الأوروبية الى هذه الشخصية وإلى هذه الظاهرة على وجه التحديد، كما لم تعثر الأستاذة عن وثائق

---

[1] نفسه، ص – ص 35-79.

[2] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص - ص 80-100.

[3] كان المزوار هو المسؤول عن الدعارة الرسمية في المدينة، وكان يستخلص شهريا ضرائب من النساء المومسات، وهو الذي كان يقابل الزبائن بخصوص تحديد السعر، وقد كان المزوار يعاقب النساء المومسات الغير مسجلات عنده، اما عن مساعديه واعوانه فهم السركاجي، قول آغا الذي يراقب الحمامات وأماكن الدعارة ليلا، باش سيار الذي يحرس السجون، باش سايس الذي يرأس فرقة الشرطة. للاطلاع أكثر نظر: بن عتو بلبروات: **الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**، مجلة عصور الجديدة، العدد 1، 2011، جامعة وهران، ص 100-101.

تبرز رد فعل علماء المدينة على هذه الممارسات التي انتشرت في المدينة، وعلى ضوء وثائق المخلفات ورد ذكر عبارة **المومس**، كما ورد ذكر عبارة **التائبة** في عدد من وثائق المحكمة الشرعية[1].

وبخصوص القسم الثاني من الدراسة فقد جاء تحت عنوان "المرأة والتنظيم الاقتصادي"، وبعد الإشارة الى الواقع الاقتصادي للجزائر عموما بين الازدهار والتدهور، وإلى مختلف العوامل المتحكمة في هذين المظهرين وانعكاسهما على الحياة اليومية، أرادت الأستاذة في الفصل الأول معرفة الواقع المادي للمرأة من خلال قراءة تحليلية لدفاتر المخلفات، التي تشير إلى أهميتها في الوقوف على ثراء وفقر المرأة لدقة المعلومات المقيدة، والتي اهتم فيها القضاة بكل صغيرة وكبيرة تتعلق بأصحابها، وعلى ضوء قيمة المتروكات جاء ذكر 5 مستويات لثروة النساء تبدأ من المرأة الأكثر ثراء والتي تفوق قيمة تركتها 5000 ريال، إلى المرأة الأكثر حرمانا والتي لا تتجاوز قيمة تركتها 100 ريال، حيث وردت معطيات هذه الدفاتر في جداول على حسب عينات كل دفتر يغطي فترة زمنية معينة، ولاشك أن ثراء النسوة مرتبط بانتمائهن الى فئات مرموقة سواء كن زوجات لموظفين في السلطة، أو تجار وحرفيين، وعلى الرغم من سكوت الوثائق عن تحديد الانتماء في كثير من الحالات إلا أن الأمر لا يخرج عن هذا الإطار، ومن جهة أخرى تبرز بعض العينات التي تطرح تساؤلات بشأنها، كما هو الحال مع الأمة سعادة التي خلفت 7453 ريال بعد وفاتها عام 1821م، فما هو عامل تحقيقها لهاته الثروة على الرغم من أنها خادمة؟، وإلى جانب القيمة النقدية لهذه التركات تمت الإشارة الى تنوع طبيعة التركات حيث تشتمل على الألبسة والحلي والأثاث والأواني وحتى المواد الغذائية كجزء من الحياة اليومية، ويعكس هذا التنوع ثقافة وذوق وكذلك مستوى كل فئة[2]، وقد جاء الفصل الثاني ضمن هذا القسم لاستجلاء النساء الحرفيات داخل مدينة الجزائر وهو ما تم رصده، فعلى ضوء عينات الدراسة وجدت 34 امرأة حرفية تباينت قيمة تركاتهن الأمر الذي يقود الى طرح تساؤل عن مدى مساهمة الحرفة في الثراء وكذلك في قضاء الحاجيات اليومية، ولاشك أن الاعتماد على عينات أخرى من شأنه الإفصاح عن حرف أخرى مارستها النساء وكذلك الأمر بالنسبة لما ورد في ثنايا بعض المصادر الأوروبية[3]، أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان "إسهام المرأة الاقتصادي" من خلاله تم رصد مكونات ملكيات المرأة ومساهمتها في البيع والشراء وتعاملها بالقروض والديون مع شرائح مختلفة داخل المدينة، زيادة على امتلاكها للعبيد والإماء كمظهر من

[1] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص – ص 101-112.

[2] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص – ص 113-141.

[3] نفسه، ص – ص 141-155.

مظاهر الثراء، وقد تم توضيح كل هذه المظاهر في جداول حيث تعددت مكونات ملكية المرأة داخل المدينة فنجد المتروك المالي الذي يعرف **بالناضة** (مبلغ مالي) في عقود التركات، وهو ما يندرج ضمن الادخار تحسبا لنوائب الدهر، إلى جانب هذا نجد الديون كمكون نقدي لملكية المرأة، فعلى ضوء الوثائق المعتمدة تم الوقوف على 41 حالة، كانت المرأة مدينة في 33 منها ومدانة في 8 حالات، حيث ترد في الوثائق كل المعلومات المتعلقة بالطرفين المتعاملين كذكر الفئة والجنس كذلك و جهة الانتماء، زيادة على قيمة الدين ونوع العملة ومدى تداولها وقريبا من الدين نجد المضاربة أو القروض، حيث قامت المرأة بقرض مالها لشخصيات معينة قصد منفعة تعود على الطرفين بالربح، وهنا تم رصد حالتين يرجع تاريخهما الى عام 1235هـ/1819م، هذا ويعد مبلغ الصداق من مكونات ملكية المرأة، حيث تحفظ لنا عقود التركات قيمته، وفي هذه الدراسة تم الوقوف على 15 حالة من مجمل 934 عقد أي بنسبة 1.60%، وفي هذا الإطار نجد أيضا لجوء المرأة الى القضاء لتوثيق عقد تبرئتها لذمم أشخاص لها دين عليهم، حيث تم رصد 10 عقود كانت المرأة مدينة فيها لنساء ورجال بأموال متباينة القيم، وهذا جزء من وعيها وتصرفها بحرية في مختلف ملكياتها، لتنتقل بعدها الأستاذة الى الملكية العقارية للمرأة أين وقفت على التنوع في طبيعة الملكية العقارية لها التي اشتملت على الدكاكين والحوانيت والجنات كما كان البيع والشراء مظهرا لتنقل الملكية عند المرأة وهو ما تثبته العقود، أين تعاملت المرأة فيها مع نساء ورجال منهم من كانت لهم مناصب داخل السلطة، كما هو الحال مع الولية كريمة التي باعت لصالح خوجة التركي حانوتا بقيمة 310 ريال، وكذلك حليمة بنت عبد الرحمان التي باعت لمحمد علي شاوش العسكري حانوتا بقيمة 100ريال وأربعين دينارا كما تعاملت المرأة حتى مع أهل الذمة كما هو حال فاطمة واختها مريومة اللتين باعتا ربع جلسة حانوت لليهودي إبراهيم بن إسحاق بقيمة 200 ريال، وغيرها من الشخصيات التي تعاملت معها المرأة، وما يقال عن البيع والشراء يقال أيضا عن الايجار، فمن خلال عينة الدراسة تم العثور على 10 عقود أجرت المرأة في 9 حالات منها ملكيتها لشخصيات مختلفة وفي حالة واحدة كانت المرأة هي المستأجرة.

هذا وهناك أيضا مظاهر أخرى لتنقل ملكية المرأة متمثلة في الوصايا والهبات والارث والوكالة وقد ختم آخر الفصل بالحديث عن ملكية المرأة للعبيد والإماء والتي أبرزتها الوثائق بكثير من التفصيل، أين يرد اسم المالك وكل مواصفات العبد من جنس ولغة ولون وقامة، وفي هذه الدراسة وردت أسماء لكثير من

المالكين وخدمهم تم وضعها في جداول[1]، اما عن آخر قسم من الدراسة فقد جاء تحت عنوان "المرأة والسلطة القضائية" خصص الفصل الأول منه للمرأة وقضايا الأحوال الشخصية، من خلاله تمت معرفة مدى ارتباط المرأة بالمؤسسة القضائية فيما يتعلق بشؤونها من زواج وطلاق ونفقة ورجعة بعد طلاق وقضايا المنازعات التي حفظتها لنا عقود المحكمة الشرعية، وبالنسبة للزواج فإنه تم رصد 47 عقد تمتد طيلة فترة الدراسة ورد فيها أهم التفاصيل المتعلقة بالزوجين من ذكر لإسميهما واسم الشهود وتاريخ العقد وقيمة المهر زيادة على ختم القاضي واسم المحكمة التي تم فيها العقد، ويتضح من خلال هذه العقود زواج الشرائح النسوية مع شرائح مختلفة منها الحرفية ومنها الموظفة في السلطة ومنها العالمة، كما كانت المعلومات المتعلقة بالمهر دقيقة في هاته الوثائق، فقيمة المهر ومكوناته مؤشر يعكس مستوى مكانة أسرة الزوجين، وأيضا يظهر حسب عينة الدراسة أن مهر الثيب أقل من مهر البكر، زيادة على تدوين أقساط المهر وما بقي منه في ذمة الزوج لزوجته، أما بشأن عقود الطلاق فقد تم إحصاء 130 عقدا، وهو عدد مرتفع يدفع الى التساؤل حول أسباب الطلاق وفي المقابل تم الوقوف على 43 عقدا لرجوع المرأة الى زوجها، وظهر وعي المرأة ومساهمتها في التكافل الاجتماعي كما أبانت عن ذلك عقود النفقة، أين نجد المرأة تنفق على بعض أقربائها، وفي الأخير ختم الفصل بقضايا متنوعة لجأت المرأة بشأنها إلى المحكمة لإيجاد حل شرعي يسوي وضعياتهن العالقة، فبعض النسوة غاب عنهن أزواجهن لمدة طويلة فطلبن الطلاق من القاضي، وبعضهن تعرضن للضرب المبرح والشتائم من أزواجهم فطلبن الطلاق، كما كان لبعض النسوة ديون على أشخاص توفوا وبقيت الديون على ذممهم فطلبن استيفائها، وكل هذا كان يتم بحضور الشهود، وغالبا ما كانت المرأة تنال حقوقها وتسوي وضعياتها[2] أما الفصل الثاني فعنون "بالمرأة والإسهام الديني" وكان محاولة لملامسة هذا الاسهام من خلال تتبع ظاهرة الوقف النسوي في مدينة الجزائر، فبعد تعريف الوقف وتبيان أنواعه وشروطه وأحكامه، ثم توضيح الحالات الوقفية التي كانت المرأة حاضرة فيها بملكياتها، حيث أسفر البحث عن 43 عقد استفادت منها المساجد والأضرحة كما استفاد منها الأولاد ذكورا وإناثا، بالإضافة الى المؤذنين في المساجد وقراء الأحزاب[3]، ليليه الفصل الثالث بعنوان "وعي المرأة ومكانتها" أين برزت المرأة كعنصر مهم داخل مجتمعها عامة وداخل بيتها خاصة، وكانت هذه المكانة انعكاسا لممارساتها الدينية والاجتماعية بوعي

[1] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص – ص 156-224.
[2] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص – ص 227-271.
[3] نفسه، ص – ص 272-294.

ومسؤولية كبيرتين أشارت إليهما العديد من المصادر الأوروبية التي ترجع الى هذه الفترة، لتخرج بعدها الأستاذة بجملة من الاستنتاجات من شأنها ان تكون منطلقا لدراسات أخرى، وبهذا فقد ساهمت هاته الدراسة في توضيح واقع المرأة والابتعاد عن التعميمات وهامشية المرأة من خلال رصد معطيات جديدة بشأنها، كما تم ارفاق البحث بمجموعة من الملاحق منها 21 وثيقة و7 صور[1].

3 – 4 المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي – اللصوص وقطاع الطرق نموذجا 1830–1918م[2]

تندرج هاته الدراسة ضمن حقل التاريخ الاجتماعي وترتبط ارتباط وثيقا بموضوع اللاأمن في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1830–1914م)، حيث أفرزت السياسة الفرنسية المرتكزة على القوانين الاستثنائية ومصادرة الأراضي جملة من الظواهر كالفقر والمجاعات والبطالة، كما برزت ظاهرة اللصوصية التي هي موضوع الدراسة كنوع من المقاومات الفردية وكرد فعل على السياسة التعسفية التي أشرنا إليها حيث برزت أسماء لمقاومين في مختلف مناطق الجزائر أطلقت عليهم الكتابات الفرنسية "**الخارجون عن القانون**" في حين كانوا مقاومين شرفاء خرجوا عن الظلم والتعسف.

تسعى هاته الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات، على غرار معرفة حالة الوضعية الأمنية خلال هذه الفترة، وكذا مناطق بروز هذه الظاهرة، وموقف السلطة والنخب المعاصرة من الظاهرة، وللإجابة على التساؤلات اعتمد الباحث على عدد من المصادر المتنوعة بين التقارير الأمنية والمقالات الصحفية المعاصرة للفترة، ولا شك أن ارتباط موضوع الدراسة بهاته المصادر الفرنسية تطلب من الباحث التعامل معها بحذر وبقراءة نقدية تحليلية، فضلا عن هذا فتناثر المادة المصدرية المتعلقة بالدراسة وعدم وجود دراسات سابقة، كان هو الآخر من الصعوبات التي واجهت الباحث في رسم صورة واضحة عن ظاهرة اللصوصية

[1] نفسه، ص – ص 295–322.

[2] فؤاد عزوز: **المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي – اللصوص وقطاع الطرق أنموذجا – 1830–1918**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد اليامين دباغين، سطيف 2، 2020–2021.

حول موضوع اللصوصية في الفترة الوسيطة راجع: محمد بلحسان: **ظاهرة اللصوصية في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13–15م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، 2021–2022.

إلا أن هذا لم يكن حائلا يثني الباحث عن خوض غمار هذا الموضوع ويجعل منه أرضية لمن أراد تتبع الظاهرة في مجال جغرافي معين.

جاءت الدراسة في حدود 405 صفحة بما ذلك الفهارس وقائمة الملاحق مشتملة على أربع فصول، حمل الفصل الأول عنوان "ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق – المفهوم والمظاهر –" وقد ضم أربعة مباحث ففي المبحث الأول تم ضبط المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمفهوم اللصوصية في المعاجم العربية والغربية، والتي أجمعت على حصر المفهوم في السرقة والتعدي والغصب سواء بشكل فردي أو جماعي، كما تم أيضا في نفس المبحث تحديد عدد من المفاهيم ذات الصلة باللصوصية كالتمرد والصعلكة ولصوصية الشرف والأمن، وهذا قصد الإحاطة بكل ما يتعلق بمفاهيم الظاهرة قيد الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتتبع كرونولوجيا ظاهرة اللصوصية في الجزائر بداية بالفترة الوسيطة مرورا بالفترة العثمانية وصولا الى الفترة الاستعمارية، وخلال كل فترة تم إعطاء صور تعكس تجليات اللصوصية، فخلال الفترة الأولى تم الإشارة الى ممارسة قبائل بني هلال للصوصية وقطع الطريق، لا سيما تلك المسالك التي تسلكها القوافل التجارية كما كانت بعض القبائل تسطو على قبائل أخرى وتسبي نسائهم، أما الفترة الثانية التي تشكل العهد العثماني فقد عرفت الظاهرة استمرارية رصدتها لنا المصادر الخبرية لا سيما كتب الرحلة، وقد تم التركيز في هذا المبحث على **رحلة الورثيلاني** (**1713–1779**) التي غلب عليها الجانب الأمني، فكثيرا ما يشير صاحبها الى المناطق التي يسيطر عليها قطاع الطرق وينتهكون حتى قداسة ركب الحج بالسطو على قوافله وأمام هذه التجاوزات فقد عملت السلطة على تشديد العقوبات بقطه رؤوس هؤلاء اللصوص كلما تم القبض عليهم، وخلال الفترة الاستعمارية تم ربط الظاهرة بالانعكاسات السلبية للسياسة الفرنسية في الجزائر القائمة على نزع الأراضي وفرض الضرائب، وبالتالي ظهر ما يعرف بلصوص ولصوصية الشرف، وهؤلاء هم المتمردون على هاته القوانين والسياسة التعسفية، وقد ورد في **جريدة المبشر** بحسب ما تم الإشارة في الدراسة العديد من أخبار السرقات التي قام بها أفراد وجماعات في منطق مختلفة لاسيما المناطق الريفية منها، على اعتبار أن المدن والمناطق الحضرية تكثر بها مراكز الشرطة وأجهزة المراقبة هذا وقد جاء المبحث الثالث تحت عنوان مظاهر التلصص وتمثلاتها الميدانية، حيث ضم أربعة عناصر أولها كان حول الغارات الجماعية التي تمارسها القبائل والأعراش ضد بعضها البعض باستخدام الأسلحة بغرض الاستيلاء مختلف الممتلكات، وقد تم ذكر عدد من نماذج هذا المظهر من اللصوصية، اما العنصر الثاني فقد تم الإشارة فيه الى ظاهرة سرقة

المواشي من الاسطبلات، في حين كان العنصر الثالث للحديث عن انتشار السرقة في الأسواق وتعرض التجار لفقدان بضائعهم وسلعهم، أما العنصر الأخير فكان للحديث عن ظاهرة سبي النساء لا سيما في ظل الصراعات القبلية، وما تحمله ظاهرة سبي النساء من دلالة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالشرف والكرامة، وأمام انتشار هذه الظاهرة كثيرا ما كان يعمد الرجال الى تزويج بناتهم في سن مبكرة[1]، وفيما يتعلق بالمبحث الرابع من هذا الفصل فإنه خصص لذكر مجالات اللصوصية المتمثلة أساسا في الجبال المرتفعة والغابات الكثيفة، والتي كانت بحق مأمنا للصوص صعب من ملاحقة الإدارة الفرنسية لهم واربكت هذه الأخيرة[2].

جاء الفصل الثاني من هذه الدراسة بعنوان "إشكالية انعدام الأمن في الجزائر المستعمرة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين" وقد ضم هو الآخر أربعة مباحث، ففي المبحث الأول منه تم التطرق الى ظاهرة انعدام الأمن في الجزائر على ضوء احدى التقارير المحفوظة في أرشيف آكس أون بروفانس **Aix en Provence** قامت بإعداده لجنة أمنية كلفتها الحكومة العامة الفرنسية عام 1893م، وقد استفاد منه صاحب الدارسة، حيث يشير التقرير الى مجموعة أسباب رئيسية كانت وراء تفشي ظاهرة اللصوصية كالكوارث الطبيعية والضرائب الباهظة التي فرضت على عاتق الأهالي، غير أن التقرير يتحامل على الأهالي حين يصفهم بالجمود وعدم مواكبة التطورات في المجال الاقتصادي، كما يصفهم بحب الكسل والبطالة وبغض الأوربيين بسبب تعصبهم الديني لهذا انتشرت اللصوصية، والى جانب ما ورد في التقرير تم الاعتماد على أخبار الصحف المعاصرة لتلك الفترة مع التركيز على الصحف التي غطت أخبار القطاع الوهراني على غرار **L'écho d'Oran** و **Le courrier de Tlemcen** و **L'Independent de Mostaganem** وكلها أشارت بشكل رهيب الى انتشار السرقات التي شملت الأهالي والأوروبيين وحتى العساكر، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فكان حول الأسباب الاقتصادية التي كانت وراء تفشي ظاهرة اللصوصية، أين تم التركيز على ثلاثة عناصر متمثلة في السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، القوانين الخاصة بالغابات، وكذا الضرائب المسلطة على الجزائريين، وقد اخذ العنصر الأول حيزا كبيرا من الدراسة وهذا من خلال تتبع عدد من القوانين والأمريات التي تتعلق بالأراضي ما بين 1830-1897م (ثمانية قوانين) وكل

[1] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص - ص 2-50

[2] نفسه، ص - ص 50-59

ما يتعلق بها من إحصائيات وأرقام تعكس معاناة الجزائريين بفقدان أراضيهم ومنحها للمعمرين والكولون وبخصوص العنصر الثاني المتعلق بالغابات فإنه نظرا لأهمية الثروة الغابية تم سن عدد من القوانين (قانون 1874م-1885م-1903م) قصد استغلالها في مقابل حرمان الجزائريين منها، وأخيرا كان العنصر الثالث من هذا المبحث للحديث عن تأثير الضرائب الكثيرة والمجحفة التي فرضتها الإدارة الفرنسية والتي عمقت من معاناة الجزائريين، هذا وقد جاء المبحث الثالث لتتبع الأسباب الاجتماعية التي كانت وراء تفشي الظاهرة قيد الدراسة حيث تم ذكر أربع ظواهر ترتبط ببعضها البعض، فالبداية كانت بتسليط الضوء على قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م الذي عمل على تفكيك القبيلة التي تشكل عصب المقاومات الشعبية وتشكل لحمة المجتمع الجزائري، وبتجسيد هذا القانون تم تشكيل 656 دوار في المقاطعات الثلاثة (الجزائر – قسنطينة – وهران) وبهذا فقد الجزائريون أراضيهم ونهشهم الفقر والكوارث الطبيعية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد قابل انتزاع أراضي الجزائريين منحها للكولون والمستوطنين الأوروبيين وهي الظاهرة الثالثة التي تم الإشارة لها، وأمام هذه الظواهر الثلاث جاءت الظاهرة الرابعة المتمثلة في الهجرة كتحصيل حاصل وجراء ما آلت إليه أوضاع الجزائريين[1]، وفي الأخير خصص المبحث الرابع لذكر أثر القوانين الزجرية على الجزائريين حيث تم الإشارة الى إجراءات النفي التي لحقت المشاركين في ثورة المقراني، كما تم ذكر قانون الأهالي وقانون التجنيد الإجباري الذي قوبل بالرفض من الجزائريين عامة ما عدا بعض النخب الذي رأت فيه فرصة للحصول على حقوق ومطالب أخرى من شانها تحسين معيشة الجزائريين[2].

وبخصوص الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان "جغرافية لصوصية الشرف" مشتملا على أربعة مباحث يطرق كل مبحث حيزا جغرافيا معينا، حيث جاء المبحث الأول لتتبع ظاهرة اللصوصية في منطقة القبائل من خلال تسليط الضوء على شخصية أرزقي البشير الذي لقب بملك الغابة ومثل رمزا من رموز المقاومة في المنطقة حير الإدارة الفرنسية وأربكها رفقة أتباعه، حيث تصدرت أخباره واجهات الصحف وكتبت بشأنها التقارير، وقد حظي بدعم شعبي نظير مساعدته للأهالي وتأديبه للكولون وأعوانهم، والى جانب أرزقي البشير برزت شخصيتي الإخوة عبدون في نفس المنطقة وشكلا تحالفا معه زاد من حيرة

[1] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص – ص 61-112

[2] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص – ص 112-128

الفرنسيين، غير أن الوشاية بهم من طرف أعوان الإدارة الفرنسية شكل نهاية مأساوية وتم إعدامهم في ساحة عزازقة بتاريخ 14 فيفري 1895م إلا أنهم ظلوا مثالا للصمود والمقاومة.

أما المبحث الثاني فإنه ينتقل بنا الى منطقة الأوراس مع شخصية مسعود بن زلماط الذي ولد عام 1894م وينتمي الى عرش بني بوسليمان وهو من بين أكبر الأعراش في المنطقة، لم يتلق مسعود بن زلماط تعليما في صغره لظروفه الصعبة وعاش عيشة القرويين التي ترتكز على الرعي والأرض، وبعد أن قتل أخوه علي بن زلماط عام 1917م في ظروف غامضة علي يد أحد المتعاونين مع الإدارة من الأعراش المجاورة وهذا بعد ان كان من الفارين والرافضين لقانون التجنيد الإجباري واعتبر عاصيا، صعد مسعود بن زلماط الى الجبل قصد الانتقام من الإدارة وأذنابها ومن هنا يبدأ نشاطه، حيث أربك الإدارة الفرنسية وأعوانها من الأهالي والكولون، وكان شوكة في حلق المتعاونين معها، فكثيرا ما جهزت حملات قصد تتبعه والقضاء عليه إلا أنها فشلت رغم عدتها وعتادها، وأمام هذه الخيبات والنكسات أصدر الجنرال الفرنسي دوفرانسليني **Défrancelini** عدة قرارات من بينها نفي وتهجير عائلة بن زلماط والعائلات التي كانت تساعده، وكذا منح مكافآت مالية للعائلات المتعاونة معها ضد بن زلماط والتي قتل أفرادها في مختلف المواجهات، بالإضافة الى منح مبالغ مالية للوشاة والمخبرين، وبعد سلسلة من المعارك البطولية التي قادها بن زلماط طالته يد الغدر أين تتبعت قوات القومية آثار خطواته في إحدى الغابات وتم اغتياله بتاريخ في 7 مارس 1921م، وان كانت بطولات مسعود بن زلماط قد انتهت في الغابات باغتياله فإن مآثرها بقيت محفوظة في الشعر الشعبي تغنت بها ألسن الشعراء الذين جعلوا منه رمزا للمنطقة وبطلا لها.

ومن منطقة الأوراس الى الناحية الغربية في القطاع الوهراني خصص المبحث الثالث من هذا الفصل لرصد نماذج من لصوص الشرف، وقد تم تتبع أربعة نماذج كانت البداية بشخصية بوزيان القلعي الذي امتد نشاطه في نواحي غيليزان مدة 13 عاما (1863-1876م) كان السبب وراء هروبه نحو الغابات والجبال هو تعديه على أحد القياد بالضرب ليصبح في عداد المطلوبين، وخلال مدة نشاطه أرعب الكولون و الإدارة الفرنسية الى أن تمت الوشاية به من أحد الفلاحين المدعو بن يوسف، لتكون نهاية بوزيان القلعي الإعدام في ساحة المحمدية بقطع رأسه بتاريخ 20 جويلية 1876م، وفي نواحي بلعباس برزت شخصية بلميمون البختاوي أو ميمون القاطع الذي ينتسب الى بطن أولاد سليمان من قبيلة بنو عامر العربية، امتد نشاطه خلال فترة الحرب العالمية الأولى أين كان يستحوذ على ممتلكات الكولون ويزود بها الأهالي، كما كان

يساعده صديقه محمد الطيب الذي قتله أحد القياد، وانتقاما لمقتل صديقه قام ميمون القاطع بحرق ضيعة هذا القايد وقتل ماشيته وتمكن من قتله بعد عام، حينما رجع من المغرب الذي فر إليه بعد الحادثة، وشخصية ميمون القاطع رغم أهميتها الى أن غياب وثائق أرشيفية حولها حال دون معرفة جوانب أخرى حولها، ما عدا وثيقة أرشيفية تتعلق بحكم الإعدام عليه غيابيا، وقد عاد بلميمون البختاوي بعد الاستقلال الى الجزائر رفقة زوجته المغربية وهو شيخ طاعن في السن[1].

أما النموذج الثالث فإنه يخص مغامرة الأخوين بوتويزغات في نواحي عين تيموشنت، وعلى الرغم من قصر مدة قضية الأخوين بوتويزغات (50 يوم) إلا أنه كان لها صدى واسع في مختلف الصحف الصادرة آنذاك زيادة على تقارير الدرك والشرطة، فالبداية كانت بصراع عائلي بين الأخوين وعائلة بن عمارة، أين أسفر هذا الصراع على وفاة شخصين من هاته العائلة وإصابة شخصين آخرين، ولم يمتثل الأخوين لقرار التوقيف بشأن ما قاموا به حيث فضلا الهروب لتزداد قضيتهما تعقيدا بعد اغتيالهما لأحدى الماريشالات المسمى روكول ودركي إسمه شيسنو وبهذا اعتبرا خارجين عن القانون ومبحوث عنهما الى غاية توقيفهما في 30 أكتوبر1915م، وفي نفس المنطقة نجد شخصية مصطفى بن باهي الذي سيطر على المنطقة الممتدة بين وهران وعين تيموشنت مدة عامين لتطاله يد الغدر بعد أن تتبعه الى المغرب قايد بلدية حمام بوحجر المدعو بوقدرة عبد القادر وقبض عليه بتاريخ 30 أوت 1883م، وبعد ثلاثة أشهر نفذ فيه حكم الإعدام أما المبحث الرابع من هذا الفصل فقد خصص لظاهرة اللصوصية في الصحراء والبداية كانت بذكر نموذجين من لصوصية النهب بناء على مشاهدة كل من الرحالة الفرنسي كوتي **Couty** ودوماس **Daumas** فالأول ذكر ما يعرف بسرقة الاستبدال وهي استبدال غنم بغنم يكون الراعي متواطئا فيها، أين يتم استبدال الغنم الجيدة بالضعيفة والهزيلة، اما الرحالة الثاني فقد أشار الى الظاهرة المعروفة محليا بـ" **التربيق**" التي تعني الإغارة وهو ما كانت تقوم به قبائل على قبائل أخرى لسلب ممتلكاتهم، أما ما يتعلق بلصوصية الشرف في هذا المجال الجغرافي فإن صاحب الدراسة أشار الى صعوبة العثور على وثائق وتقارير من شأنها الوقوف على هذه الظاهرة وافرادها، ليكتفي بالإشارة الى شخصيات نشطت خلال فترة الحرب العالمية الأولى في نواحي

[1] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص – ص 129-206

بسكرة على غرار محمد مزيان بومصران، بلقاسم بن زروق، محمد بن علي بن النوي، عمر بن اللخماطي وكلها شخصيات استهدفت أبراج المراقبة ومراكز الدرك وممتلكات المستوطنين والكولون[1].

أما الفصل الأخير فقد جاء تحت عنوان تداعيات الظاهرة والمظاهر المختلفة لها حيث ضم خمسة مباحث، عنون المبحث الأول منه بلصوصية الجوع، وفيه تم الإشارة مرة أخرى الى أثر نزع أراضي الأهالي على تنامي هذه الظاهرة لا سيما بعد ثورة المقراني عام 1871م مع تقديم عدد من الإحصائيات تخص حجم الأراضي المنهوبة، وبما أن هذا المبحث قد حمل لصوصية الجوع فقد تم فيه الإشارة الى أن الجزائريين وصل بهم الأمر الى سرقة الخضر والحبوب من مزارع الكولون بسبب فقرهم وحاجتهم بعد أن كانوا ملاكا للأراضي، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان مؤسسة **البشارة**، حيث عرفت هذه الظاهرة (البشارة) انتشارا واسعا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين رصدته الكتابات الفرنسية، وهذه الظاهرة هي الأخرى صورة من صور السرقة والابتزاز، حيث أنه في حالة تعرض ممتلكات أحد من الأهالي أو الكولون للسرقة يأتيه بعد مدة قصيرة شخص يخبره عن إمكانية استرجاع ما سرق منه مقابل مالي، وبالتالي فإنه لا مجال للشك في تواطئ هذا الشخص الذي عرف **بالبشير** مع اللص، ومما زاد من انتشار هذه الظاهرة هو عجز القضاء الفرنسي عن متابعة قضايا السرقة، فكثيرا ما أصبح ضحايا السرقات يقبلون بتقديم مبالغ مالية قصد استجاع ما ضاع منهم، أما المبحث الثالث فكان حول موقف النخب التقليدية من ظاهرة اللصوصية حيث تم رصد أربعة نماذج، ويتعلق الأمر بكل من المكي بن باديس (1820-1890م)، حسن بن بريهمات (1821-؟)، عبد القادر المجاوي (1848-1914م)، مصطفى بن الخوجة (1865-1915م) وتجتمع مواقف هؤلاء جميعا حول تطبيق الشريعة الإسلامية تجاه هاته الظاهرة، فالمكي بن باديس كتب تقريره الموسوم بـ " **تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية** " داعيا فيه الى ضرورة تطبيق حدود الشريعة الإسلامية تجاه اللصوصية والقتل، مشيرا الى أن العقوبات الفرنسية لم تكن رادعة لهؤلاء اللصوص، بل على العكس من ذلك فكثيرا ما كانت تؤثر على الأهالي في إطار قانون العقوبات الجماعية، وقد كتب كتابه بلغة سهلة ليقبل الفرنسيون على ترجمته وتلقيه بالقبول، أما حسن بن بريهمات فقد ألف كتابه الموسوم بـ " **النهج السوي في الفقه الفرنساوي** "، حيث يضم هذا الكتاب عددا من القوانين الفرنسية التي قام بترجمتها الى اللغة العربية، والكتاب يتناول أركان النكاح – الميراث –

[1] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص – ص 206-237.

الطلاق هذا الأخير الذي أشار أنه يكون بسبب ثلاثة أسباب رئيسية: الخيانة – الضرب والشتم – السرقة، لذلك دعا الى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية للحفاظ على تماسك المجتمع، وبخصوص عبد القادر المجاوي فقد ألف كتابا بعنوان " **اللمع على نظام البدع** " أشار الى انتشار الربا والقمار داخل المجتمع الجزائري وأثرهما في انتشار اللصوصية لذلك وجب الابتعاد عن هاته الآفات الاجتماعية، في حين عرف مصطفى بن الخوجة بأفكاره الإصلاحية ودعوته لتجنب الموبقات والآفات الاجتماعية، وإذا كان هذا موقف النخب في ذلك الوقت، فإنه الباحث خصص مبحثا تم الإشارة فيه الى موقف المجتمع من خلال الأعراف، حيث تم التطرق الى القوانين العرفية في مناطق بلاد القبائل وفي منطقة وادي ميزاب، وفي كلا المنطقتين كانت كل من هيئة ثاجماعت وهيئة إيمسطوردان يسهران على معاقبة اللصوص وحفظ النظام العام، أما المبحث الأخير فقد كان حول موقف السلطة من ظاهرة اللصوصية أين تم ذكر مختلف العقوبات من إعدام ونفي وسجن[1].

وفي الأخير جاءت خاتمة الدراسة حوصلة لما تم عرضه في فصول الدراسة، وبهذا فقد ساهم الباحث في إثراء موضوع الدراسة من خلال تسليط الضوء على مجالات جغرافية واسعة عرفت هذه الظاهرة، ومن شأن هذه الدراسة أن تكون دليلا لدراسات أخرى تنطلق من وثائق أرشيفية لتميط اللثام عن شخصيات بارزة تتواتر ذكرها في التراث الشعبي والذاكرة الجماعية.

[1] فؤاد عزوز: **المرجع السابق**، ص – ص 239-334.

الفصل الأول: البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700–1830م

1 – جماعة الجواجلة

1 – 1 جماعة الجواجلة والتوزع داخل المدينة

1 – 2 جماعة الجواجلة والملكيات العقارية داخل المدينة

1 – 3 جماعة الجواجلة وتفاعلاتها الاجتماعية داخل المدينة

1 – 4 حرف وأنشطة جماعة الجواجلة

2 – جماعة بني ميزاب

2 – 1 الميزابيون وجوانب من الحياة الاجتماعية داخل المدينة

2 – 2 بنو ميزاب والأنشطة التجارية والحرفية والخدماتية داخل المدينة

3 – جماعة القبائل.

4 – جماعة الزنوج.

الفصل الأول: البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700-1830م

شكل البرانية بمختلف أصولهم الجغرافية خلال فترة الدراسة أحد أهم الفئات الاجتماعية الوافدة على مدينة الجزائر، حيث أخذت كل فئة تسمية منطقتها الأصلية فنجد على سبيل المثال الجواجلة والميزابيين و القبائل والأغواطيين والبساكرة وغيرها من الفئات، وإن كانت كل فئة تحتاج منا الى دراسة مستفيضة وعميقة انطلاقا من مصادر ووثائق مختلفة للاقتراب من واقعها أكثر، فإننا في هذا الفصل وتماشيا مع الإطار العام للموضوع سنحاول تقديم صورة عامة عن أهم هذه الفئات، حيث يكون الحديث فيها حديثا عن تنظيماتها وأبرز أنشطتها، ومدى انفتاح هاته العناصر على بعضها البعض في إطار المعاملات اليومية من بيع وشراء وخصومات وكذا في إطار الزواج والمصاهرات.

الحقيقة أن ظاهرة توافد وهجرة سكان المدن الداخلية نحو المدن المركزية والحضرية خلال هذه الفترة لم تقتصر على مدينة الجزائر فقط، بل عرفتها مختلف المدن العربية كتونس ومصر وبغداد وغيرها، ويشترك مختلف هؤلاء الوافدين في أوضاعهم المعيشية الصعبة، وكذا في ممارستهم للمهن والأنشطة الشاقة والمتعبة التي تتطلب جهدا عضليا كبيرا، كالحمالة وتنظيف المجاري قنوات الصرف والحراسة الليلية وما شابه ذلك، وبالتالي فقد كانوا من الطبقات والفئات الكادحة[1]، كما تجدر الإشارة أيضا الى أن تسمية البرانية أطلقت على سكان المناطق الداخلية من الوافدين، ولم تطلق على الوافدين من المدن الكبرى، وهذا ما يبين لنا نظرة ساكن المدينة للبدوي، هذه النطرة التي نجد لها دليلا في احدى قصائد الشعر الشعبي المتعلق بتراث مدينة قسنطينة مع بداية القرن التاسع عشر (1802م)، فباعتبار أن المدينة كانت عاصمة لبايلك الشرق عرفت هي الأخرى توافد سكان القرى والقبائل المحيطة بها، ومن الأبيات الواردة في هذه القصيدة نذكر:

واش تنظروا فيها راهي فسدت هلكت

ما بقـــات تسمى بلدة

من كثير العبد اندخلت زعـما عمـــرت

[1] أندري ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص 74.

كل جنس جاها يتعدا

انحشرت برهوط اتعدت فيها سكنت

هذا يجي وهذاك يغدا

بالقبايل راهي تحشات والشاوية كلهم جات[1]

أما عن هؤلاء الوافدين فقد تم تأطيرهم في جماعات من خلال أمين يشرف على شؤونهم ويتكلف بكل ما يرتبط بهم من أمور حياتهم اليومية[2]، وسنستعرض أهم هذه الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر فيما يلي.

1 – جماعة الجواجلة

1 – 1 جماعة الجواجلة والتوزع داخل المدينة

قبل حديثنا عن هذه الجماعة وما يرتبط بها نشير الى أننا انتقينا ستين (60) تركة من تركات بيت المال تخص جماعة الجواجلة وقفنا عليها في إطار بحثنا عن ما يتعلق بالبساكرة، حيث تتباين المعلومات الواردة من تركة الى أخرى، فبعض التركات تكتفي بذكرة عبارة "**جيجلي**" وتاريخ وفاته، وبعض التركات نجد فيها تفصيلا عن كل ما يتعلق بالمتوفي كذكر اسمه وحالته الاجتماعية، سواء كان أعزبا أو متزوجا مع ذكر أولاده وأقربائه، وكذا طبيعة نشاطه ومكان اقامته وتاريخ وفاته، كما أننا نجد في بعض التركات ذكرا لديون ترتبت عن المتوفي أو مبالغ مالية قد أقرضها لشخص معين، وغيرها من المعلومات التي ترد في هذه التركات، والتي بقدر ما توفرت للباحث بقدر ما كشف عن واقع هاته الجماعة.

ولتوضيح ما أسلفنا ذكره لا بأس أن ندرج بعض الأمثلة، فمثلا نجد في احدى التركات **مخلفات جيجلي جيء بها من عند حومة الخصارين توفي عن زوجه وبيت المال أوائل رمضان عام 1201هـ/ 1787م ترك (حايك من ريش– صندوق– تفاتف– جلابة– سروالين)**[3]، كما نجد في تركة أخرى **توفي**

---

[1] A. Cour: **Constantine en 1802 daprés une chanson populaire du Cheikh Bélgacem Er Rahmouni**، revue africaine، volume 60، 1919، p-p 227-229.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 99.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و71.

بلقاسم بن سليم الجيجلي عن أخ غائب ببلده بذكر أمينهم ترك ناضة قدرها 571 بوجو كفن من بيت المال بتاريخ أوائل جمادى الأولى 1239هـ/1829م وقد قبض محمد بن سليم بنفسه جميع متروك شقيقه[1]، والى جانب هذا فقد اعتمدنا على عدد من وثائق سجلات المحاكم الشرعية المتعلقة بعقود البيوع والشراء والوقف وغيرها من المعاملات المختلفة، كما استأنسنا ببعض الدراسات التي اعتمد فيها أصحابها أيضا على وثائق أرشيفية، وكل هذا محاولة منا للاقتراب من واقع هذه الجماعة بشكل عام خلال هذه الفترة.

بخصوص توافد العناصر الجيجلية الى مدينة الجزائر فإنه يرجع الى بداية القرن السادس عشر وتحديدا مع الإخوة بربروس حينما قدموا من مدينة جيجل الى مدينة الجزائر بعد استنجاد أهلها بهما، وقد أدى أهالي جيجل أدوارا جهادية بارزة ضد الإسبان خلال هذه الفترة، كما استعان بهم خير الدين في القضاء على تمرد ابن القاضي وهذا كله عزز من مكانتهم عند الأتراك[2]، لذا نجد القنصل الفرنسي فونتير دو بارادي **Venture De Paradis** يشير الى الامتيازات والصلاحيات التي تمتع بها الجواجلة على غرار بقية الجماعة الوافدة على المدينة، حيث كان يسمح لهم بحمل السلاح وارتداء ألبسة تشبه لباس الأتراك لا سيما تلك الألبسة المطرزة بخيوط الذهب[3]، وقد وجدنا في أحدى التركات لصاحبها علي الجيجلي المتوفي أواخر ربيع الأول من عام 1239هـ/1824م أنه له "**زويجة بشاطل**" عند أحد الأشخاص[4].

وكما سبق وأن أشرنا الى أن تنظيم هذه الجماعات والإشراف على شؤونها يكون تحت تصرف أمين، لذا فقد وجدنا عدة أسماء لأمناء كانوا على رأس هذه الجماعة ما بين سنتي (1696-1826م) ويتعلق الأمر بكل من **محمد بن علي** الذي توفي عام 1696م وبغلت تركته 8822 ريال وهو مبلغ معتبر يعكس ثراء هذا الأمين[5]، كما نجد **يحيى بن محمد** الذي كان أمينا عام 1715م، و**مبارك الجيجلي** عام 1719م، **والحاج سعيد الشريف** عام 1735م، و**العربي بن شعبان** عام 1740م، **ويوسف** عام

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و18.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **المرجع السابق**، ص 101.

[3] Venture de Paradis**: Alger au 18 siècle**، Imprimerie Adolphe Jordan، Alger، 1896، p 14.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و17.

[5] خليفة حماش: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 424.

1743م، **والحاج محمد المقايسي بن زغودة** عام 1793م[1]، وأخيرا نجد **الحاج علي** الذي عثرنا على إسمه في تركة حسين الجيجلي المتوفي عن أبيه وأمه وخلّف مبلغ ثماني ريالات ونصف، حيث قام الأمين المذكور بإيداع تركته في بيت المال بتاريخ أواسط جمادى الثانية عام 1241هـ/1826م[2]، وبعد ان استعرضنا أسماء هؤلاء الأمناء نشير الى أننا لا نعلم كم بقي كل أمين في منصبه على رأس جماعته، زيادة على طول المدة الزمنية بين أمين وأمين آخر كما هو الحال مع **محمد بن علي** الذي توفي عام 1696م **ويحيي بن محمد** الذي كان أمينا عام 1715م، فبينهما مدة تسعة عشر عاما لا نستبعد وجود أمناء آخرين خلالها، ونفس الأمر بالنسبة للمدة الزمنية التي كانت بين الأمين **محمد المقايسي بن زغودة** 1793م، **والحاج علي** 1826م، فهي مدة ثلاثة وثلاثين عام، وتبقى الإجابة عن هذا التساؤل مرتبطة بالعثور على وثائق أخرى تفيدنا بأسماء جديدة.

إلى جانب هذا فإننا نفتقد أيضا إلى أعداد الجواجلة خلال هذه الفترة في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة لسكان المدينة بوجه عام والجواجلة بشكل خاص، غير أن انتشارهم داخل المدينة عبر العديد من الأحياء فيه دليل على تواجدهم بالمئات، كما أنه من خلال وفيات الوافدين الواردة في سجلات بيت المال يتضح كثرة العناصر الجيجلية مما يوحي لنا بكثرتهم داخل المدينة، الأمر الذي التمسناه في دراسة طال شوفال **Tal Shuval** عند حديثه عن التركيبة السكانية لمدينة الجزائر[3]، وكذا في دراسة الأستاذة عائشة غطاس[4]، إلا أننا وجدنا اختلافا في عدد أفراد الجماعة الوافدة الى المدينة، ولا ندر سبب هذا الاختلاف بين الدراستين.

وبخصوص أماكن إقامة العناصر الجيجلية فإنه انطلاقا من العينة السالفة الذكر المتعلقة بسجلات بيت المال (60 عينة) فإننا وجدنا ذكرا لأماكن الإقامة في واحد وعشرين تركة فقط، تتوزع على أربع أماكن

---

[1] أمينة حمودي: **أوقاف ونشاط جماعة الجيجلية بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية (926-1246هـ/1519-1830م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2015-2016، ص 42.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و40.

[3] Tal Shuval: **la ville d'Alger vers la fin 18 siècle population et cadre et cadre urbain**، 1998، p127.

[4] غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700-1830**، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2000-2001، ص35.

رئيسية تأتي في مقدمتها المخابز، والتي ورد ذكرها تحت عبارة "**كوشة**" بمجموع ثلاثة عشر تركة (13 تركة) ومما هو معلوم ان الجواجلة احتكروا صناعة الخبز كما سنأتي على ذكره عند حديثنا عن أبرز أنشطتهم وبالتالي اتخذوا من محلاتهم مكانا لإقامتهم، أما المكان الثاني فتمثل في الأحياء والحومات والزنقات بمجموع سبعة تركات (7 تركات) وهي: **حومة الخضارين، زنقة بوعزوز، زنقة الظلام، سبع تبارن، زنقة الصبايحية، حوانيت بن رابحة، حومة حمام المالح**، ويتعلق المكان الثالث بالأسواق حيث نجد تركتين الأولى توفي صاحبها في سويقة عمور عام 1220هـ/1805م[1]، والثانية كانت لجيجلي آخر توفي في سوق المقايسية عام 1231هـ/1816م[2]، ولم تقتصر إقامة العناصر الجيجلية على هاته الأماكن فقط وإنما وجدت أماكن أخرى كما هو حال محمد الجيجلي بن موسى الجيجلي الذين ملك دارا بسوق الخراطين، ومبارك أمين جماعة الجيجلية الذي ملك دارا بحومة باب السوق عام 1130هـ/1717م، أما علي الجيجلي بن سليمان فقد كانت داره في حارة السلاوي، كما ملك حسين بن مصطفى الجيجلي دارا وعلويا في حومة القادوس وفي حومة قاع السور نجد الحاج علي الجيجلي[3]، وعليه يتبين لنا توزع الجيجلية بين مختلف شوارع وأحياء المدينة الأمر الذي من شأنه أن يساعد هؤلاء على انفتاحهم وتفاعلهم مع مختلف سكان المدينة.

1 – 2 جماعة الجواجلة والملكيات العقارية داخل المدينة

بعد استعراضنا لأماكن إقامة الجواجلة داخل مدينة الجزائر في العنصر السابق نشير في هذا العنصر الى ملكياتهم العقارية وطبيعتها، لا سيما وأن الملكية هي الأخرى مظهر من مظاهر الإقامة والاستقرار ومزاولة مختلف الأنشطة، واستنادا الى بعض الوثائق تتضح لنا ملكيات مختلفة للجواجلة تشتمل في أغلبها على مخابز وديار وحوانيت وجنات (**بساتين**)، وكثيرا ما يتم تحصيل هذه الملكيات عن طريق عمليات البيع والشراء، سواء بين صاحب الملكية مباشرة وبين المشتري، وفي حالات قليلة تكون بين ورثة صاحب الملكية والمشتري، وسنكتفي بتقديم نماذج عن بعض هاته الممتلكات.

فبخصوص المخابز أو كما ورد ذكرها في الوثائق بعبارة "**الكوشات**" فإنها كانت حاضرة في معاملات العناصر الجيجلية لاسيما وأن صناعة الخبز كانت من اختصاصهم كما سنوضحه عند حديثنا

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س3، و124.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و91.
[3] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص 65-66.

عن أنشطتهم، ومن النماذج التي نسوقها في هذا المقام امتلاك محمد بن موسى الصوفي الجيجلي جلسة كوشة بالقرب من باب الوادي معدة لطبخ خبز الإنكشارية وقد باعها الى قاسم بن عيسى الجيجلي بثمن قدره 225 ريال فضية، ودفع هذا الأخير للبائع 64 ريال على أن يدفع له مبلغا معينا آخر سنة، وكان هذا بتاريخ أواخر رجب من عام 1173هـ/1760م[1]، ومثله سعد الله الجيجلي ابن أحمد الذي كان يملك جلسة كوشة معدة لطبخ خبز العسكر بكجاوة، وبوفاته عن زوجه الولية آمنة بنت محمد وأولاده منها علي وفاطمة وخديجة، باع ورثته هؤلاء جلسة الكوشة الى جيجلي آخر اسمه أحمد بثمن قدره 100 ريال بتاريخ أوائل محرم 1219هـ/1804م، ليبيع هذا الأخير الجلسة الى الرئيس خلف الله بن محمد الجيجلي يثمن قدره 300 ريال بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول من عام 1236هـ/1821م[2]، ونلاحظ هنا كيف ارتفع ثمن هذه الجلسة ثلاثة أضعاف بعد مرور سبعة عشر عاما من تاريخ أول بيعة، ولا شك أن هذا أمر يساعد الباحث المهتم بحركية الأسعار الى تتبع ارتفاع وانخفاض العقارات والعوامل المتحكمة فيها، وفي هذه الحالة نتساءل بدورنا عن شخصية أحمد الجيجلي، هل هو من التجار أم أن كان خبازا واقتضت حاجته أن يبيع هذه الجلسة؟، كما اشترى قاسم بن عياش الجيجلي ربع كوشة بكجاوة بثمن قدره 522 ريال كلها دراهم من السيد مصطفى بيت المالجي وبقي في ذمة قاسم الجيجلي 21 ريال للبائع المذكور قبضها من بيت المال بعد وفاة البائع وتصفية تركته بتاريخ أوائل رجب 1236هـ/1821م[3]، ونختم كلامنا عن ملاك المخابز بسليمان الجيجلي بن رابح الذي كان يملك ربع جلسة كوشة بتاريخ 1238هـ/1823م[4].

أما عن امتلاك الحوانيت والمحلات فنجد على سبيل المثال السيد يوسف أمين الجيجلية بن السيد أحمد اشترى محلا من مصطفى أودباشي بن خليل التركي عام 1742م[5]، كما نعثر على محمد الجيجلي ابن خلف الله الذي كان يملك جلسة حانوت بالقرب من عين باب السويقة ورثها عن أبوه خلف الله المتوفي وبوفاة الابن انتقلت الجلسة المذكورة الى عمه الحاج بوجمعة الجيجلي وشهد على هذا أربعة أفراد من

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع72-73، و35.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع51، و76.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع51، و12.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 38.

[5] فهيمة عمريوي: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م "دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008-2009، ص 181.

جماعة الجواجلة هم: الحاج محمد بن إبراهيم الجيجلي، ومحمد الشريف الجيجلي، سليمان بن محمد الجيجلي والحاج محمد الجيجلي في أواسط شوال من عام 1210هـ/1798م، ليقوم العم السالف الذكر ببيع هذه الجلسة الى الحاج محمد الفكاه بن بلقاسم بثمن قدره 28 دينار ذهبية كلها سلطانية[1].

أما عن ملكية الدور فتطلعنا عليها بعض عقود المحاكم الشرعية سواء تلك المتعلقة بعملية البيع والشراء أو تلك العقود الوقفية، ومعلوم أن من شروط الوقف هو حيازة وملكية الشيء الموقوف، لذا سوف نشير اليها هنا باختصار على اعتبار أننا سنذكر فيما بعد مدى مساهمة العناصر الجيجلية في عملية الوقف سواء داخل المدينة أو خارجها.

فبخصوص عمليات بيع وشراء الدور نشير الى بيع الحاج محمد الجيجلي بن الحاج موسى دار واسطبلا لعلي يلداش بن إبراهيم بقدره 1500 ريال كلها كبيرة الضرب فضية أوائل شوال من عام 1112هـ/1701م[2]، وقد اشترى حسين الجيجلي دارا وعلويا بحومة القادوس عام 1215هـ/1800م من حسين البلكباشي ابن مصطفى، وفي عام 1218هـ/1803م باع المكرم حسن الجيجلي الكساكسي درا وعلويا لعمر الحوات بن بلقاسم[3]، أما عن الوقفيات المتعلقة بالدور فلدينا نماذج مختلفة مثل تحبيس الحاج موسى الجيجلي بن سعد الله جميع داره الكاينة قرب حمام المالح على نفسه ثم على عقبه، وبعد انقراض الجميع يرجع الحبس المذكور وقفا على فقراء مكة والمدينة وكان هذا أواخر شهر ربيع الثاني 1110هـ/1699م[4]، كما أوقف محمد الشريف بن بلقاسم الجيجلي دارا لصالح زاوية الشرفة عام 1712م[5]، ومثله الحاج قاسم الجيجلي الذي كان يملك دار بحومة الشيخ علي الفاسي في عام 1153هـ/1740م وقام بحبسها على نفسه مدة حياته، وبعد وفاته ترجع حبسا على أولاده محمد وعائشة وخديجة وفاطمة ونفيسة وامها حليمة بنت السيد محمد، ثم بعد انقراضهم جميعا برجع الحبس لأولاد أخية محمد وهما علي ومحمد، وبعد انقراضهم جميعا يرجع الوقف ثلثا لفقراء مكة وثلثا للمدينة وثلثا للجامع

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع33، و12.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/45، و2.

[3] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص 53-54.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع50، و44.

[5] ياسين بودريعة: **الثروة والفقر في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1786-1800**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2016-2017، ص 138.

الأعظم[1]، ونختم كلامنا في هذا العنصر بحديثنا عن ملكية الجنات "**البساتين**" والتي أكدتها لنا أيضا بعض الوثائق مما يوحي لنا ان امتلاك فئة من الجواجلة للجنات دليل على ثراء نسبي لها، ولا شك أنها كانت أحد مجالات استثمارهم، ومن الأمثلة التي نسوقها هنا تملك ساعد الجيجلي جنة بفحص الزبوجة في شهر ذي الحجة من عام 1145هـ/1733م وقام بوقفها على نفسه مدة حياته ثم على أولاده ثم على أخيه محمد ثم على فقراء الحرمين الشريفين[2]، كما اشترى السيد مسعود بن السيد حسن الجيجلي جميع جنته الكاينة بفحص بوزريعة بما قدره 40 ريال دورو ضرب الجزائر مع 10 بوجو من السيد حسن القنداقجي سنة 1147هـ/1735م[3]، هذا وقد باعت عائشة بنت محمد بوحصان زوجة أحمد الجيجلي ثلث جنة الى السيد محمد بن عبد القادر بثمن قدره 111 دينار سلطاني ذهبي صرف كل دينار تسعة ريال دراهم صغار[4]، أما عن حالات وقف الجنات فلدينا حالة كل من ساعد الجيجلي بن موسى الذي حبّس جنة بفحص عين الزنبوجة عام 1145هـ/1732م[5]، والحاج العربي أمين الجيجلية كان يملك هو الآخر جنة خارج الباب الجديد، أوقف الجنة على نفسه وبعد وفاته يرجع على زوجه الحرة الزكية الولية عائشة بنت الجقماقجي ومن سيولد له، وبعد انقراض نسله يرجع الوقف لصالح فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة 1182هـ/1769م[6]، ونفس الأمين نجده في عقد آخر قد أوقف جنة بفحص بوزريعة ابتداء على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده، ثم على زوجه الولية للون بنت علي والمعظم محمد رئيس بن سليمان والمعتق بلخير ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم على النحو المسطور، فان انقرضوا جميعا يرجع الوقف على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة أواخر صفر 1219هـ/1804م[7]، وفي حالة أخرى وبعد وفاة أحمد الجيجلي بن قاسم زوج موني بنت علي بن عبد الله عنها وعن أخيه محمد لا غير، عام 1238هـ/1823م، وكان يملك جنة، وقد وكّلت موني زوجته احدى مشايخ وقضاة الحنفية اسمه محمد ببيع الجنة الى شخص يسمى محمد

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/7، و38.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/42، و29.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 25، و26.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع11، و44.

[5] وافية نفطي: **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 الى منتصف القرن 19**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 173.

[6] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/19، و26.

[7] أ.و.ج/ س.م.ش، ع54، و50.

بن حميدة بثمن قدره 388 دينار صرف كل دينار تسع ريالات دراهم صغار[1]، وأخيرا عثرنا على **عناء**[2] جنة أحد الجواجلة تبلغ قيمته 90 ريال بواد الرمان، حيث تعود مداخيلها لصالح المسجد الأعظم وهذا أواخر ذي الحجة 1246هـ/1830م[3]، ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى حيازة جماعة الجواجلة للملكيات عقارية مختلفة داخل وخارج مدينة الجزائر كشفت عنها مختلف عقود المحكمة الشرعية.

1 – 3 جماعة الجواجلة وتفاعلاتها الاجتماعية داخل المدينة

نسعى من خلال هذا العنصر الى ابراز مدى اندماج وتفاعل جماعة الجواجلة داخل مدينة الجزائر ولا يكون هذا الاندماج والتفاعل الا من خلال جملة من المعاملات والعلاقات المختلفة مع بقية شرائح المجتمع حكاما ومحكومين، وتشتمل هذه المعاملات على الزواج والمصاهرات، وكذا عمليات البيع والشراء والقروض، وما يترتب أحيانا عن هذه المعاملات والعلاقات من نزاعات وخصومات، ومن خلال استقراء عينات من عقود سجلات المحاكم الشرعية وكذا سجلات بيت المال وما تحتويه من المعاملات التي أشرنا إليها يمكن للباحث أن يقترب من واقع هاته الجماعة وغيرها فئات المجتمع خلال هذه الفترة، وسنبتدأ حديثنا هنا عن مصاهرات الجواجلة للوقوف على توجهاتهم ومختلف الشرائح التي انفتحوا عليها.

دائما وانطلاقا من العينة السالفة الذكر (60 تركة) لم نعثر من خلالها سوى على احدى عشر حالة كان فيها الجواجلة متزوجون، أين يرد ذكر أزواجهم وأولادهم حين تصفية تركتهم على خلاف بقية التركات التي سكتت عن وجود أزواج وأبناء، في حين نجدها تذكر أفراد مختلفين كالآباء والأمهات وأبناء العمومة وغيرهم، ولم نكتف عند هذا الحد من الوثائق، حيث اعتمدنا على وثائق أخرى من سجلات المحاكم الشرعية كما استأنسنا ببعض الإشارات الواردة في ثنايا بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع المصاهرات لنجيب بدورنا عن التساؤل التالي: ما هي دوائر المصاهرات عند جماعة الجواجلة؟ وما مدى انفتاحهم على بقية شرائح المجتمع؟

يمكننا التمييز بين نوعين من المصاهرات لدى جماعة الجواجلة، النوع الأول هو المصاهرة ضمن نفس الجماعة أو ضمن نفس الانتماء الجغرافي، أما النوع الثاني فهو المصاهرة خارج دائرة الجماعة، ومن

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع15، و2.

[2] العناء يقصد به تلك المداخيل التي عبارة عن ايجار سنوي لأحد الممتلكات الوقفية تمت الاستفادة منها.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع21، و3.

أمثلة النوع الأول نجد زواج صالح الجيجلي بن أحمد من فاطمة بنت علي أمين جماعة الجواجلة[1]، كما كانت الصافية بنت أحمد الجيجلي زوجة للحاج رابح الجيجلي بن فرج الله 1199هـ/1785م[2]، وكانت روزة بن مسعود الجيجلي زوجة لمحمد بن مسعود الجيجلي[3]، وبخصوص الزواج خارج إطار الجماعة فإننا نسجل زواجا لجماعة الجواجلة مع فئات ذات انتماء جغرافي آخر كما هو شأن زواج رحمونة بنت إبراهيم بن عزون الجيجلي من المسن سعيد البجائي بن موسى عام 1143هـ/1731م[4]، وقبل هذا التاريخ نجد أن عبد الرحمان شابشاب التدلسي كان متزوجا عام 1066هـ/ 1656م بأربعة نساء هن: فاطمة بنت عبد الرحمان العلج وآمنة وتسعديت بن الشريف وأم الخير بنت **محمد الجيجلي**[5]، وكانت عويشة بنت جلول البليدي زوجة لأحمد بن عبلة الجيجلي[6]، الى جانب هذا نجد حالات تسكت فيها الوثائق عن نشاط الزوج وتذكر فيها نشاط والد الزوجة الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن طبيعة نشاط الزوج هل هو نفسه نشاط أصهاره؟ وبهذا يكون الزواج من منطلق الانتماء الحرفي الغرض منه تعزيز نفس الحرفة والمحافظة عليها، أم أن الزوج يمارس نشاطا آخر؟ ومن هذه الحالات، حالة عبد الرزاق الجيجلي صهر سعيد الفكاه الذي توفي عن زوجه وأخت من أبيه أواسط جمادى الأولى 1233هـ/1818م[7]، ومثله محمد الجيجلي الكفيف ابن العجوزة الذي توفي عن زوجته الولية عائشة بنت الشرباجي له ناضة 53 ريال أتى بها المكرم علي شاوش بدكان شيخ الحنفية عام 1237هـ/1822م[8]، أما الحاج العربي الجيجلي فإن زوجته هي عائشة بنت الجقماقجي.

ومثلما تسكت الوثائق عن حرفة الزوج الجيجلي تسكت أحيانا عن نسب الزوجة مثل حالة أحمد بن قاسم الجيجلي الذي زوجته موني بنت عبد الله، وسعد الله الجيجلي زوجته آمنة بنت محمد[9]، أما عن حالات تعدد الزواج في جماعة الجواجلة فإننا لم نقف سوى على حالة واحدة تتعلق بأحمد الجيجلي ابن خلف الله الذي توفي عن زوجتيه عائشة بنت علي وحليمة بنت محمد ...ومما خلفه المالك المذكور ربع كوشة بسوق السمن بيعت الكوشة من السيد محمد بن النجار بثمن قدره 12000 وقد أخذت زوجتيه

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و40.
[2] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 106.
[3] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص 50.
[4] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 106.
[5] نفسه، ص 1037.
[6] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص 50.
[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و25.
[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و9.
[9] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 467.

نصيبهما من ثمن الكوشة 1237هـ/1822م[1]، وفي ختام حديثنا عن المصاهرات نشير الى ظاهرة الخلافات والنزاعات الأسرية والتي كان أطرافها يترافعون الى المحكمة من أجل الفصل فيها وتسوية حقوق كل واحد ومن هذه الحالات حالة عائشة بنت الرئيس سعيد الجيجلي من الحاج محمد السمان بن إبراهيم 1182هـ/1769م حيث ترافعت الى المحكمة الحنفية بخصوص قضية تتعلق بأحقيتها في تركة زوجها من عدمه، فقد ادعى صهرها محمد بن يوسف بن يخلف الذي كان وصيا على أولادها حسن ولالاهم أن زوجها المتوفي في قائم حياته وقبل وفاته بأربع سنوات كان قد أوقف الدار على نفسه ثم على أولاده دون زوجته، غير أن وكيل الزوجة رد على الوصي بشهادة مفادها أن المتوفي قد عرض داره للبيع قبل سنة واحدة من وفاته وأثبت هذا بشهادة ثلاثة أشخاص من بينهم عمر الجربي الذي تقدم لشراء الدار، غير أنه اختلف مع المتوفي في ثمنها، وبهذا فقد بطل ادعاء الوصي وأخذ كل واحد منابه من تركة المتوفي، كما نجد نزاع عبد الله الجيجلي ابن احمد مع زوجته روزة بنت خلاف حيث اشتكت تعنيفه لها بالضرب والشتم لاسيما وهي في حالة حمل، وكانت نتيجة هذه الشكوى أن طلقها زوجها 1239هـ/1824م، وقد طالبته بنفقة الحمل فقط، في حين تنازلت له عن جميع باقي صداقها[2].

بعد ان تطرقنا الى طبيعة المصاهرات كمظهر من مظاهر التفاعل مع شرائح المجتمع نأتي هنا على ذكر مظهر آخر يتعلق بعمليات البيع والشراء والقروض ودورها هي الأخرى في تفعيل العلاقات الاجتماعية وقد سبق وأن ذكرنا عندما تحدثنا عن الملكية عن بعض الأشخاص الذين تعامل معهم الجيجليون، وتفاديا لتكرار ما ذكرناه نشير هنا الى ان عمليات البيع والشراء المتعددة تمت بين الجيجليين أنفسهم، كما تمت بينهم وبين عناصر من الجيش الإنكشاري برتب مختلفة على غرار "**يلداش**"، "**بلكباشي**"، "**أودباشي**"[3] زيادة على أشخاص آخرين، وبهذا يتأكد لنا مدى انفتاحهم على شرائح المجتمع.

وقريبا من عمليات البيع والشراء نجد أيضا معاملات القروض وكذا عمليات إيداع مبالغ مالية عند أشخاص آخرين كما توضحه لنا بعض سجلات بيت المال، فقد أقرض الرئيس يحي الجيجلي أواخر ربيع

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و13.

[2] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص - ص 196-198-213.

[3] **يلداش**: يعرف برفيق الطريق، مهمته تقديم الطعام والشراب للضباط، **بلكباشي**: صاحب هذه الرتبة يخضع له 300 إنكشاري ولع عديد الامتيازات، **أودباشي**: هو قائد السرية التي تضم في غالب الأحيان بين 10-15 جنديا. للاطلاع أكثر حول هذه الرتب العسكرية أنظر: فهيمة عمريوي: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م "دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008-2009، ص - ص 42-44.

الثاني من عام 1217هـ/1802م شخصا لم نتمكن من قراءة اسمه مبلغا قدره 300 ريال دورو وريالين تونسيين على وجه القراض وتقاسم الربح بينهما[1]، كما اقترض محمد الكساكسي بن مسعود بن ذياب الجيجلي من الولية روزة بنت صالح مبلغا ماليا قدره 1210 ريال ونصف ريال عام 1237هـ/1822م[2] أما عن حالات إيداع الأمانات أو مبالغ مالية عند أشخاص آخرين فنشير هنا الى حالة كل من جيجلي اسمه محمد بن شعبان توفي عن أخ ببلده اسمه احمد بن شعبان وكفن من بيت المال، وله ناضة 21 ريال صحيحة كانت موضوعة عند الحاج الكساكسي 1237هـ/ 1822م، كما توفي جيجلي آخر اسمه مبارك بن عيسى عن امه ببلده واخ لأمه كفن من بيت المال وله عند الحاج محمد الفكاه 24.7 بوجو وله أيضا على أوائل رمضان 1237هـ/ 1822م، أما محمد بن عمر الجيجلي فقد توفي عن أم وإخوة ثلاثة له عند الحاج الجيجلي الفكاه 500 بوجو بإقراره وذلك بتاريخ 1239هـ/1824م، وأخيرا نجد علي الجيجلي له ناضة عند قايد الشعبة وزويجة بشاطل كفن من بيت المال أواخر ربيع الأول 1239هـ/ 1824م[3].

وفي ختام هذا العنصر نشير الى مساهمة الجواجلة في الأوقاف، فكما هو معلوم أن ظاهرة الوقف خلال العثماني عرفت انتشارا كبيرا، أين ساهمت فيها مختلف فئات المجتمع ومن خلالها تم تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي على مستويات عديدة كتشييد وإصلاح المرافق العامة والمؤسسات الدينية ومساعدة الفقراء، وعلى الرغم من أن غالبية أوقاف الجواجلة كانت أوقافا أهلية وفق المذهب الحنفي ينتفع بها الأشخاص الذين يحددهم الواقف، وعلى الرغم أيضا من أن مرجع هذه الأوقاف كثيرا ما يرجع الى مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين بعد انقراض نسل الشخص الواقف، هاته المؤسسة التي نالت قسطا كبيرا من عائدات الأوقاف للرمزية الدينية المرتبطة بها، إلا أن هذا لا ينف وجود وقفيات خيرية لهاته الجماعة على غرار وقفية محمد الشريف بن بلقاسم الجيجلي لصالح زاوية الشرفة عام 1712م حين أوقف دارا[4]، وقد عثرنا أيضا على عناء جنة أحد الجواجلة تبلغ قيمته 90 ريال بواد الرمان تعود مداخيلها لصالح المسجد الأعظم أواخر ذي الحجة 1246هـ/1830[5].

1 – 4 حرف وأنشطة جماعة الجواجلة

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/53، و14.

[2] ليلى خيراني: **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818–1830**، **المرجع السابق**، ص 165.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و5-17

[4] ياسين بودريعة: **المرجع السابق**، ص 138.

[5] أ.و.ج/ س.م.ش، ع21، و3.

تعددت الأنشطة التي مارستها العناصر الجيجلية داخل المدينة خلال العهد العثماني قصد كسب العيش منها، وبهذا فقد انخرطوا في مجالات عديدة لاسيما المجال الحرفي، حيث تعد صناعة الخبز أحد أبرز هذه الحرف وقد سبق أن أشرنا الى امتلاكهم للمخابز عن طريق البيع والشراء، زيادة على إقامة الكثير منهم في هذه المخابز بحكم أنهم كانوا عمالا يوميين فيها أو مستأجرين لها، وخارج حرفة صناعة الخبز نعثر على أسماء أخرى في مجالات مختلفة، فقد كان علي بن سعد الله الجيجلي يشتغل في صناعة الحرارة ومثله المعلم الدباغ بن محمد الجيجلي[1]، والحقيقة أن الدباغة والحرارة وما يرتبط بهما من النسيج والتطريز وغيره من الصنائع التي لقيت رواجا وازدهارا كبيرين يرجع الفضل فيها الى الأندلسيين الذين اشتغلوا بها وعملوا على تطويرها في مختلف المدن الجزائرية التي استقروا بها[2]، لذا نجد القنصل الأمريكي ويليام شالر **William Shaler** يشيد بطبيعة هذه المنتوجات ومميزاتها ويقر بأنها أفضل من المنتوجات الفرنسية والإيطالية[3]، وفي مجال صناعة الأسلحة نعثر على صالح الجيجلي القنداقجي الذي توفي عن زوجه وابنيه 1240هـ/ 1825م[4]، وعلى الرغم من أن هاته الصنعة كانت حكرا على الإنكشارية والمنتسبين الى الجيش، إلا أننا نجد مساهمة العنصر الجيجلي فيها، وبالموازاة مع ذكر الجيش الإنكشارية فقد برزت أسماء للجيجلية كانوا رياس للبحر كما هو حال الريس يحي الجيجلي الذي وجدنا اسمه في تركة أخته المتوفية في عام 1245هـ/1830م[5]، زيادة على كل من الريس سعيد بن رابح الجيجلي، والريس خلف الله بن محمد الجيجلي، والريس صالح بن علي الجيجلي، ولا شك أم مجال البحرية قد استقطب هذه الفئة منذ بداية اتصالهم بالأخوين عروج وخير الدين بربروس في جيجل أو بعد انتقالهم الى مدينة الجزائر قصد محاربة الاسبان وطردهم، وعليه يمكن القول أنهم كانوا النواة واللبنة الأولى للجيش البحري خلال مرحلة تأسيس الحكم العثماني في الجزائر واستمر حضورهم الى غاية نهاية العهد العثماني، كما وجد من الجواجلة من استثمر في نقل الخشب من المناطق الغابية بجيجل وبجاية الى مدينة الجزائر لصناعة السفن، وكذا للحاجيات الأخرى

---

[1] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 338.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات أندلسية "مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي في الجزائر"**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 46.

[3] ويليام شالر: **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، دط، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982، ص 93.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و45.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و64.

وبالإضافة الى نقل الخشب قام الجيجليون بنقل الحجارة أيضا، ويوضح لنا الجدول التالي بعض أسمائهم وكميات الحجارة التي تم نقلها وثمن هذا النقل عام 1721م من رأس القنطرة الى رأس المول

اسم الناقل	عدد الحمولات	ثمن الحمولة	كمية الحجارة
ريس مسعود بن يحي الجيجلي	1	10	/
ريس عيسى بوربون الجيجلي	1	153	63
ريس حسين بن زايد الجيجلي	1	خالص	44
حاج محمد بن الحاج علي الجيجلي	1	خالص	74
الطيب بن علي الجيجلي	1	10 خالص	/[1]

جدول يوضح أسماء بعض الجواجلة الناقلين للحمولات عبر السفن

واستكمالا لما يتعلق بأنشطة الجواجلة داخل المدينة نقول أنه على الرغم من تنوعها وتعددها وكذا على الرغم من الامتيازات التي تحصلوا عليها، إلا أن المستوى المعيشي داخل هذه الجماعة يختلف من فرد الى آخر باختلاف نشاطه وحرفته، فقد وجد منهم من هو فقير فقرا مدقعا ولم يخلف سوى ريال واحد أو ريالين عقب وفاته[2]، ومنهم من كانت تركته معتبرة كما هو حال عبيد الجيجلي المتوفي عام 1787م الذي خلف 2694 ريال، وأخذت زوجته من تركته مبلغ 500 ريال وهو مبلغ معتبر مقارنة برجال خلفوا ريال واحدا، بل وجد من النساء الجيجليات من خلفت 5077 ريال[3]، وهو أمر يلفت الانتباه الى وزن شريحة النساء داخل هذه الجماعة بوجه خاص ومجتمع مدينة الجزائر بوجه عام، وعن عوامل تحصيلها لهاته الثروة فهي ثروة تقدر بثلاث أضعاف أمين الجيجلية الذي خلف 1668 رغم أهمية منصبه[4].

2 – جماعة بني ميزاب

2 – 1 الميزابيون وجوانب من الحياة الاجتماعية داخل المدينة

[1] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص – ص 100-103.

[2] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 378.

[3] ياسين بودريعة: **المرجع السابق**، ص 67-222

[4] أمينة حمودي: **المرجع السابق**، ص 68.

تعد جماعة بني ميزاب من بين أهم الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر، وقد سبق هذا التوافد مجيء الأتراك العثمانيين لكونه يرتبط بتنقلات الميزابيين في إطار حركيتهم التجارية ضمن قوافل نحو المدن الشمالية والمدن التلية، زيادة على الظروف المناخية الصعبة التي تتميز بها منطقة وادي ميزاب والتي كانت عاملا آخرا نحو الهجرة والتنقل، هذا ولقد تعززت مكانة الميزابيين في المدينة خلال العهد العثماني نظرا للعلاقة الجيدة التي ربطتهم مع الحكام أين قدموا فيها خدمات جليلة نالوا من خلالها عديد الامتيازات المرتبطة بالأنشطة الحرفية والتجارية التي زاولوها، وسنأتي على ذكرها في العنصر الموالي، فماهي هي طبيعة هاته الخدمات التي قدمها الميزابيون للسلطة العثمانية؟

وفق ما تداولته بعض المصادر فإن الميزابيين كانوا طرفا فاعلا في بعض الأحداث العسكرية والسياسية خلال العهد العثماني، بداية بمشاركتهم في تحرير كدية الصابون من الإسبان عام 1518م على عهد خير الدين بربروس، وفي عام 1541م كانت لهم مشاركة أخرى في صد حملة شارلكان على المدينة[1]، وخلال الثلث من الأول من القرن السابع عشر واستنادا الى رواية حمدان خوجة فإن الميزابيين كانوا أيضا سندا للسلطة في القضاء على تمرد الكراغلة عام 1629م بعد ان استولى هؤلاء على حصن الامبراطور وتحصنوا به، أين ارتدى بعض الميزابيين ملابس نسوية ودخلوا للحصن على أساس أنهن هربن من الأتراك، وبمجرد دخولهم بدأت المناوشات وانتهت بالقضاء على التمرد[2]، ولم يكتف الميزابيون عند هذا الحد فقد استمرت مشاركتهم في صد الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر حيث نجدهم من المشاركين في صد أشهر حملة أوروبية خلال القرن الثامن عشر والمتمثلة في حملة أوريلي **O 'Reilly** عام 1775م أين بلغ عدد المشاركين منهم اكثر من ثمانمائة (800) ميزابيا، وبهذا منحهم الداي امتياز احتكار الاشراف على الحمامات وكذا تحضير الخبز في جميع مدن الإيالة باستثناء مدينة تلمسان[3]، وقد يتساءل الباحث عن سبب استبعاد مدينة تلمسان من هذه الامتيازات، غير أنه بالرجوع الى بعض الكتابات الاثنوغرافية ولا سيما مع كتابات

---

[1] محمد وقاد: **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني "1700-1830"**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص - ص 151-153.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تح: العربي الزبيري، دط، منشورات Anep، 2005، ص 116. للاطلاع أكثر حول هذا التمرد راجع:

Pierre Boyer: **le problème Kouloughli dans la régence d'Alger**، Revue de l'occident musulman et de Méditerranée، N8، 1970، p-p 79-94.

[3] Walsin Esterhazy: **De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger**، librairie de Charles Gosselin، Paris، 1840، p314.

المستشرق الفرنسي ألفريد بيل **Alfred Bel** الذي عاش في تلمسان مدة طويلة وكتب عنها الكثير، نجده في احدى المقالات التي تخص ساكنة تلمسان، وبعد ذكره للتركيبة الاجتماعية الموجودة بها نجده يشير الى غياب العنصر الميزابي ضمن هذه التركيبة[1]،ويبقى سبب الغياب محل تساؤل، وأثناء الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م برز الميزابيون مرة أخرى من خلال مشاركتهم كغيرهم ممن هب لمواجهة الفرنسيين وبالتالي فإن هذه المشاركة هي امتداد لبقية المشاركات وما تحمله من طابع جهادي، زيادة على كونها مظهر من مظاهر الولاء للسلطة العثمانية.

خلال محاولتنا لمعرفة أعداد الميزابيين المستقرين في مدينة الجزائر لم نجد عددا ثابتا لهم في ظل غياب احصائيات دقيقة عن السكان بصفة عامة في هذه الفترة، زيادة على التضارب والاختلاف في بعض الجزئيات، فالألماني سيمون بفايفر **Simon Pfeiffer** ذكر أن عدد الميزابيين في المدينة يقدر بحوالي ثمانية آلاف (8000)، وهو عدد كبير إذا قمنا بمقارنته مع العدد الإجمالي لسكان المدينة أواخر العهد العثماني، بل إن نفس المصدر يذكر مشاركة حوالي أربعة آلاف ميزابي في صد الحملة الفرنسية[2]، أما أحمد توفيق المدني فإنه يشير خلال هذه الحملة الى مشاركة ألف (1000) ميزابي في صد الحملة الفرنسية[3]، وقد جاء ذكر هذا العدد عند حديثه عن منطقة وادي ميزاب بصفة عامة وولاء الميزابيين للسلطة، فهل يفهم من كلامه أنه كان يقصد بأن بألف مشارك من الميزابيين في صد الحملة قد انطلقوا من وادي ميزاب كما هو شأن القبائل والأعراش المحيطة بمدينة الجزائر؟ والتي راحت هي الأخرى تشارك في مواجهة الفرنسيين، فان كان هذا المقصود بذلك فإنهم يضافون الى عدد المتواجدين منهم في المدينة، وبهذا قد نقترب من عدد المشاركين الذين ذكرهم بفايفر **Pfeiffer**، في حين ذكر الأستاذ سعيدوني أن أعداد البرانية ككل في مختلف المدن الرئيسية لم يكن يتجاوز عشرة آلاف (10000) مع بداية القرن التاسع عشر، وعدد الميزابيين في

---

[1] Alfred Bel: **la population musulmane de Tlemcen**، revue d'étude ethnographique et sociologique، librairie، Paul Geuthener، Paris، 1908، p201-202.
للاطلاع أكثر حول أعمال المستشرق ألفريد بيل حول تلمسان أنظر:
سعدون بخاخ: **تلمسان " التاريخ – المجتمع – العمران " في كتابات المستشرق الفرنسي ألفريد بيل 1873–1945**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 3، العدد 3، ديسمبر 2021.

[2] سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 77-163

[3] أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766–1791 "سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 138.

مدينة الجزائر يتجاوز الألف[1]، وبهذا فإننا نفتقد الى أعداد الميزابيين بشكل مضبوط خلال هذه الفترة، كما هو الحال مع بقية الفئات الوافدة.

انتظم الميزابيون في مدينة الجزائر تحت سلطة أمين ينتسب إليهم يعين من قبل الداي ويشرف على مختلف شؤونهم الاجتماعية والقضائية وغيرها كما سبق وأن أشرنا الى ذلك في بداية الفصل، ويعد أمين الميزابيين من بين الشخصيات الثرية والغنية داخل مدينة الجزائر بفضل ما يحصل عليه من إتاوات يقدمها أفراد جماعته عن دكاكينهم منها ما هو أسبوعي ومنها ما هو شهري ومنها ما هو مناسباتي كشهر رمضان مثلا، زيادة على هذا فإن هذه الإتاوات لم ترتبط بمدينة الجزائر فحسب، بل كانت تصله أيضا من أهالي ميزاب المقيمين في المدن الأخرى كالبليدة وقسنطينة ووهران وغيرها[2]، ومن بين الأمناء الميزابيين الذين عثرنا على أسماءهم نذكر **عيسى المصابي** الذي كان أمينا عام 1193هـ/1780م[3]، **وبأحمد بن محمد الغرداوي** الذي كان أمينا عام 1789م[4]، كما نجد أمينا آخرا هو **إبراهيم بن صالح** الذي أرسل له أهالي ميزاب رسالة في شهر ذي القعدة من عام 1206هـ/1792م يشتكون فيها الأضرار المادية والمعنوية التي لحقتهم جراء حملة **صالح باي** (1771-1792م) عليهم وطلبوا منه أن يوصلها للداي **حسن باشا** (1791-1798) حتى ينظر في شؤونهم[5]، بالإضافة الى **إبراهيم بن موسى** الذي كان هو الاخر أمينا عام 1219هـ/1804م[6]، زيادة على **سعد الله بن أحمد** الذي عثرنا على اسمه في احدى وثلاثين (31) وثيقة من وثائق سجلات المحاكم الشرعية والمتعلقة بقروض مالية اقترضها حرفيون وتجار ميزابيون من أحد الشخصيات المتقاعدة من الجيش الإنكشارية اسمه **همات**، وكان هذا بين سنتي **1829-1830م** أين كان فيها هذا الأمين شاهدا على الدائن والمدان وقيمة المبلغ، ولابأس أن ننقل هنا احدى هاته الوثائق على اعتبار أنها كانت في الغالب لها نفس الصياغة ونص الوثيقة ما يلي:

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **المرجع السابق**، ص - ص 100- 102.

[2] نفسه، ص 102.

[3] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 44.

[4] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص 76.

[5] إبراهيم بحاز: **ثلاث رسائل مخطوطة حول الإباضية الميزابية بالجزائر في العهد العثماني**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 89-90، 1998، ص 242.

[6] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 44.

الحمد لله حضر لدى شهيديه بالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى أمام شهيديه القاضي في التاريخ أيده الله الواضع طابعه أعلاه دام عزه وعلاه المكرم إبراهيم المصابي بن موسى الغرداوي وأشهدهما على نفسه أنه قبض من المكرم همات شاوش العسكر كان الذي وجاقه بذكره مائتان وواحد وأربعون بن إبراهيم ما قدره مائة دينار واحدة كلها ذهبية صرف كل دينار ثلاثة عشر ريالا ونصف ريال **دراهم صغار مع مائة** ريال **واحدة كلها دورو سكة اسبانية ليعمل بجميع العدد المذكور على وجه القراض وحكمه الجايز بين المسلمين وما أفاء الله به من الربح بعد نضوض رأس المال يكون بينهما أنصافا سوية واعتدالا على العامل بتقوى الله وطاعته وذلك عن إذن أمينهم سعد الله بن أحمد على لسان رسوله رمضان بن عبد الله الغرداوي وشهد على من ذكر على نحو ما بين فيه وسطر في أحواله الجايزة شرعا وعرفه بتاريخ أواخر شوال عام خمسة وأربعين ومائتين وألف**[1]، و نستبعد أن يكون إبراهيم بن موسى المدان في هذه الوثيقة هو نفسه الأمين الذي أشرنا إليه سابقا، بحكم أنه إذا تقاعد أحد الموظفين من منصبه ترد عبارة "**كان**" بجانب الوظيفة التي كان يشغلها وهو ما لم نجد في هذا المثال.

أقام الميزابيون في أماكن مختلفة داخل المدينة وفي ضواحيها، ومنهم من كان مقيما في مكان عمله كالحمامات والأفران والطواحين والفنادق، كما كانت لهم دار تعرف **بدار العرش** يستقبلون فيها الأشخاص الميزابيين المسافرين من مدن مختلفة للاستراحة بها ولقضاء حوائجهم، وكما هو معلوم أن الميزابيين كانوا على المذهب الإباضي لذا فقد كانت لهم مقبرتهم الخاصة ولهم أيضا مساجدهم الخاصة[2].

مما يميز أيضا جماعة بني ميزاب عن باقي الجماعات الوافدة على المدينة هو تشبعهم بمبادئ التكافل الاجتماعي فيما بينهم فالأمين كان يشرف على ما يعرف بصندوق الجماعة، أين يقتطع التجار الميزابيون مبالغ مالية مختلفة من رؤوس أموالهم يتم ادخارها لتسديد الديون العالقة على الميزابيين المغادرين للمدينة وكذا لمساعدة الفقراء والمحتاجين وتعويض بعض التجار الذي كسدت تجارتهم[3]، وان كانت هذه باقتضاب

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و51. أما بقية الوثائق فهي تبتدأ من الوثيقة 61 الى غاية الوثيقة 90.

[2] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص – ص 63-67

[3] محفوظ حني: **نشاط جماعة بني مزاب في مدن التل الجزائري من 1750 الى 1850م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 – عبد الحميد مهري، 2020-2021، ص 81.

هي طبيعة العلاقة بين جماعة بني ميزاب فيما بينهم، فماهي طبيعة علاقاتهم مع مختلف وباقي الشرائح الاجتماعية سواء كانوا حكاما أو محكومين؟

لقد سبق وأن أشرنا الى توطد العلاقة بين الميزابيين والسلطة داخل المدينة، لا سيما في ظل مشاركتهم في أحداث ووقائع هامة كانت وراء حصولهم على عديد الامتيازات المرتبطة بأنشطتهم وتجارتهم وإن كان هذا كلام يأتي في سياق عام ويشمل كامل الجماعة، فإنه يمكننا الوقوف على نماذج لعلاقات شخصية أو معاملات جمعت بين أفراد ميزابيين وشخصيات حاكمة، ففي إحدى العقود المؤرخة بتاريخ أواسط شعبان 1177هـ/1764م كان مضمونها إعطاء الداي **علي باشا** حانوتا بسوق السمن لسعيد الميزابي السفاج مقابل تنازل هذا الأخير عن ساحة ثلاث حوانيت بسوق الدخان، كان الغرض من هذا هو إشراف الداي على توسعة الطريق بالقرب من هاته الحوانيت[1]، وفي عقد آخر مؤرخ في أوائل شهر شعبان نجد كراء جماعة من بني ميزاب لم يذكر عددهم حانوتا معدا لصناعة العطرية في سوق الخراطين أسفل جامع خضر باشا وهو ملك للداي **محمد بن عثمان باشا** (1766-1791)[2].

وقريبا من الحكام نجد أيضا تعامل الميزابيين مع عدد من أفراد الجيش الإنكشاري بصفة تلفت الانتباه، ويتمثل هذا التعامل في اقتراض مبالغ مالية حيث سبق أن أشرنا الى شخصية **همات بن إبراهيم شاوش العسكر** الذي أقرض الكثير من الميزابيين مبالغ مالية مختلفة، ونشير هنا الى أن نشر هذه الوثائق والتعليق عليها قد سبقنا إليه الباحث محفوظ حني بحكم اشتغاله على جماعة بني ميزاب وتمتد عقود هذه القروض زمنيا من أواخر عام 1828م الى أواسط عام 1830م، كما أبانت هذه العقود عن بعض حرف هؤلاء الميزابيين فمنهم التجار، ومنهم من كان مشرفا على تسيير الحمامات ومنهم من كان مشرفا على الكوشات، أما عن طبيعة هذه القروض فنجد أربعة عقود كانت عبارة عن سلف احسان في حين نجد خمسة وعشرين عقدا كانت سلفا مقابل اقتسام الأرباح معهم[3].

وفيما يتعلق بتعامل الميزابيين مع بعض سكان المدينة فإننا نجد نموذجا يتمثل في اقتراض داود الميزابي مبلغ 100 ريال من شخص يدعى مصطفى بن يوسف، وقد دفع داود الميزابي ما عليه من دين لورثة المتوفي

[1] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 540.

[2] وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3205، الملف الثاني، الوثيقة 39.

[3] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص - ص 196-201.

على مرتين، حيث دفع في المرة الأولى مبلغ ثلاثين (30) ريال في أواخر شهر ذي الحجة من عام 1227هـ/1812م، ثم دفع بعدها مبلغ سبعين (70) ريال[1].

بعد أن تطرقنا بنوع من الاقتضاب الى جانب من جوانب المعاملات اليومية بين الميزابيين وبعض الشخصيات لاسيما منها الشخصيات السياسية في إطار القروض المالية فقط، نشير أنه نظرا لخصوصية هذه الجماعة واعتناقها للمذهب الاباضي واحتكامها للكثير من القوانين العرفية التي تنظم حياتها وشؤونها اليومية، حيث يأتي هذا الأمر للمحافظة على هذه الخصوصية الأمر الذي من شأنه تقييد الكثير من معاملاتها وعلاقاتها مع فئات الأخرى في بعض الأحيان، فمثلا في قضية الزواج وللحفاظ على الخصوصية السالفة الذكر فإنه قد تم اصدار قانون أو حكم عرفي في غرداية عام 1181هـ/ 1766م يقتضي ضرورة اعتناق المرأة المالكية للمذهب الاباضي في حالة ما اذا أخذها زوجها الاباضي الى مدن مزاب وإلا سيتعرض للعقوبة[2]، وعلى صعيد آخر نجد كذلك أن الأعراف الميزابية قد حددت مدة غياب الزوج عن زوجته بمدة لا تتجاوز السنتين وأن لا يتزوج أو يتسرى عليها إلا بإذنها[3]، واستنادا لهذا فقد كانت مصاهرات الميزابيين في مدينة الجزائر أو غيرها من المدن التي استقروا فيها قليلة جدا الى درجة الندرة، إلا أن الأمر لم يمنع من وجود حالات شكلت استثناءات كما هو شأن علي بن محمد بن الجود الميزابي الذي كانت زوجته قبائلية[4] أما عن ظاهرة التسري فلدينا حالة محمد المصابي الغرداوي ابن بكير الذي عتق أم ولده الولية عافية بتاريخ 1823م، وكذا تسري محمد المصابي الغرداوي بجارية اسمها عافية زنجية اللون عربية اللسان ولم يذكر في العقد أنه له منها أولادا 1239هـ/1824م[5].

وآخر ما نختم به كلامنا فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي لجماعة بني ميزاب داخل المدينة هو قضية مساهمة ورثة أحد الميزابيين المتوفيين في وقف لصالح فقراء الحرمين الشريفين، وتعد هذه الوثيقة من الوثائق النادرة في هذا الجانب، على اعتبار أن تسيير شؤون الميزابين وأمور أملاكهم وأموالهم تخضع لأمينهم، زيادة

---

[1] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص 203.

[2] ناصر بلحاج: **النظم والقوانين العرفية في وادي ميزاب في الفترة الحديثة (القرنين 15 و19 الميلاديين)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2013-2014، ص 144.

[3] نفسه، ص 136.

[4] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص 89.

[5] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 449-455.

على هذا فكثيرا ما كانت صدقاتهم ومساعداتهم تذهب لصندوق الجماعة الخاص بهم، كما ان تركاتهم المالية لا نعثر عليها في سجلات بيت المال، أما في هذه الوثيقة فإننا نجد أبناء الحاج سليمان الميزابي المتوفي وهم محمد ورابح ويحي بعد ورثوا عن أبيهم جنة قاموا بتحبيسها في بداية الأمر على أولادهم الذكور دون الإناث وبعد انقراض نسل أولادهم يرجع الحبس الى فقراء الحرمين الشريفين أوائل حجة الحرام عام 1162هـ/1749م[1]، فهل يمكن الاعتقاد بأن هؤلاء الورثة مالكية المذهب وليسوا إباضية، أم أنهم إباضية المذهب؟ وتعد هذه الوثيقة استثناء لما يرتبط بهذه الجماعة، الأمر الذي قد نجد له جوابا في حالة ما إذا ظهرت لنا قرائن أخرى.

2 – 2 بنو ميزاب والأنشطة التجارية والحرفية والخدماتية داخل المدينة

بعد ان استعرضنا في العنصر السابق جوانب مختصرة عن التنظيم الاجتماعي لجماعة بني ميزاب في مدينة الجزائر، وبعض الجوانب من علاقاتهم مع مختلف شرائح المجتمع، سنحاول في هذا العنصر استعراض أنشطتهم الاقتصادية التي حصرناها في ثلاثة أنشطة رئيسية تشتمل على التجارة والحرف والخدمات، فما هي أبرز مظاهر هذه الأنشطة؟ وما مدى مساهمة هذه الأنشطة في تفعيل حركية الحياة الاقتصادية داخل المدينة؟

تعد التجارة من أبرز ما اشتهر به بنو ميزاب عبر تاريخهم، وخلال هذه الفترة فإننا نقف على حركيتهم ضمن القوافل التجارية عبر مختلف المسالك والأسواق سواء داخل الإيالة أو خارجها، وبهذا قد ساهمت هذه الحركية في نقل وكذا في تصدير واستيراد مختلف السلع والبضائع الكمالية منها والاستهلاكية فعلى مستوى التجارة الداخلية عثرنا في أحد الوثائق يعود تاريخها الى عام 1240هـ/1825م تتعلق بتاجر ميزابي يدعى داود بن إبراهيم الميزابي، الذي أعطاه يحي آغا أمانا في طريقه الى مدينة وهران لا يتعرض له أحد طيلة مدة سفره ذهابا وإيابا رفقة قافلته، وقد سكتت الوثيقة عن طبيعة نشاطه[2].

أما على مستوى التجارة الخارجية نجد إشارة القنصل الأمريكي ويليام شالر **William Shaler** الى أن الميزابيين نشيطون في تجارتهم ويتصفون بالأمانة، كما أنهم هم الوكلاء والوسطاء في التجارة بين الجزائر

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/27، و91.

[2] وثائق المكتبة الوطنية، المجموعة 3204، الملف 2، رقم الوثيقة 2.

وافريقيا، وبالحديث عن افريقيا وحسب نفس المصدر فإنه يذكر أن الميزابيين كانوا يستقدمون منها العبيد والتبر وريش النعام والجمال والتمر[1]، الى جانب هذا كان الميزابيون يستوردون أنواعا مختلفة من المواد الاستهلاكية التوابل والبن والسكر من أسواق تونس وطرابلس، أما الحرير والنسيج والصوف والجلود فكانوا يستوردونها من تونس والمغرب الأقصى، وفيما يتعلق ببعض المواد المتعلقة بصناعة الأسلحة كالعاج الذي يستخدم في صناعة مقابض السيوف والخناجر بل وحتى البارود فإنه كان يتم استقدامهما من بلاد السودان وفي مجال التصدير فإن القوافل الميزابية كانت تنقل معها الى أماكن عديدة الكثير من المواد والمنتوجات المحلية منها والمستوردة سواء كانت من المواد الاستهلاكية او الكمالية على غرار الحبوب والبقوليات والاغنام والتمور والمرجان وحتى الأقمشة وبعض الصناعات النسيجية[2]، ولم تقتصر المعاملات التجارية الميزابية على هاته الأقطار فقط بل تعدتها حتى الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط أين وجدت أسماء بعض التجار الميزابيين في سجلات القنصلية الفرنسية بمدينة الجزائر كما هو حال سيدي فداسية الميزابي 1721م، وكذا سيدي موسى الميزابي 1785م، الى جانب هذا برز أحد الميزابيين في ميناء الإسكندرية من خلال ورود اسمه في احدى الوثائق وهو الحاج الميزابي بتاريخ جمادى الأولى من عام 1243هـ/1827م، وتتعلق هذه الوثيقة باقتراضه لثلاث ريالات[3]، ومن الميزابيين من مارس نشاطا تجاريا حتى في بلاد الأناضول، كما هو شأن كل من **بعمور بن الحاج بن الشيخ والحاج عيسى بن أيوب**، فالأول وصله برنوس من قبل ميزابي آخر كان في تونس اسمه أبو بكر بن باب بن إبراهيم وتم بيعه في بلاد الترك بستة عشر (16) قرشا، أما الثاني فقد وصله من نفس الشخص برنوسا وثلاثة عشر (13) عرجون تمر من دقلة نور وكان هذا بتاريخ أوائل شهر رمضان من عام 1201هـ/1791م[4].

أما عن الحرف والمهن التي مارسها الميزابيون داخل المدينة فقد تعددت وتنوعت وكثيرا ما نجدها ترتبط ببعضها البعض كمظهر من مظاهر التكامل الحرفي، فعلى سبيل المثال يطلعنا مصدر قانون أسواق مدينة الجزائر على البعض منها في إحدى الإشارات التي جاءت على النحو التالي: ...**الحمد لله بيان ما وقع من الخصام مع جماعة بني ميزاب من له صنعة في الجزاير من فرانين وجزارين وحمالجيا**

---

[1] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 111-112.

[2] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص - ص 137-143.

[3] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص 54.

[4] ناصر بلحاج: **المرجع السابق**، ص 264.

وحلوجيا ولبلجية وهرقمجيا وجميع من له صنعة في الجزائر...[1]، ويظهر هنا التكامل الحرفي الذي أشرنا في هذه العبارة من خلال بعض الحرف المتعلقة بالطبخ كتحضير الخبز والحلويات وبعض المأكولات، وسنأتي فيما بعد الى ذكر أسماء بعض الميزابيين التي اشتغلوا في هذه الحرف أو في حرف أخرى، لنستهل حديثنا في هذا المقام بالحرف التي كانت حكرا على الميزابيين كالإشراف على المخابز وأفران طحي الحبوب وكذا احتكارهم للقصابات داخل المدينة.

فالنسبة **للمخابز** أو **الكوشات** وانطلاقا من دراسة الأستاذ وقاد التي اعتمد فيها على الوثائق الأرشيفية من سجلات المحاكم الشرعية وكذا سجلات البايلك، ومن أصل تسعة وخمسين (59) كوشة داخل مدينة الجزائر، كان منها لجماعة بني ميزاب اثنان وخمسون (52) كوشة تتوزع على مختلف أحياء المدينة، من أجل تغطية حاجيات جميع السكان للخبز، وقد أبانت الوثائق التي اعتمد عليها عن أسماء ملاكها من بني ميزاب وعن قيمة ما يدفعونه من أموال لصالح خزينة الدولة، وكان هذا خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1757-1770م[2].

هذا وقد عرفت أفران طحن القمح والحبوب هي الأخرى احتكار جماعة بني ميزاب لها، وللإشارة فإن هذه الأفران منها ما هو تابع للمؤسسات الوقفية على غرار مؤسسة الحرمين الشريفين، ومنها ما هو تابع للبايلك أو للخواص، فالنسبة لهذه الأخيرة نجد اشتراك كل من يحيى وعيسى الميزابيين في نصف فرن قرب حوانيت بن رابحة عام 1750م، ونجد أيضا امتلاك قاسم بن عمر حصة من أحد الأفران عام 1763م، في حين نجد أن فرن الشعبة التابع للبايلك كان هو الآخر تحت إشرافهم، أما عن أفران الطهي التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين نذكر منها **فرن القصبة** (1740-1770م)، **فرن سويقة عمور** (1767-1776م)، **فرن سوق السمن** (1769-1774م)، **فرن كتشاوة** (1767-1774م)، **فرن سيدي محمد الشريف** (1767-1774م)[3].

---

[1] عبد الله بن محمد الشويهد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 97.

[2] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص - ص 82-87.

[3] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص - ص 153-159.

ومن المخابز والأفران ننتقل الى القصابات وحرفة الجزارة التي كانت أيضا من اختصاصات الميزابيين حيث منحت لهم كامتياز من السلطة، وبالرجوع الى قانون أسواق مدينة الجزائر نقف على أعداد الأغنام والماشية التي كانوا يتحصلون عليها حينما تصل الى دار الإمارة، ففي عام 1635م كانوا يأخذون منها الربع مع اليهود، وفي عام 1693م خصص لهم النصف، أما في عام 1698م فأصبحوا يأخذون جميع الحصة[1] وقد أكدت المصادر الأجنبية هذا الأمر كما هو وارد في كتابات فونتير دو بارادي[2] **Venture De Paradis** وأيضا عند ويلسون استرهازي[3] **Walsin Esterhazy**، ومقابل هذه الامتيازات كانوا يقدمون اللحم مجانا للجنود الإنكشارية، و في وثائق المحاكم الشرعية وردت القصابات تحت عدة مسميات مثل **دار اللحم، حانوت بيع اللحم، حانوت معد للجزارة**، وتجدر الإشارة أيضا أنه الى جانب بيع اللحوم وجدت أيضا محلات خصصت لبيع ما يتعلق بها مثل بيع الشحم وبيع الأمعاء ورؤوس الأغنام[4]، ومن بين أسماء الميزابيين الذين نذكرهم ضمن هاته الحرفة **عمر المصابي اللحام** الذي ورد اسمه في احدى الوثائق كان شاهدا فيها على اقتراض حمو المصابي بن قاسم المليكي مبلغا ماليا قيمته مائة ريال دورو فضية سكة اسبانية من الانكشاري المتقاعد **همات شاوش العسكر** بتاريخ أواخر ربيع الأول من عام 1244هـ/1829م كما نجد أيضا **عمر الذباح بن أحمد** الذي كان شاهدا على اقتراض كل من **الحاج ابن إبراهيم اليزقني وداود بن باحمد اليزقني** مبلغا ماليا قيمته ستة وستون ريال ونصف دينار ذهبية صرف كل دينار ثلاثة عشر ونصف ريال دراهم صغار من نفس الشخصية السالفة الذكر بتاريخ أواخر ربيع الأول من عام 1245هـ/1829م [5]، هذا ولم يقتصر النشاط الحرفي لجماعة بني ميزاب عند هذا الحد لأن ما ذكرناه لحد الآن يتمثل فيما تواتر احتكاره وإلا فهناك العديد من الحرف الأخرى، ففي مجال الطبخ كانت لهم مساهمة في تحضير بعض الأطباق الشعبية آنذاك مثل طبق الكسكس الذي أطلق على صاحبه **الكساكسي** فقد وجدنا عقدا بتاريخ أواخر رجب من عام 1211هـ/1797م يثبت تملك أحد الميزابيين المسمى بكير بن خليل جلسة حانوت تقع في سوق السمن معدة لبيع الكسكس كان قد اشتراها في السابق

---

[1] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 63-64.

[2] Venture de Paradis**: Alger au 18 siècle**، Imprimerie Adolphe Jordan، Alger، 1896، p 14.

[3] Walsin Esterhazy: **op، cit**، p 314.

[4] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص - ص 95-97.

[5] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و63، 82.

من ورثة سليمان البسكري، غير أن العقد لم يطلعنا على أسماء وطبيعة هؤلاء الورثة[1]، ومنهم من اشتغل بتحضير طبق **الكشكيط** المصنوع من اللبن المجفف[2]، ومنهم من كان يحضر طبق **الهرقمة** والمعروف **بالهرقماجي** وهذا الطبق عبارة عن حساء ممزوج بشحم وأحشاء لحم الغنم[3]، كما نعثر على إبراهيم بن زكري الغرداوي **البلابجي**[4] أي محضر طبق اللبلابي وهو طبق يشبه الدوبارة البسكرية، فضلا عن هذا نجد من الميزابيين من كان يحضر الأطباق الخفيفة سهلة الصنع والقريبة من الحلويات مثل الزلابية التي اتفقوا عام 1701م مع محتسب السوق على تحديد سعرها بأربعة وأربعين درهما[5]، وقريبا من الزلابية نجد تحضير الاسفنج حيث سبق وأن ذكرنا أنه في أواسط شهر شعبان عام 1177هـ/1764م أعطى الداي علي باشا حانوتا بسوق السمن **لسعيد الميزابي السفاج** مقابل تنازل هذا الأخير عن ساحة ثلاث حوانيت بسوق الدخان، كان الغرض من هذا إشراف الداي على توسعة الطريق بالقرب من هاته الحوانيت[6]، ونجد أيضا اسم **الحاج بن إبراهيم اليزقني السفاج** في عدد من الوثائق المتعلقة باقتراض الميزابيين مبالغ مالية من الانكشاري السالف الذكر خلال عام 1829م[7]، وعلى الرغم من ان ما ذكرناه هنا بخصوص هاته الحرف يتسم بالاختصار إلا أنه يؤكد لنا نوعا من التكامل والتقارب الحرفي كما سبق وأن أشرنا إليه، فاحتكار هاته الجماعة للأفران والقصابات كامتيازات منحت لهم من السلطة كانت وراء اختصاصهم في تحضير بعض المأكولات والأطباق ذات الصلة بالحبوب واللحوم، وقبل ان ننتقل الى مساهمة هاته الجماعة في قطاع الخدمات في ختام هذا العنصر لابأس ان نضيف أيضا اشتغال البعض منهم في بيع الفحم كما هو حال **سعيد بن يوسف البنوري المزابي**[8]، ومنهم من اشتغل في بيع الخضر والفواكه **كعيسى الفكاه بن إبراهيم المليكي**[9].

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع89/88، و35.

[2] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص 177.

[3] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 97.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و75.

[5] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 82.

[6] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 540.

[7] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و66، 74، 79، 80، 82.

[8] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و81.

[9] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص 100.

نأتي هي ختام هذا العنصر الى الحديث عن أهم الخدمات التي قدمها الميزابيون داخل المدينة وعلى رأسها إدارة الحمامات، حيث كانت هذه الأخيرة من بين أبرز المرافق العمومية نظرا لما تقدمه من خدمات اجتماعية وصحية لمختلف فئات المجتمع، وبعيدا عن الطابع العمراني لها نحاول معرفة طبيعة الحمامات التي أشرف عليها هؤلاء، أين يمكننا التمييز بين حمامات تابع لمؤسسة الأوقاف وبعض الجوامع وحمامات تابعة للبايلك، مثلما كان الحال مع الأفران السالفة الذكر، فالنسبة للإشراف على الحمامات التابعة للأوقاف يمكننا ذكر البعض منها كحمام **جامع حسن باشا** التابع لأوقاف الحرمين الشريفين ما بين سنتي (1695-1774م) **وحمام باب الوادي** الموقوف على الجامع الأعظم وأوقاف الحرمين الشريفين ما بين (1694-1774م) **وحمام الجنينة** الموقوف على الجامع الأعظم ما بين (1698-1853م)، بالإضافة الى **حمام القصبة** الموقوف على جامع عبدي باشا ما بين (1732-1763م)، هذا وتختلف قيمة الكراء الشهري أو السنوي من حمام الى آخر، كما تختلف المدة الزمنية لكل ميزابي مشرف على الحمام فمنهم من يقضي سنة واحدة ومنهم من يقضي أكثر، فمثلا في حمام باب الوادي نجد أن **ابراهيم بن بلقاسم الميزابي** قد أشرف عليه لوحده ما بين سنتي 1738-1752م[1]، أما عن الإشراف على الحمامات التابعة للبايلك فقد أفادتنا بعض الوثائق في معرفة أسماء الحمامات وأسماء المشرفين عليها في آخر سنتين من العهد العثماني (1828-1830م)، فحمام **كوشة النصارى** أشرف عليه محمد بن إبراهيم الميزابي في أواخر سنة 1828 كما أشرف عليه إبراهيم بن بكير الغرداوي في أواسط سنة 1829[2]، **وحمام كتشاوة** أشرف عليه بكير بن صالح الغرداوي في سنة 1829[3]، أما **حمام السبوعة** فقد أشرف عليه حمو بن صالح الغرداوي في سنة 1829[4]، وبالنسبة إلى حمامات الخواص فقد وجد حمام في ناحية باب عزون لصاحبه حمزة خوجة أشرف عليه كل من إبراهيم بن الحاج يوسف الميزابي وبكير بن قاسم الميزابي ما بين سنتي 1750-1754م، وكان ثمن كراءه ثمانية أربعون (48) ريالا[5].

---

[1] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص - ص 136-141.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/37، و68، و86.

[3] نفسه، و77.

[4] نفسه، و85.

[5] محفوظ حني: **المرجع السابق**، ص 142.

وزيادة على إشراف الميزابيين على تسيير الحمامات فإنه وجد منهم من اشتغل داخل الحمام من خلال ممارسة التدليك وخدمة زائري الحمام وهم الذين يعرفون **بالطيابين** وهم أيضا تحصلوا على امتياز يتمثل في عدم فصلهم من الحمامات التي يشتغلون فيها في حالة ما إذا استأجرها شخص آخر خارج جماعتهم وكان في هذا في سنة 1698م[1]، هذا ولم يقتصر عمل الميزابيين كمدلكين في الحمامات العمومية بل نجدهم أيضا في حمام الداي بحسب وصف كاثكارت **Cathcart** لحمام الداي، وذكره لثلاثة ميزابيين يسهرون على خدمة الشخص الذي يريد الاستحمام[2]، وتجدر الإشارة أن هناك بعض المصادر الأوروبية المعاصرة لهذه الفترة وعند حديث أصحابها عن تسيير الحمامات لا يشيرون الى الميزابيين، فالأسير البرتغالي ماسكارنهاس **Mascarenhas** في عشرينات القرن السابع عشر عندما تحدث عن خدمات الأشخاص داخل الحمامات ذكر رجلا موريا ولم يذكر ميزابيا[3]، والأمر نفسه بالنسبة القنصل الفرنسي فاليار **Vallière** عند حديثه عن الحمامات في مدينة الجزائر، حيث جاء حديثه مقتضبا اقتصر فيه على ذكر ارتياد أهالي المدينة للحمامات سواء كانوا رجالا أو نساء، مشيرا الى كثرتها دون محاولة منه لتقدير عددها، كما يضيف بأن ارتياد الحمامات مظهر من مظاهر الطهارة والنظافة التي يحث عليهما الإسلام، زيادة على اعتبار الحمامات من الأماكن التي تساعد على علاج بعض الأمراض وفضاء يقصده النسوة للترويح عن النفس وتبادل الأخبار، في حين لم يصرح عن جهة انتماء مسيري وملاك الحمامات على انهم من الميزابيين[4]، وهذا فيه دلالة على أن احتكار الميزابيين للحمامات من ناحية الاشراف عليها والعمل داخلها، لا ينف عدم امتلاك واشتغال فئات أخرى في الحمامات.

وفي ختام ما يتعلق بخدمات بني ميزاب داخل المدينة نشير الى خدمة الحمالة والنقل بواسطة الحمير والدواب، أين يتم حمل اللحوم الى ثكنات الجنود الإنكشارية، وكذا حمل الحبوب الى المطاحن وحمل التراب والجير ومواد البناء الى أفران الجير، كما استفاد بقية السكان أيضا من خدمات النقل لمختلف حاجياتهم.[5]

---

[1] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 91.

[2] جيمس ليندر كاثكارت: **مذكرات أسير الداي**، تر: أسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 94.

[3] Joao Mascarenhas: **esclave à Alger (1621-1626)**، traduit du portugais، et annoté، présenté par **PAUL TESSIER**، edition chandeigne، 1993، p 77.

[4] P.H. Vallière: **L'Algérie en 1781**، publication de Lucien Chaillou، imprimerie nouvelle، Toulon، 1974، p 44.

[5] محمد وقاد: **المرجع السابق**، ص 125.

3 – جماعة القبائل

تعد جماعة القبائل التي تعود أصول غالبية أفرادها الى بلاد زواوة وجبال جرجرة من بين أهم الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر خلال هذه الفترة، وتؤكد لنا بعض أسماء الأشخاص التي عثرنا عليها في سجلات بيت المال الانتساب الى بلاد زواوة على غرار "**أعراب**" و"**تسعديت**"، فمثلا نجد **المعلم أعراب** الذي كان أمين البنائين والمتوفي بتاريخ أوائل رجب من 1238هـ/1823م، ونجد **تسعديت** التي كانت والدة المتوفي السعيد أوعمر أواخر رمضان من عام 1237هـ/1822م[1]، هذا وبما أننا تحدثنا عن الأسماء لابأس أن نذكر تداول اسم فاطمة كثيرا عند النساء القبائليات، الأمر الذي انتبهنا له في بعد تقييدنا لبعض التركات المتعلقة بهاته الجماعة، وهذا أمر يستوجب رصد الكثير من العينات لتأكيده من جهة، وللوقوف على الأسماء الأخرى، وعن تداول اسم فاطمة نذكر على سبيل المثال **فاطمة القبائلية** المتوفاة في جامع سفير أواخر شعبان من عام 1201هـ/1787م[2]، **وفاطمة القبائلية** المتوفاة عن زوجها بوجمعة الترجمان عام 1245هـ/1830م[3]، **وفاطمة القبايلية** المتوفاة عام 1242هـ/1827م[4] وغيرها من الأمثلة، وفيما يتعلق بالنساء القبائليات على وجه العموم وبحسب شهادة الأسير الإسباني هايدو **Haedo** فإن غالبية النساء القبائليات والزواويات في مدينة الجزائر كن زوجات لرجال يعملون في الجيش الاحتياطي، وكان الكثير منهم يشتغلن في الغزل والنسيج، زيادة على اشتغالهن في منازل الحضريات والعلجيات والأندلسيات[5]، وقد استمرت ظاهرة اشتغالهن الى غاية الفترة الزمنية المتربطة بموضوع بحثنا، أما العنصر الرجالي فسنأتي على ذكر طبيعة أنشطتهم فيما بعد.

بالنسبة لأعداد هؤلاء داخل المدينة فإننا لا نملك معطيات دقيقة كما هو شأن بقية الجماعات الأخرى ما عدا الأرقام التي ذكرها الأستاذ سعيدوني حولهم، حيث ذكر أن عددهم في أوائل القرن التاسع عشر بلغ أربعة آلاف (4000) لينخفض الى ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) عشية الاحتلال، وبعد

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و7، 11.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و71.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س12، و52..
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و183.
[5] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger**، traduit en français par: Monnereau et Berbrugger، 1870، p 44.

سنة واحدة من الاحتلال الفرنسي أصبح عددهم ألف (1000) نسمة بحكم رجوعهم الى مناطقهم[1]، وإذا ما قارنا هاته الأعداد بأعداد جماعة بني ميزاب السالفة الذكر يظهر لنا ذلك التقارب العددي بين الجماعتين أما عن أمناء هذه الجماعة وفي حدود ما اطلعنا عليه من وثائق لم يسعفنا الحظ في معرفة بعض الأسماء التي أشرفت عليها، زيادة على هذا نجد أن الأستاذة عائشة غطاس حين حديثها عن هذه الجماعة ذكرت قلة حضورهم في سجلات المحاكم الشرعية بخلاف سجلات بيت المال[2]، وهو الأمر الذي انتبهنا له، حيث أن جل المعلومات التي تحصلنا عليها حولهم كانت من خلال المعطيات الواردة في تركاتهم.

أقام القبائليون في أحياء سكنية وزنقات مختلفة داخل المدينة بحسب ما تظهره لنا سجلات تركاتهم الأمر الذي يعكس لنا مدى انتشارهم، ولا بأس أن نسوق هنا بعض النماذج مثل **زنقة جامع سفير** التي توفيت بها فاطمة القبائلية[3]، وفي **باب الجزيرة** نجد كلا من السعيد القبايلي المتوفى عام 1242هـ/1827م[4] وقبائليا آخر لم يذكر اسمه في تركته توفي عام 1239هـ/1824م[5]، وفي **سيدي بوطويل** توفي قبائليان لم ترد أسماءهما حيث توفي الأول عام 1233هـ/1818م[6]، وتوفي الثاني عام 1245هـ/1830م[7]، هذا ونجد أن فاطمة القبائلية التي لم يذكر في تركتها أي شخص يقربها قد توفيت في **زنقة ابن فارس** عام 1233هـ/1818م[8]، وفي نفس السنة توفيت عويشة القبايلية زوجة سليمان رايس في **سوق الجمعة**[9] ونكتفي بهذا القدر من ذكر أماكن الإقامة لأنه هناك أماكن أخرى مرتبطة بطبيعة النشاط الممارس سنذكرها في مقامها عن الحديث عن أبرز النشاطات التي مارستها هاته الجماعة.

بعد الحديث عن أماكن الإقامة ننتقل الى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين جماعة القبائل ومختلف الفئات الاجتماعية من خلال التطرق الى بعض المعاملات اليومية، وكذا محاولة معرفة استراتيجية المصاهرات

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **المرجع السابق**، ص 102.
[2] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 23.
[3] س.ب.م، ف1، ع1، س2، و71.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و141.
[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و17.
[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و110.
[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و64.
[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و37.
[9] أ.و.ج/ نفسه، و61.

لنقف على مدى تفاعل الجماعة داخل المدينة، فماهي طبيعة معاملات جماعة القبائل؟ وما هي الفئات الاجتماعية التي ربطت معها الجماعة علاقات المصاهرات؟

بالنسبة إلى المعاملات اليومية التي نحن بصدد عرضها فإنها ترتبط بمبالغ مالية وهي أمانات أودعها بعض القبائل وبقيت عالقة في ذمة أشخاص مختلفين من حيث الانتماء العرقي وكذا من حيث الانتماء الحرفي، زيادة على بعض الديون أودعها الأشخاص الذين كانت في ذمتهم الى بيت المال بعد وفاة أصحابها من القبائل، أما عن عدد هذه الحالات فنجد أربعة حالات (4) واحدة منها كانت عام 1822م، وثلاثة كانت عام 1824م، ويتعلق الأمر بكل من أحد القبائليين الذين لم يذكر اسمه في تركته وبعد وفاته سلم الى بيت المال شخص يدعى **محمد القنداقجي بن عبد القادر** ما قيمته ستون (60) ريال وكان هذا في عام 1822م، ونفس الأمر بالنسبة الى قبائلي آخر توفي بباب الجزيرة ليسلم أحد الأشخاص يبيع الفواكه مبلغ ستة (6) ريالات الى بيت المال على اعتبار أن المبلغ كان وديعة عنده بتاريخ أوائل ربيع الأول من عام 1239هـ/1824م، أما إسماعيل القبائلي الذي كان عاملا في بحيرة لشخص يسمى احميدة، وبعد وفاته تبين أن له أمانة قدرة ثلاثة وثلاثون (33) ريال بوجو عند ابن علي النجار وكان هذا بتاريخ شهر رجب من عام 1239هـ/1824م[1]، أما آخر قبائلي نذكره في هذا الصدد فقد توفي في جنة سعيد الحوات وترك أمانة عند شخص اسمه حسن الطبال قدرها ريال وثمن ريال بتاريخ آخر ذي الحجة من عام 1239هـ/1824م[2]، والملاحظ لهذه التركات يتبين له سكوت التركة عن سبب وضع الأمانة إلا أنها مؤشر على العلاقة بين الطرفين حتى بوجود اختلاف في الحرفة أو المهنة، فإسماعيل القبائلي كان يشتغل في بحيرة وأمانته وجدت عند نجار، والقبائلي الأخر وجدت أمانته عند بائع فواكه "**فكاه**"، والآخر وجدت عند "**قنداقجي**" أي صانع مقابض السيوف والبنادق، والآخر كان "**طبالا**".

وفيما يتعلق بحالات الديون كانت هي الأخرى أربعة (4) حالات ثلاثة (3) منها في عام 1822م وواحدة كانت في عام 1824م، وهذه الديون عبارة عن أجرة القبائل العاملين عند أشخاص يملكون بحاير وجنات، حيث نجد عبد الله القبايلي المتوفي في جنة الحاج دحمان وبقيت له في ذمة هذا الأخير أجرة سبعة أشهر ونصف، ولم تحدد التركة قيمة هذه الأجرة، كما نجد سعيد القبايلي المتوفي في بحيرة محمد التونسي له

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و8، 17، 19.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و150.

أجرة شهر قيمتها عشر (10) ريالات، في حين نجد علي القبايلي بن السعيد القبايلي له في ذمة صاحب الجنة التي كان يعمل بها ما قيمته ثلاثة (3) ريالات، وهذه الحالات التي ذكرناها كانت في عام 1822م[1] أما آخر حالة من حالات الديون هي حالة قبائلي كان يشتغل في بحيرة ولد الحسين وله عليه ما قيمته خمسة وخمسون (55) بوجو مقدار أجرة عمله عنده وكان بهذا بتاريخ أوائل ربيع الأول من عام 1239هـ/1824م[2]، وبما أننا تحدثنا عن البحاير فإن العمل بها يعد من أبرز الأعمال التي مارسها القبائل خلال هذه الفترة وسنأتي للحديث عنه فيما بعد، وان كانت الحالات السالفة الذكر قد استقيناها من سجلات بيت المال، فإنه لم يسعفنا الحظ في الحصول عن حالات أخرى لمعاملات أخرى تتعلق بهذه الجماعة من خلال سجلات المحاكم الشرعية، باستثناء عقد يتضمن بيع المعلم **اعراب البناء** علويا للحاج إسماعيل بلكباشي بن رمضان التركي بثمن 300 ريال فضية أواخر جمادى الأولى عام 1139هـ/1727م[3] ومن خلال اسم المشتري ندرك أنه أحد الكراغلة، ولا شك أن البحث أكثر في المستقبل قد يقودنا الى وثائق جديدة من شأنها أن تقربنا من واقع هذه الجماعة وتبرز لنا جوانب مختلفة من معاملاتها اليومية مع بقية فئات المجتمع.

نأتي للحديث عن المصاهرات ودائما مع سجلات بيت المال التي حاولنا من خلالها معرفة الفئات التي انفتحت عليها جماعة القبائل، إلا أننا لم نقف على حالات كثيرة، فغالبية التركات التي رصدناها تتعلق بقبائل كانوا عزابا وبهذا لم يرد ذكر لأولادهم وأزواجهم فيها، زيادة على هذا فالقلة القليلة التي رصدناها لم توضح لنا الانتماء الجغرافي للطرف الآخر حيث لم نجد فيها سوى نسبة **القبائلي** أو **القبائلية** وبهذا لم نتمكن من معرفة انتماءات الفئات الأخرى التي تصاهرت مع القبائل، فمثلا نجد قبايلي اسمه محمد كان **كواشا** توفي عن ابنه أعمى غائب جيء بدراهمه على يد أمين الكواشين وقدر ذلك بستة عشر (16) ريال صحيحة أواسط جمادى الأولى 1201هـ/ 1787م، كما نجد **قبايلية** زوجة كواش توفيت عام 1203هـ/

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و3، 4، 7.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و15.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/16، و23.

1789م[1]، بالإضافة الى المعلم **أعراب** الذي كان أمين البنائين والمتوفي عن زوجه واخت شقيقه بتاريخ أوائل رجب 1238هـ/ 1823م، وقبائلي آخر توفي عن زوجه وأولاد أخيه عبد الله وأبا القاسم وأحمد[2].

ومقابل السكوت عن الانتماء الجغرافي أو العرقي عثرنا على ثلاث تركات يظهر فيها الانتماء الحرفي فمثلا لدينا قبايلي **دباغ** له زوجة من **الكبابطية**[3]، وكانت **عويشة القبايلية** زوجة سليمان **رايس**[4]، ويبدو أن سليمان من العناصر المحلية التي انخرطت في البحرية، كما كانت **فاطمة القبايلية** زوجة بوجمعة الترجمان[5] ولا ندر ان كان هذا الأخير قبائليا أم لا، وعلى قلة الحالات الذي ذكرناها إلا أنها تعطينا صورة عن واقع المصاهرات للقبائل داخل مدينة الجزائر كغيرهم من الجماعات البرانية الأخرى.

ولا شك أن الزواج يقابله أيضا التعدد كما يقابله الطلاق، وفي هذا الشأن ليست لدينا سوى حالتين حالة تتعلق بتطليق أحمد القبايلي زوجته حليمة بنت عمر بتاريخ 1185هـ/ 1771م، وحالة التعدد تتعلق بحليمة القبائلية التي كانت زوجة ثانية لمحمد بن حورية حسب احدى العقود المؤرخة بتاريخ 1170هـ/ 1757م [6].

ختاما لما يتعلق بجماعة القبائل نأتي لذكر أهم أنشطتهم وخدماتهم الممارسة انطلاقا من بعض الوثائق الأرشيفية وكذا انطلاقا من الإشارات الواردة في ثنايا بعض المصادر الأجنبية، ففي جانب الخدمات اشتغل القبائل في منازل أغنياء المدينة وفي بيوت القناصل الأجانب حيث ذكر ويليام شالر **William Shaler** أن أجرتهم الشهرية كانت دولارين ونصف[7]، كما وجدنا أيضا في إحدى التركات اشتغال محمد القبائلي في جنة ألفونسو السويدي[8]، وهي معلومة مهمة تستدعي البحث والتوسع كونها تندرج في إطار الحياة اليومية للقناصل الأجانب في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، في إطار ما منح لهم من صلاحيات

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و18، 128.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و4، 11.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و56.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و61.
[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س12، و52.
[6] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 1011، 1035.
[7] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 117.
[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و65.

وامتيازات بموجب الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دولهم وبين إيالة الجزائر، هذا ونجد أيضا في إشارة عابرة ضمن مذكرات الألماني بفايفر **Pfeiffer** ذكرا لاشتغال شابين من القبائل في قصر الخزناجي رفقة العبيد المسيحيين، عمر الأول خمسة عشر عاما، وعمر الثاني ثمانية عشر عاما، ولم يكن اشتغالهم عن طواعية وإنما يندرج تواجدها داخل القصر في اطار الأسر الناجم عن توتر العلاقة بين السلطة والقبائل ويضيف بفايفر **Pfeiffer** أن والد هذين الشابين قد افتداهما بمبلغ معتبر[1]، وإلى جانب ممارسة القبائل لبعض الحرف عثرنا على حالتين كان فيها أصحابهما يشتغلان في طهي الخبز[2]، وحالة تتعلق بقبائلي يشتغل في دباغة الجلود[3] وفي مجال البناء كان القبائلي **أعراب** أمينا لجماعة البنائين[4]، والحقيقة أن أمانة البنائين كانت على رأسها عدة عائلات قبائلية نذكر منها عائلة **اليعلاوي، العيشاوي، القشطولي، بن تعابست**[5]، وقد أبانت بعض الوثائق عن أسماء لأفراد من هذه العائلات تم الاستعانة بهم بحكم خبرتهم في مجال البناء ودرايتهم بأسعار العقارات سواء في خصومات وقعت بين أطراف مختلفة، أو أثناء محاولة تقويم العقارات عند اقتسام التركات ففي في عام 1104هـ/1693م وبعد نزاع حول ملكية حوانيت بين قاصد علي بن حسن التركي الذي كان وكيلا لصهرته خديجة بنت الحاج يوسف وبين أحمد خوجة الوصي على زوجته آمنة أين استدعى المجلس العلمي كلا من أمين البنائين محمد **العيشاوي** ومساعده مسعود بن علي، وفي عام 1108هـ/1697م تم الاستعانة بالمعلم أحمد بن **تعابست** أمين جماعة البنائين ورفيقه عبد الله بوكبوط في تقويم دار بما قيمته ألف وخمسون (1050) ريال، وفي عام 1147هـ/1734م تم الاستعانة بكل من المعلم محمد بن الشريف **القشطولي** والمعلم أحمد الشريف بن قاسم لمعاينة علوي أراد الوصي عليه بيعه، وقد ورد في هذه الوثيقة ما يؤكد خبرتهما ومعرفتهما بأسعار الدور، وبعد معاينتهما للعلوي حددا قيمته ثمانمائة وخمسة وعشرون (825) ريالا، وفي نزاع وقع بين محمد الإنكشاري الحرار وجاره أحمد الصباغ عام 1217هـ/1802م حيث ادعى هذا الأخير أن البناء الذي يزعم على تشييده محمد الإنكشاري قد يلحق ضرر ببنايته بحكم ملاصقة بعضهما البعض وبعد ترافع الطرفين الى المجلس العلمي بالجامع الأعظم تم

[1] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 152.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و18، 128.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و56.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و11.
[5] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 200.

استدعاء من لهم خبرة في مجال البناء وكان من بينهم المعلم أعراب البناء بن علي، والمعلم أحمد البناء بن **العمالي**، وبعد المعاينة تم تأكيد عدم لحاق أي ضرر ببناية أحمد الصباغ[1].

وإلى جانب ما ذكرناه من حرف عثرنا أيضا على ثلاث حالات لقبائل كانوا يشتغلون في تحضير وبيع مادة الصابون، حيث توفي الأول عام 1815م، والثاني عام 1818م وكلاهما توفيا في دار الصابون أما الثالث فقد توفي في دكانه المعد لبيع الصابون عام 1822م[2]، هذا وقد توفي قبايلي في دار النحاس اسمه السعيد اوعمر عن أمه تسعديت وترك ناضة قدرها 12 ريال صحيحة وكفن من بيت المال أواخر رمضان 1237هـ/ 1822م[3]، وليس ببعيد على القبائل الاشتغال داخل مدينة الجزائر في هذه الحرفة، فقد كانت في منطقة القبائل تستخرج بعض المعادن كالحديد والنحاس والفضة التي كانت تستعمل في صناعة الحلي بل ذهب بهم الأمر إلى أبعد من ذلك حيث أنهم اشتهروا بتزوير مختلف العملات بطريقة تجعلك لا تميز بين العملة الصحيحة والعملة المزورة[4]، وبما أن الفنادق خلال هذه الفترة عرفت ازدواجية في الوظيفة حيث كانت مكانا للإقامة وفي نفس الوقت مكانا تخزن فيه السلع، فإننا نتساءل حول حرفة أو نشاط قبائلي وجدناه قد توفي في فندق الدخان عام 1818[5]، فهل كان من البرانية المقيمين في الفنادق بحكم عدم امتلاكه لمسكن؟ أم كان من تجار الدخان داخل هذا الفندق؟ أم زاول نشاطا آخر كالحراسة مثلا؟ هذا ما لم نتمكن من معرفته بحكم سكوت التركة.

غير أن أبرز نشاط مارسه القبائل هو العمل في **الجنان** و**البحاير** لدى شخصيات مختلفة، ففي حدود ما اطلعنا عليه من تركات تخص هاته الجماعة عثرنا على اثنين وعشرين (22) حالة كان أصحابها عمالا في البحاير، فأحيانا تمدنا التركات بمعلومات دقيقة أين يرد فيها اسم القبائلي واسم صاحب الجنة ومكانها وحتى قيمة أجرته ومدة شغله، وأحيانا أخرى تكتفي التركة بذكر عبارة "**قبائلي**" وذكر اشتغاله في جنة أو بحيرة دون ذكر اسم صاحبها، وفي هذا الجدول نذكر بعضا من هذه النماذج على النحو التالي:

---

[1] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 535، 653، 793، 923.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و40/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و98/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و8.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و7.

[4] حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 29.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و117.

اسم القبائلي	الجنة/بحيرة	المكان	تاريخ الوفاة
ابن قزاط القبايلي	جنة محمد بن السيد أحمد	ناحية الحراش	أواسط رجب 1243هـ/ 1828م
أحمد القبايلي	جنة؟	عيون السخاخنة	أواخر جمادى الأولى 1241هـ/1826م
قبايلي؟	جنة موسى خوجة	؟	1239هـ/1824م
السعيد القبايلي	بحيرة محمد التونسي	؟	أوائل رجب 1237هـ/1822م
إسماعيل القبايلي	بحيرة السيد احميدة	الحامة	رجب 1239هـ/1824م[1]
حمو القبايلي	بحيرة الحاج محمد عكور الفكاه	ناحية باب الوادي	أوائل جمادى الثانية 1237هـ/1822م
محمد بن مسعود القبايلي	جنة خليل المقفولجي	؟	أوائل رجب 1240هـ/1825م
قبايلي؟	جنة السعيد الحوات	بئر خادم	أواخر ذي الحجة 1239هـ/1824م[2]
قبايلي	بحيرة أحمد موسى	الحامة	؟
محمد القبايلي	جنة ألفونصو السويدي	؟	1245هـ/1830م[3]

جدول يوضح اشتغال بعض القبائل في جنات نواحي مدينة الجزائر

من خلال هذه العينات التي أوردناها في الجدول يتضح لنا امتلاك عدد من ميسوري الحال جنات وبحاير في نواحي المدينة، حيث نجد من كان منهم موظفا إداريا على غرار **موسى خوجة**، ومنهم من كان حرفيا كالحاج محمد عكور **الفكاه**، **خليل المقفولجي**، سعيد **الحوات**، ومنهم من كان من المغاربة الوافدين

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و4، 18، 19، 28، 43.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و30، 149، 150.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و26، 65.

على المدينة مثل **محمد التونسي**، وحتى من الأجانب مثل **ألفونصو السويدي** الذي لا نستبعد أن يكون قنصلا لبلاده في الجزائر خلال هذه الفترة.

4 – جماعة الزنوج

شكل الزنوج أيضا إحدى الفئات الوافدة على مدينة الجزائر كعبيد يتم استقدامهم من بلاد السودان وهذا قصد الاعتماد عليهم في الأشغال العمومية أو داخل قصور الحكام وغيرهم من الشخصيات الإدارية وحتى في منازل القناصل والأسر الميسورة، وعن بدايات استقدامهم الى المدينة خلال العهد العثماني يمكننا الرجوع الى هايدو **Haedo** حينما ذكر حملة البايلرباي صالح رايس (1552-1556م) الشهيرة على تقرت عندما تمرد أميرها ورفض دفع ما عليه من ضرائب، وبعد هذه الحملة التأديبية تقرر مجددا على أمير تقرت أن يدفع سنويا ثلاثين عبدا من رقيق السودان وخمسة عشرة أمة الى دار الإمارة[1]، وقد وجد ما يؤكد هذا الاستمرار في إرسال العبيد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بناء على وثيقة من وثائق سجلات بيت المال مؤرخة في شهر رمضان من عام 1201هـ/1787م جاء فيها "...**الحمد لله بيان عبيد الهدية التي أتى بها الى دار الإمارة حسبما العادة القديمة**[2]..."

ولتبيان أعداد الزنوج نستعرض بعض ما ورد من إشارات في ثنايا المصادر الأجنبية المعاصرة لهذه الفترة غير أنه بمقارنتها مع بعضها البعض يظهر لنا تباينا واختلافا في الأعداد فهذا لوجي دي تاسي **Laugier De Tassy** ورغم حديثه عن الزنوج الا أنه لم يشر الى عدد معين واكتفى بالقول ان عددهم كان قليلا داخل المدينة[3]، كما تحدث فاليار **Vallière** عن تواجد الزنوج رجالا ونساء بكثرة في مدينة الجزائر مشيرا الى المغرب وغينيا كمصدرين لجلب الرقيق[4]، وفي معرض حديثه عن تجارة الرقيق يشير باننتي **Pananti** أنه في أسواق مدينة ورقلة كان يباع سنويا حوالي 12000 عبد يتم توجيههم الى إيالة الجزائر وكذا الى الإيالات المجاورة[5]، وعلى الرغم من إشارة ويليام شالر **William Shaler** لتواجد الزنوج داخل

---

[1] Diego De Haedo: **Histoire des rois D'Alger**، trad: par H-D De Grammont، Adolphe Jordan، librairie éditeur، Alger، 1881، p-p 86-88.

[2] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 32.

[3] Laugier De Tassy: **Histoire de Royaume D'Alger**، Chez Henri Du Sauzet، Amsterdam، 1725، p 54.

[4] P.H. Vallière: **op، cit**، p 27.

[5] Pananti: **relation d'un séjour à Alger**، imprimerie libraire، Paris، p 224.

المدينة إلا أنه لم يعطينا عددهم ولو بالتقريب[1]، وبحسب شهادة الألماني بفايفر **Pfeiffer** فإن عدد الزنوج الأحرار داخل المدينة تراوح ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف زنجي (4000-5000)[2]، في حين قارب الأستاذ سعيدوني أعدادهم أواخر القرن الثامن عشر ما بين ألفين وثلاثة آلاف وخمسمائة (2000-3500) نسمة[3]، ومقارنة بالمعطيات السابقة يبدو أن هذا هو العدد القريب الى الواقع.

تشير المصادر التاريخية الى امتلاك أغنياء وحضر المدينة للعبيد والإماء السود كمظهر من مظاهر الثراء، لذا فكثيرا ما كانت النساء تشترط في مهورهن على أزواجهن الإماء قصد خدمتهن في بيوتهن، وفي هذا الصدد أمدنا الرحالة الجزائري عبد الرزاق ابن حمادوش في نص رحلته الشهيرة والموسومة بـ" **لسان المقال في النبأ عن الحسب والنسب والحال**" بنماذج لعقود زواج تضمنت اشتراط النساء للإماء كما هو حال رقية بنت العالم أبي عبد الله محمد المقري حين اشترطت أمتين من رقيق السودان على زوجها عبد الرحمان ابن العالم أبي العباس أحمد الشريف المرتضى وكان هذا عام 1087هـ/1676م، وابن حمادوش نفسه حين زواجه من ابنة عمه فاطمة بنت الحاج أحمد الدباغ عام 1125هـ/1713م اشترطت عليه في صداقها أمة واحدة لتخدمها، كما أن أخت ابن حمادوش المسماة آسيا بنت الحاج محمد الدباغ حين زواجها عام 1122هـ/1710م من السيد علي الحرار ابن الحاج علي أمين الحرارين اشترطت عليه أمة من السودان[4]، وكأمثلة أخرى نجد عقد زواج آخر في عام 1238هـ/ 1823م تضمن قيمة صداق قدره ستمائة دينار خمسينية العدد، وقفطان كمخة قيمته مائة ريال وثمانية ريالات دراهم صغار، وأمة واحدة من رقيق السودان صالحة للخدمة قيمتها خمسون دينار صرف تسعة ريالات لا غير[5]، وبما أن اشتراط الإماء كان منتشرا فإننا نجده حتى عند الإنكشارية، فعند زواج فاطمة بنت محمد بأحمد أودباشي بن والي قدم لها صداق قيمته 300 دينار مع قفطان واحد قمحة وأمة من رقيق السودان لأداء الأشغال المنزلية، وكذلك عبد الرحمان يولداش بن أحمد الذي قدم لزوجته فاطمة بنت عمر جلابي بلكباشي أمين جماعة الطباخين ضمن

---

[1] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 89.

[2] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 180.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **المرجع السابق**، ص 101.

[4] عبد الرزاق ابن حمادوش: **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص - ص 241-243.

[5] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 343.

صداقها أمة من رقيق السودان[1]، وهذا نزر يسير من العقود أوردناها قصد توضيح أحد عوامل تواجد الزنوج داخل المدينة، وإلا فنماذج هذه العقود خلال هذه الفترة كثيرة جدا، ولم يقتصر امتلاك العبيد على الأسر الغنية أو الميسورة الحال فقط، بل تعداه الى موظفي الإدارة وإلى جنود الإنكشارية وإلى الحرفيين ومن خلال العقود التي تتضمن عتق العبيد من قبل أسيادهم يمكننا معرفة انتماءات الفئة المالكة.

فإذا أتينا الى امتلاك موظفي دار الإمارة أو الإدارة المركزية للعبيد، ومن خلال اطلاعنا على ما كتبه أحمد الشريف الزهار في مذكراته، وتحديدا عن حديثه عن تأدية البايات للدنوش[2] حينما خصص لها حيزا قام فيه بتفصيل مراسيم الدنوش التي قام الباي محمد الكبير (1779-1797م) بتأديتها عند قدومه من بايلك الغرب الى مدينة الجزائر، أين جلب معه هدايا كثيرة اشتملت الأموال والخيول والمصوغ زيادة على العبيد دون أن يشير الى عددهم الإجمالي ولو تقريبيا[3]، وخلال مدة إقامته داخل المدينة فإنه كان يهدي العبيد والإماء للأشراف وموظفي المخزن على غرار (**خوجة الخيل– الخزناجي – الكتاب – الترجمان – وكلاء الحرج**) وكذا **وكيل الباي**[4]، أما فيما يتعلق بعدد العبيد الذين قدمهم الباي محمد الكبير للداي فإننا نجد الزهار يشير الى 30 عبدا كبيرا، و20 عبدا صغير من عبيد السودان[5]، هذا وان كان الزهار قد ذكر بشيء من التفصيل ما يقدمه باي الغرب من هدايا، فإنه ذكر باقتضاب طبيعة الهدايا التي يقدمها بايات الشرق ولم يشر الى العبيد ضمنها، ولا ندر ان كان هذا سهوا منه فقط أم أن العبيد حقيقة لم يكونوا ضمن هدايا الدنوش.

وبالعودة الى عقود العتق المتعلقة بعتق بعض الموظفين لعبيدهم نجد مثلا الحاج علي وكيل الحرج بدار الإمارة أعتق أمته المسماة سترة، ونعتها غليظة الأطراف زنجية اللون طويلة القامة أوائل جمادى من عام

---

[1] فهيمة عمريوي: **المرجع السابق**، ص 144.

[2] الدنوش كلمة تركية تعني الرجوع أو العودة، وهي مصطلح إداري ارتبط بالجزائر خلال العهد العثماني يقتضي جمع الضرائب ودفعها سواء من خليفة الباي لكي يدفعها للباي، وهو ما يعرف بالدنوش الصغير، أو ما يدفعه الباي للباشا كل ثلاث سنوات وهو ما يعرف بالدنوش الكبير، للمزيد أنظر:

فارس كعوان: **المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر (الباشا – الدنوش – البايلك)**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الأول، عدد خاص، أفريل 2019، ص – ص 128-135.

[3] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 36.

[4] نفسه، ص – ص 43-45.

[5] نفسه، ص 40.

1221هـ/1806م[1]، وقد أعتق السيد أحمد **صايجي**[2] بدار الإمارة كان ابن الحاج حسن أمته المسماة أيضا سترة، ونعتها كبدية اللون جنوية الأصل عربية متوسطة القامة والأطراف وبوجهها أثر شريط السودان أواسط شعبان من عام 1232هـ/1817م، وبما أننا سنذكر نماذج أخرى من حالات العتق دون تفصيل فيها لا بأس أن نذكر صيغة هذا العقد، لأنه عادة ما تكون الصيغة على النحو التالي:

الحمد لله أشهد المكرم الأجل الزكي الأفضل السيد أحمد صايجي بدار الإمارة كان ابن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد الحاج حسن شهيديه على نفسه أنه عتق جميع أمته المسماة سترة ونعتها كبدية اللون عربية اللسان متوسطة القامة والأطراف وبوجهها أثر شريط السودان عتقا ...وألحقها بحرايز (كذا) المسلمات فيما لهن وعليهن تذهب حيث تشاء لا سبيل لأحد ...وسبيل من حكمت به الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم إن الله يجزي المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين ورجاء أن يعتق الله بكل عضو منها عضوا من معتقها من النار كما جاء في صحيح الأخبار على النبي المختار صلى الله عليه وسلم آناء اليل وأطراف النهار وشهد على من ذكر بنحو ما ذكر فيه وسطر في أحوالها الجايزة (كذا) شرعا وعرفه وصوله في ذلك الشيخ الإمام الهمام أسعده الله تعالى وهو ...وسدده فوافق على ذلك الموافقة التامة بتاريخ أواسط شعبان من عام 1233 إثنين وثلاثين ومائتين وألف[3].

وآخر نموذج من موظفي الإدارة هو أيوب **قايد الزبل** ابن يحي التركي أعتق أمته في أواسط شوال عام 1233هـ/1818م، واسمها مباركة نعتها متوسطة القامة والأطراف، زنجية اللون عربية الدم واللسان وبوجهها أثر شريط السودان[4].

وإذا أتينا الى جنود الإنكشارية نقف على اشتراء إبراهيم التركي من مصطفى يولداش أمة تسمى فاطمة بـ 30 دينار ذهب سلطاني في عام 1798م[5]، وأعتق يحي آغا الاصبايحية أمته المسمات فاطمة

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/45، و146.

[2] الصايجي هو موظف مكلف بالإشراف على الحسابات المالية وما يتعلق بها..

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع44، و59.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2، و52.

[5] فهيمة عمريوي: **المرجع السابق**، ص 200.

ونعتها ربعية القامة كبدية اللون جناوية اللسان وبوجهها أثر شريط السودان أواسط صفر 1237هـ/1822م، وهذا مصطفى منزول آغا عتق امته، وهي زنجية اللون عربية اللسان طويلة القامة رقيقة الأطراف واسمها فاطمة أوائل شعبان من عام 1241هـ/1826م[1]، كما أعتق السيد محمد الإنكشاري الأمة جوهر أواخر شهر رجب 1241هـ/1826م، ونعتها رقيقة الأطراف متوسطة القامة كبدية اللون وبوجهها أثر شريط السودان[2]، زيادة على عتق حسين يولداش الأمة عائشة ووصفها أنها كبدية اللون غليظة الأطراف ربعية القامة عربية اللسان وبخديها أثر شريط السودان أواخر شعبان من عام 1245هـ/1830م، أما عن الحرفيين فلدينا حالة الحاج محمد أمين البنائين الذي أعتق عبده مبارك ونعته زنجي اللون متوسط القامة غليظ الأطراف أوائل رمضان 1217هـ/1802م[3]، وقد سبق وأن أشرنا الى العقود التي وردت في رحلة ابن حمادوش وما يتبين خلالها من أسماء للحرفيين.

لم يقتصر امتلاك العبيد على العنصر الرجالي فقط، بل برزت المرأة أيضا داخل مجتمع مدينة بامتلاكها للإماء وساهمت هي الأخرى في عتق إمائها، ويوضح لنا الجدول التالي بعض حالات العتق على النحو التالي:

اسم المرأة المعتقة	اسم الأمة	تاريخ العتق
عائشة بنت سي دحمان أحمد القابلة	سعادة طويلة القامة، غليظة الأطراف، بوجهها أثر السودان.	1234هـ/ 1819م.
فاطمة بنت علي	فطيمة، عربية اللسان، متوسطة القامة، زنجية.	1237هـ/ 1822م.
خديجة بنت إسماعيل خوجة	لم يرد اسمها ربعي القامة، زنجية اللون	1238هـ/ 1823م
عائشة بنت محمد خوجة	فاطمة بوجهها أثر السودان	1238هـ/ 1823م
رحمة بنت محمد	خديجة زنجية اللون	1240هـ/ 1825م
الزهراء بنت الحاج محمد	زيدي كبدية اللون، بوجهها أثر السودان	1240هـ/ 1825م

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/45، و157، 167.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/20، و31.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع5/53، و6، 51.

نفيسة بنت الحاج حسين صهر حسن باشا	جوهرة زنجية اللون	1242هـ/ 1827م
عائشة بنت إبراهيم	زيدي زنجية اللون	1242هـ/ 1827م
فاطمة بنت عبد السلام	لم يرد اسمها، كبدية اللون من السودان	1243هـ/ 1828م
عويشة بنت المرحوم محمد بن حمو	سعادة متوسطة القامة أقرب الى القصر، رقيقة الأطراف، عربية اللسان، زنجية اللون	1243هـ/ 1828م[1]

إن ما ذكرناه بخصوص عتق المرأة للإماء في الجدول السالف الذكر لا يعدو أن يكون إلا مجرد نماذج فقط لتأكيد الظاهرة وإلا فهناك الكثير من الوثائق المتعلقة برصيد سجلات المحاكم الشرعية تتعلق بهذه العقود، ومثلما برزت ظاهرة العتق برزت أيضا ظاهرة زواج المعتقات والمعتوقين مع بعضهم البعض على اعتبار الانتماء لنفس المكانة الاجتماعية ففي احدى الوثائق نعثر على أنه طلق مسعود معتق القايد العياشي زوجه الولية خديجة معتقة يحي آغا طلقة واحدة بعد البناء بها بتاريخ السابع من شهر ذي الحجة 1243هـ/1828م[2]، وطلق فراجي معتق حسين باشا زوجته رحمة معتقة حسين باشا، في حين تزوج سالم معتق الحاج عيسى الأغواطي من فاطمة معتقة محمد النايلي[3]، وقبل الحديث عن أسعار العبيد والإماء نشير الى شهرة الزنوج والزنجيات داخل مدينة الجزائر بعدد من الأسماء تواتر ذكرها في الوثائق على غرار شوشان وشوشانة، سعادة، مسعودة ومباركة، كما تشابهت أسماء الرجال في نفس المدينة مع مدينة قسنطينة حيث نجد تسمية مبارك ومبروك، بلخير، فرج، سالم، سعد[4].

يتحدث فاليار **Vallière** ويذكر أن سعر العبد الأسود يتراوح ما بين 250-300 ليرة، في حين يتراوح سعر الزنجية 600-800 ليرة، ويتحكم في ارتفاع سعر الأمة الزنجية طولها وجمالها وعمرها[5]

[1] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص - ص 212-221.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/45، و158.

[3] فتيحة الواليش: **فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن الثامن عشر الى منتصف القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد25، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 2002، ص 188.

[4] محفوظ رموم: **الحراك الاجتماعي في مدينة قسنطينة أبان القرن التاسع عشر – العتق والعتقاء نموذجا** - المجلة التاريخية المغاربية، العدد 140، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2014، ص 21.

[5] P.H. Vallière: **op، cit،** p 27-28.

وفي هذا المقام نشيد بجهود الأستاذ خليفة حماش في تقصي وتتبع أسعار الاماء السودانيات في مدينة الجزائر على ضوء سجلات المحاكم الشرعية حيث أسفرت عملية القراءة لهاته السجلات الوقوف على 41 عقدا يرد فيه ذكر أسعار الاماء السودانيات على امتداد العهد العثماني وتحديدا ما بين 1599-1830م وبخصوص قيمة الأسعار فقد قسمها الأستاذ على مرحلتين، كانت المرحلة الأولى ما بين 1599-1740م بلغ فيها معدل سعر الأمة 297 دينارا خمسينيا، أما المرحلة الثانية فهي تمتد ما بين 1740-1830م وبلغ فيها معدل سعر الأمة 2922 دينارا خمسينيا، وبرجوعنا الى الجدول الذي وضعة الأستاذ بخصوص هاته العينات أحصينا 28 عقدا من أصل 41 تتراوح زمنيا ما بين 1712-1830م، حيث بلغ أدنى سعر أمة 410.64 دينار جزائري خمسيني، في حين كان أغلى سعر لأمة هو 7516 دينارا جزائريا خمسينيا[1].

اشتغل الزنوج في مختلف ميادين الأعمال الشاقة كالحمالة والبناء لامتلاكهم بنية جسمانية تسمح لهم بذلك[2]، والبعض منهم كان يشتغل في البساتين وعلى متن السفن، زيادة على اختصاصهم في دهن وطلاء الجدران[3]، وعند زيارة لوجي دي تاسي **Laugier De Tassy** لإحدى حمامات المدينة رفقة القنصل الفرنسي، فقد فصل في ذكر قاعات الحمام وتحدث عن الزنوج المشتغلين داخله وكيفية تدليكهم له، ليختم حديثه بذكر سعر الحمام الذي يبلغ ربع بياستر **Piastre** [4]، وقد ذكر أحد الفرنسيين أن الأتراك في مدينة الجزائر لا يخل بيت الواحد منهم من وجود عدد من الزنوج لخدمة شؤون بيوتهم[5]، وعند وصف فاغنر **Wagner** للمقاهي في مدينة الجزائر وروادها، أشار الى أن المشتغلين بتحضير المشروبات والمأكولات في الغالب يكونون من الزنوج[6]، أما عن النساء الزنجيات فقد اشتغلن في منازل الأغنياء والفئات الميسورة باستثناء منازل اليهود، التي لم يشتغلن فيها سواء كن مسلمات أو غير مسلمات حسبما ذكر هايدو[7]

[1] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 386-1033.

[2] P.H. Vallière: **op، cit،** p 28.

[3] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 180.

[4] Laugier De Tassy: **op، cit،** p-p 168-171.

[5] **Alger topographie population force militaire de terre et de mer acclimatement et ressources que le pays peut offrir à l'armée de l'expédition،** Marseille، 1830، p 37.

[6] أبو العيد دودو: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855**، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 65.

[7] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger، op، cit،** p131.

Haedo، وما يؤكد عمل الزنجيات داخل بيوت حضر المدينة، هو شهادة الأمريكي جميس ويلسون ستيفنز **Stevens** حينما تحدث عن موكب زفاف العروس ومرافقة الزنجيات له حاملين في أيديهن الشموع[1].

الى جانب هذا كانت الزنجيات حاضرات في الحفل الذي يقام في بعض المنازل الجزائرية بعد مرور سبعة أيام من ولادة المولود الجديد حيث يقمن بالغناء والعزف[2]، وهؤلاء هن اللواتي عرفن في الوثائق بالمسمعات مثل شوشان المسمعة، سعادة المسمعة[3]، ومثلما عملن في المنازل تكفلت الزنجيات بالإشراف على تسيير شؤون الحمامات[4]، حيث ترد أسماؤهن في الوثائق " **أمة معلمة حمام** "، وإحدى هاته الوثائق كانت بتاريخ جمادى الثاني من عام 1217هـ/ 1802م تتضمن تركة بلغت 1761 ريال لامة اشتغلت معلمة بالحمام، كما تكفلت الزنجيات بتوفير خدمات التنظيف والغسل للنساء اللاتي يرتدن الحمام وهو ما يتطلب جهدا عضليا، وقد وردت تسميتهن في الوثائق **بالطيابات**[5].

من المظاهر التي لفتت انتباه الكثير الرحالة فيما يتعلق بحياة وعادات الزنوج داخل المدينة هي ممارستهم للرقص في المناسبات كالأعياد مثلا[6]، وقد استمروا في ممارسته الى غاية بداية الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر أين وقف كل من الرحالين الفرنسيين ويلد **Wild** وليسور **Lissour** على رقص الزنوج في أيام العيد، حيث كان يجتمع هؤلاء على شكل جماعات سواء كانوا أحرارا أو عبيدا حاملين معهم أدواتهم الموسيقية، متجولين في أزقة المدينة وتدل حركاتهم والايقاعات الموسيقية التي يحدثونها عن مدى انسجامهم[7].

والأمر نفسه بالنسبة للرحالة الألماني موريس فاغنر **Maurice Wagner** الذي وقف على رقصاتهم أيام العيد وطلبهم للمال مقابل ما يقومون به من تسلية في شوارع المدينة، مشيرا في الوقت نفسه

---

[1] جيمس ويلسون ستيفنز: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797**، تر: علي تابليت، دط، منشورات ثالة، 2007، ص 238.

[2] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger**، op، cit، p 123.

[3] عائشة غطاس: **المرأة والنشاط الحرفي**، أعمال ندوة تاريخ النساء المغاربيات: الإقصاء وردات الفعل، القنيطرة، المغرب، ديسمبر 1997، ص - ص 42-44.

[4] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger، op، cit**، p196.

[5] ليلى خيراني: **واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر 1800-1817**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2006-2007، ص 110.

[6] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger، op، cit**، p143.

[7] ويلد، ليسور: **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تر: محمد جيجلي، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2002، ص 88.

قيامهم بهاته الرقصات داخل قصر الداي أواخر العهد العثماني[1]، وإن كان بعض الرحالة قد وقف وقفة إعجاب من رقص الزنوج وطبيعة الموسيقى التي يقومون بعزفها، فإن البعض منهم علق على هاته الموسيقى بأنها موسيقى صاخبة ولا ترقى الى ذلك المستوى الذي يجعل من مستمعها يبدي إعجابا بها[2].

[1] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 70.

[2] Renoult**: Alger et sa colonisation avec des considérations sur l'importance de ce pays**، imprimerie de Dupont et Laguionie، Paris، 1832، p 28.

الفصل الثاني: البساكرة في مدينة الجزائر 1700–1830م

(الحضور– التأطير – التفاعل).

1 – جماعة البساكرة داخل المدينة

1 – 1 أعداد البساكرة في مدينة الجزائر

1 – 2 النساء البسكريات شبه حضور أم حضور منعدم؟

1 – 3 البساكرة وأماكن الإقامة داخل المدينة

1 – 4 أمناء جماعة البساكرة

2 – الوضعية الأسرية للبساكرة في مدينة الجزائر في ضوء سجلات بيت المال

2 – 1 البساكرة العزاب

3 – 2 البساكرة المتزوجون

3 – جماعة البساكرة وتفاعلاتها داخل المدينة

3 – 1 البساكرة وطبيعة المصاهرات

3 – 2 البساكرة وجوانب من المعاملات اليومية

3 – 3 البساكرة والأوقاف داخل وخارج المدينة، أي مساهمة؟

3 – 4 البساكرة بين الانخراط في الإنكشارية وتقلد الوظائف الإدارية

الفصل الثاني: البساكرة في مدينة الجزائر 1700-1830م (الحضور- التأطير - التفاعل).

1 - جماعة البساكرة داخل المدينة

1 - 1 أعداد البساكرة في مدينة الجزائر

لقد شكل البساكرة أحد أهم العناصر الوافدة على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، غير أن تاريخ وفودهم يبقى غير معروف على وجه التحديد لذلك نجد أن الأستاذة غطاس قد وضعت فرضية تواجدهم داخل المدينة منذ أواخر القرن السادس عشر[1]، ولا شك أنها استندت في هذا على ما ذكره الأسير الاسباني **هايدو Haedo** أواخر القرن السادس عشر بخصوص الوافدين على مدينة الجزائر من الجبال والقرى الذين لا نستبعد وجود البسكريين ضمنهم[2].

الحقيقة أن محاولة معرفة أعداد البساكرة داخل مدينة الجزائر صعبة جدا في ظل عدم وجود إحصائيات للسكان بصفة عامة خلال هذه الفترة، وما قدم بخصوصها كان مجرد تقديرات غير دقيقة فبالرغم من وجود مصادر تاريخية مختلفة تخص الفترة سواء كانت مذكرات أسرى، أو كتابات رحالة وقناصل إلا أنها ركزت على الأعمال والأنشطة المختلفة المنوطة بهذه الجماعة داخل المدينة في إشارات عابرة دون ذكر أعدادها، كما جاء الكلام عنها أيضا في سياق الحديث عن تركيبة المجتمع وشرائحه، وكثيرا ما كان يتم دمج الجماعات البرانية مع العرب أو البلدية أو المور، الأمر الذي يصعب من معرفة أعداد هؤلاء.

إذا رجعنا الى مصادر القرن الثامن عشر تماشيا مع الإطار الزماني لدراستنا، فإننا نقف على عدد لا بأس به لا سيما الأجنبية منها، حيث تقدم لنا هاته المصادر معلومات قيمة عن إيالة الجزائر بشكل عام وعن مدينة الجزائر بشكل خاص كونها كانت عاصمة الإيالة، ومقر إقامة أصحاب هذه الكتابات، لكن الحديث عن البساكرة داخل المدينة لا يخرج عما أشرنا إليه، وهو الاكتفاء بتقديم إشارات فقط.

خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر يمكننا الإشارة الى أربع مصادر مهمة أقام أصحابها بمدينة الجزائر، لكننا نجد نفس المعلومات ضمنها حول البساكرة واقتصر الحديث فيها عن تكفلهم بالحراسة الليلية للشوارع والحوانيت، وكذا علاقتهم مع أمينهم المشرف عليهم، وتحملهم لمسؤولية السرقات التي قلما

---

[1] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 24.

[2] Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger**، op cit، p-p 41-45.

تحدث نظرا للجهود التي يبذلونها، ويتعلق الأمر هنا بما كتبه كل من الرحالة الفرنسي لوجي دي تاسي **Laugier De Tassy** (1725م)[1]، والرحالة أندري بايسونال **Jean André Payssonnel** (1724-1725م)[2]، والطبيب توماس شو **Thomas Shaw** (1720-1732م)[3]، وكذلك الرحالة الألماني **هابنسترايت Hebenstreit** (1732م)[4].

أما في أواخر القرن الثامن عشر فلدينا مذكرات القنصل الفرنسي فاليار **Vallière** الذي أقام هو الآخر في المدينة، وتعد مذكراته مصدرا تاريخيا خلال هذه الفترة[5]، إلا أنه عند حديثه عن السكان تحدث عنهم بصيغة العموم، حيث أورد الأتراك والكراغلة والحضر والقبائل واليهود، ونجده يحاول تقديم أرقام تقريبية لسكان الإيالة، مشيرا في الوقت نفسه الى صعوبة ضبط رقم للسكان بسبب عدم ادراك واحصاء سكان الجبال والقبائل[6]، ومثله فونتير دو بارادي **Venture De Paradis** الذي يحدثنا عن الجماعات البرانية ومن بينهم البسكريون الذين اكتفى بذكر أنشطتهم[7].

وفي عام 1830م نجد أحد الفرنسين يشير الى صعوبة ضبط وتحديد عدد سكان مدينة الجزائر حيث قدم لنا رقم 135.000 نسمة تشكل المسلمين واليهود والنصارى والعبيد، وبهذا يكون قد أدرج الفئات البرانية التي لم يتحدث عنها بشكل صريح ضمن شريحة المسلمين[8]، لكن هذا الرقم مبالغ فيه اذا رجعنا الى ما قدمه جوشرو **Juchereau** ، حيث ذكر أن سكان المدينة عام 1830م كان يقدر بـ

---

[1] Laugier De Tassy: **op، cit، p** 54**.**

[2] Jean André Payssonnel: **relation d'un voyage sur les côtes de barbarie، fait par ordre du roi en 1724-1725**، publié par Dureau DE LA MALLE، librairie de Gide، Paris، 1838، p-p 458-459.

[3] Thomas Shaw: **voyage dans la régence d'Alger**، traduit en français par: Mac Carthy، chez Marlin éditeur، Paris، 1830، p 180-181.

[4] ج.أو. هابنسترايت: **رحلة الى الجزائر، تونس، طرابلس**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دط، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص 34.

[5] هناك دراسة اهتم فيها صاحبها بالعلاقات الجزائرية الفرنسية على ضوء مذكرات هذا القنصل، للاطلاع عليها انظر:
بن حادة مصطفى: **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال كتب الرحلات – شارل فيليب فاليار نموذجا** – رسالة ماجستير جامعة سيدي بلعباس، 2011-2012.

[6] P.H. Vallière: **op، cit**، p 9-10.

[7] Venture de Paradis**: op، cit**، p 14.

[8] Perrot: **Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville**، imprimerie de Gaultier - Laguionie، Paris، 1830، p 35.

35.000 نسمة[1]، وإن كان تحدث عن البساكرة فقد تحدث عنهم عند حديثه عن بلاد الزاب وبلد الجريد ولم يتحدث عنهم كوافدين على مدينة الجزائر، في حين نجده تحدث عن الميزابيين وعن تجارتهم وإشراف أمينهم عليهم وتمثيلهم أمام السلطة[2]، وقد ذهب بيار بوايي **Pierre Boyer** هو الآخر الى حصر عدد سكان المدينة ما بين 30.000 و35.000 نسمة[3]، أما عن أعددا البساكرة فقد انفرد أحد الفرنسيين بذكر 400 بسكري داخل المدينة عام 1830م من إجمالي 30000 ساكن، وبهذا فقد شكل عدد البساكرة نسبة 1.33 %من إجمالي السكان بناء على ما ذكره هذا المصدر[4].

إن توزع البسكريين في مختلف شوارع المدينة، وامتهانهم لكثير من المهن والخدمات في الأسواق والبيوت والقصور والميناء، كلها خدمات سنأتي على ذكرها في مقامها دليل على تواجدهم بالمئات فقد ذكر الألماني سيمون بفايفر **Simon Pfeiffer** أن عدد البسكريين الذي يحملون المياه داخل شوارعها يتراوح ما بين 80 الى 100 بسكري[5]، وعليه نتساءل بدورنا عن أعداد عمال الميناء، وعن أعداد الحمالين في الأسواق، وكذلك عن أعداد المكلفين بتنظيف المساجد والشوارع، وبهذا فقد يكون المصدر السالف الذكر قد اقترب نوعا ما من عدد البساكرة خلال هذه الفترة.

من المصادر المهمة للوقوف على حضور وتواجد جماعة البساكرة داخل المدينة كغيرها من الفئات الوافدة أو باقي سكان المدينة، لدينا سجلات بيت المال التي تقيد فيها الوفيات، حيث أن استقراء عينات من هذه السجلات خلال فترة زمنية معينة من شأنه أن يساعد الباحث على معرفة عوامل نمو وانخفاض الوزن الديموغرافي لفئة معينة، وهذا شرط توظيف مصادر أخرى تدعم معطيات هاته الأخيرة، كما أنه وان كانت هذه السجلات لا تعكس أعداد فئة معينة، إلا أنها تفيد في معرفة أسمائهم وألقابهم وأفراد عائلتهم وكذا مهنهم وأماكن إقامتهم، وكذا معرفة قيمة التركات التي من شأنها أن تساعد على معرفة المستوى المعيشي لهؤلاء الأفراد بمختلف انتماءاتهم ومستوياتهم، وفي محاولة للأستاذة عائشة غطاس لرصد أعداد

---

[1] Jucherau: **considération sur la régence d'Alger**، Delaunay librairie، Paris، 1831، p 40.
[2] Jucherau: **op، cit**، p 50.
[3] Pierre Boyer: **la vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention français**، librairie Hachette، 1963، p 22.
[4] Léon Gilbert: **Histoire de l'Algérie ancienne**، Furne librairies éditeur، Paris 1843، p 349.
[5] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 172

وفيات الوافدين على مدينة الجزائر استنادا الى السجلات السالفة الذكر من خلال عينة تغطي الفترة الزمنية الممتدة بين 1786-1826م، تم احصاء 51 وفاة تخص جماعة البساكرة تتوزع على النحو التالي[1]:

السنوات	عدد الوفيات	الذكور	الإناث
1786-1792م	8 وفيات	7	1
1799-1803م	1 وفاة	1	0
1807-1817م	11 وفاة	8	3
1817-1826م	31 وفاة	29	2

من خلال هذا الجدول يمكننا ابداء عدد من الملاحظات، أولها الغياب النسوي ضمن فئة البساكرة الوافدة على مدينة الجزائر، فمن أصل 51 وفاة لدينا 6 وفيات لنساء، أي بنسبة 11.76%، وسنرجع الى الحديث عن شريحة النساء البسكريات، أما الملاحظة الثانية فهي نسبة الوفيات خلال فترة زمنية تشمل 29 عام، حيث نجد نسبة 1.75 % وفاة في العام الواحد، وهي نسبة تجعلنا نتساءل عن أعمار المتوفين وأسباب الوفيات التي تسكت وثائق المخلفات عنها خلال العهد العثماني، فإذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الأشغال الشاقة التي مارسها البساكرة فإنها تحتاج لجهد عضلي، فهل كانت شريحة الشباب من البساكرة هي الفئة التي وفدت بشكل كبير على المدينة؟ أم أنه لا علاقة للسن بالوفود.

وإذا كنا لم نقف على مصدر تاريخي خلال هذه الفترة يشير الى أعمار الشباب البسكري الوافد على المدينة، فإننا نجد إشارة تعود الى عام 1880م تتعلق بأحد الرحالة الذين زاروا مدينة عنابة، حيث ذكر أن أعمار البسكريين المتواجدين بها يتراوح ما بين 8 الى 12 سنة[2]، فهل كان الانتقال من المدن في هذا السن بحثا عن العمل ظاهرة عامة؟ أم أنها حالة شاذة لا يمكن تعميمها على جميع المدن سواء خلال هذه الفترة، أو الفترة التي سبقتها؟ أم أن الأعمار تختلف؟

[1] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 35.

[2] Noel Garnier: **L'Afrique anthologie et géographique**، librairie CH. DELAGRAVE، Paris، 1894، p 435.

وقد ذكر بيار بوايي **Pierre Boyer** أن غالبية البرانية والوافدين على المدينة لا يصطحبون معهم أهاليهم بل يتركونهم في قراهم وواحاتهم، حيث أن غرض هؤلاء من النزوح نحو المدينة هو جمع مبالغ مالية كافية لسد الحاجيات الضرورية، ويضيف أيضا أن غالبية الوافدين غير متزوجين[1]، وهذا الكلام ينطبق مع شهادة الرحالة الألماني مالتسان **Maltzen** حين زيارته لمدينة الجزائر حيث ذكر أن الشبان البسكريين الذين يعملون بها حال جمعهم لمبالغ مالية كافية في نظرهم يرجعون إلى مدينتهم قصد الزواج ويقيمون هناك بصفة دائمة[2]، وبالتالي فكل هذا له علاقة بعدم وفود النساء البسكريات.

الحقيقة أنه بعد اعتمادنا على سجلات بيت المال وجدناها تتفق مع بعض المصادر التي تذكر أن البساكرة الوافدين على المدينة كانوا عزابا، كما نعثر في نفس السجلات على من ترك زوجه وأولاده وقدم الى المدينة وحده، كما نعثر أيضا على وثائق تشير الى وجود أقارب للبساكرة داخل المدينة وسنشير الى عدد من النماذج عن كل حالة، في حين نترك تفصيل ما وصلنا اليه بشأن هذا الجانب في العنصر الموالي الذي يخص الحالة الاجتماعية للبساكرة داخل المدينة.

فبخصوص العزاب من البساكرة نشير الى نموذجين هما ما ورد بخصوص وفاة مبارك البسكري عام 1237هـ/1822م حيث جاء في تركته أن له أبا **ببلده**، ونستطيع الجزم أنه أعزب ولا يملك حتى أمه واخوته، على اعتبار أن التركات دائما ما ترد بشكل دقيق في تتبع ومعرفة الورثة الشرعيين للميت، أما النموذج الثاني فهو مسعود البسكري الذي توفي في أواسط ربيع الأول من عام 1238هـ/1823م، وورد في تركته أن له أما غائبة ويتضح أن حالته تشبه الحالة السابقة، أما فيما يتعلق بحضور أقارب البساكرة داخل مدينة الجزائر فلدينا عددا من الأمثلة التي تثبت هذا، ولا بأس أن نذكر منها ساعد بن محمد البسكري الذي توفي في باب البحر بتاريخ 1237هـ/1822م في أوائل شهر رمضان وكفنه ابن أخيه، كما توفي الحاج محمد البسكري عام 1237هـ/1822م عن زوجته وأمه وأولاده ثلاثة ذكور أحدهم غائب مما يعني أنهم كانوا مستقرين داخل المدينة، وتوفي الدريدي البسكري عن ابني عمه محمد ومؤيد عام 1237هـ/1822م في باب البحر أين كان يشتغل **حارسا**، كما توفي سليمان بن أحمد البسكري عن أخيه وأمه مسعودة بنت

[1] Pierre Boyer: **op، cit**، p 164.

[2] هاينريش فون مالتسان: **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ج1، طخ، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص 81.

رابح في أواسط رمضان من عام 1237هـ/1822م، هذا وقد توفي احمد بن الشريف البسكري هو الآخر في أوائل صفر من عام 1243هـ/1827م عن ابنه عبد الله الصغير[1].

وبرجوعنا الى الجدول السالف الذكر نضيف ملاحظة أخيرة تتعلق بارتفاع عدد وفيات البساكرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1817-1826م حيث بلغت 39 وفاة أي بنسبة 76.47% والحقيقة أن هذه الفترة شهدت موجات من الأوبئة والطواعين تعرض لها سكان المدينة[2]، وكثيرا ما كان البساكرة أول المصابين بحكم اشتغالهم في الميناء وإفراغهم لحمولات السفن القادمة من بلدان مختلفة، وسنشير في الفصل الرابع الى وفيات البساكرة عند حديثنا عن اشتغالهم داخل الميناء، ولو كانت لدينا احصائيات ولو تقريبية لأعداد البساكرة خلال هذه الفترة، لاستطعنا الوصول الى معدل الوفيات العام انطلاقا مما قدمته الأستاذة غطاس.

1 – 2 النساء البسكريات شبه حضور أم حضور منعدم؟

لقد سكتت المصادر الأجنبية التي وقفنا عليها عن وجود نساء بسكريات داخل المدينة خلال العهد العثماني، في حين تعد الوثائق المرتبطة بسجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال أهم مصدر يمكن الولوج إليه للوقوف على حضور النساء من عدمه، فما مدى حضور النساء البسكريات في مدينة الجزائر على ضوء هاته الوثائق؟، وما هي المعطيات التي تعطيها لنا هاته الوثائق حول هؤلاء النسوة؟

على ضوء بعض الدراسات والاشارات يتضح لنا الغياب الشبه التام للنساء البسكريات، ففي الدراسة التي أعدها طال شوفال **Tal Shuval** حول مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وعند حديثه عن البرانية اختار عينة بحثية من دفاتر بيت المال تمتد زمنيا بين 1786-1803م نجده يحصى 7 بساكرة من بينهم امرأة واحدة[3].

وفي دراسة الأستاذ ياسين بودريعة الموسومة بالثروة والفقر في مدينة الجزائر ما بين 1786-1800م التي انطلق فيها من سجلات بيت المال المحفوظة في الأرشيف الوطني كمصدر رئيسي، حيث اعتمد على

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و10، 5، 9، 3، 6، 42.

[2] للاطلاع أكثر حول الأوبئة والمجاعات أنظر: خير الدين سعيدي: **المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني 1700– 1830**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تاريخ حديث معاصر، جامعة قالمة، 2018-2019.

[3] Tal Shuval: **op، cit،** p 127.

السجل رقم 2 الذي يمتد زمنيا بين 1786-1792 وقف على 8 تركات لبسكريين من أصل 1895 تركة[1]، نجد من بينهم تركة عجوز واحدة توفيت عام 1789م، وقد وقفنا بدورنا على هذه التركة بعد اطلاعنا على نفس السجل حيث تتعلق بعجوز بسكرية تركت صندوق وحائكان جيء بها من سويقة عمور، فقد توفيت عن زوجها بتاريخ أواخر حجة ذي الحجة من عام 1203هـ/1789م الذي لم يذكر اسمه في هذه التركة[2]، غير أننا أغفلنا بدورنا تركتين للبساكرة في هذا السجل، حيث لم نسجل سوى 6 تركات ولم ننتبه للتركتين الأخريين بسبب طبيعة الخط التي كتبت به وعدم وضوح الصور، وسنشير فيما بعد الى عدد التركات ضمن كل سجل من السجلات التي اطلعنا عليها.

أما السجل الثاني الذي اعتمد عليه الاستاذ ياسين بودريعة فهو السجل رقم 4 الذي يمتد 1799-1817م ففيه تم إحصاء 280 تركة، حيث ذكر أنه وجد ضمنها بسكري واحد ولا وجود لنساء بسكريات[3]، في حين بعد اطلاعنا عليه عثرنا بدورنا على 3 تركات ضمن هذا السجل بتاريخ 1817م ويتعلق الأمر بتركة بسكري لم يذكر اسمه توفي عن زوجه في بني مسوس، زيادة على تركتي كل من الجيلالي البسكري والمولود البسكري اللذين لم يذكر مكان وفاتهما[4].

هذا ولدينا دراستين أرشيفيتين أعدتهما الأستاذة ليلى خيراني حول المرأة داخل مدينة الجزائر تبين حضور النساء البرانيات والبسكريات من بينهن لكنه كان حضورا شبه منعدم، ففي الدراسة الأولى التي تمتد زمنيا بين عامي 1800-1817م، رصدت الأستاذة 43 حالة وفاة لنساء وافدات من أصل 491 حالة بعد اطلاعنا عليها لم يكن للبسكريات سوى حالتين تم تسجيلهما عام 1817م[5]، أما في الدراسة الثانية التي تمتد زمنيا بين عامي 1818-1840م، والتي سبق وان استعرضناها في الفصل التمهيدي فقد رصدت فيها الأستاذة 36 حالة وفاة لنساء وافدات من أصل 934 حالة، لم تسجل فيها ولا حالة واحدة لامرأة

---

[1] بخصوص هذه العينة فقد زودني بها الأستاذ ياسين بودريعة بعد تواصلي معه وكان هذا بتاريخ 26 جويلية 2019، وهذا قبل اطلاعي على دفاتر بيت المال.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م. ف1، ع1، س2، و118.

[3] ياسين بودريعة: **المرجع السابق**، ص - ص 32-34.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع2، س4، و94. و96، و98.

[5] ليلي خيراني: **واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر 1800-1817**، **المرجع السابق**، ص 46.

بسكرية وهذا انطلاقا من 3 سجلات هي: السجل رقم 8 المحفوظ في الفيلم 3، والسجل رقم 11 المحفوظ في الفيلم 4، وأخيرا السجل رقم 12 المحفوظ في الفيلم رقم 4[1].

الحقيقة اننا اطلعنا أيضا على هذه السجلات ولم نعثر على نساء بسكريات كما أشارت الأستاذة ما عدا تركة واحدة في السجل رقم 12من العلبة 4 لم يذكر اسمها، وانما ذكرت بانها بسكرية توفيت بالزاوية وكفنها بيت المال بتاريخ 1245هـ/1829م، أما تركتها فقد بلغت 54 ريال[2]، ولا بأس أن نشير الى بداية كل سجل لنقف على الإطار الزماني لهذه السجلات.

فبخصوص السجل رقم 8 من الفيلم 3 جاءت بدايته على النحو التالي: **الحمد لله ابتدأ هذا السجل المبارك لشغل المواريث المخزنية وحفظ أموال الأسارى والغيب على ما جرت العادة ببلدنا الجزائر المحمية بالله تعالى على يد المعظم المحترم سليمان بيت المالجي بتاريخ غرة محرم الحرام فاتح الشهور عام 1233هـ/1818م ثلاثة وثلاثين ومأتين وألف من هجرة من له العز والشرف**[3].

أما السجل رقم 11 من الفيلم 4 فقد تضمن تركات تعود الى عام 1241هـ/1825م، وهذا ما توضحه العبارة التي افتتح بها: **الحمد لله ابتدأ هذا السجل المبارك بقوة الله تعالى المعد لشغل المواريث المخزنية وجميع أموال الأسارى والغيب (كذا) كما جرت العادة في ولاية السيد خليل بيت المالجي في شهر الله المعظم شعبان سنة 1241هـ احدى وأربعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما صلاة تملأ أرجاء العرش وما حاواه وتحول بيننا وبين الشر ومن نواه**[4]، في حين أننا لم نقف على ديباجة تتعلق بتاريخ بداية السجل رقم 12، إلا أن التركات كانت بداية من عام 1245هـ/1830م.

وفي خاتمة هذا العنصر نشير أيضا الى أن ندرة العنصر النسوي ضمن جماعة البساكرة لم تقتصر عليهن فقط، بل نجد الأستاذة عائشة غطاس أكدت هي الأخرى على ندرة العنصر النسوي الوافد على المدينة بما ذلك جماعة الجواجلة والقبائل وأهل مزيتة، في حين يظهر كثرة عدد النساء الزنجيات اللواتي كنّ

---

[1] ليلي خيراني: **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818-1830**، **المرجع السابق**، ص 45.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س12، و59.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م. ف3، ع3، س8، و1.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و1.

كإماء لحاجة المجتمع إليهن واستعمالهن في المنازل، وقد أشارت في جدول الى أعداد كل شريحة نسوية خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1787-1826م[1].

1 – 3 البساكرة وأماكن الإقامة داخل المدينة

ان تواجد البساكرة داخل المدينة ومزاولتهم لعديد من الأنشطة يجعلنا نتساءل عن أماكن انتشارهم وإقامتهم، ونظرا لغياب وانعدام ذكرهم في الوثائق التي تخص الأوقاف كما سنأتي على ذكره، لا سيما وأن هذه العقود تثبت الملكية العقارية بما فيها الدور والأراضي والمساكن فغالبيتهم كانوا يبيتون في الشوارع لاسيما الذين كانوا منهم مكلفين بالحراسة الليلية، زيادة على مبيتهم داخل الفنادق[2]، وبناء على ما توفر لنا من تركات بيت المال التي تخص البساكرة، فإننا حاولنا من خلالها الى رصد أماكن إقامتهم، وقد بلغ عدد الأماكن التي وقفنا عليها 13 مكانا تتعلق بـ 35 تركة نوضحها في الجدول التالي ثم نعلق عليها:

طبيعة المكان	عدد الأماكن	عدد التركات
دار سركاجي	1	1
الحمامات	1	1
مسكن	1	1
طبانة	1	1
باب البحر	1	2
ثكنة باب عزوز	1	2
نواحي المدينة	1	2
الديوان	1	3
الفنادق	2	3
أماكن مقترنة بأسماء عيون	2	4
الأسواق	5	5
المؤسسات الدينية	4	5
الأحياء والحومات	6	6

[1] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 36.

[2] نفسه، ص 410.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول توزع البساكرة عبر مختلف انحاء المدينة، وقد حاولنا تصنيف أماكن توزعهم حسب طبيعتها، فمنها ما هو اقتصادي كالأسواق والفنادق وبعض المرافق العامة، ومنها ما ديني كالزوايا، ومنها ما هو سياسي عسكري كالديوان والثكنات، فضلا عن أحياء المدينة وشوارعها المختلفة وكذا نواحيها، وقبل أن نذكر أسماء الأماكن هنا، لابأس أن نشير أيضا الى أنه كثيرا ما يحيلنا مكان الإقامة الى طبيعة النشاط الممارس رغم سكوت التركة عنه، وهذا بناء على ما توفر لنا من معطيات بخصوص أنشطة البساكرة والتي سنقف عليها في الفصل الموالي.

فالنسبة لإقامة البساكرة داخل بعض الأسواق نشير الى خمسة أماكن مختلفة هي **سوق الجمعة سويقة عمور**[1]، **سوق السمن**[2]، **وكذا سوق الشماعين، القيسارية**[3]، والأمر نفسه بالنسبة للمؤسسات الدينية حيث وقفنا أيضا على 5 تركات نشير اليها، منها تركتين جيء بهما من زاوية القشاش، وتركة من كجاوة، وتركة من زاوية الجامع الأعظم، في حين وردت عبارة زاوية جيء بتركة منها لامرأة بسكرية، ولا ندر ما اسم هذه الزاوية[4].

أما عن أسماء الأماكن المقترنة بأسماء العيون فإننا عثرنا على 4 تركات، واحدة كانت لبسكري توفي في عين الشارع، في حين كانت التركات المتبقية لثلاث بساكرة جيء بتركاتهم من العين الحمراء[5]، وفيما يتعلق بالفنادق فإننا نشير الى وفاة بسكريين في فندق الروز، وبسكري آخر توفي في فندق الزيت[6]، ولقد كانت الفنادق تنتشر في الأحياء ذات النشاط والحركية الاقتصادية لا سيما في وسط المدينة أو عند أبوابها أما من حيث طابعها المعماري خلال هذه الفترة فإنها كانت عبارة عن منازل واسعة يتوسطها فناء، كما تشتمل على طابق سفلي وطوابق علوية، زيادة على مخزن ومستودع يضع فيه التجار دوابهم، ويستغل فناء الفندق لبيع البضائع بالمزاد، ولا نستبعد أن البسكريين المقيمين داخل الفنادق كانوا حمالين للبضائع أو

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و118، و142

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و10.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و117، و124.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و60/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و117/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و65، و173. أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س12، و

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و150/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و85/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و91.

[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و96/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و152، 155.

دلالين فيها مثلما هو الحال في الأسواق، أما عن تسمية الفنادق فإن كل فندق يأخذ تسميته نسبة الى البضاعة التي تباع فيه على غرار فندق الزيت، فندق العسل، أو بحسب الفئات الاجتماعية كما هو الحال مع فندق الجرابة نسبة الى سكان مدينة جربة المقيمين داخل مدينة الجزائر[1].

هذا ونجد أن ثكنة باب عزون كانت من بين ثكنات مدينة الجزائر التي عثرنا على وفاة اثنين من البساكرة فيها[2]، وتعد ثكنة باب عزون من بين أهم ثكنات مدينة الجزائر لكبر مساحتها حيث تتكون من 28 غرفة يسكنها 1661 جندي، وقد بنيت هذه الثكنة على عهد البايلرباي حسن باشا سنة 1548م وعلى امتداد العهد العثماني عرفت العديد من الترميمات، وخلال الاحتلال الفرنسي فإنها تحولت الى مستشفى عسكري ثم مدرسة مع مكتبة ومتحف المدينة ثم تحولت الى ثانوية[3]، ولا نستبعد وفاة أحد البساكرة في دار سركاجي أن يكون هو الاخر من المنخرطين في الجيش الإنكشاري على اعتبار أنها سجن خاص بالأتراك[4]، أما عن الديوان فقد توفي فيه 3 بساكرة جيء بتركاتهم الى بيت المال[5]، وفيما يخص المرافق العامة فإننا نجد بسكريا توفي في حمام السبوعة[6]، ولا شك أنه كان ممن يشتغل بالتدليك داخل نفس الحمام وهناك بسكري آخر توفي داخل طبانة أي أنه كان يشتغل خبازا[7].

وفيما يتعلق بالحومات الواردة في تركات البساكرة التي عثرنا عليها فهي حومة علي الفاسي سيدي محمد الشريف، زنقة بومزود، البوزة، الدوامس[8]، وفي باب البحر توفي إثنين من البساكرة، الأول ذكر بأنه

---

[1] زهية بن كردرة: **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي الى العهد العثماني من خلال المصادر – دراسة تحليلية –** رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000، ص 85.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و67، 71.

[3] حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 31.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، 26.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و91

أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و6

أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و155.

[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و102.

[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و150.

[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و140/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و126/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و16. أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و51.

كان حارسا، أما الثاني فلم تذكر مهنته ونشاطه[1]، وآخر ما نختم به ذكر أماكن إقامة البساكرة هي ناحية بني مسوس التي جيء منها بتركتين تخص البساكرة[2].

ودائما مع أماكن إقامة البساكرة فقد ذكر الأستاذ تواتي أماكن أخرى داخل المدينة توزع واستقر فيها هؤلاء البساكرة، حيث تعددت هذه الأماكن بتعدد مناطق قدومهم، ولا شك أن استقرار أهل منطقة معينة في حي محدد وهم غرباء يساعدهم في تحقيق نوع من التضامن والتكافل الاجتماعي فيما بينهم ويوضح لنا هذا الجدول أماكن إقامة البساكرة داخل المدينة:

منطقة القدوم	مكان الإقامة
أهل البرج	باب البحر
أهل دوكال	رحبة الفحم والتبن
أهل بوشقرون	رحبة الزرع
أهل ليوة	فندق الزيت
أهل شيرة	باب الجزيرة
أهل شانة وأهل طولقة	زنقة جامع سفير
أهل سيدي عقبة	باب الجديد
أولاد جلال	زنقة جامع كتشاوة
أهل فافار	زنقة سيدي عبد الله
أهل أوماش	سوق الكبابطية وسوق السمن
أهل الزعاطشة	الرحبة القديمة
أهل سيدي خالد	زنقة جامع علي بتشين[3]

1 – 4 أمناء جماعة البساكرة 1700–1830

كغيرهم ممن الجماعات البرانية انتظم البساكرة تحت مراقبة وتأطير نظام الأمين، حيث يكون هذا الأخير مشرفا على شؤونهم ومصالحهم، وبالتي فهو صاحب نفوذ وكلمة مسموعة، كما أنه هو الواسطة بين

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و5، و6.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س4، و94/ أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و145.

[3] Touati L: **les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane**، Oran 1987، p 13.

أفراد جماعته وبين السلطة، زيادة على استخلاصه 50 بوجو من كل بسكري يفد جديدا إلى مدينة الجزائر بالإضافة الى الضرائب التي تتعلق بكراء الحوانيت، مما يجعلنا ندرك أن هناك من جماعة البسكريين تجارا، كما كان يتلقى 8 بوجو عند تعيينه للبسكريين الدلاليين في أسواق المدينة، وأما الإدارة فكانت تمنحه قلة ملح من خمسين لترا وقطعة قماش شهريا، وأربع خبزات يوميا[1]، فمن هم أشهر أمناء جماعة البساكرة الذين أشرفوا على جماعتهم خلال هذه الفترة؟.

الحقيقة أنه في حدود ما اطلعنا عليه لم نتمكن من الوصول الى أسماء عدد كبير من هؤلاء الأمناء تماشيا مع هذه الفترة (1700-1830م) ماعدا كل من **محمد أمين البساكرة** الذين عثرنا على اسمه في احدى عقود المحكمة الشرعية والذي مفاده أن باع لزيان البسكري الدلال أمة، وقد وثق العقد بتاريخ عام 1239هـ/1824م، وسنشير الى نص هذا العقد عند حديثنا في العنصر الموالي عن جوانب من المعاملات اليومية للبساكرة داخل المدينة[2]، وقد أشار إليه الأستاذ خليفة حماش عند ذكره لعقد زواجه من تسعديت في عام 1233هـ/1821م[3]، كما عثرنا على **رمضان أمين البساكرة** الذين ورد اسمه في تركة ابنته عائشة المتوفات عام 1241هـ/1826م من أنه كان أمينا على البساكرة ولا ندر تاريخ توليته بالضبط وكذا تاريخ تقاعده أو تنحيته وعزله[4]، أما بقية الأمناء الذين أشرفوا على جماعة البساكرة خلال فترة دراستنا فقد استندنا الى ما ذكرته الأستاذة عائشة غطاس حيث نجد ثلاثة أسماء أخرى هم كل من **أحمد البسكري الخالدي بن سليمان** (1221هـ/1806م)، **وبن علي الطولقي** (1229هـ/1814م)، **والحاج مسعود** (1245هـ/1830م)[5]، وبهذا فإننا نكون قد عثرنا على 5 أسماء لأمناء أشرفوا على شؤون البساكرة ما بين 1806-1830م، غير أننا نفتقد الى أسماء من سبق هؤلاء من الأمناء، كما لا نعلم كم سنة تقلد كل واحد من هؤلاء منصبه، وكذا ان وجد أمناء آخرون كانوا على رأس الأمانة بين فترات تقلد هؤلاء، حيث تظل الوثائق هي الوحيدة التي تجيبنا عن تساؤلاتنا، وقد عثرنا في احدى وثائق سجلات المحاكم الشرعية على عقد بخصوص أحمد البسكري الخالدي السالف الذكر، يتضمن بيعه دارا تقع قرب عين عبد الله العلج

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: **المرجع السابق**، ص 100.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع78، و94.
[3] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 334.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع3، س8، و48.
[5] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 44.

لأحد الأشخاص يدعى يهودة بن يعقوب عام 1220هـ/1805م[1]، ومن خلال الاسم يتضح أنه من يهود مدينة الجزائر، وهو الأمر الذي يعكس المعاملات اليومية بين مختلف فئات مجتمع المدينة بما في ذلك أهل الذمة.

2 – الوضعية الأسرية للبساكرة في مدينة الجزائر في ضوء سجلات بيت المال

بعد اطلاعنا على الرصيد المتعلق بسجلات بيت المال بحثا عن البساكرة موضوع الدراسة وقفنا على 90 تركة تتوزع على 10 سجلات، وتمتد زمنيا ما بين 1201-1245هـ/1787-1830م، وهو عدد رأيناه قليلا إذا ما قارناه بعدد السجلات المطلع عليها وبعدد كامل السجلات على وجه العموم، الأمر الذي يعكس لنا الحضور المحتشم للبساكرة في سجلات بيت المال، ويشكل في نفس الوقت أيضا احدى الصعوبات التي واجهتنا في عملية التنقيب عنهم، هذا وتجدر الإشارة كذلك أنه من بين 90 تركة السالفة الذكر نجد 20 تركة مكررة، منها 12 تركة في السجل 8 من الفيلم 3، وبقية التركات (7تركات) ضمن السجل 9 من الفيلم 3، وتركة واحدة ضمن السجل 12 من الفيلم 4.

الى جانب هذا وضمن العينة السالفة الذكر هناك 10 تركات لأفراد آخرين، لكن فيها ما يتعلق بالبساكرة وسوف نستطرد الحديث عنها في هذا العنصر وندرجها عند حديثنا عن أسماء البساكرة، وكذا عند حديثنا عن بعض أنشطتهم ووظائفهم، ليصبح عدد التركات التي نشغل عليها في هذا العنصر 60 تركة، فما هي الصورة التي تشكلها لنا هاته التركات فيما يتعلق بالوضعية الأسرية للبساكرة داخل مدينة الجزائر؟

2 – 1 البساكرة العزاب

إن المطلع على مختلف التركات المتعلقة بسجلات بيت المال يقف على صاحب التركة، كما يقف على أسماء الورثة المرتبطين بالمتوفي صاحب التركة، حيث يتعدد هؤلاء الورثة بين الزوجات والأولاد وغيرهم من أقارب المتوفي، وبناء على هذا فقد عثرنا على 42 تركة من مجموع 60 تركة السالفة الذكر أي بنسبة 70% وهي تركات للبساكرة الذين لم يذكر فيها زوجاتهم وإنما ذكر فيها أفراد آخرين.

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 38، و53.

إذا أتينا الى توضيح حالة البساكرة العزاب فإننا نقف على صنفين رئيسيين، الصنف الأول هم البساكرة الذين ذكروا وحدهم في التركات ولم يذكر أحد غيرهم كوارث شرعي ضمنها، وقد بلغ عدد حالات هذا الصنف 35 حالة أي بنسبة 83.33%، منها حالتين لبسكريين كانا منخرطين في الجيش الإنكشاري ويتعلق الأمر بكل من مصطفى البسكري الإنكشاري الذي توفي عام 1233هـ/1818م ومحمد بن علي البسكري الذي رقم أوجاقه 92 وتوفي في عام 1241هـ/1826م، ومعلوم أن غالبية الانكشارية كانوا عزابا، أما التركة الثالثة فهي تركة تخص امرأة بسكرية ذكرت وحدها ولم يذكر معها أحد، وقد ورد أنها توفيت بالزاوية عام 1245هـ/1830م.

أما الصنف الثاني من هؤلاء العزاب فهم البساكرة الذين ذكر في تركاتهم بعض أقربائهم وقد بلغ عدد حالات هذا الصنف 7 تركات بنسبة 16.66%، اشتملت على ذكر الأب والأم والأخت وأبناء العم وابن الأخ في حالات متفرقة وسنوضح حالات هذين الصنفين في الجدول الموالي، وقبل هذا لا بأس أن نذكر بأنه لدينا 20 تركة من أصل 42 تركة يرد فيها ذكر البسكري ولا يرد فيها اسمه، في حين نجد 22 تركة وردت بأسماء البساكرة المتوفين، وسنشير أيضا الى الأسماء في آخر هذا العنصر، وفيما يلي هذا الجدول الذي يوضح لنا البساكرة العزاب، سواء ذكروا وحدهم أو ذكر معهم بعض أقاربهم:

الاسم	المهنة	الأقارب	تاريخ الوفاة	رقم السجل
البسكري	الشرباجي	///	1789	ف1. س2. و104
سليمان البسكري	الحوات	///	1786	ف1. س2. و16
مولود البسكري	///	///	1817	ف2. س4. و96
الجيلالي البسكري	///	///	1817	ف2. س4. و98
بسكري	///	///	1815	ف2. س5. و145
محمد الرحماني البسكري	///	///	1818	ف2. س8. و5
مصطفى البسكري	إنكشاري	///	1818	ف2. س8. و67
بسكري	///	///	1818	ف2. س8. و71
بسكري	غسال	///	1818	ف2. س8. و80

بسكري	///	///	1818	ف2. س8. و91
الصديق البسكري	///	///	1818	ف2. س8. و91
بسكري	///	///	1818	ف2. س8. و96
بسكري	مداح	///	1818	ف2. س8. و100
بسكري	///	///	1818	ف2. س8. و102
بسكري	طالب من زاوية الجامع الأعظم	///	1818	ف2. س8. و117
عثمان البسكري	///	///	1818	ف2. س8. و117
بسكري	تحاف	///	1818	ف2. س8. و120
بسكري	///	///	1818	ف2. س8. و121
بسكري	نوتي	///	1818	ف2. س8. و124
محمد بن موال البسكري	حوات	///	1824	ف2. س9. و18
مسعود البسكري	///	أم غائبة، أخت مشكوك فيها، ولد عم	1823	ف2. س9. و10
مبارك البسكري	///	قيل له أب ببلده	1822	ف2. س9. و10
سليمان بن أحمد البسكري	///	أمه مسعودة بنت رابح، وأخيه	1822	ف2. س9. و6
الدريدي البسكري	عساس	ابني عم هما مؤيد ومحمد	1822	ف2. س9. و6
ساعد البسكري	///	ابن أخيه	1822	ف2. س8. و5
بسكري	///	///	1818	ف3. س8. و16
ساعد بن خليفة	///	///	1818	ف3. س8. و44
عبد القادر البسكري	///	///	1818	ف3. س8. و65
بسكري	///	///	1818	ف3. س8. و173
الوافي البسكري	شرباجي	///	1821	ف3. س8. و150

أحمد بن مسعود	///	///	1821	ف3. س8. و150
الصغير البسكري	///	أخويه الهامل ومحمد	1821	ف3. س8. و150
بسكري	///	///	1821	ف3. س8. و152
بسكري	///	///	1820	ف3. س8. و155
عطا الله	///	///	1820	ف3. س8. و155
بسكري	قنداقجي	///	1826	ف4. س11. و5
بسكري	شرباجي	///	1826	ف4. س11. و10
ابن حرز الله البسكري	///	أمه وأبيه	1826	ف4. س11. و12
محمد بن علي	إنكشاري	///	1826	ف4. س11. و26
بسكري	///	///	1826	ف4. س11. و26
بسكري	حوات	ابن عمه	1829	ف4. س11. و51
امرأة بسكرية	///	///	1830	ف4. س12. و59

2 – 2 البساكرة المتزوجون

بعدما تحدثنا عن الأفراد العزاب من البساكرة نشير هنا الى المتزوجين منهم في هذا العنصر، وقد شكل هذا الصنف نسبة 30% بمجموع 18 تركة من أصل 60 كما سبق ذكره، وضمن هذه التركات نجد عدة أصناف من البساكرة المتزوجين، فهناك البساكرة الذين ذكرت زوجاتهم فقط ولم يذكر بأن لهم أولاد، حيث سجلنا ستة حالات في هذا الصدد ويتعلق الأمر بكل من محمد البسكري المتوفى عن زوجه جيء بمخلفاته من زاوية القشاش أوائل شعبان من عام 1201هـ/ 1787م، وكذا مخلفات أحمد البسكري الدلال جيء بها من عند الشريف المتوفي عن زوجه وبيت المال جيء بها من زنقة بمزود أواخر ربيع الأول عام 1203هـ/ 1789م[1]، ولدينا أيضا بسكري توفي عن زوجه في العين الحمرا 1230هـ/1815م وبسكري آخر توفي عن زوجه في بني مسوس 1232هـ/1817م[2]، زيادة على هذا نجد بسكريا آخر من

[1] أ.و.ج/ س.ب.م. ف1، ع1، س2، و60، و140.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع2، س4، و85، و94.

سيدي محمد الشريف 1233هـ/1818م قبضت زوجته متروكه[1]، وكذا الأخضر البسكري المتوفي عن زوجه وكفن من بيت المال عام 1241هـ/ 1826م[2].

ما يلاحظ عن هذه التركات هو سكوتها عن ذكر أسماء وألقاب أزواج البساكرة والتي من شأنها أن تساعدنا على معرفة العناصر التي صاهرتها واندمجت معها جماعة البساكرة داخل المدينة، وسنشير الى هذا الأمر في العنصر المخصص للمصاهرات، والأمر نفسه بالنسبة لذكر أسماء البساكرة حيث لم يذكر في هذا الصنف سوى اسمي أحمد البسكري والأخضر البسكري، في حين نجد في بقية التركات عبارة بسكري وهو أمر كان من شأنه عدم معرفتنا للواقع الأسري لعدد من البساكرة، زيادة على عدم معرفة أعمالهم وأنشطتهم.

أما الصنف الثاني الذي نشير إليه ضمن هذه العينة فهم أولاد وأبناء البساكرة من الذكور والإناث الذين ورد ذكرهم في بعض التركات، وهو مؤشر على أن زواج هؤلاء وانتقالهم الى المدينة كان بغرض العمل والعودة الى الوطن الأم، وما لفت انتباهنا أيضا هو سكوت هاته التركات عن ذكر الأمهات مما جعلنا نعتقد بأنهم متوفين، وقد عثرنا على أربع حالات تتعلق بكل زيان البسكري الطولقي الذي توفي عن ابن غائب ربيع الأول عام 1230هـ/1815م[3]، وكذا أحمد بن الشريف البسكري الذي توفي بتاريخ أوائل صفر 1243هـ/1828م، عن ابنه عبد الله الصغير[4]، كما نجد عمر بن كحول البسكري الذي توفي عن بنت غائبة وبنت أخرى لم يذكر اسميهما، وأوصى بالثلث للرجل أواخر شهر رمضان 1235هـ/1820م[5] ويبدو أن هاته الأخيرة كانت متزوجة في مدينة الجزائر لكن التركة لم تفصح عن اسم زوجها، وانما اكتفت بذكر أن عمر بن كحول أوصى له بالثلث من تركته، اما التركة الرابعة فهي تركة محمد بن مريزق البسكري الذي توفي عن بنتين ببلاده وقيل أن له أبناء عم كفن من ماله له بتاريخ أوائل شعبان 1239هـ/1824م[6] وقريبا من هؤلاء نجد تركتين ورد فيهما ذكر البسكري المتوفي مع ذكر زوجته وأولاده وأمه، كما هو حال الحاج محمد البسكري أواخر ذي القعدة 1237هـ/1822م، الذي توفي عن زوجه وأمه وأولاده ثلاثة ذكور

[1] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع3، س8، و126.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م. ف4، ع4، س11، و48.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع2، س4، و73.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع4، س9، و42.
[5] أ.و.ج/ س.ب.م. ف3، ع3، س8، و94.
[6] أ.و.ج/ س.ب.م. ف3، ع4، س9، و20.

أحدهم غائب[1]، مما يعني أنه مقيم في مدينة الجزائر رفقة عائلته، لكن التركة لم تطلعنا عن مكان إقامته، كما لم تطلعنا عن سبب ومكان غياب ابنه، أما الحالة الثانية فهي حالة شخص يدعى هو الاخر الحاج محمد البسكري توفي عن زوجه وأولاده وأمه غائبة 1238هـ/1823م[2]، وبخلاف الحالة التي سبقتها فإن أم المتوفي هي التي كانت غائبة، في حين لم يذكر عدد أولاده ولم تذكر أسمائهم أيضا.

وبخصوص الصنف الثالث المتبقي لنا والذي يضم 6 تركات، فإننا نقف فيه على أربع حالات مختلفة، إذ نقف في الحالة الأولى على تركتين تتعلق الأولى بكل من عجوز هي زوجة الحاج مسعود البسكري جيء بتركتها من سوق الجمعة أواخر ربيع الثاني من عام 1203هـ/ 1789م[3]، أما التركة الثانية فهي تركة تتعلق بأمة توفيت عن زوج بسكري بتاريخ أوائل جمادى الأولى 1220هـ/1805م[4]، في حين ترتبط التركة الثالثة بمخلفات الولية فاطمة بنت محمد عن زوجها محمد البسكري كفنت من بيت المال عام 1245هـ/ 1830م[5]، هذا ونجد في التركة الرابعة ما ورد بخصوص إحدى الإماء المعتقات، وهي معتقة الحاج مسعود البسكري[6]، التي لم يرد اسمها وانما ذكر أنها توفيت عن زوجها وبنت، قيل أنها من الحاج مسعود البسكري عام 1245هـ/1830م، كما نجد تركة تتعلق بالولية عائشة المتوفاة أوائل رمضان من عام 1233هـ/1818م[7]، وهي ابنة رمضان الذين كان أمينا على جماعة البساكرة، ولا ندر من كان زوجها كما لا ندر ما إذا كان قد توفي هذا الأخير، أم أن عبارة "**كان**" مفادها أن شخصا آخر شغل منصبه وهو لازال على قيد الحياة خلال هذا التاريخ، زيادة على هذا فقد عثرنا في وثيقة من وثائق المحاكم الشرعية تتعلق بكراء دار ورد فيها اسم محمد وفاطمة وهما أيضا أبناء رمضان البسكري[8]، فهل كانا أخوين لعائشة المذكورة أي من نفس الزوجة؟ أم من كانا إخوة لها من زوجة أخرى؟

[1] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع4، س9، و9.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م. ف3، ع3، س8، و170.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م. ف1، ع1، س2، و140.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م. ف1، ع1، س3، و86
[5] أ.و.ج/ س.ب.م ف4، ع4، س12، و64.
[6] أ.و.ج/ س.ب.م ف4، ع4، س11، و44.
[7] أ.و.ج/ س.ب.م. ف2، ع3، س8، و48.
[8] أ.و.ج/ س.م.ش، ع58، و174.

أما آخر تركة بقيت لنا فهي تركة امرأة بسكرية[1] لم يرد اسمها جيء بتركتها من سويقة عمور توفيت عن زوجها الذي يذكر اسمه هو الآخر، وكان هذا بتاريخ أواخر ذي الحجة من عام 1203هـ/1789م وبهذا فإن هذه التركة هي المثال الوحيد الذي رصدناه عن النساء البسكريات الوافدات والمتزوجات داخل المدينة خلال فترة الدراسة، وبما أننا تحدثنا في هذا المقام عن الزواج لا بأس أن نشير الى تعدد الزوجات مع نموذج واحد يخص البساكرة موضوع الدراسة استفردت بذكره الأستاذة غطاس، ويتعلق الأمر هنا بمحمد بن الحاج محمد البسكري الذي كان أمينا للفكاهين والذي صنفته من بين كبار اثرياء المدينة حيث بلغت قيمة تركته 12954 ريال، غير أن الأستاذة لم تذكر اسم زوجتيه ونسبهما، والحقيقة أن ذكرها لظاهرة تعدد الزوجات في مدينة الجزائر جاء ردّا على ما ادعته بعض الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الغربية، من أن المجتمعات العربية مجتمعات تعددية، الأمر الذي فندته بناء على عملية المسح الشامل لسجلات التركات والتي أسفرت عن عينات قليلة فقط تخص تعدد الزوجات، ففي عينة تمتد زمنيا ما بين 1787-1792م تم إحصاء 129 حالة زواج لا يوجد من بينها أي حالة تعدد وفي عينة أخرى ما بين 1799-1803م تم إحصاء 99 حالة لم يكن فيها سوى حالتين للتعدد، أما العينة الأخيرة الممتدة زمنيا ما بين 1807-1817م فقد ضمت 263 حالة جاءت فيها ستة حالات للتعدد، منها خمس حالات كان فيها الجمع بين زوجين، وحالة واحدة فيها الجمع بين أربع زوجات، وترجع قلة ظاهرة التعدد في مجتمع مدينة الجزائر خلال هذه الفترة الى غلاء المهور بشكل عام، زيادة على اشتراط الكثير من الأسر الأرستقراطية عدم الزواج على بناتها مرة ثانية، أما عن حالات التعدد التي تم استخلاصها من عينة الدراسة فمردها راجع الى الرغبة في الإنجاب، كما أن حالات التعدد لم تقتصر فقد على الأغنياء بل وجد من الفقراء من كانت له أكثر من زوجة، وبهذا فإن ما تبنته الدراسة الغربية بخصوص هذا الموضوع لم يستند على أسس علمية وموضوعية[2].

بقي لنا في ختام هذا العنصر ان نشير الى أسماء البساكرة كما ذكرنا في البداية، وبناء على عينة الدراسة فإننا وجدنا اثنين وعشرين اسما مختلفا من أصل 36 تركة، حيث نجد تكرار اسم محمد 12 مرة كما تكرر كل من اسم مسعود وسليمان وساعد مرتين، في حين جاءت بقية الأسماء (18 اسما) مرة واحدة فقط ونوضحها في هذا الجدول على النحو التالي:

[1] أ.و.ج/ س.ب.م. ف1، ع1، س2، و118.

[2] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص - ص 87-91.

الاسم	عدد المرات	الاسم	عدد المرات
أحمد	1	محمد	12
ابن حرز الله	1	مسعود	2
الأخضر	1	سليمان	2
إبراهيم	1	ساعد	2
بلقاسم	1	الجيلالي	1
الدريدي	1	زيان	1
عثمان	1	عبد القادر	1
مولود	1	رمضان	1
مبارك	1	مصطفى	1
الوافي	1	عطاالله	1
الصغير	1	الصديق	1

3 – جماعة البساكرة وتفاعلاتها داخل المدينة

3 – 1 البساكرة وطبيعة المصاهرات

تشكل المصاهرات داخل المجتمع مظهرا من مظاهر الاندماج والتفاعل بين عناصره، وعلى اعتبار ان مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني قد عرف بتنوع عناصره لاعتبارات عديدة، فإن هاته المصاهرات تكشف لنا عن مدى انفتاح هاته الشرائح على بعضها البعض، وطبيعة العلاقات القائمة بينها زيادة على معايير المصاهرة وتوجهات مختلف الأسر في المدينة.

الحقيقة أنه هناك عدد من الدراسات التي اهتمت بالمصاهرات داخل المدينة خلال العهد العثماني على غرار ما ورد في دراسة الحرف والحرفيون 1700-1830م وسنأتي الى توضيح هذا الجانب، زيادة على دراسة الأستاذة نجوى طوبال التي كانت حول المصاهرات بشكل مباشر ما بين 1700-1830[1].

[1] نجوى طوبال: طوبال نجوى: **الزواج وواقع المصاهرات بمدينة الجزائر " الفترة العثمانية " 1122هـ/1246هـ – 1710م–1830م**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

من خلال عملية المسح الشامل لسجلات المحاكم الشرعية التي أجرتها الأستاذة عائشة غطاس وقفت على 134 عقد زواج و100 عقد طلاق خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1700-1854م وبناء على هذا تم تتبع توجه مصاهرات مختلف شرائح المجتمع، حيث غلب الزواج ضمن الفئة الواحدة، كما هو شأن الحضر الذين أطلقت عليهم الأستاذة **الأرستقراطية المدينية** سواء كانوا حكاما أو موظفين أو من كبار التجار والأعيان، حيث فضلت هاته الشرائح التصاهر مع بعضها البعض حفاظا على المصالح المشتركة ومن أجل توطيد العلاقات فيما بينهم، والأمر نفسه بالنسبة للأسر التي العلمية والشريفة التي انفتحت على بعضها، وانفتحت أيضا على أهل الحرف والمنخرطين في الجيش.

أما عن الجماعات الحرفية داخل المدينة فيمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من المصاهرات فيما بينها منها ما كان ضمن الجماعة نفسها، ومنها ما كان مع جماعة حرفية أخرى، ومنها ما كان خارج النطاق الحرفي، وقد كان ختام الحديث عن المصاهرات بالحديث عن مصاهرات الجماعات الوافدة على المدينة أو البرانية، والتي غلب على مصاهراتها الارتباط بالمعتقات والإماء، كما تم الإشارة أيضا الى ما اصطلحت عليه الأستاذة بالزواج الغريب، وهو الزواج الذي يجمع بين فئات في أعلى هرم المجتمع مع فئات بسيطة ومتواضعة وهو من أبرز مظهر من مظاهر الاندماج داخل المجتمع[1].

أما عن دراسة الأستاذة نجوى طوبال فإنها لم تخرج عن هذا المسار وتشابهت الدراستين في عدد من الجوانب، غير أن هاته الدراسة كانت أكثر شمولية كونها اهتمت بمصاهرات كافة فئات مجتمع مدينة الجزائر عكس الدراسة الأولى التي خصت المجتمع الحرفي.

لقد خصصت الأستاذة بابين (الباب الخامس والسادس) في دراستها يتعلقان بطبيعة المصاهرات ضم كل باب منهما ثلاثة فصول، حيث جاء الباب الخامس تحت عنوان **دوائر مصاهرات الفئة الحاكمة** ففي الفصل الأول منه تم التطرق الى مصاهرات الدايات وتوجهاتها، هذا وتجدر الإشارة الى ان فترة الدراسة تعاقب عليها 17 دايا تمكنت الأستاذة من التأكد من زواجهم ما عدا ثلاث دايات هم (**علي شاوش 1710-1717م**)، (**محمد بن حسن باشا 1717-1724م**)، (**محمد بكير باشا 1748-1754م**) وقد انفتح الديات في زواجهم على العلجيات والإماء الأسيرات، كما انفتحوا على الأسر المحلية

[1] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص - ص 418-446.

ذات المكانة المرموقة لتعزيز المكانة الاجتماعية وتحقيق المصالح، والأمر نفسه بالنسبة الى مصاهرة الدايات مع الموظفين السامين، وهناك أمثلة كثيرة تم ذكرها في هذه الدراسة يطول بنا المقام عند ذكرها، وكل هذا يبرز لنا الكم الوثائقي الأرشيفي التي تم الاستناد عليه، مما يؤكد قيمة الدراسة وأهمية نتائجها، أما الفصل الثاني فقد تم فيه رصد أسر بعض الدايات في ضوء وثائق الأوقاف وعقود البيع والشراء، تم من خلالها معرفة زوجات وأولاد وأحفاد هؤلاء الدايات، في حين خصص الفصل الثالث لتتبع مصاهرات أعضاء المؤسسة العسكرية من الإنكشارية ورياس البحر، فكلاهما انفتح على الأسر المحلية قصد تحقيق المكاسب وتعزيز المكانة الاجتماعية كما تم الإشارة الى المصاهرة من نفس المكانة من خلال تزويج الانكشارية لأبنائهم وبناتهم، زيادة على مصاهراتهم مع السودانيات لقلة مهورهم بشكل عام[1].

أما الباب الثاني (السادس) من هذه الدراسة فقد جاء تحت عنوان **المصاهرات في الوسط الحضري** مشتملا على ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول للحديث عن زواج ومصاهرات الأشراف داخل المدينة وبعد الحديث عن مكانة الأشراف داخل المدينة وتنظيمهم، زيادة على الحديث عن أشهر الأسر الشريفة على غرار أسرة المليانى وأسرة الزهار واسرة الثعالبي واحفادهم، تم التطرق بعدها الى طبيعة المصاهرات والتي غلب عليها الزواج الداخلي الذي يكون بين أبناء العمومة، كما انفتحت هذه الفئة على النخب الدينية والحرفية، وكان الفصل الثاني للحديث عن مصاهرات العلماء وهم كذلك لم يخرجوا عن قاعدة الزواج داخل نفس الانتماء مع الانفتاح على شرائح عديدة كالموظفين السامين والإداريين وكذا الحرفيين، زيادة على مصاهرة العناصر الوافدة على المدينة، أما الفصل الثالث فكان للبحث في طبيعة المصاهرات عند الموظفين والتجار والحرفيين، وقد ارتبطت هذه الفئات مع بعضها البعض كما هو حال جميع الفئات التي سبق الحديث عنها، وكثيرا مع تحالف موظفو الجهاز الإداري مع كبار التجار، وفي هذا المقام فقد تم التكريز على بعض النماذج كما هو حال أسرة البربري التي كانت نافذة في المجال التجاري داخل المدينة، أما عن الوظائف فقد تم الإشارة الى عائلة حمدان بن عثمان خوجة وكذا عائلة بن الشويهد التي تقلد أفرادها منصب أمين الأمناء ولم يغفل الفصل مصاهرات الحرفيين حيث وجدت مصاهرات بين أبناء نفس الحرفة، كما صاهر حرفيون أصحاب حرف أخرى، وكان ختام الفصل بالحديث عن زواج البرانية الوافدين على المدينة، والذي اقتصر على الزواج من الإماء السودانيات، وكذا الزواج من نفس الانتماء، في حين شكلت حالة جماعة بني

[1] نجوى طوبال: **المرجع السابق**، ص - ص 340-408.

ميزاب نموذجا للانغلاق التام كما ورد التعبير عنه في الدراسة، أين غاب ذكر مصاهرات هاته الجماعة تماشيا مع التقاليد والأعراف التي يحتكمون إليها، وهذا بالرغم من أهمية أنشطتهم وخدماتهم داخل المدينة، فضلا عن وجودهم المبكر داخل المدينة[1]، وبما أن البساكرة موضوع بحثنا من العناصر الوافدة على المدينة فإننا نتساءل بدورنا عن الشرائح التي انفتح عليها البساكرة ضمن مصاهراتهم؟

انطلاقا من العينة السابقة التي أشرنا اليها بخصوص البساكرة المتزوجون بمجموع ثمانية عشر (18) حالة، فإننا نجد منها ثمانية (8) حالات ذكر فيها أن ذلك البسكري متوفي عن زوجه دون ذكر اسم وانتماء هذه الأخيرة سواء كان انتماء جغرافيا أو انتماء حرفيا، وبهذا فإن عدم ذكر اسم الزوجة زيادة على عدم ذكر نسبها يجعلنا نجهل الجماعات والفئات التي انفتح عليها البساكرة من خلال المصاهرات، وقريبا من هذا نجد تركة مفادها أن عجوزا لم يذكر اسمها ونسبها هي الأخرى قد توفيت عن زوجها الحاج مسعود البسكري[2] كما نجد تركة الولية عائشة بنت رمضان أمين البساكرة التي لا ندر نسب والدتها المتوفاة قبلها[3].

زيادة على هذا نجد ضمن هذه العينة أربع (4) تركات لبساكرة لم يذكر أزواجهم ونسبهم في تركاتهم وإنما ذكر أولادهم فقط، لتبقى لنا أربع (4) تركات منها تركة الولية فاطمة بنت محمد المتوفاة عن زوجها محمد البسكري[4]، وهي التركة الوحيدة التي عثرنا فيها على اسم زوجة من زوجات البساكرة، في حين كانت هناك تركة لامرأة بسكرية لم يذكر اسم زوجها ونسبه[5]، أما التركتين المتبقيتين لنا فتتعلقان بزواج البساكرة من المعتقات، وهو ما أشارت اليه الأستاذ عائشة غطاس في دراستها حول زواج البرانية بالمعتقات، ومن النماذج التي ذكرتها في هذا السياق زواج كل من سعيد البسكري بمعتقة، وكذا الحاج سليمان البسكري كانت زوجه مسعودة معتقة إبراهيم شاوش[6]، ونحن بدورنا عثرنا على تركتين في هذا الصدد يتعلقان بحال الأمة المتوفاة عن زوجها البسكري عام 1220هـ/1805م[7]، وكذلك معتقة الحاج محمد البسكري النساخ

---

[1] نجوى طوبال: **المرجع السابق**، ص - ص 445-476.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و142.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و48.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و64.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و118.

[6] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 467

[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س3، و86.

التي كان له منها بنت وقد توفيت عام 1241هـ/1826م[1]، كما وجدنا في دراسة الأستاذ خليفة حماش إشارة الى زواج أحمد البسكري بن محمد الجلالي برحمة معتقة دار بن قانة عام 1245هـ/1830م[2]، وقد امتلك بعض البساكرة إماء عن طريق عمليات الشراء، سنشير الى بعض النماذج منها في العنصر المتعلق بالمعاملات اليومية للبساكرة داخل المدينة في ضوء بعض سجلات المحاكم الشرعية، وللإشارة فإن هذا الأمر لم يقتصر على مدينة الجزائر فقط، فحتى في مدينة قسنطينة نجد نفس الظاهرة حيث تزوج محمد بن أحمد البسكري عائشة بنت علي عتيقة المكرم السيد الحاج إبراهيم بن المرحوم السيد أحمد باي في 15 رجب من عام 1209هـ/1795م[3]، أما عن حالات زواج البساكرة مع فئات وافدة على المدينة، فقد وقفنا على حالة زواج محمد أمين البساكرة عام 1233هـ/1818م من تسعديت التي توفى عنها زوجها، ومن خلال اسمها يتضح لنا أنها تنتمي الى جماعة القبائل[4]، وعلى صعيد آخر نقف على زواج البساكرة من أهل الذمة كما هو حال عبد القادر البسكري أمين الفلكاجية الذي تزوج من إسلامية كما ورد في الوثيقة[5]، وهو ما يشكل نموذجا للانفتاح على أهل الذمة، ويبقى التساؤل مطروحا حول مدى هذا الانفتاح في ظل عدم عثورنا على وثائق أخرى تؤكد هذا الطرح.

زيادة على هذا فقد انفتحت العناصر الأندلسية على العناصر البسكرية كما هو حال زواج نفيسة بنت بوعزيز البسكري بالحاج أحمد بن عبد اللطيف الأندلسي[6]، وبما أن الأندلسيين قد تواجدوا في المدينة بعد هجرتهم اليها منذ أواخر القرن 15 والبدايات الأولى للقرن 16 فإننا نتساءل بدورنا عن مدى مصاهراتهم مع العناصر المكونة لمجتمع مدينة الجزائر بما فيها البساكرة الذين يفترض تواجدهم بالمدينة منذ أواخر القرن 16.

وفي مدينة قسنطينة التي عرفت هي الأخرى وفود البساكرة إليها للعمل فيها بحكم أنها عاصمة بايلك الشرق، لا سيما مع القرب الجغرافي بين المدينتين مقارنة بمدينة الجزائر وقفنا أيضا على مصاهرات

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و44.
[2] خليفة حماش: **المرجع السابق**، ص 1008.
[3] أ.و.ق، س.م.م، س1، و595.
[4] ليلى خيراني: **المرجع السابق**، ص 241.
[5] عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص 467
[6] نجوى طوبال: **المرجع السابق**، ص 473.

البساكرة مع شرائح مختلفة على ضوء سجلات المحكمتين الحنفية والمالكية في الفترة ما بين (1202-1238هـ/ 1787-1823م) أين رصدنا عشرين حالة (20) نوردها هنا لمعرفة توجهات المصاهرة عندهم في مدينة قسنطينة مقارنة بمدينة الجزائر.

تتوزع الحالات المتعلقة بمدينة قسنطينة على ثلاثة عشر (13) حالة زواج وأربع (4) حالات طلاق، في حين كانت الثلاث (3) حالات المتبقية هي مراجعات بعد طلاق، حيث تسمح لنا هاته العقود بمعرفة مدى انفتاح البساكرة على عناصر أخرى وافدة على المجتمع القسنطيني وكذا المصاهرة من نفس المنطقة، ومن امثلة انفتاح البساكرة على عناصر وافدة نذكر العقد الذي ورد فيه طلاق فاطمة بنت مسعود المزيتي من علي بن البسكري بتاريخ 1219هـ/1804م[1]، ولدينا كذلك محمد بن عثمان البسكري الذي أرجع زوجته بعد الطلقة الأولى وهي حمامة بنت الزواوي بتاريخ 1238هـ/1823م[2]، أما عن حالات الزواج من نفس المنطقة، أي بين البساكرة فيما بينهم فلدينا حالة بن الساكر البسكري الذي تزوج فاطمة بنت احمد البرجي بتاريخ 1231هـ/1816م[3]، اما بقية العقود فإنها تظهر لنا جهة انتماء الزوج وتسكت عن جهة انتماء الزوجة.

لا شك أن الزواج داخل المدينة يعكس لنا إقامة هاته العناصر داخل المدينة وممارستها لحرف أو وظائف مختلفة تسكت عنها هاته العقود، زيادة على هذا تسمح لنا عقود الزواج بمعرفة قيمة الصداق والذي بدوره يعكس التفاوت بين الأشخاص والتباين في الثروة، هذا وقد تباينت قيمة صداق نماذج البساكرة التي عثرنا عليها، حيث كانت أكبر قيمة هي 80 ريالا وهي قيمة صداق زواج عيسى البسكري من مسعودة بنت إبراهيم بتاريخ 1232هـ/1817م[4]، ويليه صداق محمد الحبيباتني الذي تزوج أمة الله عائشة بنت محمد البسكري بصداق قيمته 70 ريالا مع قمجة قيمتها ثلاثة أريلة، وتم في الاتفاق العقد على أن ينقد لها 40 ريالا مع القمجة المذكورة، وبقية الصداق يقدمه لها بعد مضي أربع سنين[5].

[1] أ.و.ق، س.م.م، س4، و50.
[2] أ.و.ق، س.م.ح، س6، و319.
[3] أ.و.ق، س.م.ح، س5، و505.
[4] أ.و.ق، س.م.ح، س 5، ص 522.
[5] أ.و.ق، س.م.م، س2، ص 339.

في حين كانت لدينا أربع حالات قدر فيها الصداق بـ 60 ريالا ويتعلق الأمر بكل من سليمان بن محمد الذي تزوج مباركة بنت محمد البسكري بتاريخ 12 رجب 1203هـ/1789م وتم الاتفاق على أن يقدم الزوج الشطر، وبعد مرور 6 سنوات يتم تقديم الشطر الآخر[1]، أما الحالة الثانية فتتعلق بزواج الأخضر بن أحمد السمراني من عائشة بنت بلقاسم البسكري وتم الاتفاق في العقد على أن يدفع شطر الصداق، وبعد مرور 5 سنوات يدفع الشطر المتبقي[2]، ولدينا أيضا صداق علي بن محمد من قبيلة أولاد سيدي ناجي الذي تزوج من أمنة بنت بوعزيز الحورتاني بتاريخ 1215هـ/1800م، وأخيرا نجد صداق مبارك بن أحمد البسكري لزوجته حفصة بنت بلقاسم العلمي، وقد كانت ثيبة مطلقة انقضت عدتها، وتم الاتفاق على أن يصدقها الزوج الشطر، والشطر المتبقي بعد انقضاء أربع أعوام، وكان هذا بتاريخ 22 محرم 1217هـ/ 1802م[3].

أما القيمة التي تأتي في المرتبة الثالثة فإننا نجدها في صداق أحمد البسكري الذي أرجع زوجته فاطمة بنت الوجلي بعد الطلقة الثانية وكانت قيمة صداقها 55 ريالا، حيث ينقد لها 5 ريالات وتبقى في ذمته 50 ريالا مع حاجات أخرى تشمل قمجة وملحفة وقفطان وحزام وجوهر وأمة[4]، وهو ما يعكس المكانة الاجتماعية للزوج والزوجة بحكم حضور الأمة في مكونات الصداق، على اعتبار أن الأسر الغنية والميسورة كانت تشترط أمة لخدمة بنتها في بيت زوجها، هذا ولدينا حالتين من حالات الزواج كانت فيهما قيمة الصداق 40 ريالا، أولاها عقد زواج محمد بن الحاج مبارك البسكري من فاطمة بنت مسعود السليماني بتاريخ 1 شوال 1201هـ/ 1787م[5] وثانيها تتعلق بزواج عمر بن عبد العزيز البسكري من مريم بنت أحمد الغربي بتاريخ 23 ربيع الأول 1204هـ/1790م[6]، في حين نجد مبلغ 30 ريالا كقيمة صداق كل من محمد بن أحمد البسكري الذي تزوج فاطمة بنت مسعود بتاريخ 12 شوال 1214هـ/1799م[7]، وأيضا

[1] أ.و.ق، س.م.م، س 1، ص 93.
[2] أ.و.ق، س.م.م، س2، ص 631.
[3] أ.و.ق، س.م.م، س 3، ص 284، ص 438.
[4] أ.و.ق، س.م.ح، س 6، ص 297.
[5] أ.و.ق، س.م.م، س1، ص 64.
[6] أ.و.ق، س.م.م، س1، ص 146.
[7] أ.و.ق، س.م.م، س3، ص 241.

بن الساكر البسكري زوج فاطمة بنت أحمد البرجي سنة 1231هـ/1816م[1]، ومحمد بن أحمد بن الشيخ الخنقي الذي تزوج فاطمة بنت العشي بتاريخ 1233هـ/1818م[2]، أما أدنى قيمة صداق فنجدها 20 ريالا، والتي وردت في عقد زواج محمد بن الحاج محمد البسكري ببنت محمد القهواجي بتاريخ 20 رجب 1203هـ/1788م[3].

3 – 2 البساكرة وجوانب من المعاملات اليومية

الحقيقة أن سجلات المحاكم الشرعية بحسب طبيعتها كفيلة بتتبع هذا الجانب كونها تضم الكثير من عقود البيع والشراء والصلح والخصومات واقتراض الأموال، وغيرها من الأمور المرتبطة بالمعاملات ومظاهر الحياة اليومية لمختلف فئات مجتمع مدينة الجزائر خلال فترة الدراسة، وبناء على هذا ما هي طبيعة المعاملات المتعلقة بالبساكرة التي يمكننا الوقوف عليها في ضوء هذه الوثائق؟ وماهي الشرائح التي تعامل معها البساكرة؟

نبتدأ حديثنا بمجال الشراء حيث نشير الى عقد بيع يتعلق بمبارك بن عطاالله البسكري الذي اشترى جنة تقع خارج الباب الجديد من مبارك بن محمد بثمن قدره ألف ريال كلها فضية، وكان هذا عام 1176هـ/1763م[4]، وفي إطار تعامل البساكرة مع بعضهم البعض، نعثر على عقد شراء زيان البسكري الدلال أمة من محمد أمين جماعة البساكرة وهذا نص العقد:

الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى أمام الشيخ القاضي في التاريخ أيده الله الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه المكرم زيان البسكري الدلال بن محمد الخالدي واشهدهما على نفسه أن عليه وبماله وذمته للمكرم محمد أمين جماعة البساكرة في التاريخ ابن شودار الطولقي الآن ما قدره أربعة وخمسون دينارا صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغار ترتب جميع العدد عليه من ثمن أمة ابتاعها منه واعلق ثمنها بذكره واقراره له بذلك الترتب التام واتفق معه على أن يؤدي له جميع العدد المذكور بدخول فصل الشتاء الآتي من

[1] أ.و.ق، س.م.ح، س5، ص 505.
[2] أ.و.ق، س.م.ح، س 6، ص 42.
[3] أ.و.ق، س.م.م، س 1، ص 99.
[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع17، و351.

تاريخه لإبرائه له من ذلك الواجب شرعا شهد عليه وهو بالحالة الجايزة شرعا وعرفه بتاريخ أوائل حجة الحرام من عام تسعة وثلاثين ومائتين وألف (1239هـ/1824م)[1].

وهناك عقد آخر يتعلق بشراء كل من التومي البسكري الخالدي (نسبة الى سيدي خالد) ومحمد بن عبد الله، وعاشور بن عبد الله من النسب المذكور، لأمة اسمها مسعودة من المكرم الحاج محمد بن الحاج عبد الله المستغانمي بما قدره 80 دينار صرف كل دينار 9 ريالات دراهم صغار، وكان هذا بتاريخ أواخر رجب عام 1240هـ/1825م، واتفقوا معه تسليمه الثمن بعد مضي ثمانية أشهر[2]، زيادة على هذا نشير الى عقد بيع كان بالمحكمة الحنفية أمام قاضيها الشيخ الطاهر بن محمد تضمن شراء محمد بن القومي البسكري جميع حض ونصيب الشاب إبراهيم بن ساسي الطولقي البسكري من النخل الذي ورثه من أبوه المتوفي بثمن قدره ثلاثون ريالا ضرب الكفرة، وكان هذا أواسط صفر من عام 1192هـ/1778م، وعلى الرغم من ان البيع يتعلق بنخيل متواجد في بسكرة، إلا أن ورود عبارة بمحضر الكرام من أهل بلدهما كشهود جعلتنا نفترض إقامة كل من البائع والمشتري في مدينة الجزائر[3]، كما عثرنا على عقد بتاريخ أواخر رجب من عام 1211هـ/1797م يثبت تملك أحد الميزابيين المسمى بكير ابن خليل جلسة حانوت تقع في سوق السمن معدة لبيع الكسكس كان قد اشتراها في السابق من ورثة سليمان البسكري، غير أن العقد لم يطلعنا على أسماء وطبيعة هؤلاء الورثة[4].

هذا وقد اشترى عبد الله البسكري الدلال شطر حوش في وطن بني خليل من الأخوين مصطفى ومحمد أولاد حسن بن الدراجي[5]، بثمن قدره 294 دينار ذهبي سلطاني حيث دفع عبد الله البسكري للبائعين 260 دينار، وبعد وفاته أكمل أولاده الثمن المتبقي.

وفي إطار الحديث عن البيوع فإننا نشير الى عقد بيع يعود الى أواسط ذي القعدة من عام 1227هـ/1812م الذي باعت فيه آمنة بنت البسكري بستانا بما فيه من منافع ومرافق وأشجار مثمرة

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع78، و94.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع90-91، و83.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع21، و283.
[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع89/88، و35.
[5] أ.و.ج/ س.م.ش، ع112-113، و18.

ورثته عن زوجها محمد المتوفي، وهذا بحضور ثلاثة شهود غير أن هذا البستان كان في احدى فحوص البليدة وقد ورد في العقد أن زوجها مقيما هناك مما يستوجب اقامتها هي الأخرى معه[1].

ومن البيع والشراء ننتقل الى معاملة أخرى تتمثل في الكراء، أين نجد عقد كراء دار بحومة سباط العرس لصاحبها الشاب محمد البسكري ابن رمضان أمين البساكرة[2]، وقد اكترى هذه الدار المكرم البركي المزيتي بن خليفة بثمن قدره ثلاثون دينار لمدة ثلاث سنوات، تكون بداية الكراء مع افتتاح سنة 1237هـ/1822م، على اعتبار أن توثيق العقد كانت في أواخر السنة التي قبلها، وآخر ما نختم به كلامنا حول معاملات البساكرة هو شهادة حميدة البسكري واحمد المصباحي أوائل شهر رمضان من عام 1117هـ/ 1705م على أن الدار الكاينة تحت بئر الجباح سند الجبل داخل محروسة الجزائر كانت وقفا على الولد محمد بن علال الأسير ببلد الكفرة[3].

زيادة على سجلات المحاكم الشرعية تفيدنا كذلك سجلات بيت المال هي الأخرى ببعض المعطيات في هذا الجانب المتعلق بتوثيق المعاملات اليومية، ورغم أنها قليلة إلا أنها مفيدة وتكشف لنا على مدى تعامل العناصر البسكرية داخل المدينة مع عناصر أخرى، فمثلا نعثر في احدى التركات التي تعود الى أوائل ربيع الثاني من عام 1212هـ/1798م لأحد الجنود الإنكشارية برتبة يولداش أنه جاء فيها، أن هذا الأخير ترك أمانة عند محمد بن كريبع البسكري[4]، ولا ندر ان كان هذا البسكري هو الاخر منخرط ضمن الانكشارية أم أنه غير ذلك وإنما تربطه فقط علاقة صداقة مع اليولداش المذكور آنفا، كما عثرنا في تركة الحاج محمد الحرار على ورود عبارة ابغل أزرق امتاع عبد القادر البسكري بعد وفاة هذا الأخير عام 1818م[5]، ونظرا لسكوت التركة عن سبب تواجد البغل عن الحاج محمد الحرار، فإننا نطرح عددا من الفرضيات والتساؤلات، فمثلا ربما كان الطرفين يشتغلان مع بعض في الحمالة أو احدى الجنات المتواجدة في أحد فحوص المدينة، أو أن عبد القادر البسكري أودع بغله عند الحاج محمد الحرار لظرف يرتبط به كما نعثر في مثال آخر على تركة محمد الرحماني البسكري المتوفي كذلك في عام 1818م أنه تم تصفية تركته

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع104-105، و116.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع58، و174.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع33، و25.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س3، و104.
[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س7، و3.

وقبض دين كان عليه[1]، وبما أن التركة لم تظهر لنا طبيعة نشاطه، ولا طبيعة الشخص الذي هو صاحب الدين إلا أن هذا يعكس التعامل بالدين والاقتراض لقضاء الحاجات والمصالح، وقريبا من هذه الحالة نجد ما ورد في تركة الأخضر البسكري[2]، فبوفاة هذا الأخير وتصفية تركته عام 1826 قُبِض منها ثمن كراءه للمسكن الذي كان يسكن فيه، علما أن التركة لم تطلعنا أيضا على صاحب المسكن المدين للبسكري ولا عن مكان هذا المسكن، وكمثال رابع نجد في تركة محمد بن موال البسكري المتوفي عام 1824[3]، أنه تعامل مع أربع شخصيات، حيث ترك ناضة عند الحاج محمد الحرار بباب البحر قدرها 115 ريال دورو ودينار ان ذهب ونصف محبوب ذهب دفعها المذكور لبيت المال، ونتساءل هنا حول إمكانية أن يكون هو نفسه محمد الحرار الذي أشرنا اليه آنفا وهذا بعد مرور ست سنوات، زيادة على هذا فقد كانت له شبكة وضعها ذمي عنده مرهونة في مائة ريال دراهم، وهو دليل على تعامل هذا البسكري كغيره من عناصر المجتمع مع أهل الذمة، كما كانت له 150 ريال بذمة السيد علي الحوات سلفا، وله أيضا ناضة لم تذكر قيمتها موضوعة على سبيل الأمانة عند السيد مصطفى بن الحاج عمر، وعليه يتضح لنا بأن المستوى المعيشي لمحمد بن موال البسكري كان لا بأس به، بحكم أنه كان مدينا لأربع شخصيات وردت في تركته.

وبرجوعنا الى تعامل محمد بن موال البسكري مع الذمي اليهودي، فإننا حاولنا معرفة ما اذا كانت هناك عناصر بسكرية أخرى تعاملت مع اليهود داخل مدينة الجزائر، وهذا في ضوء دراسة أرشيفية تم الاعتماد فيها على 270 عقد من عقود سجلات المحاكم الشرعية خلال الفترة الممتدة ما بين 1700-1830م، حيث توزعت عبر عدة معاملات مختلفة، منها 108 عقد بيع وشراء، 91 عقد ملكية 32 عقد ايجار، 23 عقد يخص المعاملات المالية بين القروض والديون، وأخيرا 16 عقدا عبارة عن معاملات مختلفة[4]، وعلى الرغم من أن هذه العقود تتعلق بمعاملات اليهود داخل المدينة مع شرائح مختلفة كالحكام والأعيان والموظفين والتجار وحتى النساء، إلا أننا لم نعثر على تعاملات مع أحد من أفراد البساكرة[5]، أما

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و5.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و48.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و18.

[4] نجوى طوبال: **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2005-2006، ص - ص 20-37.

[5] نجوى طوبال: **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، المرجع السابق، ص - ص 185-203.

نحن فقد عثرنا على بيع يوسف البسكري جلسة حانوت لأحد الذميين بتاريخ أوائل جمادى الأولى من عام 1213هـ/1799م بثمن قدره 45 دينارا ذهبية، مع العلم أنه تم شراء هذه الجلسة على يد علي الحرار بثمن قدره 300 ريال دراهم صغار من الإخوة مصطفى وقدور والزهراء والعربي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1213هـ/1799م، وقد دفع المبلغ المذكور عن يوسف البسكري السالف الذكر، وعليه لا نستبعد أن يكون هذا الأخير أحد الدلالين رغم سكوت العقد عن توضيح هذا الجانب[1]، لأن يوسف البسكري تكفل ببيع هذ الجلسة فيما بعد، زيادة على هذا يمكننا الإشارة الى ما ذكرناه في هذا الجانب بخصوص أحمد البسكري الخالدي أمين البساكرة الذي باع دارا تقع قرب عين عبد الله العلج لأحد الأشخاص يدعى يهودة بن يعقوب بتاريخ 1220هـ/1805م[2].

3 – 3 البساكرة والأوقاف داخل وخارج المدينة، أي مساهمة؟

شكلت الأوقاف في الجزائر عامة وفي مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على وجه الخصوص أحد أهم مظاهر التكافل الاجتماعي، حيث تعددت أوجه استغلال عائداتها واشتملت على الأفراد الفقراء واليتامى والأرامل كما اشتملت أيضا على المؤسسات الدينية من كتاتيب ومساجد وزوايا وأضرحة، زيادة على المرافق العامة كالعيون والسواقي والطرقات وغيرها، هذا وقد ساعد الرصيد الأرشيفي (سجلات المحاكم الشرعية) المتعلق بهذه الوقفيات على انجاز دراسات كثيرة حولها، وعلى ضوء هاته الدراسات تظهر مساهمة مختلف الفئات الاجتماعية في الوقف، فنجد مساهمة الحكام والموظفين والمدنيين والعسكريين، كما نجد مساهمة السكان المحليين والوافدين[3]، وانطلاقا من هذا نتساءل بدورنا عن مدى مساهمة البساكرة في الأوقاف

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 99-100، و63.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 38، و53.

[3] من بين هذه الدراسات نذكر: ياسين بودريعة: **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007. العنتري: **أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، يوسف أمير: **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1671–1830**، رسالة شهادة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر2، 2009-2010.
أمينة حمودي: **أوقاف ونشاط جماعة الجيجلية بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1519–1830**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر2، 2015-2016.

خلال هذه الفترة، وطبيعة هاته الأوقاف، لكن قبل هذا نتساءل عن أحد أهم أركان الوقف وهو الملكية فهل كان للبساكرة داخل المدينة ملكيات؟ وإن وجدت فما هي طبيعتها؟

في الوثيقة المتعلقة بالأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، والتي أشرف على إخراجها الأستاذ عبد الجليل التميمي، لم نعثر على مساهمة البسكريين في هذه الأوقاف بالرغم من امتداد هذه الوثيقة زمنيا مدة ثلاث قرون كاملة (1540-1841م)، وقد ساهمت في هذه الأوقاف مختلف شرائح المجتمع من كراغلة وأتراك وأندلسيين ووافدين على المدينة، حيث وردت أسماؤهم وأسماء حرفهم ووظائفهم كما كان للعنصر النسوي حضورا في هذه الوثيقة أشار الأستاذ عبد الجليل التميمي إلى أهميته، وهو ما يعكس دور المرأة في المجتمع، حيث بلغ عدد النسوة اللواتي أوقفن بعض ممتلكاتهن لصالح الجامع الأعظم 115 امرأة، أما بخصوص الوافدين على المدينة من المدن المجاورة لها فقد وردت 5 أسماء فقط، فمن تلمسان نجد **فاطمة بنت عبد الله التلمساني، ومحمد فروي التلمساني**[1]، ومن عنابة **نجد مصطفى العنابي وسليمان العنابي، وقاسم بن محمد العنابي**[2]، ومن عمّال نجد **محمد العمّالي**[3]، وعليه فإننا نجد غياب ذكر البساكرة كجهة انتماء جغرافي ضمن هذه الوثيقة بصريح العبارة، في حين نجد أسماء لأشخاص مارسوا بعض الأنشطة والوظائف التي تشبه أنشطة البساكرة داخل المدينة على غرار الحاج محمد أمين البنائين وعلي البحار، ومحمد أمين البحارين[4]، ولا شك أن غياب مساهمة البساكرة بوقفيات في هذه الوثيقة مرده الى مستواهم المعيشي المحدود الذي غلب على كثير من عناصر الجماعة.

وفي نفس الاتجاه نجد محاولة للأستاذ عائشة غطاس تتبعت من خلالها مدى اسهام المرأة في وقف ملكياتها داخل مجتمع مدينة الجزائر لصالح الحرمين الشريفين، حيث اعتمدت على احدى سجلات البايلك الذي يمتد زمنيا بين 1630-1808م، وللإشارة فإن سجلات البايلك فضلا عن تضمنها لمصاريف البايلك ومداخيله، فإنه يرد فيها أيضا بعض عائدات ومداخيل الأوقاف، كما هو حال هذا السجل الذي من خلال تم إحصاء 135 وقفية نسوية، لم نعثر فيها سوى على وقفيتين للنساء الوافدات ويتعلق الأمر

---

[1] عبد الجليل التميمي: **الوثائق المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، ط1، مطبوعات الاتحاد التونسي العام للشغل، تونس، 1980، ص - ص 37- 39.

[2] نفسه، ص - ص 13- 32- 44- 48- 53.

[3] نفسه، 46.

[4] نفسه، ص 34- 42- 55.

بامرأتين من شرشال الأولى هي **عائشة الشرشالية** التي أوقفت ربع دار[1]، والثانية هي **الزهرة بنت الحاج محمد الشرشالي** التي أوقفت دارا[2]، أما باقي النسوة فيظهر من خلال أسمائن أنهن من الحضريات ومعظمهن من بنات وزوجات الموظفين والحرفيين كما تبينه ألقاب هؤلاء، فعلى سبيل المثال نذكر (**الآغا – الإنكشاري – بولكباشي – الرايس – العطار – السمار – الدباغ – أمين الحفافين**..)، وعن الملكيات الموقوفة خارج المدينة فقد تم إحصاء 70 وقفية تمتد زمنيا ما بين 1586-1828م، حيث لم نسجل كذلك وقفيات لنساء بسكريات، والمرأة الوحيدة التي تعد وافدة على المدينة هي **نفيسة بنت الحاج أحمد القليعي** التي أوقفت جنة بفحص تاجرارت، **ومريم بنت محمد القليعي** التي أوقفت غرس بفحص بني مسوس[3] وعليه فإننا لم نعثر من خلال هاته العينات على مساهمة امرأة بسكرية سواء كانت بنتا أو زوجة، ولعل هذا يعكس لنا غياب العنصر النسوي البسكري من جهة كما سبق وأن أشرنا، وكذلك يعكس لنا المستوى المحدود لهاته الشريحة.

في إحدى الدراسات التي اهتمت بالوقف الذري في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر على ضوء سجلات المحاكم الشرعية، حيث بلغت العقود التي تم الاشتغال عليها في هذا الصدد 254 عقدا تتوزع على 18 علبة، وبعد اطلاعنا عليها لم نقف على أي عقد يتعلق بأحد من البساكرة[4].

لقد ورد في السجل 10 من سجلات بيت المال ضمن العلبة 4 تقييدين لبيان بعض الأماكن الموقوفة خارج مدينة الجزائر من بحاير ورقايع (كذا) وجنات وأماكن حراثة على فقراء الحرمين الشريفين حيث أحصينا 77 وقفية في السجل الأول لم نجد مساهمة أحد من البساكرة فيها، ونفس الأمر بالنسبة للتقيد الثاني الذي أحصينا فيه 86 وقفية[5].

---

[1] عائشة غطاس: **إسهام المرأة في الوقف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 85-86، ماي 1997، ص 103.

[2] نفسه، ص 111.

[3] نفسه، ص 114-116.

[4] صليحة بوزيد: **الوقف الذري في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر بين الشريعة والممارسة من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص 14.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س10، و154-162-259-267.

من خلال اطلاعنا على بعض سجلات البايلك وقفنا على السجل رقم 250 المحفوظ داخل العلبة رقم 30، وقد ضم عددا لا بأس به من عائدات الأملاك الموقوفة داخل مدينة الجزائر لفائدة فقراء الحرمين الشريفين، وبتاريخ 1072هـ/1662م عثرنا على وقفيتين، الأولى تخص عائدات كراء سدس دار بسكري لم يرد اسمه، والوقفية الثانية تخص عائدات كراء سدس دار امرأة بسكرية بسويقة عمور لم يرد اسمها كذلك[1]، ونظرا لتلف بعض أوراق هذا السجل فإننا نسجل انقطاعا في السنوات وبالتالي لا نجد ذكرا لعائدات الوقفتين السابقتين الى غاية عامي (1077هـ-1667م/1078هـ-1668م)، وفي عام 1080هـ/1670م يظهر لنا اسم ابن البسكرية الذي خصص عائدات كراءه نصف علوي بالقصبة لصالح فقراء الحرمين الشريفين[2]، ومنذ هذا التاريخ تظهر لنا أسماء هؤلاء وعائدات أوقافهم على التوالي الى غاية عام 1089هـ/1699م، ومما تجدر الإشارة اليه أننا تصادفنا مع عائدات وقفية البسكرية السالفة الذكر في سجل بيت المال السالف الذكر بتاريخ 1186هـ/1772م[3]، وهو الأمر الذي يؤكد استمرارية الانتفاع بهذه الوقفية الى غاية هذا التاريخ، أما عن وثائق الأوقاف ضمن سجلات المحاكم الشرعية فقد عثرنا فيها على وقفية تتعلق بعبد الله البسكري الدلال الذي أوقف ثلث دار وقفا ذريا على نفسه وعلى أولاده وأعقابهم، ثم بعد انقراض نسلهم يرجع الوقف الى فقراء الحرمين الشريفين، وهذا نص العقد:

الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة اليه والتوثق بأصله وتخوف ضياع نصه، الحمد لله بعد ان استقر على ملك المكرم عبد الله البسكري المذكور في الرسم الأخير من الرسوم الملصق بعضها ببعض وآخرها بأول هذا جميع الثلث الواحد شايعا من جميع الدار الكاينة بحومة جامع المعلق سند الجبل المذكور معه المشار اليه بمقتضى ما رقم حيث...الاستقرار التام وتوفي المالك المذكور عن زوجه الولية خديجة بنت سليمان وأولاده منها وهم قدور وعبد الرحمان وعلي ويمونة لا غير، فعلم من علم ذلك وكان ذلك كذلك والذي يشهد به من يوضع اسمه فيه اثر تاريخه شاهدا بمضمنه وبمعرفة عبد الله البسكري المذكور معرفة تامة معتبرة شرعا يشهد بها ...في قائم حياته وجواز فعله وامره قائلا على معنى الإشهاد عليه أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الثلث المذكور من الدار المسطورة على أولاده قدور وعبد الرحمان وعلي يمونة ووالدتهم خديجة المذكورة للذكر

[1] أ.و.ج/ س.ب، ع30، س250، ورقة 79.
[2] أ.و.ج/ س.ب، ع30، س250، ورقة 55.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س10، و197.

مثل حظ الاثنين ثم علي ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام ومن مات منهم عن ذرية فذريته تقوم مقامه ومن لم يخلف ذرية رجع نصيبه لمن هو في درجته ولا تدخل في ذلك الطبقة السفلى مع العليا والأبناء مع وجود الآباء، فان انقرضوا عن آخرهم فيرجع ذلك على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة، كل ذلك في علمه ومقرر في ذهنه يتحقق ذلك بلا شك فيه ولا يرتاب، وعلى ذلك هو بمضمنه ومعرفة من ذكر فيه بذلك شهادته هنا بتاريخ أوائل صفر الخير عام أربعة وثمانين ومائة وألف (1184هـ) المكرم مصطفى الانجشايري بن حسن بن الدراجي به عرف والمكرم علي البسكري بن بلقاسم بن المسعود من سيدي خالد، والمكرم عيسى البسكري الدلال ابن المعروف صهر المشهود اليه، والمكرم عيسى البسكري ابن عطاالله والمكرم أحمد بن...من سيدي خالد وعلى كل شهد به[1]، وخلال نفس السنة (1184هـ/1770م) نجد أيضا وقفية تتعلق بحوش أوقفه عبد الله البسكري على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وعقبهم الى غاية انقراض نسلهم فيرجع الوقف على فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة[2].

3 – 4 البساكرة بين الانخراط في الإنكشارية وتقلد الوظائف الإدارية

إن الحديث عن انخراط البساكرة داخل الجيش الإنكشاري هو حديث عن التركيبة الإثنية والعرقية المكونة له ولا بأس أن نشير في هذا المقام باقتضاب الى هذه التركيبة كون أننا عثرنا على إشارات تفيد بانضمام البساكرة الى الجيش الإنكشاري، فلقد كان السواد الأعظم ضمن الجيش الإنكشاري من الأتراك القادمين من الأناضول، كما نجد القادمين من مناطق مختلفة على غرار ألبانيا البوسنة، رودس، كريت...،[3] ويندرج هذا ضمن عمليات التجنيد المعروفة **بالدوشرمة** والتي كانت تتم بصفة عامة في مدينة أزمير حيث كان بها خان يشرف عليه وكيل يعرف بباش دائي يعمل تحت امرته عدد من الموظفين يسهرون على توفير كل يحتاجه هؤلاء المجندين المتطوعين الى أن يتم نقلهم على متن سفن الى إيالة الجزائر، وطبعا فإن عملية

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/13، و40.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع112-113، و18.

[3] فهيمة عمريوي: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م "دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008-2009، ص 46.

التجنيد هذه كانت لا تتم إلا بعد موافقة الباب العالي عليها[1]، وفور وصول هؤلاء المجندين يشرف مسؤولو المؤسسة العسكرية بالجزائر على تسجيل أسمائهم وأسماء آبائهم وتاريخ وصولهم الى الجزائر ومواطنهم الأصلية ومهنهم السابقة واسم الثكنة التي سيتوجه اليها كل واحد منهم[2]، والى جانب هذا يمكننا أيضا ذكر العناصر المنحدرة من البلدان الأوروبية التي اعتنقت الإسلام بعد وقوعهم في الأسر، وسمح لهم فيما بعد الانخراط في المؤسسة العسكرية، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم هايدو **Haedo** أتراك بالمهنة، على اعتبار أن المجندين من الأناضول جلهم ذوي أصول مسلمة[3]، وقد كانت عملية التجنيد تتم حسب الحاجة الى الجند فتزداد وتتضاعف كلما قل عدد الجند بسبب وفيات الحروب والأوبئة، وتقل عند توفر العدد الكافي من الجند واستتباب حالات الأمن والاستقرار[4].

أما عن التركيبة الثانية داخل الجيش الإنكشاري فهي تشمل العناصر المحلية ويمكننا التمييز فيها بين عنصرين حيث يتمثل العنصر الأول في الكراغلة الذين تعود أصولهم الى أب تركي وأم جزائري، ورغم غياب مصطلح الكراغلة في وثائق سجلات المحاكم الشرعية الا أن دلالة أسماء هؤلاء توحي بأصولهم، فعلى سبيل المثال نجد **باكير آغا بن والي التركي، حمزة يلداش بن علي التركي**، وغيرها من الأسماء...،[5] وتجدر الإشارة أن الكراغلة قد أبعدوا عن المناصب الحساسة داخل الإيالة الأمر الذي دفعهم الى القيام بالعديد من الثورات على النظام كما هو الحال عام 1629م وكذا عام 1633م[6]، لذا نجدهم فيما بعد يتقلدون مناصب سامية كما هو الأمر لمنصب آغا الإنكشارية وهو أعلى منصب داخل المؤسسة العسكرية، ويوضح

---

[1] خليفة حماش: **العلاقات بين الجزائر والباب العالي 1798-1830**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 170.

[2] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص 22.

[3] جميلة معاشي: **الإنكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، 2007-2008، ص 13.

[4] نفسه، ص 18.

[5] فهيمة عمريوي: **المرجع السابق**، ص 51، 52.

[6] للاطلاع أكثر حول جدلية العلاقة بين الكراغلة والعثمانيين واهم ثورات الكراغلة أنظر:

محمد مقصودة: **الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1، 2014، ص - ص 113-140.

لنا هذه الجدول أعداد الكراغلة برتب مختلفة ما بين 1699-1803م اقتبسناها من دراسة أرشيفية اهتمت بالموضوع[1].

1142/1111هـ – 1730/1699م		1213/1145هـ – 1803/1733م	
الرتبة	**عدد الرتب**	**الرتبة**	**عدد الرتب**
يولداش	11	**يولداش**	14
وكيل الحرج	02	**وكيل الحرج**	01
أودباشي	07	**أودباشي**	06
بلكباشي	35	**بلكباشي**	30
آياباشي	01	**آياباشي**	02
آغا	14	**آغا**	05
المجموع	70	**المجموع**	58

الحقيقة انه من بين أسباب ارتفاع اعداد الكراغلة داخل المؤسسة العسكرية مع بدايات القرن الثامن عشر وإلى غاية الاحتلال الفرنسي هو نقص عملية التجنيد، وهي مرتبطة أيضا بتأزم العلاقات بين الجزائر والباب العالي وتأثر خان إزمير بهذا الاضطراب، زيادة على عدم رغبة شباب الأناضول في الابتعاد عن مواطنهم بالسفر الى الجزائر[2].

وفيما يتعلق بالعناصر المحلية المنخرطة داخل الجيش الإنكشاري فإنه من خلال أسمائهم تظهر مناطقهم الأصلية كما تظهر رتبهم العسكرية ويوضح لنا هذا الجدول بعض النماذج:

اسم المنخرط في الجيش وموطنه الأصلي	السنة
مصطفى آغا التلمساني	**1662م**
الحاج إبراهيم بلكباشي القسنطيني	**1735م**
حسن الإنكشاري بن جعفر المستغانمي	**1748م**
لخضر الإنكشاري اللمداني	**1759م**
محمد الإنكشاري بن الحاج محمد التلمساني	**1759م**

[1] فهيمة عمريوي: **المرجع السابق**، ص 53.

[2] نفسه، ص 56.

حسن الإنكشاري بن بالي القليعي	**1773م**
محمد الإنكشاري بن حسين القليعي	**1778م**
عبد القادر الحوكي المستغانمي الإنكشاري	**1780م**
خليل الإنكشاري العنابي البلكباشي	**1780م**
محمد بن حسن البلكباشي اللمداني	**1784م**
سليمان بن عبد الرحمان الإنكشاري العنابي	**1786م**
محمد الإنكشاري اللمداني	**1787م**
عثمان الإنكشاري البليدي	**1790م**
حسين الإنكشاري بن حسن البجائي	**1800م**
محمود اللمداني الإنكشاري	**1800م**[1]

أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سبق ذكرها فإننا نقف فيها على تركات لبساكرة كانوا منخرطين في الجيش الإنكشاري وجميعهم توفي في ثكنة باب عزون، ويتعلق الأمر بكل من بلكباشي البسكري الذي جيء بتركته أواسط جمادى عام 1215هـ/1800م[2]، وكذا مصطفى البسكري الإنكشاري الذي توفي في دار الجيش عام 1233هـ/1818م[3]، ومحمد بن علي البسكري الذي كان رقم أوجاقه 92 وقد توفي هو الآخر في دار الجيش عام 1241هـ/1826م[4] وكلاهما لم نعرف رتبتهما العسكرية بسبب سكوت التركتين عليهما، ولا بأس أن نشير في هذا المقام الى دراسة الأستاذة جميلة معاشي التي خصت بها واقع الإنكشارية في مدينة قسنطينة أواخر العهد العثماني، وعند حديثها عن انخراط العناصر المحلية في الجيش الانكشاري ذكرت أن من بين المنخرطين فيه البساكرة، غير أنها لم تذكر لنا بعض الأسماء[5]، وبهذا فإن الأمر متشابه في كل من مدينة الجزائر وقسنطينة خلال نفس الفترة بحكم توافد البساكرة على المدينتين.

أما بخصوص تقلد البساكرة لبعض الوظائف وهو الشق الثاني الذي نذكره في هذا العنصر فإننا لم نعدم إشارات تؤكد هذا الأمر، وعلى الرغم من قلتها إلا أنها مفيدة وتجعلنا نتساءل عن مدى تقلد البساكرة

---

[1] فهيمة عمريوي: **المرجع السابق**، ص 58.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س4، و63.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و67.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و26.

[5] جميلة معاشي: **المرجع السابق**، ص 339.

للوظائف داخل المدينة، وكذا عن طبيعة هاته الوظائف؟ ففي إحدى الوثائق المتعلقة بسجلات المحاكم الشرعية والتي نشرها الأستاذ خليفة حماش في مقال له حول الأسرى الجزائريين في البلاد الأوروبية[1]، نعثر على اسم الحاج أحمد البسكري باش دلال بيت المال الذي كان حاضرا بتوجيه من ناظر المؤسسة نفسها عند شهادة كل من عبد القادر الانكشاري بن أوسطه ومحمد الانكشاري ابن عبدي على أن الشاب علي بن علي بلكباشي قد توفي في بلد الكفار بعد مدة ثمانية أشهر من أسره هناك عندما كان مسافرا الى بر الترك، وكان نص هذه الشهادة بتاريخ 1079هـ/1668م، وللإشارة فإن هذا الشخص المتوفي سبق أن تم توثيق عقد فريضة زوجته الولية نفسة بنت الحاج مصطفى المتوفاة عام 1072هـ/1661م، وتم تقسيم تركتها بحضور شقيق زوجها بمثابة وكيل عن الزوج الغائب، على أساس أنها توفيت قبل زوجها، غير أن الشهادة السالفة الذكر بخصوص وفاة الزوج في الأسر ورد فيها أن الشهود يعرفون الزوج منذ مدة 12 عاما قبل تاريخ توثيق شهادتهم أي في حدود عام 1056هـ/1656م، بمعنى أنه توفي قبل زوجته وهي التي ترثه وليس العكس، لهذا ذهب قاضي المحكمة الشرعية الى إعادة صياغة فريضة الزوجة، وقد نشر الأستاذ حماش نصوص هذه الثلاثة عقود في ملاحق دراسته، وبعد استطراد مقتضب بعض الشيء لتوضيح مضمون الوثائق نعود الى شخصية الحاج احمد البسكري الذي كان باش دلال في مؤسسة بيت المال، أي أنه كان مسؤولا على دلالي بيت المال بما فيهم البساكرة الذين سنأتي على ذكر مزاولتهم لهذا النشاط، وكل ما نعرفه عن هذه الشخصية أن كان في منصبه بتاريخ 1668م، ولا ندر متى تم تعيينه وكم دام في منصبه، وهل الشخصية التي كانت قبله والتي خلفته هي أيضا من بسكرة، كلها تساؤلات نطمح ان نعثر على وثائق وقائن في المستقبل تجيبنا عنها.

الى جانب هذا وفيما يتعلق أيضا بتقلد البساكرة لبعض الوظائف داخل مدينة الجزائر نعثر في احدى وثائق سجلات البايلك على بسكري لم يرد اسمه كان **قايد الزبل** بتاريخ 1830م[2]، ولا ندر متى تم تنصيه في هذا المنصب، وللإشارة فإن منصب قايد الزبل قد تم استحداثه عام 1597م، حيث وصل عدد العمال الذي كانوا يساعدونه في مهامه أواخر العهد العثماني حوالي 30 عاملا، وما يهمنا اكثر هو أن هذا المنصب على الرغم من استئثار العنصر التركي به، حيث نجد مثالين هما حسن التركي الذي كان

[1] خليفة حماش: **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 45-46، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2012، ص 104.

[2] أ.و.ج/ س.ب، ع34، س329.

في منصبه في فترة سابقة لعام 1220هـ/1805م، وكذا خليل التركي جاقباق الذي تولى منصبه عام 1230هـ/1815م، وعليه فإن تولي البسكري لهذا المنصب يجعلنا نتساءل عن إمكانية تقلد بساكرة آخرين له، لا سيما وأن عددا منهم كان ممن يسهر على نظافة المدينة كما سنأتي على ذكره في الفصل الموالي المتعلق بأنشطتهم داخل المدينة.

من الوظائف الأخرى المهمة والتي كانت أيضا حكرا على العنصر التركي هي وظيفة **وكيل الحرج**، وقد وجد عنصر من العناصر البسكرية لم يذكر اسمه تقلد هذه المنصب[1]، ومعلوم أن الموظف الذي يتقلد هذا المنصب هو من الموظفين السامين حيث كان يشرف على اعمال النشاط البحري وما يتعلق بها من غنائم زيادة على مراقبة صناعة السفن، وفي بعض الأحيان كان يتدخل في بعض الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية وقد ذكر الأستاذ سعيدوني أنه على الرغم من أهمية هذا المنصب إلا أن صاحبه كان نفوذه محدود بسب تراجع العمل البحري، زيادة على اقصاء الرياس من الحكم بعد الصراع الطويل مع الانكشارية[2]، وهناك أيضا حالتين عن تقلد البساكرة لبعض المناصب ذكرتهما الأستاذة عائشة غطاس ويتعلق الأمر بكل من محمد بن الحاج محمد الذي كان أمينا للفكاهين، أي أنه أشرف على جميع بائعي الفواكه داخل أسواق المدينة، وكذا عبد القادر البسكري أمين الفلكاجية[3]، أي المشرف على أصحاب الزوارق والمراكب الصغيرة التي تعددت استعمالاتها بين ممارسة الصيد ونقل البضائع والحمولات المختلفة، وسنشير إليها بشيء من التفصيل في الفصل الموالي عند حديثنا انخراط البساكرة في ميدان البحرية.

---

[1] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...**، **المرجع السابق**، ص 338.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية – دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني –** ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 173.

[3] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...**، **المرجع السابق**، ص 308-309.

الفصل الثالث: الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لجماعة البساكرة داخل المدينة 1700–1830م.

1 – العمل في البحرية

2 – البساكرة ونشاط الحمالة

2 –1 الحمالة داخل أسواق وميناء المدينة

2 – 2 حمل المياه

3 – الحراسة الليلية والعمل داخل المنازل والقصور

3 – 1 الحراسة الليلية

3 – 2 العمل داخل المنازل والقصور.

4 – البساكرة الدلالون

5 – خدمات وأنشطة مختلفة

6 – البساكرة بين الثروة والفقر

الفصل الثالث: الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لجماعة البساكرة داخل المدينة 1700–1830م

عرف عن جماعة البساكرة اقتحام ميدان الأشغال الشاقة في الكثير من الأنشطة التي مارسوها وهو ما تواتر ذكره عنهم في بعض من المصادر التي ترصد لنا الحياة اليومية للفئات الاجتماعية داخل مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث نجدهم حمالين في الأسواق وفي ورشات الميناء، زيادة على تكفلهم بتنظيف الشوارع والمجاري المائية ونقل المياه الصالحة للشرب بين أزقة المدينة[1]، كما تطلعنا العديد من الوثائق المحلية عن نشاطات أخرى تسكت عنها بعض الكتابات، وبالتالي فإن المزاوجة بين المصادر الأجنبية والمحلية من شأنها ان تكشف لنا عن عدد لا بأس به من هاته الأنشطة، فما هي أبرز هذه الأنشطة التي مارسها البساكرة على العموم؟

1 – العمل في البحرية

من الميادين التي اشتغل فيها البساكرة نجد ميدان البحرية، وهو الأمر الذي يعكس انخراط العنصر المحلي فيه كما هو الشأن بالنسبة للانخراط في الجيش البري، فما مدى حضور البساكرة داخل هذا الميدان؟

لقد بدأنا في تتبع هذا النشاط انطلاقا من إشارة واردة في دراسة **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700–1830م**، حيث نجد تسمية **النوتي** أو **الفلكاجي**، كما هو الحال مع عبد القادر البسكري الذي كان أمينا على الفلكاجية عام 1816م[2]، وقد عثرنا نحن بدورنا على تركة تخص البسكري النوتي المتوفي عام 1818م[3]، وبعد هذه الحالتين تساءلنا عن مدى انخراط البساكرة في سلك البحرية، كما تساءلنا أيضا عن فرضية وقوعهم في الأسر كبقية البحارة الجزائريين، وهما تساءلين تجيبنا عنهما بعض الوثائق والمصادر الأجنبية التي وقفنا عليها.

الحقيقة أن أول إشارة وقفنا عليها تتعلق بأسير بسكري منخرط في البحرية تعود الى عام 1118هـ/ 1706م في إحدى سجلات بيت المال، بالرغم من ان تواريخ التركات الواردة في هذا السجل مؤرخة عام

---

[1] Venture De Paradis: **op، cit**، p 14.

[2] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...، المرجع السابق**، ص 334.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و124.

1220هـ/ 1805م، وهذا أمر وارد في سجلات بيت المال أو في وثائق المحكمة الشرعية، حيث ان التركات ترد غير مرتبة زمنيا، وفيما يتعلق بتركة هذا البسكري الذي أشرنا إليه فإنها جاءت بعد العبارة التالية" **مخلفات الأسارى الذين أسروا مع البركنت رئيس مصطفى سنة 1118هـ/ 1706م أوائل ذي الحجة**" وبعدها جاء ذكر متروك خوجة البركنت، ثم متروك رئيس البركنت، ليأتي بعدها ذكر تركة أسير بسكري من حوانيت بن رابحة وأسير تلمساني من فندق كجاوة (**كتشاوة**) وكلاهما لم يتم ذكر إسميهما، كما عثرنا على وثيقة أرشيفية أخرى يعود تاريخها الى 5 سبتمبر 1711م تتعلق بفداء ثمانية أسرى جزائريين مع أسرى من فرسان مالطة ومن بين الأسرى الجزائريين أسير بسكري[1] (**انظر الملحق رقم1**)، زيادة على هذا ورد في احدى سجلات البايلك المتعلقة بذكر الأمانات الغائب أهلها عبارة على النحو التالي: **جيء بأمانات عبد الرحمان البسكري الغايب ببر الترك وهو فينق أتى به عون قاضي المالكية وهو السيد الطاهر بن علي بتاريخ أواسط شوال 1187هـ/1773م**[2]، وبهذا فإننا نتساءل عن البدايات الأولى لانضمام البساكرة الى عناصر البحرية، وهو تساءل يظل مطروحا لأننا لم نقف على تاريخ ثابت يشير الى تاريخ أول أمين لهم، وكذا تاريخ تشكيلهم لجماعة منظمة داخل المدينة في بداية الحكم العثماني.

الحقيقة أنه إذا كان موضوع الأسرى الأوروبيين في الجزائر خلال العهد العثماني قد لقي اهتماما وإقبالا من الباحثين ونجد حوله عددا من الدراسات الأكاديمية[3]، حيث ساعدت مذكراتهم وأدبياتهم (الأسرى) على تتبع واقعهم، وكذا مصادر أخرى من تقارير ورحلات لأجانب كانت منطلقا للكتابة حولهم

---

[1] Archive Nationale de France: **Affaires Étrangères، Correspondance reçue du consulat d'Alger 1705-1715**، tome 5، AE/B/I/119، F386-389.

[2] أ.و.ج/ س.ب، س299، و8.

[3] حفيظة خشمون: **مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

بومدين دباب: **الأسرى والسجون في مدينة الجزائر العثمانية 1519-1830**، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2007-2008.

محمد عائشة: **الأسرى الأوروبيين في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس والسابع عشر للميلاد**، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2011-2012.

بلقاسم قرياش: **الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015-2016.

وهذا على عكس موضوع الأسرى الجزائريين في أوروبا الذي لا يزال في المهد لصعوبة الحصول على معطيات بخصوصهم وضرورة البحث في مختلف دور الأرشيف الأوروبية وإتقان عدد من اللغات الأوروبية، ولا شك أن البحث في هذا الميدان من شأنه أن يبرز جوانب جديدة من تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ذات الصلة بالعلاقات الأوروبية الجزائرية التي تأرجحت بين السلم والحرب.

ضمن هذا الإطار ومحاولة منا في لمعرفة ما إذا كان البساكرة من بين الأسرى الجزائريين الذين تم أسرهم في البلدان الأوروبية استأنسنا ببعض الوثائق وكذا بعض الدراسات الأكاديمية الأرشيفية المتميزة في هذا الباب، وبدايتنا كانت بالدفاتر الجبائية المحفوظة في الأرشيف الوطني التونسي، حيث يتعلق الأمر هنا على وجه التحديد بالدفاتر: 180-184-187-2144، فما هي طبيعة هذه الدفاتر؟

بداية هذه الدفاتر هي جزء من الدفاتر المسماة بالدفاتر الإدارية والجبائية المحفوظة في الأرشيف التونسي والتي يبلغ عددها 4065 دفترا تغطي الفترة الزمنية ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تضم معلومات مختلفة ومعطيات تاريخية هامة، يعود الفضل في فهرستها وتنظيمها الى الباحث التونسي منصف الفخفاخ الذي بذل جهدا كبيرا في تذييلها للباحثين لكي تسهل عليهم عملية الوصول الى المواضيع التي يشتغلون عليها[1]، وبالرجوع الى الدفاتر الثلاثة الأولى التي أشرنا إليها (180-184-187)، فإنها تتعلق بالمصاريف التي أنفقتها خزينة الدولة الحسينية في أمور متعددة بما في ذلك رواتب الموظفين ومصاريف البضائع والمواد المستوردة، ومن بين المصاريف أيضا تلك المبالغ المالية والهدايا التي ورد ذكرها في هذه الدفاتر تحت عبارة "**إحسانات**" وكان الأسرى من بين المستفيدين منها، سواء تم افتداؤهم أو قاموا بالفرار، وكان الغرض من هذه المساعدات هو تسهيل عودة السرة الى بلدانهم.

تجدر الإشارة أن هؤلاء الأسرى كانوا من مختلف الايالات المغاربية، حيث نجد من بينهم الجزائري والطرابلسي والتونسي، وأحيانا تكون العبارات الواردة في هذه الإحسانات أكثر وضوحا عندما نجدها تحدد المدينة أو الموطن الأم للأسير، وبما أن اهتمامنا هنا انصب على الأسرى الجزائريين عموما والبساكرة على وجه الخصوص فإننا تتبعنا أسمائهم لنقف على سبعة عشر (17) أسيرا خلال سنوات (1772-1773-

[1] المنصف الفخفاخ: **موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي**، منشورات الأرشيف الوطني التونسي، تونس، 1990، ص 11.

1774م)، ففي السنة الأولى (1772م) عثرنا على أربع حالات لأسرى وردت عبارة الجزائري ولم يرد ذكر المدينة التي ينسبون إليها، أما عن المدن الأوروبية التي أسروا فيها فلدينا إسبانيا ومالطة وجنوة وحالة لم ترد فيها اسم المدينة[1]، وفي السنة الثانية (1773م) نجد سبع حالات، منها خمس حالات جاءت فيها عبارة الجزائري دون تحديد مدينته، وحالتين تتعلق الأولى بمحمد الحنفي من تلمسان، وبكير بن محمد من وادي ميزاب، أما عن مدن الأسر الأوروبية فلدينا مالطة بأربع حالات، واسبانيا بحالتين، ونابولي بحالة واحدة[2]، أما السنة الأخيرة (1774م) فمن مجموع ست حالات ذكرت في حالتين منها عبارة الجزائري، أما الحالات المتبقية فنجد بجاية بمرتين وتلمسان ووادي ميزاب مرة واحدة لكل مدينة[3]، ومن خلال ما تم ذكره لم نقف على أسرى جزائريين من مدينة بسكرة في حين أننا وجدنا بكير من وادي ميزاب، كما أننا في إحدى عشر (11) حالة نجد عبارة الجزائري ولا نجد اسم المدينة، هذا ويتبين لنا أيضا انطلاقا من هذه العينة وجود الجزائريين كأسرى في مالطة (سبع حالات) واسبانيا (خمس حالات) بالدرجة الأولى مما يعكس لنا توتر العلاقات السياسية بين الجزائر وهاته القوى الأوروبية خلال هذه الفترة.

أما عن الدفتر 2144[4] فإنه يمتد زمنيا ما بين سنتي 1756-1779م ويتعلق هو الآخر بالهدايا التي قام بإهدائها البايات الحسينيون للكثير من مشايخ القبائل وأعيانها وكذلك شيوخ الطرق الصوفية سواء داخل تونس أو خارجها كطرابلس الغرب والجزائر والمغرب الأقصى، كما كان للأسرى الجزائريين حظ ونصيب من هاته الهدايا والأعطيات، وان كانت الأمثلة كثيرة جدا في هذا الدفتر فإننا لم نجد أسرى بساكرة

[1] أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر رقم 180، ص 27-41-56-78

[2] أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر رقم 184، ص 28-99-106-113-120-135-288.

[3] أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر رقم 187، ص 20-21-58-81-95-132.

[4] سبق وأن أشار الأستاذ خليفة حماش الى هذا الدفتر في كتابه: **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي**، ج1، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص 405-406، أما الأستاذ توفيق بن زردة فقد نشر أول مرة الدفتر 2144 واقتصر فيه على ما يتعلق ببايلك قسنطينة على اعتبار أن نشر الكتاب تزامن مع فعاليات الاحتفال بقسنطينة عاصمة الثقافة العربية عام 2015، حيث جاء تحت عنوان: **إحسانات بايات تونس لبايات وأعيان وقبائل قسنطينة 1756-1778م**، مع العلم أن الدفتر السالف الذكر يحتوي على احسانات نواحي تونس وطرابلس والمغرب الأقصى، وحتى بقية المدن والأقاليم الجزائرية، هاته الأخيرة التي نشرها في الطبعة الثانية من كتابه بعدما أضاف لها ما يتعلق بالجزائر ضمن الدفتر 2145 وقد جاء الكتاب في هذه الطبعة تحت عنوان **الجزائر في القرن الثامن عشر من خلال دفاتر الأرشيف الوطني التونسي**، ط1، منشورات آلفا للوثائق، الجزائر، 2021.

لذا ارتأينا الى اقتباس نماذج فقط على امتداد الإطار الزماني للدفتر من مدن مختلفة فمن مدينة تلمسان وجدنا سبع حالات من بينهم امرأة اسمها فاطمة كانت أسيرة في اسبانيا، ومن مدينة جيجل وجدنا ثلاث حالات، ووجدنا حالتين لامرأة ورجل من القل، وأيضا حالة لشخص من عنابة، وكذا أربع حالات ذكر فيها أن صاحبها جزائري، ومثلما هو الحال في الدفاتر الثلاث الأولى فإننا نجد في سبع حالات كان الأسر فيها في مدينة مالطة، ونفس الحالات بالنسبة لإسبانيا، في حين نجد حالة في جنوة وحالة في ليفورنو الايطاليتين[1].

ومن الوثائق الأرشيفية ننتقل الى الدراسات الأكاديمية التي اعتمد فيها أصحابها أيضا على الوثائق، حيث سبق وأن ذكرنا بأن البحث في هذا الموضوع لايزال في بداياته، وما قدم حوله يعتبر بمثابة التأسيس والتمهيد له وبالوقوف، حيث يمكن حصر هذا في ثلاث أساتذة هم: **مولاي بلحميسي، خليفة حماش إبراهيم سعيود**، وسنستعرض أعمالهم باقتضاب فيما يلي.

بالنسبة للأستاذ مولاي بلحميسي فإنه يعد أول الباحثين الجزائريين المهتمين بهذا الموضوع، لا سيما وأن البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني هي مجال بحثه وقد جاءت دراسته تحت عنوان "**الأسرى الجزائريون وأوروبا المسيحية** "مشتملة على مقدمة وثلاثة فصول، تتبع من خلالها مختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع، على غرار كيفية الوقوع في الأسر وأسواق بيع العبيد في البلدان الأوروبية، زيادة على ذكر الأشغال المنوطة بهم وصورا من حياتهم اليومية، بالإضافة الى ذكر طرق افتداء الأسرى والمعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية، واستندت الدراسة في كل هذا على كم وثائقي كبير يبرز جهد الأستاذ في التنقيب عنها في مختلف دور الأرشيف الأوروبية، وقد أورد بعضها ضمن الملاحق، وعلى الرغم من أن الأستاذ ذكر بعض أسماء الأسرى الجزائريين إلا أننا لم نقف على أسماء لأسرى بساكرة وهذا بناء على عدم ذكر نسبهم في الوثائق المعتمد عليها[2].

[1] أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر رقم 2144، ص 205-251-268-279-280.

[2] Moulay Belhamissi: **Les captifs Algériens et L'Europe chrétienne (1518-1830)**، Enterprise nationale du livre، Alger، 1988، p-p 82-86.

ومن دراسة الأستاذ مولاي بلحميسي ننتقل الى دراسات الأستاذ خليفة حماش الذي اهتم هو الاخر بنفس الموضوع من خلال ثلاثة أعمال أرشيفية سنوجز الحديث عنها بذكر أهم ما ورد فيها، متتبعين ترتيبها الزماني.

يتعلق الأمر في دراسته الأولى بالمبحث الوارد في أطروحته للدكتوراه حول الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني التي استند فيها على وثائق الأرشيف الوطني وجاء الكلام فيها عند حديثه عن أثر غياب الأب عن أسرته لأسباب مختلفة ومن بينها الوقوع في الأسر، أين ذكر تعرض البحارة والمسافرين الجزائريين للأسر، مشيرا الى أهمية سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال في تتبع وقائع أسر الجزائريين ومن الأسماء التي قدمها لنا على ضوء هذه الوثائق نجد محمد بن الحاج العطار ورمضان الأسير بن محمد الشريف المدعو السبع، الحاج محمد الأسير بن يحيى الكواش، وكثيرا ما كانت تطول مدة اسر الجزائريين في أوروبا ولا يتم افتداؤهم ورجوعهم لبلادهم كما هو حال مصطفى الشريف الذي قضى 30 عاما في مدينة دنكرك **Dunkerque** (مدينة تقع في شمال فرنسا)، ورغم أنه وردت مراسلة عام 1710م بخصوص مبادلته مع أسير فرنسي الا أن عملية المبادلة لم تنجح، وبذا فقد أثر هذا الغياب على الأسر فكثير من النسوة كن يطلقن على يد القضاء، وتشتت عائلاتهم وتضيع ممتلكاتهم، كما أن بعض الحالات ورد فيها تنكر الأقارب للأسرى حال رجوعهم[1]، وفي هذه الدراسة لم نعث على أسماء لبساكرة كانوا في الأسر.

أما العمل الثاني فهو عبارة عن مقال جاء تحت عنوان: **الأسرى الجزائريون في أوروبا في العهد العثماني من خلال المصادر المحلية** وكان فيه أكثر استعراضا لعدد من النقاط الرئيسية ذات الصلة بالموضوع على عكس ما ورد في أطروحته للدكتوراه حول الأسرة، حيث كانت البداية بذكر أهمية الوثائق المحلية في ذكر أسماء وأنساب وحرف الأسرى، وهي بخلاف الوثائق الأوروبية التي ترد فيها أسماء الأسرى الجزائريين محرفة وقد أورد بعض النماذج، لينتقل بعدها الى مواطن الأسر التي كثيرا ما ترد في الوثائق بعبارة "**بلد الكفر**" و" **أرض الكفر** " و" **أرض العدو**"، ولم يغفل الأستاذ عن الإشارة الى مدة الأسر التي حاول تتبعها انطلاقا من الوثائق وكذا استنادا الى دراسة الأستاذ مولاي بلحميسي ليستخلص بعدها طول وارتفاع معدل مدة أسر الجزائريين في البلدان الأوربية مقارنة بمدة أسر الأوروبيين في الجزائر، وبالنسبة لسنوات أسر

[1] خليفة حماش: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص - ص 84-87.

الجزائريين فإنها كانت أما أن ترد بطريقة مباشرة أين يرد اسم الأسير ومكان وسبب أسره وتاريخ أسره، وإما أن ترد مدة الأسر بطريقة غير مباشرة أين يرد تاريخ وضع أمانات الأسير الغائب في دكان بيت المال ثم يرد تاريخ استلام الأسير لها بعد رجوعه من الأسر، ليعرج بعدها الى عنصر مهم يتمثل في أثر وانعكاس غياب الرجال عن عائلاتهم، فبسبب طول مدة الغياب كثيرا ما تلجأ أزواجهم الى المحاكم يطلبن الطلاق بسبب تردي أوضاعهن الاجتماعية وهو ما كان يتم في كثير من الحالات، وفي حالات أخرى بعد رجوع الأسرى الى موطنهم يقفون على وفاة أقاربهم وأهليهم وهو ما يخلق عندهم أثرا نفسيا ليختتم المقال بذكر طرق افتداء الأسرى الجزائريين التي كانت تتم أحيانا ببعض عائدات الأملاك الموقوفة والمخصصة لهذا الشأن وفي أحيان أخرى كانت تتم بأموال أقارب وأهل هؤلاء الأسرى الذين باعوا بعض الأملاك لفدية أسراهم[1].

أما عن العمل الثالث فهو أيضا مقال جاء تحت عنوان: **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**، والحقيقة أنه بمثابة تكملة للمقال السابق الذكر، حيث تم فيه التعريف بالأرصدة الأرشيفية المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني من حيث طبيعتها وكيفية ذكرها للأسرى ونخص هنا بالذكر سجلات بيت المال وسجلات المحاكم الشرعية، زيادة بعض المراسلات السياسية وكذا السجلات التركية للإدارة المركزية، كما أشار الى ضياع الكثير من هذه الوثائق بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، الأمر الذي من شأنه عدم وضوح الرؤية أكثر بخصوص هذا الموضوع، وأشار أيضا الى أن البحث في هذا الموضوع يستوجب الاطلاع على كامل هاته الأرصدة لأنه لم تكن توجد مصلحة مستقلة بذاتها تتكفل بالأسرى على خلاف الدول الأوروبية، وما يميز هذا المقال هو تذييله بـ 21 وثيقة منها ما يتعلق بالمشاكل التي لحقت بعض عائلات الأسرى، ومنها ما يتعلق بافتداء الأسرى على يد أهلهم وأقاربهم ومنها ما يتعلق بتدخل بيت المال في أملاك الأسرى[2].

وعلى الرغم من اننا لم نقف على ما يتعلق بوقوع البساكرة في الأسر ضمن ما نشره الأستاذ خليفة حماش إلا أن اعماله في هذا الباب تظل رائدة كونه ساهم في التأسيس لهذا الموضوع من خلال ضبط معالمه

[1] خليفة حماش: **الأسرى الجزائريون في أوروبا خلال العهد العثماني من خلال المصادر المحلية**، أعمال الملتقى العلمي: سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص – ص 23 – 45.

[2] خليفة حماش: **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص – ص 91 – 152.

ورصد مصادره، ولم يقتصر الأمر على رصد المصادر بل تجاوزه الى تحليلها وقراءتها قراءة نقدية جعلت من أعماله أعمالا مرجعية لا غنى للباحثين عنها.

وبما اننا تحدثنا عن المشاكل التي تقع داخل الأسر بسبب غياب الزوج، فإنه كثيرا ما كان يتخوف أرباب الأسر من عدم عودتهم إلى أهاليهم، لذا حرروا بعض الوصايا أمام المحاكم وشهدوا عليها في حالة عدم رجوعهم أن يتم العمل بها، ولا بأس أن نشير في هذا الصدد الى نموذج يتعلق بأحد الأفراد الذين غادروا الجزائر الى بلاد البرتغال وقد كان من رياس البحر فكتب وصية الى زوجته يوصيها فيها بالاعتناء بأولاده لأنه يعلم أن مصيره مجهول، وقد جاء نص الوصية على النحو التالي:

الحمد لله أشهد المكرم الرئيس السيد الحاج عبد الرحمان بن أبي الشريف به شهر شهيديه على نفسه حين ارادته السفر الى ناحية بلاد البردقيز أنه وكل زوجته خدوجة بنت أحمد تنوب عنه في جميع أموره وكافة أسبابه وشؤونه وان توفي في سفره المذكور هي الوصية على ولده الموجود الآن السيد محمد وعلى ما يتزايد لها بقية عمره ان قدر الله له ذلك تنظر لهم في جميع أمورهم وكافة أسبابهم وشؤونهم عموما وإطلاقا شمولا واستغراقا توكيلا وأيضا تأمينا تلقاه منه شهيداه شهد عليه بذلك وهو بالحالة الجايزة شرعا وطولع في ذلك الشيخ الإمام العالم الهمام أسعده الله تعالى بتاريخ أوائل شوال المبارك الذي هو من عام 1226هـ/1811م[1].

بعد الدراسات السالفة الذكر وجهنا أنظارنا الى الدراسة الأرشيفية القيمة التي أعدها الأستاذ **سعيود** حول **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، وهو من الباحثين الجزائريين المختصين في تاريخ العلاقات **الجزائرية – الإيطالية** خلال العهد العثماني إن لم يكن المتخصص الوحيد، كما أنه يعكف مؤخرا على إعداد كشاف حول وثائق مختلف دور الأرشيفات الإيطالية المتعلقة بالجزائر خلال العهد العثماني وبعودتنا الى الاحصائيات التي قدمها قمنا بإخراج عدد الأسرى الجزائريين من بين الأسرى المغاربة ثم من بينهم قمنا بإخراج الأسرى الجزائريين الذين ذكرت مدنهم، ففي إحصائية تتعلق بأسماء الأسرى المغاربة في أرشيف روما يعود تاريخها الى عام 1723م أحصينا 94 أسيرا من بينهم 38 أسيرا جزائريا أي بنسبة

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع3/53، و2.

40.42% من إجمالي الأسرى، أما الأسرى الجزائريين الذين ذكرت مدنهم فهم أربعة واحد من مدينة عنابة، آخر من مدينة بجاية، إثنين من مدينة قسنطينة[1]، وفي إحصائية أخرى تتعلق بقائمة الأسرى العبيد أملاك الخزينة البابوية العامة وقف الأستاذ على 146 أسيرا أحصينا منها 62 أسيرا جزائريا أي بنسبة 42.46% ومنها 28 أسيرا ذكرت المدينة التي ينتسب إليها، ومن بين هؤلاء نجد بسكريا اسمه **عربي بن سليمان**، وقد رتبنا هؤلاء الأسرى على النحو التالي:

المدينة	عدد الأسرى
جيجل	1
تلمسان	1
بسكرة	1
زواوة	3
قسنطينة	6
عنابة	8
بجاية	8[2]

وآخر قائمة نوردها تخص الأسرى المغاربة، هي قائمة العبيد الذين يملكهم البابا **اينوشنزو الثالث عشر** الذي كان على رأس الكنيسة الكاثوليكية بروما ما بين 1721-1724م حيث كان له 47 أسيرا من بينهم 13 أسيرا جزائريا، ومن بينهم 6 أسرى ذكرت مدينتهم وفيهم بسكري اسمه **مبروك بن أحمد**[3]، أما بقية الأسرى فنجد واحدا في كل من مدينة تلمسان وبجاية، وثلاثة أسرى من قسنطينة، ولعل الأمر المهم الذي أمدتنا به هاته الوثائق أيضا هو حالتين لبساكرة تم تنصيرهم، ويتعلق الأمر بكل من **محمد البسكري** صاحب 22 عاما والذي كان تاريخ تنصيره في 10-04-1621م، **وعلي بن براشي** صاحب 27 عاما

[1] إبراهيم سعيود: **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص - ص 151-153.

[2] إبراهيم سعيود: **المرجع السابق**، ص - ص 153-156

[3] نفسه، ص 156-157.

الذي تم تنصيره في 27-02-1645م[1]، والحقيقة أن هاتين الإشارتين فيهما دلالة على ركوب البساكرة للبحر منذ بدايات القرن السابع عشر، ولا ندر ان كانا من البحارة أم أنهما كانا تجارا، إلا أن الأمر يستدعى الاهتمام أكثر بهاته الجزئية انطلاقا من الوثائق السالفة الذكر.

من الوثائق الأرشيفية نتجه الى بعض الكتابات الأجنبية التي تشير الى انخراط البساكرة في سلك البحرية خلال العهد العثماني، فلقد ورد في إحدى القصص التي رواها الأمريكي جيمس ويلسن ستيفنز **James Wilson Stevens** والتي مفادها محاولة 15 أسيرا الفرار من مرفأ مدينة الجزائر، لكن محاولة هؤلاء باءت بالفشل، إذ بمجرد اكتشاف أمرهم أطلقت سفارة الإنذار وأعطى وكيل الحرج تعليمات الجذافين من بسكرة لكي يلحقوا بالفارين وقد تمكنوا في الأخير من اللحاق بهم.

إن ذكر جيمس لهذه القصة وذكره لجماعة البساكرة الجذافين دون شرح أكثر، تجعلنا نتساءل بدورنا، هل كان لهم لباس معين يميزهم عن غيرهم، أو هل هناك تقسيمات معينة داخل الميناء بخصوص هؤلاء الجذافين تجعلنا نفرق بينهم[2]، أم أن وجودهم بكثرة جعل منهم فئة بارزة داخل الميناء؟، وفي موضع آخر يروي لنا نفس المصدر قصة مفادها أن الداي أمر جماعة من البساكرة البحارة اللحاق بسفينة تحمل أسرى نابوليتانيين بقيادة طاقم جزائري غادرت الميناء يوم 14 جويلية 1796م حيث أنه نتيجة إصابة أحد الأسرى بالطاعون أراد الداي توقيف هذه السفينة وإنزال الشخص المصاب لكيلا ينتشر المرض بين كل الطاقم[3].

كما ذكر الأمريكي كاثكارت **Cathcart** عندما تم تحريره بموجب الاتفاق والهدنة التي تم عقدها مع الجزائر عام 1795م وبعدها بعام واحد لما أراد الرجوع الى بلده حاملا معه رسالة الى رئيس الولايات المتحدة استقل سفينة على متنها ثلاثة مسيحيين وسبعة من العرب[4]، حيث يمكننا وضع فرضية وجود البساكرة ضمن هذا الطاقم، ونفس الأمر مع وقائع أسر الهولندي ميتزون **Metzon** عام 1814م في مدينة الجزائر والتي يتحدث عن حيثياتها ويرويها في مذكراته ونجده يميز بين البحارة الجزائريين والبحارة

[1] نفسه، ص 200-204.

[2] جيمس ويلسون ستيفنز: **المصدر السابق**، ص 278.

[3] نفسه، ص 304.

[4] جيمس لندر كاثكارت: **المصدر السابق**، ص 258.

العثمانيين مما يجعلنا نعتقد بوجود بسكريين معهم ويضيف أيضا أنه قبل وصوله الى ميناء الجزائر استقبلتهم سفينة على متنها جذافون جزائريون [1].

لقد حاولنا تتبع واقع البحارة الجزائريين لعلنا نجد إشارات تخص البساكرة وهذا من خلال كتاب البحرية والبحارة الجزائريين للأستاذ مولاي بلحميسي، وبالتحديد في الجزء الأول منه الذي خصصه للسفن والطاقم المكون لها، إلا أننا لا نجد ذكرا لبساكرة كانوا بحارة باستثناء ما ذكره حولهم انهم كانوا حمالين في الميناء، وماورد بخصوص الطاقم البشري فقد اشتمل على ذكر أصول رياس البحر وأفرد حيزا لذكر 15 رايسا من رياس البحر بداية من خير الدين بربروس ونهاية بالرايس حميدو كما تحدث عن شخصيات رئيسية في مجال البحرية على غرار وكيل الحرج، الأميرال، وقايد المرسى، لينتقل بعهدها الى الحياة داخل السفن بداية من التحضيرات الأولية قبل السفر الى مظاهر الحياة اليومية على ظهر السفن وما يتخلل هذه الحياة من صعوبات وأخطار، وفي كل هذا كما سبق القول لم نعثر على إشارات تخص البساكرة[2].

هذا ونجد أن ألبير دوفو **Albert Devoulx** قد ذكر هو الآخر أجور بعض البساكرة في كتابه دفتر التشريفات عند حديثه عن حمولة التبغ التي كانت احدى السفن بتاريخ 23 سبتمبر 1778م[3]، وفي ضوء هاته الإشارات القليلة التي وقفنا عليها بخصوص اشتغال البساكرة في ميدان البحرية، يبقى البحث في هذا الجانب رهن التنقيب أكثر في مختلف الوثائق الأرشيفية المحلية منها والأجنبية محاولة للخروج بمعطيات جديدة وأكثر وضوحا.

2 – البساكرة ونشاط الحمالة

2– 1 الحمالة داخل أسواق وميناء المدينة

[1] جيريت ميتزون: **يوميات أسر في الجزائر 1814–1816**، تر: محمد زروال، دط، دار هومة، الجزائر، 2011، ص- ص 13-23.

[2] Moulay Belhamissi: **marine et marins D'Alger 1518-1830**، T1، bibliothèque nationale d'Alger، Alger، 1996، p-p 115-171.

[3] Albert Devoulx: **le registre des prises maritimes**، Typographie Adolphe Jordan، Alger، 1872، p30.

من الأشغال الشاقة التي مارسها البسكريون نجد الحمالة، حيث مارسها هؤلاء داخل أسواق المدينة كما مارسوها داخل مينائها، وبخصوص الأسواق يعد قانون أسواق مدينة الجزائر مصدرا مهما يرصد حركية هاته الأسواق ونشاط العناصر الفاعلة فيها سواء كانت عناصر منتجة كأصحاب الحرف والمهن أو كانت عناصر تضطلع بالخدمات على غرار الجماعات البرانية التي كان كثير من أفرادها يتكفلون بالحمالة لذا فإننا نجد في المصدر السالف الذكر ذكرا للحمالين بحسب البضائع التي يحملوها، فهذا حمال الزيت والأخر حمال الحبوب، وذاك حمال الفحم وغيرها[1]، وبما أن شوارع مدينة الجزائر لا تعرف العربات لضيقها حسب ما ذكره الألماني بفايفر **Pfeiffer** فإن جميع الأثقال تحمل على ظهور الأحصنة والحمير، وأنه هناك عدد كبير من البسكريين يشتغلون كحمالين[2]، هذا وقد عثرنا في إحدى سجلات البايلك المتضمن لمصاريف الإدارة ونفقاتها في إصلاح الطرق والمرافق العامة على عبارة أجرة حمالة البساكرة بتاريخ 1157هـ/1744م، وهذا دليل على استعانة البايلك بالبساكرة في الأشغال الشاقة، غير اننا لم نتمكن من قراءة ذلك المبلغ لعدم وضوحه[3].

أما بخصوص اشتغال البساكرة كحمالين في الميناء فقد ذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته ضمن إشارة عابرة تعود إلى عام 1199هـ/ 1785م ممارستهم هذا النشاط، وهذا عند حديثه عن الصلح الذي وقع بين الجزائر واسبانيا في البحر، وعن صناديق المال التي أفرغها البساكرة، حيث كانت تلك الأموال هي أموال الأسرى الأوروبيين الذين تم افتداؤهم[4]، وزيادة على مشاق الحمالة والأخطار التي هم عرضة لها في الميناء، لم يسلموا كذلك من الأوبئة والأمراض المعدية التي كانت تعصف بالمدينة عن طريق الميناء، بل كانوا هم الأوائل التي يتعرضون للإصابة لأنهم كانوا قائمين على إفراغ شحن السفن الوافدة على الميناء الأمر الذي يؤكده تعرضهم للوباء، وهو ما نجده في عدد من المراسلات وبعض المصادر، ففي رسالة بعث بها الديبلوماسي الأمريكي **توماس جيفرسون** (1743-1826م) **Thomas Jefferson** إلى السياسي **جيمس مونرو** (1758-1831م) **James Monroe** بتاريخ 1786م يخبره فيها بالوباء الذي تعرضت له مدينة

[1] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، 2006، ص 69.

[2] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، 2009، ص 172.

[3] أ.و.ج/ س.ب، ع 30، س 248، و53.

[4] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 32.

الجزائر حيث بلغت الوفيات بين يناير وأغسطس 18 ألفا، وكان أكثر المتوفين هم عمال الميناء دون ان يشير الى البساكرة بصريح العبارة، وهذا طبعا فيه إشارة الى أنه هناك جماعات أخرى تعمل في الميناء رفقة البساكرة[1]، الأمر الذي يعضده ما ذكره **مارشيكا Marchika** في دراسته التي استعرض فيها كرونولوجيا الطواعين التي عرفتها الجزائر ما بين 1363-1830م[2]، وعلى ضوئها سنقف على سنوات الطاعون في مدينة الجزائر، وسنشير في هذا الجدول الموالي الى وفيات البساكرة وأعدادهم وإصاباتهم وتاريخ الوفاة على النحو التالي:

السنة	التاريخ	إصابة دون وفاة	عدد الوفيات	سبب الوفاة	الصفحة
1786	02 جويلية	//////////	لم يذكر العدد	إفراغ سفينة قادمة من إزمير	123
1793		لم يذكر العدد	//////////	//////////	143
1817	19 جوان		3 وفيات		154
1817	5 جويلية		5 وفيات		154
1817	10 جويلية	إصابتين	وفاتين	//////////	154
1817	13 جويلية	عدم ذكر إجمالي الإصابات	40 وفاة من بينهم بساكرة دون تحديد العدد	//////////	155
1817	نهاية شهر جويلية	عدم ذكر العدد	//////////	//////////	162

[1] روبرت جي آليسون: **الولايات المتحدة والعالم المسلم 1776-1815**، تر: أسامة الغزولي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010، ص 58.

[2] Jean Marchika : **Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830**، thèse pour le doctorat en médecine، université d'Alger، 1927، p-p 141.123.155.162.178

1822	شهر أفريل	ذكر إصابة عدد كبير من البساكرة واليهود	////////////	//////////	178

2 – 2 حمل المياه

يرتبط هذا النشاط بالشبكة المائية في مدينة الجزائر، حيث تشتمل هذه الأخيرة على كثير من العيون والسواقي والآبار التي كانت تلبي الحاجيات اليومية لسكان المدينة، وللإشارة فإن هذه الشبكة المائية لقيت اهتماما من الحكام والمسؤولين تمثل في إنشائها وصيانتها وترميمها، زيادة على تخصيص أوقاف لها لذا فكثيرا ما نجد هذه العيون ترتبط بأسماء مؤسسيها، وقد كان للأندلسيين المهاجرين الى مدينة الجزائر خلال العهد العثماني الدور البارز في تطوير الشبكة المائية للمدينة، فهم من نقل تقنيات الري الأمر الذي أدى الى استغلال الينابيع والعيون وتطويرها، وكذا تسخيرها لاستعمالات الحياة اليومية، والى جانب دور الأندلسيين في نقل تقنيات الري وانشاء العيون، فإننا نقف على حرص الحكام واعتنائهم بها وتخصيص الكثير من الأوقاف لها[1].

ففي مجال تخصيص الأوقاف لها فإننا نقف على الدراسة التي أعدها الأستاذ يوسف أمير حول **أوقاف الدايات في مدينة الجزائر وفحوصها على ضوء سجلات المحاكم الشرعية**، وضمن هاته الدراسة نجده يحصى 23 وقفية ما بين 1748-1829م، تتعلق بـ7 دايات ساهموا بوقف ممتلكاتهم المشتملة على البحاير والبنايات والحوانيت لمصلحة الآبار والعيون والسبلات والسواقي، وهؤلاء الدايات هم: **محمد باشا بن بكير** الذي كانت له وقفيتين، **ومحمد بن عثمان** الذي كانت له 4 وقفيات، ومثله **حسن باشا ومصطفى باشا** كانت له 7 وقفيات، **اما أحمد باشا وعلي باشا**، فكان لكل منهما وقفية واحدة، في حين كانت **لحسين باشا** (1817-1830م) 4 وقفيات[2]، وفي مجال تسخير الأراضي

[1] نعيمة رزوق: **الشبكة المائية بالقصبة العلية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني – قصر الداي نموذجا –** رسالة ماجستير في الأثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر2، 2010-2011، ص 38.

[2] أمير يوسف: **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1671-1830**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر2، 2009-2010، ص - ص 146-150.

واستغلالها لمصلحة العيون، نجد في احدى الوثائق المؤرخة بتاريخ 1183هـ/ 1769م، دعوة أحمد خوجة العيون الى بناء حانوت في قطعة أرض غير مستغلة لتعود مداخيله لصالح أوقاف العيون، وهو الأمر الذي تم تجسيده وكان هذا بموافقة الداي **محمد باشا**، وبحضور قاضي الحنفية محمد أفندي[1].

والأمر نفسه في إحدى الوثائق الوقفية بتاريخ 1191هـ/1777م حيث نجد الداي **محمد بن عثمان باشا** (1766-1791م) يخصص مداخيل كراء حانوته في سوق الخراطين لبئر في راس تافورة قرب مقبرة العسكر حيث جعل ريالين كل شهر لمدة ستة أشهر من كل سنة على الدوام والاستمرار لمن يشرف على سقاية الناس، أما باقي المدخول فقد خصصه لإصلاح كل ما يتعلق بالبئر وشراء مستلزماته، وإذا كانت لم تظهر معلومات حول هؤلاء السقاءين فإننا لا نستبعد البسكريين منهم بناء على اختصاص أفراد هاته الجماعة في عدد المصادر[2]، كما أوقف نفس الداي مرة أخرى فندقا معدا لربط الدواب يقع خارج باب عزون بجميع ما فيه من بيوت ومنافع تحبيسا تاما سرمدا على العيون، وجعل النظر في ذلك لوكيل ساقية العيون، وكان هذا أواسط جمادى 1181هـ/1767م[3].

هذا وقد ذكر أحمد الشريف الزهار في مذكراته أن من المآثر العمرانية لهذا الداي اعتناؤه ببناء السواقي والعيون وتسخير الأوقاف لها، لكي يوفر سكان المدينة ما يحتاجونه في حياتهم اليومية وتسخير الأوقاف لها، وكذلك قام بتخصيص الأجور للعاملين على هاته العيون[4]، والأمر نفسه بالنسبة للداي **مصطفى باشا** الذي قام بتزويد أحد الأبراج التي بناها خارج باب الواد بالمياه حسب ما تبينه احدى الوثائق المؤرخة بتاريخ أوائل صفر عام 1219هـ/ 1804م[5].

أما بالنسبة لأحمد باشا فقد عثرنا له وقفية في هذا الشأن جاءت على النحو التالي:

---

[1] مصطفى أحمد بن حموش: **المدينة والسلطة في الإسلام – نموذج الجزائر في العهد العثماني –** دار البشائر للنشر والتوزيع، دمشق، ص 297.

[2] وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3205، الملف الثاني، الوثيقة 39.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1، و20.

[4] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 24.

[5] مصطفى أحمد بن حموش: **المرجع السابق**، ص 298.

الحمد لله بعد ان استقر على ملك المعظم الأرفع الهمام الأنفع مولانا السيد أحمد باشا أسعده الله ونصره والى كل قول أو عمل صالح ألهمه وأرشده ابن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد علي، جميع جلسة الحانوت الكاينة قرب دار الإمارة العلية، المعدة لصنعة (الحلاجية؟) ومقابلة بانحراف لباب جامع السيدة تملكها بالشراء الصحيح والثمن المقبوض من جانب بيت المال بما قدره مائة دينار كلها ذهبا عينا سلطانية وتقابضا في ذلك ثمنا ومثمونا وكان ذلك كذلك أشهد الآن السيد أحمد باشا حفظه الله تعالى شهيديه على نفسه الكريمة أنه دفع للسيد محمد خوجة العيون في التاريخ جميع الجلسة المذكورة في مقابلة الماء الذي أدخله لداره الكاينة قرب ضريح الولي الصالح سيدي علي الفاسي نفعنا الله به آمين الجاري وساقية الحامة والحقت الجلسة المذكورة بسبب ما ذكر حبسا ووقفا على الساقية المذكورة ينضاف غلة ذلك لسائر الأوقاف الموقوفة عليها بعد التبرئة بها تسترام به منفعة الحبس المذكور تحبيسا تاما مؤبدا ووقفا دائما سرمدا لا يبدل عن حاله ولا يغير عن سبيله ومنواله الى ان يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره فالله حسيبه وسائله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وذلك كله على لسان ترجمانه السيد محمد بن السيد الحاج عمر شهد على من ذكر بما ذكر والكل بالحالة الجائزة شرعا وعرفا بتاريخ أواخر شوال المبارك عام عشرون ومائتين وألف 1220هـ[1].

وبهذا فقد ساهم اعتناء مختلف الفئات الاجتماعية لا سيما الحكام منهم كما أشرنا داخل المدينة بتشييد وترميم العيون وتخصيص وقفيات عليها بكثرتها، وإذا كان القنصل الفرنسي فاليار **Vallière** أشار الى كثرتها دون تحديد عددها[2]، فقد ذكر قبله دارفيو **D'Arvieux** أن المدينة بها 125 عين[3]، في حين نجد أحد الفرنسيين ذكر أن عدد العيون داخل المدينة بلغ 150 عينا عند دخول الفرنسيين عام 1830م حيث تعلق فيها أكواب يشرب منها المارة والساكنة[4]، ومن أشهر أسماء العيون داخل مدينة الجزائر نذكر:

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 109-110، و10.

[2] P.H. Vallière: **op، cit** p2.

[3] Jean Baptiste Labat: **mémoire de Chevalier d'Arvieux**، tome5، paris، p 222.

[4] Perrot: **Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville**، imprimerie de Gaultier - Laguionie، Paris، 1830، p 35.

(**العين المزوقة، عين قطع الرجل، عين عبد الله العلج، عين سوق الجمعة، العين الحمراء عين عقبة الشواش، العين الجديدة عين فندق الزناكي، عين الجامع المعلق، العين الجديدة، عين كوشة علي، عين بن جاور علي، عين العطش، عين سباط الهجاجل، عين القصبة، عين بن فارس، عين حوانيت الغربية، عين باب الجديد**)[1]

أما من الناحية الإدارية كان يشرف على مراقبة هاته العيون موظف يعرف بخوجة العيون[2] الذي كان يتولى إدارة المياه وكل ما يتعلق بالسواقي، القنوات، العيون، ويتكفل بالأوقاف المحبوسة عليها، كما يشرف على صيانتها وترميمها[3]، وبشكل عام فخوجة العيون أو قائد العيون من خلال منصبه يعمل على التنسيق بين ثلاثة مصالح، أولها مصلحة جلب المشاريع من خلال البحث عن منابع جديدة وانشاء قنوات جديدة أو حفر آبار، وكان هذا لا يتم إلا برأي وموافقة الباشا ونجد خوجة العيون حاضرا في المجالس الاستشارية لإنشاء هاته المشاريع، أما المصلحة الثانية فهي مصلحة الصيانة والترميم التي كانت تتم بأموال الأوقاف المخصصة لها ولخوجة العيون دخل في هذه العملية، والمصلحة الثالثة تتمثل في إشرافه على توزيع المياه[4].

وبخصوص البساكرة ذكر الألماني بفايفر **Pfeiffer** أن هناك مئات منهم يشتغلون كسقائين حيث يقومون بحمل المياه في أواني نحاسية كبيرة ويضعونها أمام أبواب المنازل، لكن كلامه جاء سريعا ولم يخبرنا مثلا بالأجور التي يتلقاها البساكرة على هذه الخدمات وهل تخضع قيمة هذه الأجور لحجم الماء الذي يتم إيصاله[5]، وكذلك الأمر بالنسبة لخوجة العيون هل كان من جماعة البساكرة؟ أم أن منصبه غير مرتبط بالانتماء لهذه الجماعة؟

---

[1] مصطفى أحمد بن حموش، بدر الدين بلقاضي: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 267.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية " دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "**، **المرجع السابق**، ص 379-380.

[3] نعيمة رزوق: **المرجع السابق**، ص 147

[4] مصطفى أحمد بن حموش: **المدينة والسلطة...**، **المرجع السابق**، ص 135.

[5] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 172.

نظرا لارتباط ذكر البساكرة بحمل المياه داخل مدينة الجزائر ونواحيها فقد وجدت احدى العيون عرفت باسم عين البساكرة في باب عزون أشار إليها أحد الباحثين الفرنسيين في دراسة له حول النقوش وشواهد القبور[1]، وهذا عند ذكره للمقبرة التي فيها مكان دفن الداي محمد باشا، وأمام هذا النشاط فقد كان أملنا أن نعثر على الكثير من أسماء البساكرة انطلاقا من احتكاره لهم، غير أن النتيجة كانت العكس فالأمر يتطلب التنقيب أكثر لا سيما في سجلات البايلك المتعلقة بمصالح المياه، وهو ما سنعمل عليه مستقبلا لإثراء هذا الجانب والتوسع فيه، ومن بيت أسماء البسكريين السقاءين التي تصادفنا معها، نجد **محمد البسكري بن بوبكر** الذي كان ساقيا في ساقية سوق الكبش وقد اقترض مبلغ 40 ريال من مؤسسة الحرمين الشريفين في أواخر رمضان من عام 1207هـ/ 1791م على ان يرجعه في أواخر نفس العام[2].

وان كان ما قدمناه من إشارات حول حمل البساكرة للمياه قصد الشرب بالدرجة الأولى وقضاء الحاجيات اليومية، فإننا نعثر في إحدى التركات التي فردا من أفراد الانكشارية كان في ثكنة باب عزون وبعد وفاة هذا الأخير وتصفية تركته أخذ منها **الحاج محمد البسكري** أجرته المتعلقة بالماء 1.4 ريال، ولا ندر ان كانت هذه الأجرة تتعلق بالمياه التي استعملت أثناء عملية الدفن، أم أن المتوفي كان يحصل على الماء من الحاج محمد البسكري بصفة دورية مقابل أجرة وبقيت في ذمته بعد وفاته الجرة السالفة الذكر[3] وبما أننا تحدثنا عن احتكار البساكرة لحمل المياه داخل المدينة، فقد شد انتباهنا غيابهم عن المحلة التي كانت تخرج من مدينة الجزائر مرتين في السنة لجلب وتحصيل الضرائب من المناطق الداخلية، وهذا استنادا الى احدى الدراسات التي رصدت التنظيمات المرتبطة بالمحلة والعناصر المكونة لها من أعلى الى أسفل حيث كان من العناصر المشكلة لها مجموعة من السقاءين الذين يزودون العناصر الأخرى بالمياه، وقد وردت في هذه الدراسة التي أشرنا إليها انطلاقا من احدى سجلات البايلك وبيت المال عدة أسماء عثمانية مع ذكر انتماءاتهم

[1] Gabriel Colin: **corpus des inscription arabe et turque de l'Algérie - département d'Alger** - Ernest Leroux éditeur, Paris, 1901, p 112.

[2] وافية نفطي: **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 الى منتصف القرن 19**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 563.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و51.

الجغرافية وأرقام أوجاقهم[1] ولا وجود فيها لعناصر محلية بما فيهم البساكرة، وعليه نتساءل بدورنا عن فرضية وجود أو غياب عناصر بسكرية ضمن هذه المحال في سجلات أخرى، أم أن الأمر اقتصر على العناصر العثمانية فقط؟.

زيادة على هذا فقد اشتغل بعض الأسرى الأوروبيين في مدينة الجزائر كحمالين للماء، وهذا بتكليف من أسيادهم كما هو حال الأسير الفرنسي روكفيل **Roqueville** الذي أسر خلال القرن السابع عشر مدة تسعة أشهر، وهو الذي أشار في مذكراته الى المشقة في عمله هذا، حيث كان يمشي حافي القدمين متجولا في شوارع المدينة ومرددا لعبارة " **من يريد الماء** "، وبحسب ما ذكره فقد كان يحمل حوالي مائة برميل يوميا، سعة كل برميل 0.93 لتر، والأمر نفسه بالنسبة للأسير الأخر المسمى شستال دو بويس **Chastelet de boys** الذي اشتراه الكاتب علي خوجة وكلفه بحمل المياه وتقديم أجرة يومية له يوميا[2]، وان كان هذين المثالين الذين سقناهما حول اشتغال الأسرى الأوربيين بحمل المياه خلال القرن السابع عشر، فقد استمر البساكرة في ممارسة هذا النشاط على امتداد العهد العثماني، وكذلك خلال فترة الاحتلال الفرنسي كما سيأتي معنا في الفصل الموالي.

وقريبا من نشاط حمل المياه نجد أيضا ممارسة البساكرة لخدمات تنظيف الشوارع والمساجد، وهو ما وقفنا عليه في ضوء بعض الإشارات الواردة في ثنايا بعض المصادر، فقد كانت مصلحة تنظيف المدينة تحت تصرف موظف يدعى "**قائد الزبل**"، وهو الذي كان يشرف على سير أعوانه ومرافقيه في الشوارع وجمع النفايات، زيادة على كنسها وجمع القمامات في أماكن محددة[3]، وفي هذه العملية نجد حضورا للبساكرة بناء على ما ذكره الألماني بفايفر **Pfeiffer** من أن عدد البسكريين الذين يكنسون شوارع مدينة الجزائر يتراوح بين 80 و100 بسكري حيث يشرف على نشاطهم تركي يعرف بقايد الزبل[4]، وللإشارة فإن تنظيف

---

[1] فهيمة عمريوي: **مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية – مؤسسة المحلة نموذجا** – مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جويلية 2019، ص 65.

[2] نادية مباركي: **إطلالة تاريخية على التجهيز المائي بمدينة الجزائر ومرافقها المائية خلال العهد العثماني على ضوء مصادر غربية ووثائق محلية من الرصيد العثماني**، مجلة دراسات تراثية، المجلد السابع، العدد الأول، 30 جانفي 2017، ص 148.

[3] مصطفى أحمد بن حموش: **المدينة والسلطة...**، **المرجع السابق**، ص 143.

[4] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 172.

المدينة مثلما وقع على عاتق السلطة فإننا نجد مساهمة سكان المدينة في تنظيف الدروب المسدودة والأفنية المشتركة لصعوبة وصول عمال النظافة إليها، أما عن القمامات العمومية فكانت توجد مزبلتين يتم رميها فيهما، احداهما خارج المدينة من جهة باب عزون، والأخرى من جهة باب الوادي.

ودائما مع خدمات النظافة نجد أيضا مصلحة تنظيف المجاري التي تكفل بها موظف يدعى "**قائد الشواري**"[1]، وإذا كان صاحب قانون أسواق مدينة الجزائر لم يذكر تسمية البساكرة بصريح العبارة عند حديثه عن الأجور التي يحصل عليها هؤلاء الذين ذكرهم تحت اسم الخلايين، فإننا لا نستبعد وجودهم ضمن هذه الجماعة، حيث كان هؤلاء يأخذون عن تنظيفهم للحفرة الصغيرة 68 درهما وعن الحفرة الكبيرة نصف ريال[2]، وإلى جانب هذا نجد البسكريين داخل المساجد، حيث يسهر بعضهم على تنظيفها وتزويدها بالمياه حسب ما ورد في عدد من سجلات البايلك، ففي الجامع الأعظم كان أحد البساكرة يعمر السبالة بالمياه ويتقاضى أربع ريالات كل شهر[3]، كما نجد في نفس السجل أجرة أحد البساكرة المشرفين على دار الوضوء والمقدرة بريال واحد[4]، وكذلك الأمر بالنسبة لجامع باب عزون أين وجد من البسكريين من تكفل بتنظيف دار الوضوء، وقد لاحظنا استقرار راتبه في ثلاث سجلات ما بين 1743-1746م[5]، ومن الأسماء التي حفظتها لنا هذه السجلات نجد **الحاج رمضان البسكري** الذي عثرنا عليه بتاريخ 1152هـ/1739م[6].

3 – الحراسة الليلية والعمل داخل المنازل والقصور

3 – 1 الحراسة الليلية

يعد الأمن من أهم أساسيات التسيير والإدارة سواء في المدن أو الأرياف وهذا لمساهمته في حفظ الصالح العام وحماية ممتلكات الأفراد، لهذا لفت الجانب الأمني في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني انتباه

[1] مصطفى أحمد بن حموش: **المدينة والسلطة...**، **المرجع السابق**، ص 143.
[2] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 44.
[3] أ.و.ج/ س.ب، ع 30، س 254.
[4] أ.و.ج/ س.ب، ع 30، س254.
[5] يتعلق الأمر بالسجل رقم 254 ورقة 31، السجل رقم 248، ورقة 44، السجل رقم 249، ورقة 21.
[6] أ.و.ج/ س.ب، ع 30، س 255، و31.

كل من زارها أو أقام بها، ويعد جهاز الشرطة من بين أهم الأجهزة والمصالح التي من شأنها توفير وتحقيق هذا الأمن، ولقد كانت ظاهرة استتباب الأمن حاضرة في أدبيات الرحالة والأسرى وكذا القناصل الأجانب فهذا **ويليام شالر William Shaler** القنصل الأمريكي في الجزائر (1816-1824م) يشيد بالأمن الذي تعرفه مدينة الجزائر حيث يقوم البوليس بنشاط كثيف لا يسمح بإفلات المجرمين ويفرض عليهم عقوبات[1].

بوجه عام يمكننا التمييز بين نوعين من الحراسة التي مارستها الشرطة داخل مدينة الجزائر خلال هذه الفترة، فهناك الحراسة النهارية وهناك الحراسة الليلية التي كان البساكرة فاعلين فيها وكلفوا بها كما سنذكره، وبخصوص الحراسة الأولى فقد أوكلت إلى موظف يعرف بـ" **كاهية الخزناجي**" الذي يقوم بدوريات يتفقد من خلالها الحمامات والمنازل والأماكن المشبوهة، أما عن الحراسة الليلية فقد أسندت الى "**المزوار**" بمساعدة فرق من المشاة يتلقون الأوامر منه يجوبون شوارع المدينة ليلا بعد غلق أبوابها، وفي كل صباح كان على المزوار كتابة تقرير مفصل يوصله إلى الداي قصد الاطلاع عليه، وتجدر الإشارة أنه كان للمزوار صلاحية تنفيذ عقوبات في حق كل من وجد متلبسا بجريمة في الليل، وتختلف طبيعة العقوبة بحسب طبيعة الجريمة[2]، وعطفا على هذا فقد ذكر الطبيب **توماس شو Thomas Show** أن حراسة المدينة ليلا تكفل بها جماعة البساكرة حيث كان يوزعهم أمينهم على شوارع المدينة دون أن يذكر لنا عددهم ولو بالتقريب، وكانوا ينامون أمام الدكاكين، ليذكر لنا شيئا مهما يتمثل في تحمل البسكريين مخلفات السرقة وأنهم مطالبون بتعويض أرباب المحلات، ولا شك أن هذا الأمر راجع لصرامة الإدارة المحلية لتجنب حدوث أي سرقة[3].

أما ويليام شالر **William Shaler** عند وصفه للمدينة وشوارعها يؤكد لنا أن البساكرة أنيطت لهم الحراسة الليلية لشوارع المدينة التي تغلق أبوابها بعد المغرب ولا تفتح إلا لمن اضطر للخروج ليلا وفي عملهم هذا فإن البساكرة يخضعون لأوامر الشرطة[4]، وقد عثرنا على إحدى وثائق سجلات المحاكم الشرعية

---

[1] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 78.

[2] محمد بوشنافي: **النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد2، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، 10 أكتوبر 2010، ص 99.

[3] Thomas Shaw: **op ،cit،** p 180-181.

[4] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 94.

التي تؤكد هذا الطرح، حيث احتوت هذا الوثيقة على أمر تنصيب **محمد بن الزناقي الزابي** أمينا على جماعة العساسين في السوق الكبير ويكون بدوره مسؤولا عن 20 شخصا منتشرين في أزقة المدينة كما كان مسؤولا عن استخلاص 25 درهما عن كل دكان شهريا، ما عدا العطارين الذين كان يستخلص من عندهم 20 درهما شهريا[1].

وعلى الرغم من ان البساكرة كانوا من المكلفين بحفظ أمن وممتلكات الأهالي، فإننا نعثر في احدى الوثائق التي نشرها المستعرب برينييه **Bresnier** في كتابه الضخم، يعود تاريخها الى عهد **الداي حسين** (1817-1830م) ورد فيها تعرض أحد اتراك مدينة الجزائر اسمه **محمد التركي** الى السطو أثناء غيابه على يد البساكرة، وبعد رجوعه توجه الى منزل أحد البساكرة متهما اياه بالسرقة، ليتعرض هذا الأخير الى الضرب من البساكرة وفي نفس الوثيقة نجد أن محررها يلتمس عفو الداي على البساكرة كونهم من خدام الداي المخلصين[2]، والحقيقة ان هذه الوثيقة تكشف لنا عن التجاوزات والانحرافات التي تحدث داخل المدينة كالاعتداء على حقوق الآخرين، ودور الجهاز القضائي في حل هذه النزاعات والفصل فيها، وان كانت الوثيقة تسكت عن تفاصيل السرقة ودوافعها، الا ان الحاجة والافتقار كانت وراء هذه الممارسات لاسيما وأن البساكرة من بين الفئات المحرومة داخل المدينة.

والى جانب الحراسة في الشوارع نجد في سجلات البايلك اشتغال البسكريين في حراسة الجوامع كما هو حال البسكري الذي كان يحرس الجامع الأعظم بتاريخ 1159هـ/1746م حيث كان يتقاضى راتبا شهريا[3]، كما أن برينييه **Bresnier** عند وصفه لمؤسسة بيت المال خلال العهد العثماني والموظفين القائمين عليها نجده يذكر أن بها 3 بساكرة مكلفين بحراسة مقرها يتحصلون على أجورهم كل أسبوع[4].

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع58، و35.

[2] Bresnier Louis Jaques: **Chrestomatie Arabe (lettres- actes et pièces divers)**، 2Ed، Bastide Libraire، Alger، 1857، p 159.

[3] أ.و.ج/ س.ب، ع30، س252، و30.

[4] Solvet Charles et J. Bresnier: **Notice sur la successions musulmanes**، imprimerie de gouvernement، Alger، 1846، p 22.

كما عثرنا على أحد البساكرة كان حارسا في باب البحر اسمه الدريدي توفي عن ابني عمه مؤيد ومحمد عام 1237هـ/ 1822م، وتركة ناضة قدرها 36 ريالا صحيحة[1]، وان كان هذا الأخير قد وردت وظيفته في تركته بأنه حارس (عساس)، فإننا وجدنا بسكريا آخرا اسمه ساعد بن محمد توفي في باب البحر أوائل شهر رمضان من عام 1237هـ/1822م، وترك خمس ريالات صحيحة[2]، من خلالها يبدو أنه كان هو الآخر يشتغل في الحراسة أو الحمالة.

زيادة على نجد أن بعض البساكرة كانوا يحرسون فنادق المدينة ليلا الأمر الذي تؤكده تركة محمد العنابي الذي جيء به من فندق كجاوة وكفن من بيت المال (**قد يكون تاجرا**) ومن خلال ما قيد في تركته تبين أن له زوجة وبنتين وابن ثبت ذلك بالعدالة المرضية ببلد عنابة وقد تم توزيع مناب الزوجة والأولاد عليهم، ثم أخذ البسكري العساس أجرة شهر وهو ما يجعلنا نفترض أن البسكري كان مشرفا على حراسة بضاعة هذا التاجر طيلة فترة إقامته في الفندق السالف الذكر وكان هذا عام 1830م[3].

3 – 2 العمل في المنازل والقصور

من المظاهر التي تعكس مستوى رفاهية الأسر خلال العهد العثماني هي امتلاكها للخدم داخل بيوتها، سواء كان هؤلاء من بلاد السودان أو كانوا من داخل البلاد، كما هو شأن بعض القبائل والبساكرة الذين سنأتي على ذكرهم، فضلا عن هذا كانت بعض الأسر تشترط في صداق بناتها حالة الزواج أن تتوفر لها أمة أو أمتين لخدمت مختلف شؤونها في بيت زوجها، وقد ذكرت الأستاذة عائشة غطاس نماذج لأسر أرستوقراطية كانت الإماء حاضرة في صداق بناتهن[4]، والأمر نفسه بالنسبة لمدينة قسنطينة التي تعد هي الأخرى فضاء حضريا تعيش فيها أرستقراطية مختلفة، حيث أنه بالاستناد الى الدراسة التي أعدها الأستاذ

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و6.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و5.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و97.

[4] عائشة غطاس: **الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672–1854**، مجلة إنسانيات العدد 4، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1998، ص – ص 16-29.

محفوظ رموم حول عتق العبيد على ضوء سجل من سجلات المحكمة الشرعية يمتد زمينا ما بين (1809-1817م) تم إحصاء 276 عقد زواج اشترطت فيه الإماء[1].

أما بخصوص اشغال البساكرة فحسب شهادة القنصل الأمريكي **شالر Shaler** فإنهم كانوا يستخدمون في المنازل لتمتعهم بثقة أرباب المنازل[2]، ونفس الأمر يؤكده الألماني **بفايفر Pfeiffer** بعد أن تم ترقيته من طباخ إلى طبيب للداي أصبح تحت تصرفه بسكريان يقومان بخدمته[3]، وتأكيدا لهذين الروايتين فإننا نشير الى حالتين عثرنا عليهما ضمن سجلات بيت المال، ويتعلق الأمر بكل من بلقاسم البسكري المدوكالي المتوفي عام 1818م وقد كان خادما لبابا حسن وأخذ من تركة هذا الأخير ما قيمته 300 دراهم[4]، ومثله الحاج محمد البسكري الذي كان خادم عن شخص اسمه عبد اللطيف وتوفي عن زوجه وأولاده وأمه غائبة عام 1823م[5]، وقريبا من هذا نجد أيضا في تركة الطيب المتوفي بالقصبة أوائل جمادي الأولى 1245هـ/ 1830م عبارة ورد فيها أن أحد البساكرة أخذ ريالين أجرة خدمته للمتوفي.[6]

يورد لنا أحمد الشريف الزهار في معرض حديثه عن مراسيم تأدية الدنوش وما يرتبط بها من تقاليد وأعراف وهذا من لحظة انطلاق البايات من أقاليمهم، إلى غاية الوصول إلى دار السلطان، وبعد أن يأخذ الباي قسطا من الراحة تتم دعوته من قبل البسكري خادم الداي لتناول الفطور معه[7]، وهو نفسه الخادم الذي ورد ذكره في دفتر التشريفات، فعلى الرغم من لباسه البسيط إلا أن له مكانا هامة داخل القصر ففي المناسبات يتحصل على هدايا قيمة[8]، وإذا كان الزهار لم يحدد أدوار البسكري الذي يشتغل داخل قصر

[1] محفوظ رموم: **الحراك الاجتماعي في مدينة قسنطينة أبان القرن التاسع عشر – العتق والعتقاء نموذجا** – المجلة التاريخية المغاربية، العدد 140، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2014، ص 17.

[2] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 106.

[3] سيمون بفايفر: **المصدر السابق**، ص 25.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و138.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و170.

[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س12، و120.

[7] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 37.

[8] Albert Devoulx: **Tachrifat " recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**، imprimerie de gouvernement، 1852، p 19.

الداي، والأمر نفسه بالنسبة لألبير دوفو **Albert Devoulx** في دفتر التشريفات، فإننا نعثر على بعض هاته المهام والأدوار في الوثائق المحفوظة في الدفاتر الجبائية بالأرشيف التونسي والمتعلقة بالإحسانات والهدايا التي كان يقدمها بايات تونس خلال العهد العثماني لشخصيات وموظفين ساميين في الجزائر، يمدنا الدفتر رقم 2144 بنماذج من هاته الوظائف داخل قصر الداي، ومما ورد بخصوص البساكرة في هذا الدفتر أنهم تحصلوا على هديا مالية من تونس كغيرهم من موظفي القصر بتاريخ شوال من عام 1170هـ/1757م أتى بها الشيخ سي محرز كاتب الباشا، ويتعلق الأمر **ببساكرة الصراية** الذين تحصلوا على 10 ريالات، وبساكرة المطبخة الذين تحصلوا على 10 ريالات وفي هدية أخرى قدم بها الشيخ سي أحمد الأصرم بتاريخ شوال من عام 1171هـ/ 1758م، نعثر على بسكري الدار الذي أخذ 3 ريالات، وبساكرة الصراية الذين أخذوا 10 ريالات، كما كان مبلغ 33 ريال مشتركا بين البساكرة الذين يخدمون في الدار، والبسكري الذي يحضر الخضر، والبسكري الذي يحضر الكباش والدجاج والبسكري الذي يحضر الحلاق كل يوم، زيادة على طباخ الدار وقايد الزبل ونصارى دار السلطان[1]، وقد ذكر الأسير الأمريكي كاثكارت **Cathcart** أنه عقب أسره تم أخذه مع عناصر من طاقم سفينته للعمل في القصر فاثنان منهم عينا رؤساء على الخدم، وواحد اختير للعمل في المطبخ وهو نفسه كان يشتغل في الحديقة إلا أننا نجده يركز في صفحات كثيرة على الأسرى الأوروبيين الذين كانوا خدما ويهمل العنصر المحلي وحديثه عن الخدم الأجانب ارتبط بمعاناتهم وسوء المعاملة التي كانوا يتلقونها[2].

وعند حديث فونتير دي بارادي **Venture De Paradis** عن قصر الداي وذكره لحاشية البلاط نجده لأربعة بساكرة يعملون في قصر الداي ويتكفلون بشؤونه[3]، وتجدر الإشارة الى أنه كان للبساكرة حضورا في قصور بايات قسنطينة وهو ما نستشفه من قسمة تركة أحمد باي التي نشرها الأستاذ سعيدوني[4] حيث ورد فيها مناب كل علي بن محمد البسكري، ومزيان بن بوثلجة اللذين شغلا منصب قائد المقصورة[5]،

[1] أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر رقم 2144، ص- ص 253-256-260.

[2] جيمس ليندر كاثكارت: **المصدر السابق**، ص 22-23.

[3] Venture De Paradis: **op، cit**، p115.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري "بايلك الشرق أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف" تقديم وتعليق وترجمة**، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص - ص 121-124.

[5] قائد المقصورة هو حاجب الباي يحرص على الاعتناء بالمسكن الخاص بالباي.

كما ان هذا المنصب في مدينة قسنطينة لم يقتصر على العنصر المحلي فقط بل هناك من النصارى المهتدين من اشغل فيه[1].

وفي الكتاب الذي نشره المستشرق برينييه **Bresnier** نشر وثيقة طلاق الولية حنيفة بنت حسين باشا من زوجها ابن خليل بتاريخ شهر ذي الحجة 1244هـ/1828م، وكان من بين الشهود على هذا العقد بالمحكمة الحنفية أحمد باش بسكري الذي كان يشتغل بدار الإمارة[2]، ولا ندر ما طبيعة الواجبات والأعمال التي كان مكلفا بها، كما لا نعلم الصلاحيات التي كان يتمتع بها في ظل سكوت الوثيقة عن هذا الأمر، ونشير أيضا الى احدى الوثائق التي ورد فيها أن أحد البساكرة المشتغلين في دار الإمارة أتى بعبدين الى مؤسسة بيت المال اسمهما جيء لنا من دار الإمارة عبدين وهما ساعد وإبراهيم على أواخر شوال 1233هـ/ 1818م[3]، ولا نستبعد اشتغال وخدمة البساكرة في منازل القناصل الأوربيين المقيمين في مدينة الجزائر وفحوصها وهذا بناء على ما ذكره القنصل الأمريكي ويليام شالر **William Shaler** في معرض حديثه عن اشتغال القبائل في منزل القنصل الإنجليزي[4].

4 – البساكرة الدلالون

تعد الدلالة من بين أبرز الأنشطة والخدمات التي مارسها أفراد من جماعة البساكرة داخل أسواق مدينة الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا انطلاقا من بعض الإشارات التي عثرنا عليها في مخلفات سجلات بيت المال سنشير إليها، وقبل هذا نذكر أن نشاط الدلالة قد وجد هو الآخر في مختلف أسواق المدن العربية خلال نفس الفترة، ففي خان الخليلي بمصر خلال العهد العثماني وجد الدلالون المكلفون بتجارة الرقيق وكانوا تحت سلطة شيخ الدلالين، ومما تجدر الإشارة إليه أنه وجدت قوانين وشروط تخصهم من بينها ان لا يتجاوز عدد 12 دلالا، كما يجب أن يكون هؤلاء الدلالون أبناء دلالين مما يعني توارث هذه المهنة فضلا عن هذا يجب أن يتصف هؤلاء بالصدق والاستقامة، وللتأكد من هذه الشروط كان القاضي يرسل من يتحقق ويتحرى للحفاظ على النظام العام، وأي مخالفة لهذه الشروط فإنها تعرض صاحبها للعقاب والفصل

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري**...، **المرجع السابق**، ص 143.

[2] Bresnier Louis Jaques: **op، cit،** p366

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س7، و3.

[4] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 198.

من وظيفته[1]، وفي أسواق حلب وجد الدلالون كذلك فمنهم من كان مختصا في بضاعة معينة كما هو حال دلالو العفص، ومنهم من كانوا دلالين بصفة عامة تختلف أنواع البضائع التي تسند لهم[2].

أما عن مدينة الجزائر فنجد في قانون أسواق مدينة الجزائر بعض الإشارات المتعلقة بالدلالين لاسيما أجورهم وكذا الضرائب التي يدفعونها، فبموجب احدى القوانين المعمول بها المؤرخة في عام 1116هـ/1704م، كان الدلال عند بيعه للمبيعات التي وكل ببيعها يأخذ 4 قطع ذهبية عن كل ألف قطعة، وإذا بقيت هذه السلعة مدة ثلاث سنين عنده ولم يتمكن هو من بيعها وباعها غيره فإنه يأخذ نصف المقدار المخصص له فقط، وفي المقابل نجد الدلال يدفع رسوما تتوجب عليه قيمتها درهما عن كل دينار[3]، هذا ونجد قانونا آخر ينص على أن كلا من الدلال وحمال الزيت وحمال الحبوب وحمال البياض وحمال الفحم لا يحق لهم ممارسة التجارة في المواد التي يحملونها، ومن يخالف هذا الالتزام يتعرض للعقوبة[4] كما قيد عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويهد عقدا بتاريخ غرة صفر 1112هـ/1700م يتضمن اشتراك كل من مبارك وحييم بن عاشور اليهودي في كمية من القماش قيمتها الإجمالية بما فيها أجرة حملها 326 ريال، وقد أودعاها في دار مبارك الدلال[5].

لقد كان أمين الدلالين يخضع لسلطة شيخ البلد على عكس بقية الحرف التي كان أصحابها تحت سلطة أمينهم[6]، ومن الضرائب التي دفعتها جماعة الدلالين نجد ضريبة الغرامة التي كانت عام 1671م حسب ما ورد في قانون أسواق مدينة الجزائر وكانت قيمتها 117 ريال وقد خصت جماعة الدلالين بسوق الخياطين[7]، واستنادا الى أحد الدفاتر المحفوظة ضمن رصيد بيت المال والمتعلقة بالضرائب يعود الى ربيع الأول

---

[1] سليمان محمد حسين: **خان الخليلي في العصر العثماني" دراسة تاريخية وثائقية "**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 45، ص 48.

[2] عبد الكريم رافق: **مظاهر التنظيم من الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 4، جامعة دمشق، 1981، ص 32.

[3] عبد الله بن محمد الشويهد: **المصدر السابق**، ص 39-40.

[4] نفسه، ص 70.

[5] نفسه، ص 99.

[6] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...**، **المرجع السابق**، ص 150.

[7] نفسه، ص 235.

من 1210هـ/1795م فقد دفع الدلالون مبلغ 2685 ريال من أصل 23512 ريال دفعتها 19 جماعة حرفية[1]، ومن بين الممارسات التي مارسها الدلالون هي تلك الأدعية التي كانوا يرددونها قبل بداية ممارسة نشاطهم، حيث كانوا يتوجهون الى المسجد المعروف بجامع الدلالة وبعد قراءة سورة الفاتحة يرددون ما يلي:

يا فتّاح يا رزاق يا رب، العمل عليك والشهاد، الطـلـبة فيـك يـا ربي، وعند تجولهم في الأسواق لعرض مبيعاتهم كانوا يرددون: **باب الله من يستفتح يا ربّاح** وبعد أن قدمنا هذه اللمحة المقتضبة عن الدلالة والدلالون في مدينة الجزائر بشكل عام، نتساءل عن مدى مساهمة البساكرة في هذا النشاط.[2]

تعود أول إشارة عثرنا عليها الى عام 1668م حين نعثر على اسم الحاج أحمد البسكري باش دلال بيت المال الذي كان حاضرا بتوجيه من ناظر المؤسسة نفسها، وهذا عند شهادة كل من عبد القادر الإنكشاري بن أوسطه، ومحمد الإنكشاري ابن عبدي على أن الشاب علي بن علي بلكباشي قد توفي في بلد الكفار بعد مدة ثمانية أشهر من أسره هناك عندما كان مسافرا الى بر الترك، وكان نص هذه الشهادة بتاريخ 1079هـ/1668م، وقد اقتبسنا هذه الإشارة من مقال للأستاذ خليفة حماش يتعلق بموضوع الأسرى الجزائريين في البلدان الأوروبية[3]، بعدها نجد اسم أحمد البسكري الدلال المتوفي عن زوجه وبيت المال جيء بتركته من زنقة بمزود أواخر ربيع الأول عام 1203هـ/ 1789م، وكفن بما قيمته 5 دنانير ذهبا[4]، هذا ويمكننا أيضا استنباط العلاقة التي كانت بين الدلالين ومؤسسة بيت المال، الأمر الذي توضحه بعض التركات التي ترد فيها مخلفات بعض المتوفين يحرص الدلالين على ارجاعها الى مؤسسة بيت المال أو بيعها وإحضار قيمتها المالية الى نفس المؤسسة، ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا المقام ما ورد ضمن تركة تتعلق بإحدى النساء المتوفيات لم يرد اسمها وجيء بها من حمام السبوعة بتاريخ أواسط شوال 1220هـ/1805م أتي بها من دار باش سايس وكان من ضمن ما تركته ... عند بسكري دلال لم يعرف اسمه[5]، وفي تركة أخرى

---

[1] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون..**، **المرجع السابق**، ص 246.

[2] نفسه، ص 175.

[3] خليفة حماش: **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 104.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و140.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س3، و113.

وجدنا أثاث امرأة مقتولة ببير الرمانة نعثر فيها على شخص ابن إبراهيم البسكري الدلال 1245هـ/ 1830م، وفي تركة عائشة اللمدانية التي كفنت من بيت المال 1245هـ/ 1830م نعثر على اسم محمد البسكري الذي قبض على فردين مسايس كانتا مرهونتين بعد أن قبض الذمي ابن معطى دينه ودفع فردين، ونفس الأمر بالنسبة لأحمد التركي المتوفي عن زوجه وبيت المال 1245هـ/1830م بعد ذكر مخلفاته والتي في غالبيتها ألبسة (**كبوط، عمامة، سروال**) نجد مقابل هذه التركات بسكري الدكان[1]، والمقصود بالدكان هو مؤسسة بيت المال، ولا نستبعد أن يكون علي الدلال بن دحمان هو الاخر بسكريا حيث عثرنا على وثيقة مفادها أن الحسن الحمّار بن عمار القسنطيني ابتاع دابة خضراء اللون من المكرم علي الدلال بن دحمان بثمن قدره 60 ريال كلها بوجو أوائل شهر ربيع الأول من عام 1245هـ/1830م[2]، وهذا على اعتبار أن البساكرة استعملوا الأحمرة أثناء مزاولتهم للحمالة أو تنظيف الشوارع وكذا نشاط الدلالة.

5 – خدمات وأنشطة أخرى

وإذا كانت هذه الأنشطة السالفة الذكر من أبرز ما مارسه أفراد جماعة البساكرة داخل مدينة الجزائر، وتواتر ذكرها في الكثير من المصادر، فإن سجلات المحاكم الشرعية وكذا سجلات بيت المال تفصح لنا دائما عن أنشطة ومجالات عمل أخرى لهاته الجماعة، وعلى الرغم من شح المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة التي سنوردها، إلا أنها جد مهمة وتعكس لنا انفتاح البساكرة على مجالات متعددة، وأول ما نستهل به حديثا عن هذه الأنشطة هو ممارسة البساكرة لبيع السمك، حيث عثرنا على ثلاث تركات مختلفة تشير الى هذا النشاط أين يرد اسم البسكري مع عبارة "**الحوات**" كما هو حال سليمان البسكري الحوات المتوفي في أواسط جمادى من عام 1201هـ/ 1787م[3]، أما التركة الثانية فإنه بناء على ما ورد فيها يتضح لنا أنا صاحبها كان حواتا، حيث توفي محمد بن موال البسكري 1239هـ/ 1824م وترك ناضة عند الحاج محمد الحرار بباب البحر قدرها 115 ريال دورو ودينار ان ذهب ونصف محبوب ذهب دفعها المذكور لبيت المال، وله شبكة وضعها ذمي عنده مرهونة في مائة ريال دراهم وله 150 بذمة السيد علي الحوات سلفا، وله أيضا

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و56، 58، 77.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، و106.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و16.

ناضة موضوعة على سبيل الأمانة عند السيد مصطفى بن الحاج عمر بتاريخ أوائل جمادى الأولى[1]، أما آخر تركة فهي تحص البسكري الحوات، وقد وردت فيها عبارة "**المغروق**" التي توحي بأن صاحبها توفي غرقا دون أن ترد أسباب وكيفية هذا الغرق، وتضمنت تركته (**خردة، خردة للحوت، حايك، فلوكة**)، زيادة على هذا نجد في التركة أن الشخص الذي أتى بقارب (**فلوكة**) البسكري المتوفي أخذ أجرته وبعد أن تم تصفية تركة البسكري قبض ابن عمه محمد جميع متروك المالك بتاريخ 1244هـ/ 1829م[2]، وكغيرهم من الجماعات الحرفية فقد كان لهؤلاء الحواتين أمين يشرف عليهم يخضع لسلطة شيخ البلد[3].

ومن حرفة بيع السمك ننتقل الى حرفة أخرى تتعلق بصناعة المشروبات والتي يطلق على صاحبها "**شرباجي**"، وكما هو الحال مع بائعي السمك فقد عثرنا أيضا على ثلاث تركات تتعلق بهذه الحرفة، منها تركة البسكري الشرباجي الذي لم يذكر اسمه اشتملت على (**زبيب، تفاتف، مطرح، صندوق**) كانت في حانوت الإسكافي أواسط شعبان عام 1203هـ/ 1789م[4]، ثم نجد تركة بسكري شرباجي توفي في العين الحمراء اسمه الوافي كفن من بيت المال أوائل ذي القعدة 1236هـ/ 1821م، ترك 40 ريال دراهم[5]، اما التركة الثالثة فهي لبسكري شرباجي توفي عام 1241هـ/ 1826م، قيمة تركته 107 ريال (**7 ريالات ثمن خزانة، 91 ريال ثمن خردة**)[6]، ودائما مع مجال الصناعات نجد بسكريا من القنداقجية توفي عام 1241هـ/ 1826م[7]، وترتبط هذه الصناعة بصناعة أعقاب البنادق، وعلى الرغم من احتكار أفراد الجيش الإنكشاري لهذه الصناعة إلا أننا وجدنا هذه الحالة التي تجعلنا نتساءل حول إمكانية انخراط هذا البسكري في الجيش الإنكشاري.

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و18.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و51.

[3] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...**، **المرجع السابق**، ص 230.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و104.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، 150.

[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و10.

[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و5.

من بين التركات المتعلقة بالبساكرة التي عثرنا عليها نجد تركة ورد فيها المداح البسكري 5.1 توفي 1233هـ/1818،[1] وبما أننا لا نملك معطيات بخصوص ممارسة البساكرة لهذا النشاط سواء في الوثائق الأرشيفية أو المصادر الأجنبية، فإنه يمكن القول بناء على ما ورد في هذه التركة أن ممارسة البساكرة لهذه الخدمة من الحالات النادرة، وبخصوص ما يقوم به المداحون ولأخذ صورة عامة فإننا نقتبس نصوصا من بعض المصادر المحلية التي عاش أصحابها في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وكانوا شاهدين على المدائح لاسيما خلال المناسبات الدينية، فهذا ابن عمار الجزائري يصف لنا جانبا مما يرتبط باحتفالات المولد النبوي الشريف في قوله " ..**هذا وقد جرت عادة أهل بلادنا الجزائر حرسها الله من الفتن وأحاطها من الدوائر أنه اذا دخل شهر ربيع الأول انبرى من أدبائها وشعرائها من إليه الإشارة وعليه المعول الى نظم القصائد المديحيات والموشحات النبويات ويلحنونها على طريق الموسيقى بالألحان المعجبة ويقرؤنها بالأصوات المطربة ويصدعون بها في المحافل العظيمة والمجامع المحفوفة بالفضلاء والرؤساء وهم في أكمل زينة وأجمل زي وأحسن شارات تعظيما لهذا الموسم الذي شرف به الإسلام واحتفالا بمولده عليه الصلاة والسلام**..."[2].

كما نجد الرحالة الجزائري ابن حمادوش يؤكد أمر هذه الاحتفالات عنما نجده في فاس يقارن بينها وبين احتفالات الجزائر، مشيرا الى أن الاحتفالات في الجزائر أخف من الاحتفالات في فاس، هذا وقد ذكر ابن حمادوش عبارة **الطبالين والعياطين**، ولا شك أن فيهم المداحين[3]، ونواصل مع ابن حمادوش فيما يتعلق بليلة القدر التي ذكر بشأنها اشراف متولي الجامع الكبير على إخراج كمية معتبرة من الشموع وبعد صلاة العصر يخرج المؤذنون حاملين الشموع ويطوفون في أنحاء المدينة مع رفع أصواتهم بالأناشيد والصلاة والسلام على النبي، وكانت هذه الليلة ليلة للصلاة وتلاوة القرآن والتضرع بالدعاء[4].

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و100.

[2] أحمد بن عمار: **نحلة اللبيب بأخبار الرحلة الى الحبيب**، مطبعة بيير فونطانة، الجزائر، 1903، ص 15-16.

[3] عبد الرزاق ابن حمادوش: **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 84.

[4] نفسه، ص 125-126.

هذا وعند حديث **شالر Shaler** عن البسكريين ذكر أنهم يحتكرون صناعة الخبز، وكذلك هم الذين يحملونه للبيع[1]، مع العلم أن المصادر التي تعود الى العهد العثماني تشير الى أن صناعة الخبز كانت حكرا على جماعة الجواجلة وجماعة بني مزاب، وخلال العهد الفرنسي نجد أحد الفرنسيين المقيمين في المدينة يتحدث عن اشتغال البساكرة في صناعة الخبز[2]، زيادة على هذا فقد كان عدد قليل من البساكرة يشتغلون عمالا يوميين في المزارع[3]، ولا نستبعد أن يكون أحد البساكرة المتوفي عن زوجه في بني مسوس من عمال المزارع على اعتبار أنه قد وردت في تركته بقرة وحمار[4]، والأمر نفسه بالنسبة الى تركة عبد القادر البسكري عام 1818م التي عثرنا فيها على بغل أزرق الذي كان عند الحاج محمد الحرار[5].

وإذا كانت غالبية أنشطة البسكريين خلال هذه الفترة ارتبطت بالأشغال الشاقة وبالعديد من الخدمات، فإن هناك بعض الإشارات الدالة على اشتغالهم في السلك الديني كما هو حال محمد البسكري الذي قام بجرد أوقاف مسجد سوق الدخان[6]، وكذلك البسكري الحزاب الذي كان في الجامع الكبير الذي كانت أجرته أربعة اثمان ريال[7]، وآخر ما نختم به كلامنا حول هذه الأنشطة هو ذلك البسكري الذي ورد في تركته أنه كان غسالا وقد توفي عام 1233هـ/ 1818م، ترك 16.4، ومعلوم أن مؤسسة بيت المال كان بها من يشتغل بتغسيل الموتى، لذا لا نستبعد أن يكون من البساكرة من اشتغل بهده الخدمة في نفس المؤسسة[8].

6 – البساكرة بين الثروة والفقر

[1] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص 110.

[2] Stephen dEstry: **op، cit**، p 154.

[3] Buret Eugène: **Question d'Afrique، de la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation**، Ledoyn librairie، Paris، 1842، p 92.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س4، و94.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س7، و3.

[6] وافية نفطي: **المرجع السابق**، ص 109.

[7] نفسه، ص 435.

[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و80.

كثيرا ما يقترن الحديث عن البساكرة بالفقر والحاجة والحرمان على العموم، وهذا لطبيعة أنشطتهم الممارسة فدولاماي **De La Maye** يذكر عام 1800م بأنهم أناس فقراء يبيتون في العراء[1]، ونفس الشيء يذكره أمين القنصلية الدانو-نرويجية في إحدى رسائله خلال إقامته بالجزائر عام 1817 في قوله " **...وهناك البسكريون وهم فقراء جدا...**[2].

من خلال ما ورد في دراسة الحرف والحرفيون حول مخلفات الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر بخصوص ثرواتهم نقف على التباين في مستوى الثروات ضمن الجماعة الواحدة، الأمر الذي مرجعه إلى اختلاف طبيعة الأنشطة الممارسة ودورها في المستوى المعيشي، فدخل الموظفين يختلف عن دخل أصحاب الحرف، والذي بدوره يختلف عن المشتغلين بالأشغال الشاقة والخدمات، ففي احدى العينات الدراسة السالفة الذكر والتي تمتد زمنيا بين 1807-1817م تراوحت مخلفات البساكرة بين 21 ريالا كأدنى حد و12954 كأقصى حد، هذه الأخيرة هي ثروة محمد بن الحاج محمد البسكري الذي حاز على المرتبة الثامنة عشر ضمن 26 ثري من أثرياء المدينة، ومن المفارقات التي تصادفنا بخصوص الثروة عند هذه الجماعة هي تركة البسكري خادم الحاج عبد اللطيف المتوفى عام 1822م والذي كانت له ثروة تقدر بـ 8182 ريالا[3]، في حين نجد سليمان الحوات على الرغم من كونه بائع إلا أنه لم يخلف سوى 3 ريالات[4] وكذلك البسكري الشرباجي الذي خلف 14 ريالا[5]، ولا شك أن أمر ثروة الخادم البسكري يلفت الانتباه الى سر هذه الثروة وكيفية تحصيلها ومكانته عند سيده، وهل هناك نماذج أخرى تشبهه؟ كما أننا نتساءل كذلك عن القيمة الضئيلة لتركة البسكري الشرباجي والبسكري الحوات فهل هذا راجع إلى محدودية الدخل اليومي؟ أم راجع إلى تعدد أوجه الإنفاق؟ إذا وضعنا فرضية كثرة أفراد أسرتيهما.

---

[1] M. Emerit : **Alger en 1800، daprés les mémoires inédits De La Maye، revue d'histoire magrébine**، N 02، Tunisie، 1994، p 175.

[2] توريبورن أوديغارد: **سلم وصداقة دائمان " معاهدة السلم بين مملكة الدانمارك – نرويج وإيالة الجزائر 1746 "**، ترجمة: ليندا توشي بن منصور، دط، منشورات المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائر، 2017، ص 63.

[3] عائشة غطاس: **الحرف والحرفيون...**، **المرجع السابق**، ص 357- 358.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، س2، و63.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، س2، و215.

الحقيقة أن تركات ومخلفات بيت المال هي المصدر الوحيد الذي من شأنه أن يقربنا من المستوى المعيشي ومدى فقر أو ثراء الأفراد، هذا لا سيما في ظل عدم معرفة مداخيل وأجور البساكرة اليومية وسكوت المصادر المكتوبة عنها ما عدا بعض الإشارات العابرة، ومحاولة منا لمعرفة هذا الجانب استندنا الى الدراسة التي أعدها الأستاذ ياسين بودريعة الموسومة بـ "**الثروة والفقر في مدينة الجزائر ما بين 1786-1800م**" والتي قام فيها بتصنيف الثروة الى خمسة مستويات، يتعلق المستوى الأول بمستوى الفقر المدقع الذي تتراوح فيه الثروة بين 1 ريال و9 ريالات، يليه مستوى الفقر الذي تتراوح تركاته ما بين 10 ريالات و99 ريال، ثم يليه مستوى متوسط الحال الذي تنحصر تركاته ما بين 100 ريال و999 ريال، ثم نجد مستوى الثراء الذي تتراوح تركاته ما بين 1000 ريال و9999 ريال، وفي الأخير نجد مستوى الثراء الفاحش الذي تكون تركاته أكثر من 10000 ريال[1].

انطلاقا مما توفر لنا من تركات تخص البساكرة كعينة لدراستنا (**سبق وأن أشرنا إليها في الفصل الثاني**) فإننا لم نتمكن من قراءة سوى 32 تركة كانت واضحة القيمة وهذا حرصا منا على عدم تقديم قراءة خاطئة على اعتبار أن الكثير من الوثائق يصعب قراءتها في جهاز الميكروفيلم لعدم وضوحها، فضلا عن هذا هناك 6 تركات تمكنا من قراءة طبيعتها وتحديدها، لكننا لم نتمكن من ضبط قيمتها وسنأتي على ذكرها في ختام هذا العنصر، ومن هنا نتساءل بدورنا: ما مدى مطابقة ما ورد في بعض المصادر لتركات بيت المال فيما يخص فقر البساكرة وتردي معيشتهم؟ هل وجدت عناصر من البساكرة كانت ميسورة الحال؟ وما هو حظ البساكرة من الثروة؟

انحصرت قيمة التركات التي وقفنا عليها بين 3 ريالات كأدنى حد وبين 2202 ريال كأقصى حد، ومن بين 32 تركة السالفة الذكر أحصينا 13 تركة تندرج في صنف البساكرة الفقراء، أي بما يشكل نسبة 40.62% وهي النسبة التي تأتي في المقام الأول، وعليه يتأكد لنا فقر البساكرة المقيمين داخل مدينة الجزائر حينما نجد في المرتبة الثانية 11 تركة تخص صنف الفقر المدقع بما يشكل نسبة 34.37%، وعليه فإن نسبة 75% من البساكرة كانوا فقراء، وضمن صنف الفقراء حاولنا ربط قيمة التركة بطبيعة الحرفة أو النشاط الممارس غير أنه من أصل 13 تركة فإننا لا نجد سوى 5 تركات أبانت عن نشاط أصحابها ويتعلق

[1] ياسين بودريعة: **المرجع السابق**، ص 51.

الأمر ببسكري غسال توفي عام 1818م وترك 16.4 ريال[1]، أما التركة الثانية فهي لبسكري اسمه الدريدي كان حارسا في باب البحر توفي عام 1822م وترك 36 ريال[2]، وهناك بسكري كان يشتغل في الديوان توفي عام 1820م ترك 10 ريالات[3]، أما بالنسبة للتركتين المتبقيتين كانتا لبسكريين اشتغلا "**شرباجية**" الأول توفي عام 1788 تاركا 14 ريال[4]، والأخر اسمه الوافي توفي عام 1821تاركا 40 ريالا[5]، وإلى جانب قيمة التركات نشير أيضا الى وضعية هؤلاء البساكرة الاجتماعية فمن الناحية النظرية يبدو أن المتزوج ومن له أولاد تتعدد أوجه الإنفاق لديه وقد تقل أمواله التي يقوم بادخارها على عكس من هو أعزب، إلا أنه في ضوء تركات هذا الصنف لم نجد سوى تركتين لبسكريين كانا متزوجين ويتعلق الأمر بكل من أحمد بن الشريف البسكري الذي توفي عن ابنه عبد الله عام 1828م وترك 11 ريال[6]، وكذا محمد بن مريزق الذي توفي عن بنتين عام 1824م وترك ما قدره 32.2 ريال[7].

أما عن صنف الفقر المدقع فكما أشرنا أنه قد بلغ عدد تركاته 11 تركة انحصرت بين 3 ريالات كحد أدنى و8 ريالات كحد أقصى، وقد بلغ مجموعها 58 ريال أي بمعدل 5.27% ريال للفرد الواحد وهو ما يعكس لنا تردي مستوى معيشة هؤلاء، وهذا على الرغم من اشتغال بعضهم في بعض الحرف حيث وجدنا بسكريا كان يشتغل مداحا ترك 5.1 ريال، وبسكريا آخرا كان يشتغل في الديوان ترك 5.2 ريال، بالإضافة الى مصطفى البسكري الذي كان في الجيش الإنكشاري وبلغت تركته 8.2 ريال وهي أكبر تركة بالنسبة لهذه العينة[8]، وكذا سليمان البسكري الذي كان بائعا للسمك وترك بعد وفاته 3 ريالات[9]، ولكي نقترب أكثر من واقع هاته الشريحة الفقيرة عمدنا الى المقارنة بين قيمة تركاتهم وقيمة سعر صاع من القمح في مدينة الجزائر وفقا للسنوات المتعلقة بالتركات، وهذا استنادا الى الدراسة القيمة التي أعدها الأستاذ المنور

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و80.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و6.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و155.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، س2، و215
[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و150.
[6] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و42.
[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع4، س9، و20.
[8] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و100، 91، 67.
[9] أ.و.ج/ س.ب.م، س2، و63.

مروش حول العملة والأسعار، فمن أصل 11 تركة السالفة الذكر لدينا تركة واحدة كانت خلال عام 1787م، وخمسة تركات كانت خلال عام 1818م، وتركة واحدة خلال عام 1821م، وتركتين خلال عام 1822م، وتركتين خلال عام 1826م.

فالنسبة لعام 1787م قدر فيه سعر الصاع من القمح بـ 2.13 ريال وهو سعر مقبول يعكس لنا طبيعة الاستقرار ووفرة المحاصيل الزراعية على عكس ما سنقف عليه في السنوات القادمة، ففي عام 1818م بلغ سعر الصاع من القمح 22.50 ريال، وهو مبلغ جد مرتفع يرتبط ارتباطا وثيقا بانعكاسات المجاعات والأوبئة وسنوات القحط التي كانت في عام 1817 والتي شملت الكثير من المدن الجزائرية، أما بخصوص سنتي 1821-1822م فإن أسعار القمح تراوحت 4.63 ريال كحد أدنى و12 ريال كحد أقصى، وبالنسبة لسنة 1826م فقد انحصر سعر الصاع من القمح ما بين 10 ريالات و13.50 ريال وعليه من خلال استعراض هذه الأسعار يتأكد لنا فقر وحاجة هذه الشريحة بصفة عامة ويزداد وضعهم تردیا في ظل وجود أزمات وعدم الاستقرار[1].

أما فيما يتعلق بصنف متوسطي الحال فقد أحصينا 5 تركات أي بنسبة 15.62%، انحصرت بين 107 ريال و265 ريال، حيث كانت هذه الأخير هي تركة محمد بن موال البسكري الذي كان "**حواتا** " فمن خلال تركته بعد وفاته عام 1824م ورد بأن له عند الحاج محمد الحرار بباب البحر ما قدره 115 ريال، كما له أيضا بذمة السيد علي الحوات 150 ريال.

أما ثاني تركة من حيث الترتيب فهي لساعد بن خليفة الكلتومي المتوفي في عام 1818م والذي خلف 240 ريال ولم ترد حرفته أو نشاطه في هذه التركة[2]، لتأتي بعدها تركة عبد القادر البسكري بقيمة 198 ريال المتوفي عام 1818م[3]، ثم تليها تركة مبارك البسكري المتوفي عام 1822 بما قيمته 136 ريال[4]،

---

[1] المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني " العملة، الأسعار والمداخيل"**، ج1، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص - ص 153-167.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف3، ع3، س8، و44.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س7، و3.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س4، و6.

وفي الأخير نجد تركة بسكري شرباجي توفي عام 1826م ترك 107 ريال[1]، وهنا نلاحظ فيما يتعلق بهذه الحرفة أنه هناك تباين في قيمة التركات حيث سبق وأن أشرنا الى بسكريين اشتغلا نفس الحرفة أحدهما ترك 14 ريال، والآخر ترك 40 ريال.

هذا وقد كان للبساكرة حظ في الثروة حيث سجلنا نسبة 9.37% تتعلق بثلاث حالات الأولى لبسكري متوفي في بني مسوس عام 1815م ترك ما قيمته 1357 ريال[2]، والثانية لبسكري توفي عن زوجه في بني مسوس هو الآخر عام 1817م وترك ما قيمته 1407 ريال[3]، أما آخر تركة فهي تخص بسكريا توفي عن زوجه في العين الحمراء عام 1815م وترك ما قيمته 2202 ريال[4]، ورغم ارتفاع قيمة هذه التركات إلا أننا نجهل حرف ونشاطات أصحابها.

وفي الأخير نشير الى التركات التي لم نتمكن من قراءة قيمتها حيث اشتملت هذه التركات على مخلفات مادية تراوحت بين ألبسة وأواني ومفروشات بالإضافة الى أدوات تستعمل في ممارسة أنشطة يومية كالصناديق والحبال وغيرها، كما أنه كثيرا ما ترد هذه المخلفات بلغة عامية، وفيما يتعلق بهذه التركات فإننا نجد امرأة بسكرية توفيت عن زوجها في عام 1789م وجاءت في تركتها أنها خلّفت صندوقا وحايكان، كما نجد في مخلفات البسكري الشرباجي الذي توفي في نفس السنة (**زبيب – مطرح – تفاتف – صندوق**)[5]، هذا وخلّف محمد الرحماني البسكري المتوفي عام 1818 ما يلي (**ألواح، فخار، لحاف، سروال، حايك، فوطة، صندوق**) حيث تم تصفية تركته وقبض دين عليه، والأمر نفسه بالنسبة للولية عائشة بنت رمضان أمين البساكرة كان التي توفيت عام 1818 ومما تركته (**طنجرة، مضربة، خردة، زربية، حايك، صندوق، مقفول، أحذية**)، كما توفي بسكري من سيدي محمد الشريف وقبضت زوجته متروكه

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و10.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و145.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س4، و94.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع2، س5، و85.
[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1، ع1، س2، و118، و104.

المتمثل في **حبل وكبوط**[1]، **أما** آخر تركة فهي للبسكري الحوات المتمثلة في (**خردة، خردة للحوت، حايك، فلوكة، أجرة من أتى بالفلوكة**) وقد قبض ابن عمه محمد جميع متروك المالك عام 1829م[2].

بقي علينا في الختام أن نشير الى ضرورة التعامل مع المعطيات الواردة في تركات بيت المال بدقة وحذر، وهذا قصد تحري الموضوعية وتجنب القراءات الخاطئة، فمثلا بخصوص قيمة التركات الواردة في السجلات السالفة الذكر كثيرا ما نجد خطا صغير تحت الرقم الذي بعد الفاصلة، وقد يعتقد الباحث لأول وهلة أن الأمر عادي، إلا أنه العكس فكل خط تحت رقم معين له قيمة معينة[3]، وهو الأمر الذي انتبه إليه الباحث **محمد ميلودي** عندما عثر على سجل من سجلات البايلك يشرح هذه الرموز، ونحن بدورنا لم ننتبه الى الأمر إلا بعد ان عثرنا على تركات مكتوبة بالأرقام ثم عثرنا عليها مجددا مكتوبة بالحروف، وهكذا قمنا بمراجعة التركات السابقة حرصا على ضبط قيمتها بشكل صحيح.

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع3، س8، و5، و48، و126.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و51.

[3] 1: يعني الثمن، 2: يعني الربع، 3: ثلاثة أثمان، 4: يعني النصف، 5: يعني خمسة أثمان، 6: يعني: ثلاثة أرباع، 7: يعني سبعة أثمان، 8: يعني خمسة أرباع، أنظر: محمد ميلودي: **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2018-2019، ص 233.

الفصل الرابع: البساكرة في مدينة الجزائر ما بين 1830–1850م.

1 – الإدارة الفرنسية وتأطير الجماعات البرانية.

2 – الجواجلة – العناصر المسكوت عنها في المصادر والوثائق الفرنسية –

3 – أعداد وأنشطة الجماعات البرانية 1830–1850

4 – جماعة البساكرة

4 – 1 أمناء جماعة البساكرة.

4 – 2 البساكرة ومظاهر من الحياة اليومية

4 – 3 أنشطة وخدمات جماعة البساكرة

4 – 3 –1 الحمالة والدلالة

4 – 3 – 2 أنشطة وخدمات مختلفة

الفصل الرابع: البساكرة في مدينة الجزائر ما بين 1830–1850م.

سنحاول في هذا الفصل الاقتراب من واقع الجماعات البرانية عامة وجماعة البساكرة على وجه الخصوص في مدينة الجزائر على امتداد عقدين من الزمن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1850م)، وهذا لمعرفة كيفية تأطير الإدارة الفرنسية لها، وكذا لمعرفة مدى استمرار أو تغير هيكلة الجماعات الحرفية والعرقية، وهذا بناء على ما توفر لدينا من وثائق أرشيفية سواء كانت محلية أو أجنبية، زيادة على بعض التقارير والإحصاءات الفرنسية وكذا بعض الانطباعات التي سجلها الرحالة أو الضباط الأجانب.

1 – الإدارة الفرنسية وتأطير الجماعات البرانية

يأتي اهتمام الإدارة الفرنسية بتأطير الجماعات البرانية ضمن سياق سياستها العامة التي تسعى من خلالها لتحقيق الأمن وتجنب الاضطرابات، حتى تتمكن أكثر من فهم طبيعة النظام السابق وطريقة سيرورة المجتمع، وبعدها تستطيع إجراء تغييرات وتعديلات تتماشى مع سياستها، وهذا على الرغم من الفوضى التي صاحبت الحملة الفرنسية وما تبعها من عمليات حرق لكثير من الوثائق الإدارية، وهو الأمر الذي شهد عليه حتى بعض الضباط الفرنسيين الذين كلفوا بإعداد تقارير للإدارة الفرنسية كما هو الحال مع الضابط بيليسييه **Pélissier**[1] حينما تعجب عن حجم الفوضى الذي أحدثها الجيش الفرنسي في مدينة الجزائر ونجده يتحدث بضمير المتكلم في قوله ...**حتى في القرون الأكثر وحشية جحافل الشمال الذين مزقوا بقايا الإمبراطورية الرومانية كانوا يتصرفون بحكمة أكثر من التي تصرفنا بها في إفريقيا** ...[2]، فلقد رأت السلطة الفرنسية أنه مراعاة للضرورة الملحة يجب تأسيس نظام شرطة قصد تحقيق الأمن العام في إقليم الجزائر، وبتاريخ 13 جويلية 1830م صدر مرسوم لتنظيم الشرطة من خلاله تم تحديد ما يلي:

تعيين ملازم عام للشرطة يكون هو المسؤول عن الأمن العام في مدينة الجزائر ومحيطها مع تنفيذ التعليمات حيث يمنح له راتب 12000 فرنك سنويا، كما تمنح له 6000 فرنك لمصاريف مكتبه، زيادة على هذا تم تعيين مفتش عام يعمل تحت أوامر الملازم العام في المدن وإقليم الجزائر ويتقاضى 3000 فرنك سنويا، بالإضافة الى تعيين مفوضين للشرطة يعملان تحت أوامر الملازم والمفتش ويلتزمان بتطبيق كل قوانين

[1] قائد الأركان ورئيس المكتب العربي ما بين 1833-1834.

[2] بيليسييه: **حوليات جزائرية**، م1، تر: دليلة حباني، أصالة كيلتير، 2012، ص 79.

الأمن في المدينة ويتقاضى كل منها مبلغ 2500 فرنك سنويا، وبعد هذا تم تعيين مترجم أول بجانب الملازم العام يشترط فيه المعرفة الجيدة العربية نطقا وكتابة براتب قدره 4800 فرنك سنويا، وكذا تعيين مترجم يعرف اللغة العربية نطقا وكتابة يكون بجنب كل مفوض وله أجرة 1500 فرنك سنويا، وفي الأخير تم تنظيم فرقة أمن تضم قسمين حيث يرأس القسم الأول المزوار ويتصرف في 10 أعوان أمن يلتزمون بأوامره، أما القسم الثاني فيرأسه مساعد المزوار وتحت أوامره أيضا 10 أعوان أمن، وعن الراتب السنوي لهؤلاء فنجد 1800 فرنك للمزوار، و912 فرنك راتب مساعده، اما راتب عون الأمن فهو 365 فرنك[1].

بعد هذا المرسوم بيوم واحد صدر في 14 جويلية 1830م مرسوم آخر يبقى على كل من تنظيم جماعتي الميزابيين والبساكرة مع الإبقاء على أهم أنشطتهما التي كانت خلال العهد السابق[2]، وقد ظل الأمر مقتصرا عليهما الى غاية 15 جويلية من عام 1837م حينما تم هيكلة جماعة القبائل بموجب مرسوم تضمن هيكلة هاته الجماعة، ونشير هنا الى أن هاجس انفلات الأمن والرقابة كان وراء سن المرسوم السابق حيث وقعت جريمة في عام 1836م بإحدى المزارع أين أقدم بعض القبائليين بقتل أوروبي صاحب مزرعة في ضواحي المدينة وذبح من كان هناك من أجل الاستحواذ على مبلغ مالي معتبر، ولم تنج منهم إلا امرأة روت تفاصيل الجريمة، كما أن من قام بهذه الجريمة قد لاذ بالفرار، لذا جاء هذا المرسوم قصد التحكم في هذه العناصر[3].

ضم المرسوم السالف الذكر 23 مادة تكمل بعضها البعض، وسنقوم بعرضها حسب هذا التكامل حيث خصصت المادة 1 منه للتأكيد على تسيير جماعة القبائل من طرف أمين تعينه الإدارة ويتلقى التعليمات من المشرف المدني، أما المواد من 2 إلى 6 فهي مرتبطة بصلاحيات الأمين والتزاماته تجاه أفراد جماعته حيث يسهر على تنظيمهم وتوفير الحماية لهم وكذا فض نزاعاتهم الداخلية فيما بينهم أو نزاعاتهم مع بقية السكان، وبالتالي فإن له صلاحية تطبيق العقوبات التي تتراوح بين السجن والغرامة والمالية والعقوبة الجسدية بحسب طبيعة المخالفات المرتكبة، كما يجب على الأمين تسجيل كل فرد في سجل يتضمن اسمه ومهنته وقبيلته ومكان إقامته الحالي، زيادة على توزيع لوحات حديدية بيضاء يحملها كل فرد يسجل فيها

[1] M. Franque: **Lois de L'Algérie du 5 juillet au 1 janvier 1841**، Corrérard éditeur، Paris 1844، p 5.

[2] بيليسييه: **المصدر السابق**، ص 84.

[3] بيليسييه: **حوليات جزائرية**، م3، تر: محند أوسعيدان، أصالة كيلتير، 2012، ص 281.

اسمه ورقمه، وبخصوص راتب الأمين فإنه يقدر بـ 1500 فرنك سنويا، وفي حالة ما إذا كان الأمين مذنبا بارتكاب اختلاس مالي عن طريق تحصيله مبالغ ماليه من جماعته غير منصوص عليها فإنه يتعرض للعزل من منصبه.

ومن صلاحيات الأمين والتزاماته ننتقل الى واجبات جماعة القبائل وهو ما تضمنته المواد من 7 الى 17، حيث لا يمكن لأي قبائلي الإقامة في المدينة دون حصوله على ترخيص من الأمين، وبالتالي فإن الأمر مقترن بتسجليه في السجل السالف الذكر، وفي حالة العثور على قبائلي غير مسجل بعد 15 يوم من هذا الإعلان فسيتم تغريمه بمبلغ 5 فرنكات، الى جانب هذا تم فرض العقوبة الجماعية في حالة وجود أفراد غير مسجلين أو في حالة ارتكابهم مخالفات، أما إذا قام أحد منهم بإعارة سجله الى فرد آخر غير مسجل فيتم تغريم صاحب السجل بمبلغ 5 فرنكات، وفي إطار تحركات القبائل داخل المدينة أو الانتقال الى خارجها فإن الأمر مرتبط أيضا بعدة إجراءات، فإذا أراد أحدهم تغيير مكان عمله يتوجب عليه مقابلة الأمين لإجراء تغييرات على سجله ويدفع 30 سنتا، وكذلك يتوجب مقابلة الأمين في حالة مغادرة المدينة أين يسلم القبائلي لوحته ويتحصل على جواز سفر، أما اذا تم القبض على قبائلي هرب منذ مدة من المدينة أو سافر دون ترخيص وجواز سفر فسيتم سجنه مدة ثلاثة أيام وتغريمه بمبلغ 15 فرنكا.

هذا وتتعلق المواد المتبقية لنا وهي من 18 الى 23 بعلاقة القبائل بأصحاب السفن وأرباب العمل فالنسبة لأصحاب السفن يتوجب عليهم عدم السماح لأي قبائلي بالصعود على ظهر السفينة ما لم يكن له جواز سفر، وكذلك في حالة إرساء سفنهم بعد العودة من أي سفر يجب عليهم الإبلاغ عن كل قبائلي وفي حالة العثور على أفراد منهم لا يحملون تراخيص على متن هاته السفن فإن أصحابها تتم معاقبتهم بالسجن لمدة تتراوح ما بين 6 أيام الى شهر، بالإضافة الى غرامة مالية تتراوح ما بين 16 الى 100 فرنك أما عن أرباب العمل سواء كانوا ملاك مزارع أو مقاولين فإن العقوبة تتراوح ما بين 5 الى شهر سجنا بالإضافة الى 15 الى 50 فرنك، وآخر مادة نختم بها فإنها تتعلق بحالة ضياع أحد القبائل حيث يتم تسليم سجله الى مقر البلدية في مدة 24 ساعة[1].

بعد هذا المرسوم بمدة قليلة سيظهر مرسوم آخر عقد جلساته ما بين 23-25-31 جانفي 1838م وتم المصادقة عليه، حيث يقتضي تأطير جميع الفئات البرانية والتي يحصرها في 6 فئات رئيسية هي

[1] M. Franque: **op، cit،** p-p 353-355.

(**القبائل، البساكرة، الميزابيين، المزيتيين، الأغواطيين، الزنوج الأحرار**)، وقد تضمن أحكاما عامة بلغ عدد موادها 26 مادة، كما تضمن أحكاما خاصة تتعلق بالبساكرة والميزابيين والزنوج بلغ عدد موادها 8 وبالتالي فعدد مواد هذا المرسوم هي 34 مادة سنوردها كما جاءت بشكل مفصل بعد أن قمنا بترجمتها على اعتبار أنها تتشابه مع مواد المرسوم السابق والتي أوردناها بشكل عام دون التفصيل فيها، وقد جاءت بداية المرسوم على النحو التالي:

لويس فيليب ملك فرنسا، إلى كافة الحاضرين والمستقبليين تحياتي نحن مشير فرنسا الحاكم العام للاحتلال الفرنسي في شمال إفريقيا، بعد الاطلاع على المادة 5 من الأمر الملكي في 22 جويلية 1834م، أخذا بعين الاعتبار أنه بات من الضروري في مصلحة الأشخاص والممتلكات اتخاذ إجراءات خاصة للأمن والشرطة تُجاهَ القبايل والبساكرة والميزاب والمزيتيين والأغواطيين والزنوج القاطنين بالتراب الذي تحتله فرنسا وتسيّره في شكل وصاية، باقتراح وتقرير من السيد المشرف المدني، نقــرر

العنوان 1: أحكام عامة

المادة الأولى:

القبائل والبساكرة والميزاب والمزيتيين والأغواطيين والزنوج القاطنين بالتراب الذي تحتله فرنسا وتسيّره في شكل وصاية، يحكمهم أمين أو اثنان يختارهم الحاكم العام باقتراح من المشرف المدني.

العنوان 2: الأمناء

المادة الثانية:

يكلّف كل أمين تحت أوامر العمدة وإدارة المشرف المدني بالمراقبة ودور الشرطة لأعضاء جماعته ويتعامل مع جميع الاعتراضات التي من الممكن أن تنشأ بينهم وكافة الجنح التي من الممكن أن يقوم بها أحدهم ضد الآخر أو ضد الأهالي الدخلاء على جماعتهم، حيث يمكن لهؤلاء اللجوء إذا اقتضى الحال لقاضي الأهالي خاصتهم، كل ذلك دون المساس بمصلحة النيابة العامة، حسبما هو معمول به تجاه كافة محاكم الأهالي بالأمر المؤرخ في 10 أوت 1834م.

المادة الثالثة:

الوسائل التي تقمع الجريمة الموضوعة بين يدي الأمناء هي: **1/ الغرامة 2/ السجن 3/ العقاب البدني،** الموافق عليها من طرف التشريع المعمول به في البلد، ومع ذلك لا يمكن تنفيذ القرارات التي تنص على عقوبة السجن لأكثر من ثلاثة أيام أو عقوبات جسدية أخرى أو غرامة تزيد عن 10 فرنكات، إلا بموافقة العمدة إذا كان الأمر يتعلق بالغرامة، والقاضي إذا كان الأمر يتعلق بالسجن أو أي عقوبة جسدية أخرى، ويجوز للعمدة والقاضي كل فيما يعنيه في هذه الحالة تقليص العقوبة إلى الحدود الآتي تحديدها.

المادة الرابعة:

يُطلب من الأمناء الإبلاغ عن الأفراد في جماعتهم الذين قد تكون لهم سوابق أو ممارسات خطيرة وبناء على تقرير المشرف المدني يعلن الحاكم العام إذا لزم الأمر طردهم من الأراضي التي احتفظت فرنسا بإدارتها.

المادة الخامسة:

يتيح الأمناء للسلطة عددا من الأشخاص في جماعتهم يرونهم مناسبين ومطلوبين إما لفائدة شرطة الأمن عند الحاجة، أو في حالة نشوب حريق أو انهيار أرضي أو عواصف، أو بشكل عام في جميع أحداث الطارئة والصعبة.

المادة السادسة:

يجب على الأمناء الحفاظ على التحديث باستمرار لسجل يسجلون فيه أو يكتبون أعضاء جماعتهم، حيث يحتوي هذا السجل على المعلومات التالية: **رقم التسجيل، الاسم، المهنة، السكن (داخل أو خارج المدينة) التحويل، الملاحظات،** بالإضافة الى سجل ثلني مخصص لتسجيل جميع الإدانات التي سيصدرونها والتي سيتم وضعها وهذا على النحو التالي: **رقم التسجيل، الاسم، سبب**

الإدانة، طبيعة الإدانة (سجن، غرامة، عقوبة جسدية)، ملاحظات، ويتم تقديم هذين السجلين بانتظام إلى دار البلدية في الأيام التي سيحددها العمدة، ويجوز للعمدة فحصهما كلما رأى ذلك مناسبا[1].

المادة السابعة:

يصدر كل أمين إلى كل فرد يكون جزءًا من جماعته دفترا ولوحة، يتضمن الدفتر بالحروف العربية والفرنسية بيانات رقم التسجيل ووصف حامله، ويتم ملأ هذه الدفاتر من طرف الأمين، ثم يتحقق منها المحافظ المركزي للشرطة الذي يختمها.

المادة الثامنة:

يسترجع الأمناء دفتر ولوحة أي شخص منخرط يرغب في المغادرة مؤقتا أو نهائيا للمنطقة التي تحددها المادة الأولى، ويعطونه في المقابل إذا لزم الأمر تصريحا بالمغادرة الذي يجب أن يوافقوا عليه أولا في دار البلدية، في نهاية كل شهر يقومون بتوصيل الدفاتر الخاصة بكل من سيغادرون خلال الشهر إلى دار البلدية.

المادة التاسعة:

على الأمناء شراء وإعداد سجلات الدفاتر واللوحات المذكورة في المادتين 6 و7 ودفع أجور الخواجات، الشواش، وكلاء وموظفي مصلحة الأمناء، وبصفة عامة جميع تكاليف الإدارة والمراقبة تظل مسؤوليتهم.

المادة العاشرة:

يتلقى الأمناء بشكل مباشر وبالنيابة عنهم كل فيما يخصه مقدار الرسوم والغرامات التي يخولها هذا القرار طلبها أو النطق بها دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادتين 14 و23 أدناه.

المادة الحادية عشر:

[1]ANOM :F80، C557، corporations، projet arrêté adopté par le conseil d'administration sans ses séance des 23-25 et 31 janvier 1838.

أي تحصيل أو تطبيق عقوبات غير مصرح بها بموجب هذا القرار، وأي قيد كاذب في السجل يترتب عليه عزل الأمين الذي أمر به أو وافق عليه، وهو الحكم الذي يصدر عن الحاكم العام.

المادة الثانية عشر:

يظل الأمناء مسؤولين مدنيا عن الوكلاء أو الموظفين في مصلحتهم ويطلب منهم التصريح بأسمائهم للعمدة.

المادة الثالثة عشر:

يرتدي الأمناء زيا خاصا يحدده المشرف المدني[1].

3/ القبايل والبساكرة والميزاب والمزيتيين والأغواطيون والزنوج

المادة الرابعة عشر:

لا يسمح للقبائلي والبسكري والميزابي والمزيتي والأغواطي والزنجي بالبقاء في المنطقة المحددة في المادة 1 إذا لم يكن مسجلاً برقم تسجيل وبحوزته دفتر ويحمل اللوحة المذكورة في المادتين 6 و7 من هذا القرار سعر اللوحة والكتيب محدد وثابت بفرنك واحد وخمسة وعشرين سنتيما، ويدفع فورا إلى أمين الجماعة.

المادة الخامسة عشر:

كل قبايلي، بسكري ... الخ، يتم مقابلته بعد خمسة عشر يوما من صدور هذا القرار بدون دفتر وبدون لوحة سيتم توقيفه والحكم عليه بغرامة قدرها عشرة فرنكات والسجن لمدة ثلاثة أيام.

المادة السادسة عشر:

يعاقب كل واحد من الجماعات السابقة قام بإقراض دفتره بغرامة قدرها عشرة فرنكات والسجن لمدة ثلاثة أيام.

المادة السابعة عشر:

[1] ANOM: F80، C557، corporations، projet arrêté …op،cit.

يطلب من كل قبايلي، بسكري، مزابي ... الخ إيداع دفتره في يد الشخص الذي دخل في مصلحته ويسترجعه عند المغادرة، ويجب أن يقدمه بأربع وعشرين ساعة على الأكثر بعد التعاقد من جديد للأمين المسؤول عن تسجيل التحويل، وتكلفة هذا التسجيل ثابتة بخمسين سنتيمًا.

المادة الثامنة عشر:

لا يجوز لأي بسكري، قبايلي، مزابي ... إلخ مغادرة الإقليم المحدد في المادة 1 من هذا القرار بشكل مؤقت أو دائم دون إعادة الدفتر واللوحة التي يحملها إلى الأمين والحصول في المقابل على تصريح بالمغادرة، هذا الحكم لا يمسّ بأحكام المادتين 3 و5 من القرار الصادر في 27 جوان 1833م المتعلق بشرطة الجوازات.

المادة التاسعة عشر:

في حالة هروب فرد من الإجراءات المشار إليها في المادة السابقة ثم يعود لاحقا إلى الجزائر العاصمة، يجوز للأمين القبض عليه والحكم عليه بالحبس ثلاثة أيام وغرامة قدرها عشرة فرنكات، وتطبق نفس العقوبات على كل من لا يمتثل للإجراءات المنصوص عليها في المادة 17.

المادة العشرون:

يجوز مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة في حالة العودة.

المادة الواحدة والعشرون:

أي قبايلي، بسكري، مزابي... الخ يطرد من جماعته إلى الإقليم المحدد في المادة 1 من هذا القرار تتم مقاضاته بناء على طلب المدعي العام ويعاقب بالسجن لمدة ستة أشهر إلى سنتين والتي تتضاعف في حالة تكرار المخالفة.

المادة الثانية والعشرون:

في حال ارتكاب جريمة من قبل شخص أو أكثر من الأهالي المرتبطين بجماعة، يجوز للحاكم العام حسب الظروف وإذا لم تقم الجماعة بكل ما في وسعها لمنع الجريمة أو إدانة الجناة والقبض عليهم، تعاقب بأكملها بغرامة يتم دفعها إلى صندوق البلدية والتي ستحدد لاحقًا بمساعدة مجلس الإدارة.

المادة الثالثة والعشرون:

في كل أسبوع وفي اليوم الذي يحدده رئيس البلدية، يدفع الأمناء في صندوق البلدية خمس الرسوم والغرامات التي استلموها في الأيام السبعة السابقة، وتشكل هذه المدفوعات لكل جماعة كتلة خاصة، ووفقا لاقتراحات الأمناء يقوم رئيس البلدية بتوزيع الإعانة على أعضاء الاتحاد الذين يصابون بالمرض أو الذين يمنعهم عجز عرضي مؤقت من العمل، تدخل الدفعة المنصوص عليها بالفعل في المادة 14 في هذه الكتلة التي يتم أيضًا خصمها من قسط التأمين الذي يتعين دفعه للأمين عن كل دفتر يتم إيداعه بعد مغادرة الحامل له[1].

4/ السكان والمستوطنون

المادة الرابعة والعشرون:

لا يجوز لأي شخص تحت طائلة غرامة قدرها خمسون فرنكا، والتي يمكن زيادتها إلى مائة فرنك في حالة تكرار المخالفة، أن يأخذ لمصلحته القبايل والبساكرة والميزابيين... إلخ الذين لم يتم تزويدهم بالدفتر واللوحة المذكورة في المادة 14 من هذا الأمر، ويتم النطق بالغرامة دون المساس بالمسؤولية المدنية للجاني إذا لزم الأمر عن الجرائم التي ارتكبها القبايل والبساكرة والميزابيين... إلخ، الذين أخذهم لمصلحته

المادة الخامسة والعشرون:

يبقى الدفتر في يد السيد الذي سيعيده فقط عندما يغادر حامله وبعد تدوين أسباب هذا الخروج يجب إرسال هذا الدفتر في حالة اختفاء المواطن المعني خلال أربع وعشرين ساعة إلى العمدة الذي سيرسله على الفور إلى المشرف المدني.

[1] ANOM: F80، C557، corporations، projet arrêté …op،cit.

المادة السادسة والعشرون:

يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 24 كل من لم يقدم أي خادم أو عامل يومي قبايلي أو بسكري ... الخ متواجد في مصلحته خلال الشهر الموالي لتاريخ نشر هذا الأمر من أجل إتمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة 7 من هذا الأمر.

العنوان 2: أحكام خاصة

1 / جماعة البساكرة

المادة السابعة والعشرون:

تخضع جماعة البساكرة لثلاثة أمناء يتقاسمون وفقاً للتقاليد المكرسة الإشراف على أعضاء الجماعة.

2 / جماعة الميزاب

المادة الثامنة والعشرون:

تتكون جماعة الميزاب من جميع الأفراد المنتمين إلى العروش التي أسماؤها كما يلي: **غرداية، مليكة، بني يزقن، بونورة، العطف.**

المادة التاسعة والعشرون:

تحتفظ العروش الأولى والثانية بمُقدَّمين أو زعماء معينين والثلاثة الآخرون بثلاثة مُقدَّمين، يكون لكل عرش بالإضافة إلى ذلك طالب أو كاتب[1].

المادة الثلاثون:

يتم اختيار المقدّم والطالب من قبل العروش ومن بينه، لكن اختياره لن يكون نهائيا إلا بعد أن يوافق عليه الحاكم العام بناء على اقتراح المشرف المدني.

[1] ANOM: F80، C557، corporations، projet arrêté …op،cit.

المادة الواحدة والثلاثون:

يستمر الطالب والمقدّم في العمل وفق القوانين والاستخدامات المخصصة لممارسة الحقوق الممنوحة للأمين، وهم معفون من الضرائب أو الرسوم الأخرى التي تفرضها أحكام هذا الأمر.

3/ جماعة الزنوج

المادة الثانية والثلاثون:

يمكن أن يكون الزنوج الأحرار فقط جزءا من هذه الجماعة.

المادة الثالثة والثلاثون:

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر.

المادة الرابعة والثلاثون:

يتولى كل من المشرف المدني والمدعي العام تنفيذ هذا الأمر[1].

هذا وما يمكن إضافته ضمن هذه الأحكام الخاصة ان من بين أمناء البساكرة الثلاثة أمين واحد يراقب نشاطهم داخل الميناء، في حين نجد أن الأمينين الثانيين يمارسان مهامها داخل المدينة، وبالنسبة للألواح المذكورة آنفا فقد كان يحملها البرانية في أعناقهم وان كانت جميعها ألواحا نحاسية، فإن الألواح التي يحملها الميزابيون حديدية ويبدو أن اختلاف طبيعتها فيه دلالة تمييزهم عن بقية الجماعات، زيادة على هذا وكما ذكرنا في المادة 5 وما تضمنته من تسخير الأمناء لأفراد جماعتهم في حالة نشوب حريق أو زلزال أو ما شابه ذلك إلا أننا نجد الأمر يختلف بالنسبة للبساكرة والميزابيين، ففي كل مساء يتم تكليف فردا من كليهما بأمر من الأمين لخدمة ليلية في مركز الشرطة، وختاما نشير الى أن المشرف على شؤون الزنوج حمل لقب "**القائد**" ولم يحمل لقب الأمين ولا ندر سبب هذا الاختلاف، والذي قد يكون مرده الى أن المشرف عليهم لا ينتسب اليهم على غرار بقية الجماعات التي يكون فيها شرط الانتساب ضروريا على الأمين[2].

[1] ANOM: F80، C557، corporations، projet arrêté …op،cit.
[2] ANOM: F80، C557، projet d'arrêté concernant la corporation des Mozabites، Biskris، des Négres، de l'agouâtes، et des kabailes de Mzita.

الى جانب هذا صدرت تعليمات أخرى تخص هذه الجماعات وردت نصوصها وموادها في نشريات الحكومة العامة ترتبط أيضا بتعيين وعزل بعض الأمناء على غرار التعليمة الصادرة في 8 جانفي 1847م والتي تقتضي عزل أمين جماعة بني ميزاب المدعو **باحمد القهواجي** وتعيين **بكير بن عمر** بدلا منه بعد أن كان في السابق مقدما على قبيلة مليكة[1]، وبعدها بمدة قليلة و تحديدا في 16 فيفري 1847م تم تغيير أمناء الجماعات البرانية وتعيين آخرين مكانهم ويتعلق الأمر بكل من **عمر بن محمد** أمين جماعة القبائل الذي عين في مكانه **أحمد بن الحاج علي** الذي كان إماما في بجاية، في حين **عيّن الطاهر بن محمد** على رأس جماعة البساكرة بعد أن كان عونا في الشرطة المركزية، وهذا خلفا لثلاثة أمناء هم: **قويدر بن بوزيد، دحمان بن قاسم، ساعد بن جدو**، أما جماعة الأغواطية فعيّن عليها **أحمد الأغواطي** خلفا للأمين **محمد بن غرزول**، وجماعة مزيتة أصبح **السيد محمد** أمينا عليها بعد أن كان مشرفا على حمام وهذا خلفا للأمين السابق **أحمد بن مسعود** المدعو **زيزي**، وأخيرا نجد **السيد سليمان** معتق حسين باشا عين بدل قائد الزنوج السابق المدعو **فرّاجي**[2].

ونختم كلامنا بمرسوم ملكي آخر مؤرخ في 18 سبتمبر 1850م صادق عليه الملك الفرنسي لويس فيليب **Louis Philip**، وتجدر الإشارة أنه جاء بعد اقتراح من وزير الحربية آنذاك ألفونس هنري دهوتبول **Alphonse Henri D'Hautpoul** حينما أرسل له تقريرا ملخصا يحمل أهم المواد التي يراها مناسبة لترسيم وتجسيد مرسوم جديد ينظم الجماعات البرانية يتم من خلاله سد بعض الثغرات الواردة في المراسيم السابقة وكان هذا بتاريخ 03 سبتمبر 1850م، ومن خلال اطلاعنا على مواد هذا المرسوم الجديد الذي ضم 23 مادة وقفنا على تشابها الكبير مع مواد بقية المراسيم السابقة مع بعض الإضافات القليلة فقط، غير ان أهم ميزة لهذا المرسوم أنه لم يقتصر على مدينة الجزائر فقط وإنما يتعلق بجميع المدن الجزائرية التي عرفت توافد البرانية، أما بالنسبة للإضافات الواردة فهي تتعلق بالمواد 9 الى غاية 18 والتي تنص على انشاء محاكم خاصة بالجماعات البرانية، حيث لا يمكن لأي أمين إصدار أي حكم خارج نطاقها وإلا قد يتعرض الى العزل من منصبه، وأمام هذه المحاكم كانت تطرح الكثير من القضايا على غرار

[1] **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، N 248، 1847, p 4.
[2] **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، N 249، 1847, p-p 38-41.

المنازعات المالية أو المنازعات المتعلقة بممارسة مهنتهم، زيادة على المشاجرات والاعتداءات، بالإضافة الى مخالفات الأنظمة واللوائح المتعلقة بالجماعة وكذا أي رفض للامتثال لطلبات الإدارة لخدمة المنفعة العامة أو رفض أوامر الأمناء، وعليه كانت تقدم الدعاوى الى المحاكم أين يتم إخطارها شفهيًا أو برسالة بسيطة بواسطة الأعوان أو الشواش، ثم يطلب من المتقاضين المثول شخصيًا أمام محكمة الأمين دون أن يتمكنوا من الاستعانة بمحامي، ما لم يكونوا مرضى حيث يسمح لهم في حالة المرض فقط توكيل محامي، وقد كانت الأحكام تصدر دون استئناف وقابلة للتنفيذ على الفور، ولضمان السير الحسن لعمل المحاكم تم تعيين كاتب لمحكمة الأمين من قبل الكاتب من قبل المحافظ (**Préfet**) يحتفظ بسجل يتم إدراجه وتوقيعه من قبل السلطة المدنية، وفيه يتم تسجيل جميع الاحكام التي تم النطق بها[1].

وبخصوص أجور أمناء الجماعات البرانية، فإنه حسب مرسوم مؤرخ في 3 سبتمبر 1850م قدرت أجرة أمين البرانية في مدينة البليدة بـ1200 فرنك[2]، ولقد استقر هذا الأجر في نفس المدينة الى غاية عام 1863م حسبما وجدناه في احدى النشريات المتلقة بميزانية الحكومة، ليستقر بعدها على مبلغ 1000 فرنك في كل مدينة البليدة وأومال والمدية وملیانة والشلف، أما بالنسبة الى أمناء جماعة البساكرة والقبائل والميزابيين والزنوج في مدينة الجزائر فإنه بقي 1200 فرنك، في حين كان الشواش يتقاضون أجرة 500 فرنك[3]، أما الشيوخ والمقدمين الذين كان يوظفهم المحافظ لمساعدة الأمناء فإنه لم يكن لهم راتب مستقر وإنما كانوا يتحصلون على ضرائب من أفراد جماعتهم[4].

وهذا ورغم دور الأمين في الحفاظ على تنظيم وتسيير شؤون جماعته، إلا أننا لا نعدم حالات يكون فيها هذا الأخير وراء شقاء أفراد جماعته واضطراب أمورهم، وهذا من خلال تعسف سياسته الضريبية تجاه جماعته، أو عدم أهليته وإخلاصه في عمله، وسنسوق هنا نموذجين عن أمناء جماعة بني ميزاب وتحديدا مع الأمين **أحمد بن مولود** الذي بدأ توتر علاقته مع أفراد جماعته منذ عام 1832م حينما أقدم على نفي

---

[1] **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، N 263, 1850, p-p 218-221.

[2] M.P De Ménerville: **dictionnaire de légalisation Algérienne**، Librairie de Madame Phillipe، Alger، 1853، p 214.

[3] **Budget des Recettes et des Dépenses de la province D'Alger**، Gouvernement Générale de L'Algérie Alger، 1863، p 32.

[4] **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، N 263, op, cit, p 219.

وسجن عددا من الرافضين لسياسته الضريبية، وامام هذا الوضع راسل الحاكم العام آنذاك دو روفيقو **De Rovigo** جماعة بني ميزاب يطلب منهم ضرورة الانقياد للأمين واتباع تعليماته، كما يأمر هذا الأخير بضرورة الحكم بالعدل والنزاهة، ونظرا لطول مدة سجن أولئك المتمردين اضطرت الجماعة عام 1834م الى مراسلة الحاكم العام مرة أخرى مبينين له تدهور أوضاع المسجونين والمطالبة بإطلاق سراحهم[1].

أما النموذج الثاني فيخص الأمين المدعو **أحمد القهواجي** الذي اشتكى منه أفراد جماعته، ففي رسالتين أرسلهما كبارهم وأعيانهم الى الماريشال **كلوزيل Clauzel** يخبروه فيهما بتعديه عليهم وضربهم وسجنهم، وادعائه عكس ذلك بأن أفراد جماعته لا يطيعونه ولا يحترمونه، وقد تجاوز تعدي الأمين السابق حدوده الى أن وصل به الحال الى التعدي على علماء الجماعة ومن له دراية بأمور الحكم والشرع والقضاء ومن خلال الرسالتين وصف جماعة بني ميزاب هذا الأمين بالرجل "**الفاسد**" و"**الشيطان**" و"**صاحب الوجهين**"، كما اقترحوا عليه أن يعين بدله أمينا آخر ينصفهم ويحكم بينهم بالعدل، وهو **أبا الحاج بيت الميزاب** الذي قام بتزكيته عدد من كبار وعقلاء الجماعة المقيمين داخل المدينة، ففي الرسالة الأولى المؤرخة في أول شهر رجب عام 1251هـ/1835م نجد شهادة ثمانية أشخاص، أما في الرسالة الثانية التي لم يرد تاريخها ويبدو أنه لم يكن بينها وبين التي سبقتها سوى بضعة أيام نجد شهادة عشرة أشخاص، وقد كتبت الرسالتين بأسلوب ركيك وبلغة دارجة تتخللها الكثير من الأخطاء الإملائية[2].

وعلى الرغم من هاتين الرسالتين قصد تنحية هذا الأمين إلا أنه بقي في منصبه، حيث أننا عثرنا على اسمه مجددا بتاريخ 20 نوفمبر 1837م عندما راسل هو شخصيا الحاكم العام الماريشال فاليه **Valée** بخصوص قضية شجار وقع بين ميزابيين، أحدهما لم يذكر اسمه وإنما ذكر بأنه سيئ السمعة، أما الثاني فاسمه سليمان الميزابي وهو الذي قام بضرب الميزابي الأول بعد أن تعرض له، ليقوم هذا الأخير بتقديم شكوى الى الشرطة غير أنه لم يحقق شيئا ونقل شكواه مرة أخرى الى قاضي التحقيق، أين تم اصدار مذكرة توقيف وسجن سليمان، وهنا جاء تدخل الأمين المذكور من خلال رسالة يلتمس فيها من الحاكم التدخل وترك

[1] ناصر بلحاج: **التنظيمات الفرنسية للجماعات الحرفية والإثنية غداة الاحتلال – حالة جماعة بني ميزاب** – مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، ديسمبر 2013، ص 357-358.

[2] ANOM: F80, C 557, Beni Mezab, réclamation contre l'amine.

قضية الفصل في هذا الخصام للأمين على اعتبار أنه هو المسؤول عن قضاء جماعته[1] وبالتالي فإن هذا الأمين ظل في منصبه الى غاية تعيين **بكير بن عمر** خلفا له كما ذكرنا سابقا في 8 جانفي 1847م.

2 الجواجلة – العناصر المسكوت عنها في المصادر والوثائق الفرنسية –

إن ما يلفت النظر بخصوص جماعة الجواجلة خلال الفترة التي أعقبت احتلال مدينة الجزائر هو غياب ذكرها في المصادر والتقارير الفرنسية عند الحديث عن الجماعات البرانية، حيث لم تشر البتة الى أعدادهم وأمنائهم، ولا إلى أنشطتهم وأماكن إقامتهم، الأمر الذي قد يقودنا الى الاعتقاد بأن هاته الجماعة قد غلب على من ينتمي إليها الاستقرار داخل المدينة على عكس بقية الجماعات التي ظلت مرتبطة بمواطنها وهو الأمر الذي يبدو أن الإدارة الفرنسية قد انتبهت إليه، وإلا لوجدناها قامت بتصنيفها مع بقية الجماعات، وفي ظل السكوت السالف الذكر أفادتنا بعض وثائق سجلات المحاكم الشرعية على قلتها ببعض المعطيات المتعلقة ببعض أنشطة أفراد جماعة الجواجلة وكذا ببعض المعاملات اليومية.

بالنسبة لتأطير هذه الجماعة وتعيين أمين يشرف على شؤونها فإننا نقف على اسم **علي** أمين جماعة الجيجلية عام 1257هـ/1841م الذي كان زوجا لموني بنت مصطفى بن بكير، وقد ورد ذكره في وثيقة أشهدت فيها زوجته أنه قبل زواجها منه لم يكن لها لا دينار ولا دراهم ولا مصوغ ولا مودوع ولا مفروش ولا ملبوس[2]، وفي نفس السنة نجد كذلك **قاسم الجيجلي** الذي كان أمينا على جماعته، حيث ورد اسمه في عقد يتعلق بدعوى قدمتها الزهراء تدعي فيها أن لها بذمة أخوها علي بن شعبان مبلغ مالي[3] ويبدو أن الأمين الأول استمر في منصبه الى غاية وفاته عام 1847م، حيث نجده في وثيقة تتعلق بأحمد بن الحاج قاسم الجيجلي الذي قبض من السيد قدور شاوش بيت المال ما قدره 189 ريال منابه ارثا من متروك محمد الحاج علي أمين الجيجلية في 24 صفر1263هـ/1847م[4]، أما باقي الأمناء الذين كانوا قبل هذه الفترة أو بعدها فإن البحث عنهم أمر جدير بالاهتمام ويظل مرتبطا بالتنقيب عنهم في الوثائق لتوضيح هذا الجانب.

---

[1] ANOM: F80, C 557, Beni Mezab, nomination de l'amine des Beni Mezabs.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/14، و111.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/20، و26.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع58، و107.

وإذا أتينا الى الأنشطة التي مارسها هؤلاء خلال هذه الفترة فإنه في حدود ما اطلعنا عليه لم نجد الكثير منها باستثناء احدى العقود التي من خلالها يمكن التأكيد على استمرارية العناصر الجيجلية في العمل البحري أين نجد عدة أسماء ألحقت بها عبارة "**البحري**"، على غرار الريس أحمد بن عمر الجيجلي مسعود البحري الجيجلي، أبو القاسم البحري الجيجلي، خليل البحري الجيجلي[1]، ولا شك أن هذا العمل يشتمل على النقل البحري وكذا على ممارسة الصيد وبيع السمك، وإن كانت هناك وثائق التي ترد فيها عبارة "**الحوات**"، الى جانب هذا كان أحد الجواجلة ممن يشتغل بتحضير وبيع الكسكس اسمه محمد بن موسى بن خلفون وقد عرف بالكساكسي، وهو من الافراد الذي كانت لهم عدة معاملات مالية أكدتها لنا بعض العقود وهي في غالبيتها أمانات وضعها أصحابها عنده، فمثلا بتاريخ الأول من شهر ذي القعدة 1249هـ/1833م نعثر على وثيقة مفادها أن محمد بن ذياب الجيجلي كان منذ خمس سنوات قد أودع 868 ريال دراهم صغار عند محمد بن موسى الجيجلي على سبيل الحفظ ولا زالت عنده الى غاية التاريخ السالف الذكر وقد شهد على هذا كل من مبارك الجيجلي، مسعود الجيجلي، أحمد بن سعيد الجيجلي[2] والأمر نفسه بالنسبة لأحمد بن الشطاب الذي أودع عنده مبلغ 22 ونصف ريال دورو كلها سكة فرنسية شهد على هذا كل من الريس أحمد بن عمر الجيجلي، مسعود البحري الجيجلي، أبو القاسم البحري الجيجلي خليل البحري **الجيجلي**[3]، هذا وقد أقر أيضا محمد الجيجلي في احدى الوثائق المؤرخة في 26 ربيع الثاني 1253هـ/1837م بأن تحت يده أمانتين على سبيل الحفظ لكل من عمر بن بلقاسم الجيجلي على قدرها 25 ريال دورو كلها سكة فرنسية، وأمانة أخرى لأحمد بن خليفة الجيجلي قدرها 11 ريالا دورو سكة فرنسية على وجه الحفظ بتاريخ 26 ربيع الثاني 1253هـ/1837م[4]، ولا شك أن إيداع الأمانات عنده يجعلنا نتساءل عن سبب اختيار الناس له، فهل يرجع الأمر الى ثقتهم فيه ومكانته داخل بين عناصر جماعته؟ أم أنه هو من طلب هذه الأمانات للاشتغال بها وإرجاعها لأصحابها؟ وهو الأمر الذي سكتت عنه الوثائق.

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/53، و55.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/53، و51.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/53، و55.
[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، ع50، 96.

ودائما مع معاملات محمد الجيجلي فإننا نجده هذه المرة مدانا ففي يوم 24 ربيع الثاني من عام 1253هـ/1837م حين ادعت الولية عائشة بنت عمر على ورثة محمد الكساكسي الجيجلي المتوفي أن لها بذمته 41 ريال بوجو ثمن كسكس باعته له وهذا بمحضر شهودها وهم أحمد الصباغ بن أحمد العمراني الولية موني بنت بكير شاوش، الزهراء بنت السيد محمد[1]، وعلى عكس هذا كان له هو بذمة الشاب عبد الله بن السيد محمد بن خلفون ما قدره 8 ريالات بوجو[2].

وعلى صعيد المصاهرات التي تخص هذه الجماعة خلال هذه الفترة فإن النماذج التي حصلنا عليها ورد فيها ذكر الابن دون ذكر نسب الأم وهو ما يحول بيننا وبين معرفة الفئات التي تصاهرت معهم فنجد مثلا خدوجة بنت أمين الجيجلية، والزهرة بنت أحمد الجيجلي، وأحمد بن عيسى الجيجلي[3]، أما بالنسبة لتعدد الزوجات عند هاته الجماعة فإننا نقف على وثيقة تتعلق بمحمد الجيجلي الكساكسي بن موسى بن محمد بن خلفون الذي ذكرناه مسبقا أين كانت له زوجتان، الأولى هي نفيسة بنت السيد أحمد المطلقة قبل وقاته بثمانية أيام، والثانية هي خدوجة بنت قاسم 1253هـ/1837م[4].

3 – أعداد وأنشطة البرانية في مدينة الجزائر 1830–1850م

على خلاف غياب إحصائيات لعدد سكان مدينة الجزائر خلال العهد العثماني سواء بشكل دقيق أو تقريبي، فإنه عقب سنوات الاحتلال الأولى للمدينة نقف على أرقام من شأنها أن تساعدنا على معرفة الوزن الديموغرافي للجماعات البرانية، مع وجود بعض الاختلافات أحيانا فيما بينها، حيث قدم لنا مصدر عام 1830م عدد 4200 فرد تتوزع على أربع جماعات (القبائل 200، الزنوج 1200، الميزابيين 600، البساكرة 400)[5]، أما ليسباس **Lespés** فقد أورد في دراسته أرقاما تخص الوافدين ما بين سنتي (1838-1855م)، مع انقطاع في ذكرها خلال سنوات (1847-1848-1849-1853م) وسنوردها هنا على النحو التالي:

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، و50، 96.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2، و26.

[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ع6، س24، و33، 38، 174.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/14، و37.

[5] Léon Gilbert: **op‹cit‹** p 349.

السنوات	القبائل	الميزابيون	البساكرة	الزنوج الأحرار	الأغواطيون	أهل مزيتة
1838	1580	629	595	351	81	146
1839	2258	702	861	351	91	185
1840	2829	803	824	408	116	273
1841	2873	710	662	427	118	279
1842	2885	777	664	411	148	313
1843	3654	1276	861	441	153	342
1844	5704	1924	921	491	247	383
1845	6231	2061	970	527	260	408
1846	4852	2233	1038	548	330	468
1850	1817	861	756	563	110	[1]206

ولابأس أن نسوق هنا بعض الأمثلة عن الاختلافات في الأعداد التي أشرنا إليها، فهناك مصدر ذكر أن عدد البرانية في مدينة الجزائر خلال شهر جويلية من عام 1838م بلغ 3822 نسمة (3382 حسب الجدول)، حيث يشمل هذا العدد نفس الجماعات الستة[2]، وفي عام 1840م نجد أن عدد البرانية بلغ 5243 نسمة تشمل نفس العناصر[3]، وهذا من أصل 38064 ساكن أي ما يمثل نسبة 13.77% والحقيقة أن هذه الأرقام تكشف لنا الأعداد الكبيرة للبرانية بما فيهم البساكرة داخل مدينة الجزائر مقارنة ببعض المدن الأخرى على غرار مدينة عنابة التي وجد بها حسب أحد المصادر عام 1846 (16 بسكري – 39 أغواطي – 45 مزيتي – 148 قبائلي) في حين كان عدد الزنوج هو607 فردا[4] وفي مصدر آخر خلال عام 1847م بلغ عدد سكان نفس المدينة 11716 نسمة تشتمل على 6600 أوروبي، 3793

[1] René Lespés: **Alger « étude de géographie et d'histoire urbaine »** librairie Félix Alcan، Paris، 1930، p 513.

[2] Mont Rond: **histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**، T1، imprimerie de E Marc Aurel، Paris، 1847، p371.

[3] **Le routier des provinces méridionale**، première année، 01 Janvier 1841 libraire H. Lebon، Toulous، 1841، p77.

[4] **L'artiste revue de Paris - Baux arts et Belles lettres** - série 4، T8، Paris، 1847، p 159

أهلي، 613 زنجي، 710 يهودي[1]، وعليه يتضح سكوت المصدر الأول عن جماعة الميزابيين رغم تواجدها كما نلاحظ استقرار عدد الزنوج وارتفاعه نسبيا مقارنة بأعدادهم في مدينة الجزائر حسب ما ذكرناه سابقا نقلا عن ليسباس **Lespés**، وهو أمر يلفت انتباهنا الى مدى حضور هاته الفئة داخل مدينة عنابة وبالعودة الى عام 1844م وجدنا في مصدر آخر عدد 9352 نسمة[2] مقارنة بـ 9670 واردة في الجدول وان كانت هذه الفوارق خلال سنوات مختلفة تبدو لنا قليلة إلا أننا ذكرناها من باب تبيينها وضبطها فقط. وإذا أتينا الى أنشطة الجماعات البرانية خلال هذه الفترة فإننا نقف تقريبا على نفس أنشطة العهد العثماني واستمرارية اختصاص كل جماعة في أنشطة وحرف معينة مع بروز بعض الأنشطة الجديدة فبخصوص الميزابيين استمر احتكارهم لنشاط تسيير الحمامات وقد تحدث شونبيرغ **Schoenberg** عن حمامات مدينة الجزائر في السنوات الأولى الاحتلال، كما تحدث عن الخدم الذين يسهرون على راحة المرتادين وأن أجرة الخادم هي نصف بوجو[3]، أما مالتسان **Maltzen** فإنه تحدث عن احتكار الميزابيين للحمامات سواء كانوا ملاكها أو خدما داخلها، وخلال الفترة التي زار فيها المدينة ذكر وجود تسعة حمامات بها تحت إشرافهم، كما تحدث عن الخدمات التي يقدمها الميزابيون لزوار ومرتادي الحمام دون أن يتحدث عن أجورهم[4]، وعليه كثيرا ما كانت الحمامات في مدينة الجزائر محطة من محطات الاستراحة التي يتخذها الرحالة الأجانب ومن خلالها يقدمون وصفا عن نشاط الميزابيين المشتغلين داخلها، ومرافقتهم لزوارها من لحظة دخولهم مرورا بغرفة تغيير الملابس الى قاعة الحمام الساخنة مع ذكر عملية التدليك وإزالة الأدران، وصولا الى عملية التعطير بماء الورد وتزويد الشخص بكوب من القهوة وكذا غليون التبغ في قاعة الاستراحة، حيث كان يدفع الأوروبي نظير هذه الخدمات 1.25 فرنك فرنسي[5]، الى جانب هذا اشتغل الميزابيون كفرانين وكباعة للخضر والفواكه، زيادة على بيعهم الفحم واللحوم، كما اشتغلوا في نقل البضائع ومواد البناء داخل أزقة المدينة الضيقة[6]، وفي احدى عقود سجلات المحاكم الشرعية نجد عقدا يتعلق باقتراض المدعو القهواجي بن عيسى المليكي من

---

[1] Rozet . Carette: **L'Algérie**، imprimerie de l'institut، Paris، 1850، p 22.

[2] Carlos de Bouville: **France et Algérie**, Chenu imprimerie éditeur, 1850, p30.

[3] أ.ف شونبيرغ: **الطب الشعبي في الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، ضمن كتاب الأعمال الكاملة لأبو العيد دودو، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 60.

[4] هاينريش فون مالتسان: **المصدر السابق**، ص – ص 89-91.

[5] Louis Piesse: **itinéraire historique et descriptif de L'Algérie comprenant le Tell et le Sahara**, librairie de L'Hachette, Paris, 1862, p 118.

[6] **Ibid**, p 117.

الولية الحاجة بنت السيد علي الزناقي 116 ريال وربع ريال جميعها بوجو، وكان هذا بشهادة المكرم باحمد أمين بني ميزاب في المحكمة الحنفية عام 1256هـ/1841م[1]، وعلى العموم ورغم اشتغال بعض الميزابيين في الأعمال الشاقة كالحمالة على وجه التحديد إلا أن غالبيتهم كانوا ميسوري الحال ومنهم من كان غنيا لاشتغالهم بالتجارة، وهذا مقارنة ببقية الجماعات الأخرى التي غلب عليها الفقر والاحتياج اكثر[2].

أما عن جماعة القبائل فقد امتهنوا بشكل بارز مهنة البناء نعثر في أحد الوثائق على اسم عمر البناء أمين القبائل حينما كان شاهدا على قبض أحد الأشخاص المسمى عمر مبلغا ماليا قيمته 914 ريال وربع ريال وهو متروك أخيه المتوفي الذي أوصى له في حياته، وكان هذا بتاريخ 19 ربيع الثاني 1258هـ/1843م[3]، وهو نفسه عثرنا على اسمه في وثيقة أخرى كانت بتاريخ 6 ربيع الأول وقد كان هذا الأخير برفقة علي البناء وأحمد البناء شاهدين على ذهاب محمد بن احمد البناء مدينة الجزائر الى مدينة المدية قصد الاشتغال هناك[4]، وبالنسبة لجماعة الأغواطية ورغم قلة المعلومات بشأنهم إلا أنهم ظلوا مشتغلين ببيع الزيت كما هو حال أحمد الزيات الأغواطي قبض متروك السيدة فاطمة بنت عبد القادر وقدره 333 فرنك و19 ونصف صولدة لصالح يمينة بنت محمد بعد أن وكلته 22 ذي القعدة 1258هـ/ 1842م[5]، ومثله المحجوب الزيات ابن الزين الأغواطي طلق موني بنت معمر البرادعي عام 1235هـ/1840م[6]، وان كان هؤلاء قد اكتفوا ببيع الزيت فقط، فإن جماعة مزيتة اشتغلوا ببيع القمح فضلا عن ممارسته البعض منهم للحمالة والاشتغال كمدلكين داخل الحمامات[7].

وبالنسبة للزنوج فقد كانوا يبيعون مادة الجير وبحكم بيعها تخصصوا أيضا في طلاء البنايات، كما أنهم كانوا يصنعون أشياء من الحلفاء[8]، هذا وذكر أحد الفرنسيين أن أنشطة الميناء لا سيما حمالة ونقل

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2/28، و58.

[2] J.Barbier: **Itinéraire historique et descriptif de LAlgérie**، librairie de L'Hachette، Paris، 1855، p 42.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/14، و2.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2، و74.

[5] أ.و.ج/ س.م.ش، ع8، و106.

[6] ليلى خيراني: **المرأة...**، **المرجع السابق**، ص 254.

[7] Louis Piesse: **op, cit,** p 116.

[8] Ibid, p 104.

البضائع تسيطر عليها حشود البساكرة والزنوج واصفا إياهم بالذكاء وبالنية الجسمانية القوية[1]، والى جانب هذا تحدث مالتسان **Maltzen** عن النساء الزنجيات اللواتي يبعن الخبز في الطرقات وممارستهم للتدليك في الحمامات واشتغالهم في منازل النساء الحضريات،[2] وعند حديث شونبيرغ **Schoenberg** عن ظاهرة شيوع البغاء داخل المدينة أشار الى ممارسة الزنجيات للبغاء، كما هو حال بعض اليهوديات وحتى الحضريات[3].

كان هؤلاء يعيشون في بيوت أسيادهم كما كانوا يحصلون على حريتهم بالمال أو حسب إرادة أسيادهم وكذا بمدى خدماتهم التي قدموها، ولدينا العديد من الأمثلة التي كشفت عن عنها عقود العتق خلال هذه الفترة (**أنظر الملحق رقم 4**) توضح امتلاك شرائح مجتمعية مختلفة للعبيد والخدم قامت بعتقها وكما هو الحال مع العهد العثماني استمر زواج المعتقين والمعتقات مع بعضهم البعض مثل عافية معتقة محمد المزابي التي توفيت عن زوجها مبارك معتق حسين بلكباشي وأخذت تركتها الى مؤسسة بيت المال في 7 شعبان 1258هـ/1842م[4]، ورغم تمتعهم بنفس حقوق بقية فئات المجتمع بعد عتقهم، إلا انه ما يلاحظ حولهم هو عدم إرسال أبنائهم للتعلم في المدارس، اما بخصوص معتقداتهم فقد أشارت العديد من المصادر الى أنهم يؤمنون بالكثير من الخرافات، حيث كانوا يعتقدون ويروجون أن الشياطين تطلعهم على الأمور المستقبلية[5]، فمثلا كانت هناك نسوة زنجيات عرفن بالسحر والعرافة يقمن كل أربعاء من كل أسبوع بالتوجه في قوافل الى العين المعروفة بسبع عيون قرب البحر، ويصطحبن معهن على أظهر الأحمرة بعضا من الدجاج قصد التضحية به، والغرض من هذه التضحية هو معرفة مستقبل الأشخاص، فبعد إشعال موقد ووضع البخور فيه يقوم شخص باستنشاقه، ثم يتم ذبح الدجاجة وإلقائها في الرمل، وإذا تمكنت الدجاجة من الوصول الى ماء البحر يكون حظ الشخص المعني جيدا، أما إذا لتم تتمكن من الوصول إليه فيكون حظه

---

[1] Fillias_Achille : **Histoire de la conquête et de colonisation de LAlgérie (1830-1860)**، Arnauld de Vresse librairie éditeur، Paris، 1860، p 236.

[2] هاينريش فون مالتسان: **المصدر السابق**، ص 83.

[3] أ.ف شونبيرغ: **المصدر السابق**، ص 65.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و188.

[5] A. De Fontaine Resbecq: **Alger et les coté D'Afrique**, Gaume frères librairie, Paris, 1837, p-p 57-58.

سيئا[1]، أما عن احتفالات الزنوج الموسمية فقد كان لهم عيد خاص بهم يعرف بـ **عيد الفول** يكون كل أربعاء من كل عام جديد وفيه أيضا كانوا يقومون بذبح الأضاحي أمام ضريح سيدي بلال وتأدية رقصات مختلفة[2].

وختاما فيما يتعلق بالبرانية نشير الى استمرار علاقتهم مع مؤسسة بيت المال لا سيما في قضية تأدية الديون وإيصال التركات وكذا الفصل في المواريث، حيث نعثر في أحد الوثائق على اسم بكير بن عمر أمين الميزابيين بتاريخ 25 جوان 1849م، ومضمون هذه الوثيقة أن الأمين السالف الذكر حصل على مبلغ 500 ريال بوجو من عند شخص اسمه الحاج موسى تكفل بتسديدها كدين كان بذمة إبراهيم بن عيسى الميزابي، اقترضها سلفا من عند إبراهيم التركي البونباجي التركي عام 1828م، وبما أن كلاهما توفي وأن إبراهيم التركي لا وارث له فإن هذه الأمانة ترجع الى مؤسسة بيت المال، وقد طلب بكير بن عمر أجره جراء تكفله بنقل هذا المبلغ الى مؤسسة المال[3]، كما قبض الحاج المشري بن الأغواطي من جانب بيت المال متروك الحاج أحمد بن الطيب المتوفي بمكة المكرمة بلد الله الحرام ما قدره 32 فرنك في شهر أوت من عام 1259هـ/1843م[4].

4 – جماعة البساكرة

4 –1 أمناء جماعة البساكرة 1830–1850م

بالنسبة لأمناء جماعة البساكرة فقد عثرنا على عدد من أسمائهم بداية **بالحاج محمد** في عام 1835م عندما ورد إسمه في الوثيقة التي أرسلها جماعة بنو ميزاب الى الماريشال كلوزيل **Clauzel**، وهذا حينما أخبروه فيها بطريقة انتظام جماعتهم خلال العهد العثماني وما تحصلوا عليه من امتيازات منذ بدايات العهد السالف نظير صنيعهم في حملة شارلكان عام 1541م، كما أخبروه فيها بسلطة أمينهم عليهم وصلاحياته المتعلقة بتحصيل الضرائب على الحرفيين من بني ميزاب سواء داخل المدينة وكذا في مدينتي عنابة ووهران زيادة على ممارسته لقضاء جماعته حينما يتعلق الأمر بفض النزاعات وتطبيق العقوبات[5]، ويبدو أن

---

[1] F. Andry: **L'Algérie « Promenade historique et topographique »** librairie de J. Lefort, Paris, 1868, p 85.

[2] Louis Piesse: **op, cit,** p 105.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع2، و10.

[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع94، و66.

[5] ANOM: F80، C557، nomination de L'Amine de Beni Mezab.

الأمين السابق كان في منصبه قبل بداية الاحتلال، لأنه في عام 1838م تقرر أن يتعين ثلاثة أمناء لتسيير جماعة البساكرة وهو الأمر الذي نلتمسه بموجب القرار المؤرخ في 16 فيفري 1847م الذي يقتضي تعيين **الطاهر بن محمد** على رأس جماعة البساكرة خلفا لثلاثة أمناء هم: **قويدر بن بوزيد، دحمان بن قاسم، ساعد بن جدو**[1]، ومن خلال وثائق أخرى تمكنا من الحصول معطيات تخص هؤلاء الأمناء، والبداية كانت **بقويدر بن بوزيد** الذي يبدو أنه ظل في منصبه منذ تعيينه الى غاية صدور قرار تعيين أمين واحد، حيث عثرنا في سجلات بيت المال على إسمه حينما كان يقبض تركات أفراد جماعته بعد وفاتهم لتسليمها لمؤسسة بيت المال، وهذا في 6 تركات ما بين سنتي (**1255هـ-1839م/1262هـ-1846م**) نذكرها هنا على التوالي:

- تركة الزاوي البسكري الذي كفن من بيت المال له ناضة 35 فرنك قبضت على يد قويدر أمين البساكرة بتاريخ (1255هـ/1839م).

- تركة الصالح بن مسعد البسكري المتوفي في باب عزون يوم الثلاثاء 24 ذي الحجة 1255هـ/1839م وقد قيل أنّ له بذمة البسكري (...)18 دورو فرنسية، وبذمة أحمد البسكري 14 دورو فرنسية قبضها قويدر أمين البساكرة.

- الطاهر البسكري توفي بتاريخ 1256هـ/1840م حيث ترك 200 فرنك وقف عليها قويدر أمين البساكرة

- وفاة الصالح الكتومي البسكري في الحراش وكات له أمانة عند السيد محمد السكاكري ما قدره ثلاثين دورو فرنسي، وقد قبضها أمين البساكرة قويدر في جمادى الأول بتاريخ 1256هـ/1840م وجاء بها الى بيت المال.

- وفاة عبد الله بن فكرون البسكري بسوق الكتان عن زوجه العالية وابنته عائشة وعن أخيه...يوم الثلاثاء ربيع الأول 1260هـ/1844م وقد استلم تركته قويدر أمين البساكرة[2].

---

[1] **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، N 249، p-p 38-41.

[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ع6، س24، و137، 164، 165، 170، 171.

– توكيل الولية فاطمة بنت أحمد قويدر أمين البساكرة بإحضار متروك ابنها رابح المتوفي ما قدره 291 ريال ونصف ريال بتاريخ 2 جمادى 1262هـ/1846م[1]

أما بخصوص **دحمان بن قاسم** فلا نملك حوله معطيات في سجلات بيت المال أو في وثائق أخرى وبالتالي فإننا لا نعرف تاريخ تعيينه ولا نعرف أيضا من كان قبله، أما عن الأمين **ساعد بن جدو** فإنه تم تعيينه بتاريخ 12 جوان 1841م خلفا للأمين المتوفي اسمه هو الآخر بن جدو، ويحتمل بشكل كبير أن يكون من أقربائه نظرا لتكرر نفس اللقب، وهناك أمين آخر اسمه **أحمد بن شعوة** تم تعيينه أمينا ثالثا على الجماعة في 4 جويلية 1839م بعد وفاة الأمين السابق المدعو **عرزالة** بتاريخ 13 جوان 1839م وللإشارة فإن اختيار هؤلاء الأمناء لم يكن يتم بطريقة عشوائية، وإنما نجد أن الأمر مرتبط بتقارير تتضمن معلومات حسن السيرة عن الاشخاص الذين يتم اقتراحهم، فقبل تعيين **أحمد بن شعوة** بيوم واحد بعث مدير الداخلية رسالة الى الماريشال يقترح عليه فيها كلا من **محمد بن مولود، وأحمد شعوة**، ومما تضمنته هذه الرسالة من معلومات عنهما أن الأول مقيم في المدينة منذ مدة طويلة وله تأثير على أفراد جماعته، وأما الثاني فقد كان أمينا خلال عهد الدايات وهو مقيم الآن داخل المدينة وله تجارة صغيرة يشتغل بها، وقد وقع الاختيار عليه وتم تعيينه[2].

وعليه يتأكد لنا بقاء الأمين الأول **قويدر بن بوزيد** الأمين الأول ثابتا في منصبه، ولا نستبعد أن يكون الأمر نفسه بالنسبة للأمين الثاني **دحمان بن قاسم**، أما منصب الأمين الثالث فقد تعاقب عليه كل من عرزالة، أحمد بن شعوة، بن جدو، ساعد بن جدو، زيادة على هذا نعثر كذلك على اسم الحاج مسعود أمين البساكرة بتاريخ شهر صفر من عام 1267هـ/1851م وهذا عندما شهد ابنه المسمى حمود على قبض الولية عائشة من بيت المال مناب شقيقها أحمد المتوفي وقدره 60 فرنك[3].

4 – 2 البساكرة ومظاهر من الحياة اليومية

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، و123.

[2] ANOM: F80، C557، corporation indigène، Biskris organisation.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع40، و245. ترقيم قديم.

تفيدنا بعض المصادر الفرنسية في ذكر أماكن إقامة البساكرة داخل المدينة حيث تتفق على مبيتهم في شوارعها وأزقتها وأمام عتبات الحوانيت والدكاكين كما هو الحال بالنسبة للعهد العثماني[1]، وقد أشار أونفونتان **Enfantin** عضو اللجنة العلمية في الجزائر أن عددا من الزنوج والبساكرة والميزابيون يشكلون تجمعات في ضواحي باب عزون[2]، زيادة على هذا فسجلات بيت المال هي الأخرى مهمة أيضا في معرفة هذه الأماكن كما سبق وأن ذكرنا سابقا، فعلى سبيل المثال توفي مسعود البسكري في المستشفى (**السبيطار**) في شهر مارس عام 1831م عن عمر 30 سنة، وكذلك سليمان البسكري الذي توفي في نفس المكان عام 1832م[3]، غير أن الوثيقتين سكتتا عن تحديد نوع المرض، والحقيقة أنه قلما نجد عبارة وفاة شخص في المستشفى ان لم يكن نادرا خلال العهد العثماني، الى جانب هذا فقد توفي الصالح بن مسعد البسكري في باب عزون عام 1255هـ/1839م وتوفي السعيد بن الصالح البسكري في الحراش بتاريخ 1256هـ/1840م، ولدينا بسكري لم يرد اسمه توفي عام 1841م كان مقيما بباب البحر، كما توفي عبد الله بن فكرون البسكري بسوق الكتان عام 1260هـ/1844م[4]، ويفيدنا الجدول التالي في معرفة منطقة أو قبيلة البساكرة الأصلية ومكان إقامتهم داخل المدينة:

المنطقة	مكان الإقامة
أولاد جلال	ساحة الحكومة
خارلديس	طريق شارلكان بجانب باب الواد
بنطيوس – أورلال – مليلي	شارع فيليب
البرج	شارع البحرية
طولقة	البوزة
ليشانة — الزعاطشة	شارع بوتان
بوشقرون	باب عزون
سيدي عقبة	قرب شارع فيليب
فرفار	شارع كليبير Kléber

[1] Ernest Feydeau: **Alger**، librairie Michel Lévy frères، Paris، 1862, p 57.
[2] Enfantin: **colonisation de L'Algérie**، Bertrand librairie، Paris، 1843، p 482.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ع5، س23، و37، 2.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ع6، س24، و170، 164، 27، 137.

دوكال	سوق الماريشال ايسلي Isly[1]

وإذا كانت هذه الأماكن الواردة في الجدول قد سقناها بناء على ما ورد في مذكرات أحد الرحالة الفرنسيين مع بداية الستينات من القرن التاسع عشر، فإننا نقف على اختلافات فيها انطلاقا من المرسوم الذي أدرجنا مواده في بداية الفصل، حيث ورد فيه أيضا أسماء المناطق التي قدم منها البساكرة، وأسماء الشوارع التي توزعوا فيها داخل المدينة، فقد توزع أهل دوكال في سوق الفحم، واهل بوشقرون في رحبة القمح، أما أهل سيدي خالد فأقاموا في مدخل القصبة، وأولاد جلال في شارع بوتان، في حين نجد أهل سيدي عقبة في الباب الجديد، واهل فرفار في شارع سيدي عبد الله[2].

لقد أفادتنا العديد من المصادر الأجنبية والفرنسية منها على وجه الخصوص التي تؤرخ لمدينة الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي بمعلومات وجوانب مختلفة عن واقع البساكرة كأفراد وكجماعة، لا سيما ما يرتبط بمواصفاتهم الجسمانية وبألبستهم وأكلهم وممارساتهم اليومية، وإن كانت هذه المعلومات تتشابه في كثير من المصادر إلا أننا سنورد أهمها محاولة منا لرسم صورة عن نمط الحياة اليومية لهاته الجماعة.

في معرض حديثة عن الحياة الدينية وتحديدا عن الصلاة في شهر رمضان الذي عاشه أثناء إقامته بمدينة الجزائر يطلعنا الألماني فاغنر **Wagner** عن إقبال الجزائريين إلى المساجد بكثرة، كما يخبرنا عن زوال الفوارق الاجتماعية بين المسلمين عند تأديتهم لهذه الشعيرة، لذا نجده يقول...**هناك الحضر والأتراك والكراغلة والعرب والبسكريين والزنوج والقبائل**...، وكذلك عند حديثه عن المقاهي كفضاء للتسلية يقصده ساكنة المدينة للترويح عن أنفسهم نجده يتحدث عن البساكرة كمقبلين عليها ومرتادين لها كباقي الفئات الاجتماعية، أما عن لباس البساكرة فبحكم ما يمارسوه من نشاطات فإن لباسهم كان رثا متسخا لفت انظار لكثير من الرحالة الذي مروا وأقاموا بالمدينة، فالألماني فاغنر **Wagner** يذكر أنه رغم قداسة المسجد وضرورة نزع الأحذية من قبل المصلين أو الزوار الأجانب إلا أن البسكري معروف من خلال لباسه

[1] Louis Piesse: **op, cit**, p 115.
[2] ANOM: F80، C557، projet d'arrêté concernant la corporation des Mozabites، Biskris، des Négres، dès l'agouâtes، et des kabailes de Mzita, op, cit.

المتسخ[1]، كما نجد الألماني الآخر مالتسان **Maltzen** يحكم على جماعة البساكرة حكما قاسيا مشيرا الى أنها جماعة متسخة الى حد كبير دون أن يبرر هذا الوسخ بطبيعة الأعمال الممارسة[2].

هذا وقد افادنا أحد الفرنسيين في معرفة المواصفات الجسمانية للبساكرة حيث ذكر أنهم متوسطو القامة ذوو بشرة سمراء جباههم منتفخة ومتراجعة نحو الداخل أنوفهم تشبه أنوف اليهود والكثير من البساكرة لا يملكون شعرا في رؤوسهم[3]، وفي إطار حديثنا عن لباس البساكرة فقد ذكر أحد الفرنسيين أنهم يرتدون سراويل عريضة منسوجة وخشنة، بعضها طويل وبعضها يصل الى الركبتين، زيادة على ارتدائهم لقلنسوة حمراء مشدودة بخيط والكثير منهم يمشي حافيا[4]، كما كان البعض منهم يرتدي قميصا أو قندورة بدلا من السروال[5]، ومنهم كان يرتدي معطفا خفيفا أو مأزرا مصنوع من الجلد[6]، أما أمناء البساكرة فكانوا يرتدون سراويل رمادية مشدودة بحزام أحمر مع قمصان طويل الذراعين[7]، وبحكم طبيعة أشغال البساكرة فقد كان لباسهم يتعرض للتلف بسبب العرق ومخلفات المواد التي يحملونها في عرباتهم[8].

على صعيد آخر وبحكم تعامل الكثير من الرحالة مع أفراد من جماعة البساكرة سواء في الميناء أو داخل المدينة، فإن الأوروبيين وصفوا البساكرة بالمخلصين والجديين في الخدمات والثقاة والأوفياء[9]، ويصف الضابط روزيه **Rozet** الفرد البسكري بالذكي والمرن[10]، والحقيقة أن هذه الأوصاف مرتبطة بهم منذ العهد العثماني بحسب ما قدمه لنا القنصل الأمريكي شالر **Shaler** عندما تحدث عن البساكرة في مذكراته[11]، ورغم إشادة أحدر الفرنسيين بثقة وإخلاص البساكرة في العمل نجده يصفهم بالجشع الذي يصل بهم أحيانا

---

[1] أبو العيد دودو: **المرجع السابق** ص 64- 67.

[2] هاينريش فون مالتسان: **المصدر السابق**، ص 81.

[3] Alexander Daumas: **Le véloce Tanger - Alger - et Tunisie**، 1855، p 413.

[4] Charles Dubois: **Alger en 1861**، imprimerie de A Bourget، Alger، 1861، p 43.

[5] Noel Garnier: **op cit**، p 435.

[6] Eugène Fromentin: **une année dans le sahel**, librairie Michele Lévy Frères, Paris, 1859, p 46.

[7] Ernest Feydeau: **op, cit**، Paris، p 88.

[8] A. Martin: **souvenir de voyage، texte extrait sur le voyage de Quéitin: itinéraire du savant de l'artiste، de l'homme du monde et du colon dans cette belle contré**، revue de presse، Mars 1845، Paris، p 523.

[9] Stephen dEstry: **op، cit**، p 154.

[10] Rozet et carette: **op، cit**، p 223.

[11] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص - ص 109-110.

الى القيام ببعض التجاوزات دون يحدد طبيعتها، إلا أن كلامه هذا جاء في سياق ذكره لبساطة معيشتهم وادخارهم للأموال التي يحصلونها يوميا قصد الرجوع الى بلدهم وتوظيفها هناك[1].

أما عن طعام البساكرة فقد تواتر ذكر أكلهم للخبز رغم أشغالهم الشاقة وتعبهم اليومي، وهذا أمر مرتبط بمستوى معيشهم المحدود بشكل عام، ومرتبط أيضا باقتصادهم في إنفاق الأموال، وحتى في شهر رمضان التي تتعدد فيه الأطباق الا أن الخبز ظل طعام البساكرة، ففاغنر **Wagner** ذكر ان البسكري الذي رافقه في رحلته كدليل كان ينتظر وقت الفطور، وبمجرد سماعه للآذان أخرج خبزه من قلنسوته[2]، وهو المشهد الذي وقف عليه الضابط روزيه **Rozet** حيث ذكر اكتظاظ الساحات العمومية بمئات العمال اليوميين بما فيهم البساكرة والميزابيين يحمل كل واحد منهم قطعة خبز بين يديه منتظرا طلقات المدفع المعلنة عن موعد الإفطار، ورغم مشقة أعمالهم إلا أن لا يتخلوا عنها خلال هذا الشهر[3].

من الأمور المتعلقة بالبساكرة داخل المدينة واللافتة للانتباه هي انتشار ظاهرة العمي بينهم، حيث تحدث عنها شالر **Shaler** خلال العهد العثماني[4]، وتحدثت عنها بعض الكتابات بعد سنوات الاحتلال، وقد عثرنا أيضا في سجلات في بيت المال على تركة بسكري ذكر أنه أعمى لم يرد اسمه توفي بتاريخ 20 ربيع الثاني 1256هـ/1840م[5]، لكن هذا أمر جعلنا نتساءل حول طبيعة هذا العمي عند البساكرة، وقد أوكلت لهم الحراسة الليلية لشوارع ودكاكين المدينة[6].

الى جانب هذا تفيدنا بعض الوثائق في معرفة مدى انفتاح العناصر البسكرية عل فئات مجتمع مدينة الجزائر، وتعد المصاهرات كما سبق وأن أشرنا مظهرا من مظاهر هذا الانفتاح والاندماج داخل المجتمع، ومن نماذج هذه المصاهرات التي كان البساكرة طرفا فيها نذكر زواج عبد القادر البسكري من فاطمة البليدية، هاته الأخيرة التي توفيت بتاريخ 1253هـ/1837م وتركت مبلغا قدره 280 ريال[7] ولدينا أيضا حالة عطية

---

[1] Messager de la bourse: **journal de l'industrie et des crédit international**، 28.03.1858، Paris، p 4.

[2] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 68.

[3] Rozet et carette: **op، cit**، p 254.

[4] ويليام شالر: **المصدر السابق**، ص - ص 110.

[5] أ.و.ج/ س.ب.م، ع6، س26، و9.

[6] Stephen dEstry: **op، cit**، p 154.

[7] أ.و.ج/ س.ب.م، ع5، س22، و32.

البسكري الطولقي الذي توفيت زوجته الزهرة بنت علي بن جلول عام 1841م[1] ومما هو معلوم أن أسرة بن جلول من الأسر القسنطينية الشهيرة فهل الزهرة بنت جلول من أصول قسنطينية واستقر بها المقام في مدينة الجزائر؟ وهل عاش عطية البسكري في مدينة قسنطينة ثم انتقل الى مدينة الجزائر؟ هذا ما لم نتمكن من معرفته ولم تجبنا عنه الوثيقة.

وكما هو الحال في العهد العثماني فقد استمر زواج البساكرة من المعتقات وهذا ما عثرنا عليه في بعض الوثائق كتلك المتعلقة طلق الحاج سليمان البسكري ابن أحمد زوجته الولية مسعودة معتقة إبراهيم شاوش طلقة واحدة بعد البناء بها من غير تسليم ولا ترك شيء مما لها عليه بتاريخ 20 ربيع الأول 1255هـ/1839م[2]، كما تزوج سليمان البسكري معتقة يهودي اسمه ابن الزاحوط، وهذا ما جاء في نص الوثيقة التالية:

الحمد لله حضرت لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى أمام الشيخ القاضي في التاريخ أيده الله الواضع طابع الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه الولية فاطمة معتقت (كذا) بن الزاحوط وأشهدتهما على نفسها أنها أبرأت زوجها المكرم الحاج سليمان البسكري النشاني أنها لم لها قبله لا دينار ولا درهم ولا مصوغ ولا موضوع ولا مودوع ولا نحاس ولا مفروش ولا ملبوس سوا (كذا) ملبوسها البراءة التامة التي لا تعقبها مطالبة ولا قيام ولا نزاع ولا خصام طال الزمن أو قصر لا بوجه ولا حال شهد على من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه وفسر في أحواله الجايزة شرعا وعرفها المكرم الحاج ... الحفاف ابن السيد محمد الشريف ...بتاريخ اليوم الحاد (كذا) عشر من شعبان الزهور من عام ثمانية وخمسين ومائتين وألف[3].

في حين لم نتمكن من معرفة مصاهرات بعض البساكرة على غرار كل من السوسي بن بلقاسم بن بهلول البسكري الخالدي أوصى في حياته أن الوصي على ابنه هو أخوه للأم سليمان بن محمد ينظر لابنه المذكور في جميع أموره وكافة أسبابه وعونه على العموم في بيع ما يباع وقبض ما يقبض، وكان من بين

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ع6، س24، و21.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع80-81، و154.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع53، و48، وأيضا ع53، و161.

الشهود شخص يسمى أحمد بن الحسن البسكري الخالدي[1]، كما لم يتبين لنا أصهار خليفة البسكري الدلال بن السيد أحمد الشريف المتوفي عن زوجه الولية أم الخير وأولاده منها عائشة وآمنة، ومن غيرها السيد المداني وعلي والزهراء وفاطمة والدايخة، الذي يبدو أن له زوجتين أو أكثر[2]، والأمر نفسه بالنسبة للولية فاطمة التي قام أمين البساكرة بإحضار متروك ابنها رابح المتوفي ما قدره 291 ريال ونصف ريال بتاريخ 2 جمادى 1262هـ/1846م[3] التي لا نعلم من كان زوجها.

أما عن بعض المعاملات اليومية بين البساكرة وبعض فئات المجتمع فنجد بعض النماذج كالوثيقة التي كانت بتاريخ أواخر شهر رمضان من عام 1251هـ/1835م مفادها اشتراك الريس حسن بن مصطفى مع أحمد بن ابراهيم البسكري في مبلغ مالي كان قد اقترضه حسن بن مصطفى من السيد محمد بن رحمون الشريف وهذا قصد الاشتغال به وتقاسم الأرباح فيما بينهما[4]، وفي وثيقة أخرى نجد شراء محمد بن العربي الفكاه البسكري جلسة حانوت بحومة كوشة علي من السيد مصطفى شاوش بثمن قدره 850 فرنك بتاريخ 27 صفر 1262هـ/1846م، وكان قد أوصى في قائم حياته أن ثلث مخلفاته للكريمين خالد عبد القادر بن عثمان والسيد الحاج علي بن السيد الحاج أحمد، وبوفاته بتاريخ 8 رجب 1269هـ/1853م أخذ ورثته نصيبهم[5]، كما نقف على امرأة اسمها حنيفة بنت محمد توفيت في جمادى 1258هـ/1842م ورد انها اكترت في زمن حياتها دارا مع الحاج محمد البسكري بثمن قدره 480 فرنك وقد قبض هذا الأخير مبلغ 75 فرنك من فاطمة بنت محمد المقفولجي كان دينا بذمتها للولية حنيفة بنت محمد، وقدمه لمن يرثها بتاريخ 24 ربيع الثاني 1268هـ/1852م[6]، أما في إطار التعامل مع مؤسسة بيت المال وإيداع الأمانات بها لدينا حالة الولية بنت محمد البسكري قبضت من بيت المال ما قدره 95 فرنك و65 سنتيم كانت مودعة بها، وهو منابها من بيت باعته في سيدي رمضان[7].

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/14، و91.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1، و10.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، و123.
[4] أ.و.ج/ س.م.ش، ع90-91، و103.
[5] أ.و.ج/ س.م.ش، ع99-100، و58.
[6] أ.و.ج/ س.م.ش، ع90-91، و55.
[7] أ.و.ج/ س.م.ش، ع 40، و129 ترقيم قديم.

4 – 3 أنشطة وخدمات جماعة البساكرة

4 – 3 – 1 الحمالة والدلالة

سبق وأن ذكرنا في الفصل الثالث ممارسة واحتكار البساكرة لنشاط الحمالة داخل أسواق وميناء المدينة، وهو الأمر الذي استمر خلال فترة الاحتلال، ففي 14 نوفمبر 1830م صدرت أمرية تقتضي إعادة تحديد إشراف البساكرة على الحمالة والنقل مع تثبيت أجورهم، ويوضح لنا الجدول الموالي طبيعة الأشياء المحمولة وثمن حمولتها:

طبيعة الأشياء المحمولة داخل المدينة	أجرة الحمالة
حمل الأنابيب والبراميل	6 قطع
براميل النبيذ الكبيرة	قطعة
حمل حقيبة كبيرة أو صندوق من نفس الحجم	قطعة
حمل الأشياء التي تحتاج لأكثر من شخص	4 موزونات
طبيعة الأشياء المحمولة داخل الميناء	**أجرة الحمالة**
حمل الأنابيب والبراميل	قطعة واحدة
براميل النبيذ الكبيرة	نصف قطعة
حمل الأشياء التي تحتاج لأكثر من شخص	2 موزونات[1]

وتأكيدا لهذا ففي السنوات الأولى للاحتلال 1831-1832م زار الألماني **فيلهام شيمبر** الجزائر وبوصوله لمينائها لفت انتباهه تضامن الحمالين مع بعضهم، حيث أقدم جماعة منهم على إعارة الحبال والعصي لجماعة أخرى وإن كان **شيمبر** لم يتحدث عن مواطن هؤلاء الحمالين وأصولهم، فإننا لا نشك في وجود البسكريين بينهم[2]، الأمر الذي تؤكده رواية الألماني الآخر فاغنر **Wagner** الذي أقام في الجزائر ما بين 1836-1838م، وفي إطار حديثه عن الحركية التجارية داخل الميناء يذكر لنا نشاط الحمالة التي كان يتقاسمها الزنوج والبسكريون وحتى بعض الأوروبيين، كما أشار إلى لباسهم الرث ومبيتهم ليلا في الميناء

[1] Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu' au 1 octobre 1834, imprimerie royal, 1843 p 36-37.

[2] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 12.

تحت نجوم السماء[1]، وقد ذكر فرومونتان **Fromentin** الذي زار المدينة هو الآخر أن الواقف في الشوارع الرئيسية وأمام البواب يشاهد جماعات من الأحمرة تحمل متاعا يقودها البساكرة، حيث تخرج هذه الأحمرة محملة وتعود فارغة[2].

وقد ذكر الضابط روزيه **Rozet** أن البساكرة هم الذين قاموا بحمل متاعه فور وصوله الى الميناء وهم المشرفون على نقل البضائع[3]، وقبله ذكر الرحالة كيتان **Quéitin** الذي زار مدينة الجزائر عام 1844 أن أحد البسكريين حمل متاعه وقاده الى فندق بوابة فرنسا **La porte de France** [4]، وحتى الألماني الاخر **مالتسان Maltzen** الذي يذكر هو الآخر أنه فور وصوله الى ميناءها أقبل عليه عدد من الحمالين العرب لحمل أمتعته وأمتعة الأشخاص الذين كانوا من معه، وإذا كان لم يذكر البساكرة على وجه التحديد، إلا أننا لا نستبعد حضورهم بناء على الروايات السابقة[5].

لم يقتصر حمل البساكرة لعتاد السياح والزوار في الميناء فقط، بل حتى في الشوارع حيث يذكر أحد الفرنسيين أقام بالجزائر مدة سنتين ذكر انه بينما كان يتجول في شوارع المدينة التقى ببسكريين حملا متاعه الى الفندق لكنه لم يذكر لنا أجرتهم[6]، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة الى أحد الفرنسيين والذي لم يحدد سعر حمالة البساكرة لمتاع الأوروبيين وزوار المدينة، وإنما نجده بعبارة فيها نوع من الاستصغار يذكر أنه بسعر زهيد يحمل البسكري الشخص ومتاعه[7]، وقد كان البسكريون يعتمدون في بعض الأحيان على الأحمرة لنقل الأمتعة والحمولات الثقيلة كمواد البناء[8]، وقريبا من موضوع الحمالة فقد ورد في إحدى الجرائد الفرنسية قصة تتعلق بتنفيذ حكم الإعدام في حق شخصين هما بلقاسم بن محمد وسعود بن احمد، وبعد عملية الإعدام

---

[1] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 32.

[2] Eugène Fromentin: **op, cit,** p 46.

[3] Rozet et Carette: **op, cit**، p 223.

[4] Quéitin**: itinéraire du savant de l'artiste، de l'homme du monde et du colon dans cette belle contré**، la sylphide revue Parisienne، huitième année، tome 5، 14 février 1847، Paris، p 540.

[5] هاينريش فون مالتسان: **المصدر السابق**، ص 22.

[6] Marcotte de Quivières: **Deux ans en Afrique**، librairie nouvelle، Paris، 1855، p 3.

[7] E. Leclerc: **LAlgérie son climat et sa valeur curative**، Gazette médicale de L'Algérie، deuxième année، N 1، 30 Janvier 1857، Alger، p 5.

[8] Emile Vander Bruch: **Le gamins de Paris « recueille et mise en order le voyage de Joseph Menier 1841-1843 »**، T 1، Coquebert éditeur، Paris، 1843، p 174.

تقدم ستة بساكرة ذوو بنية جسمانية لحمل الجثتين يرافقهما اثنين من عناصر الشرطة[1]، ولا ندر ان كان هؤلاء البساكرة عاملين ضمن سلك الشرطة، أم أنهم حمالين تم الاستعانة بهم مقابل أجر معين.

وفي الأعياد كان البساكرة يقومون بنقل الأطفال الصغار في عرباتهم للتسلية وللتجول بهم مقابل مبلغ مالي معين، إلا أنه كثيرا ما كان الأطفال يقصدون مراكب الفرنسيين لأنها جيدة وأفضل من عربات البساكرة، بحكم أن هذه الأخيرة كانت تستعمل للحمالة والنقل[2].

أما عن استمرار البساكرة في الاشتغال كدلالين داخل المدينة فنجد وثيقة تخص سي خليفة البسكري الدلال بن السيد أحمد الشريف المتوفي عن زوجه الولية أم الخير وأولاده منها عائشة وآمنة، ومن غيرها السيد المداني وعلي والزهراء وفاطمة والدايخة، وكان عدد من البساكرة شاهدين على ما ورد في هذه الوثيقة ويتعلق الأمر بكل من الطاهر أمين البساكرة، والحرزلي ابن الجموعي البسكري الدلال، والحواس بن بلقاسم البسكري، والبشير البسكري، ومحمد البسكري بن رحمون[3].

4 – 3 – 2 أنشطة وخدمات مختلفة

نظرا لقلة المعلومات حول هذه الأنشطة حيث أن معظمها يرد في شكل إشارات فقط سواء في المصادر أو بعض الوثائق فإننا حاولنا استعراضها هنا في هذا العنصر، ونستهلها بالحديث عن حمل المياه انطلاقا من احدى سجلات بيت المال المتعلقة بالأجور الشهرية للأشخاص المشتغلين في تغسيل الأموات وحفر القبور وحمل الأموات، وقد جاءت بدايته على النحو التالي:

الحمد لله وحده لا رب غيره ولا معبود والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبده وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما، ابتداء هذا السجل الميمون في صفر الخير عام 1265هـ وفي شهر يناير العجمي سنة 1849م، وضع لتقييد المخروج من بيت مال المسلمين من حفار و... وغسال وغسالة وحمولة وشهرية وغير ذلك مما هو ملزوم إخراجه في كل شهر فردا فردا رزقنا الله التوفيق بجاه النبي والصحابة وأبي بكر الصديق وصحبه أجمعين آمين[4]، وفي هذا السجل نجد عبارة

---

[1] **La presse**: Mercredi 11 Mars 1846، dixième année، N 3601، Paris، p 5.

[2] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 70.

[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1، و10.

[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف7، ع8، س41، و1

حمولة البسكري[1] كما عثرنا في تركة أخرى لأحد البساكرة المدعو **مجمد بن الحاج رمضان** الى ما يشير على انه كان مشتغلا في نقل المياه، أين تضمنت تركته **بشطولة فردة واحدة، وحصيرة دوم، وصطل نحاس وحبل**[2]، كما وجدنا بسكري آخرا ورد في تركته أنه كان حمالا للماء توفي عام 1849م[3].

وقريبا من حمل المياه نجد أن التعليمة التي صدرت في 14 نوفمبر 1830 أكدت أيضا عمل البساكرة على تنظيف المجاري المائية وتنظيف الطرقات من القمامة وأمام الدكاكين والمنازل وكانوا يأخذون قطعة عن كل منزل أو دكان[4].

كان خدام مؤسسة بيت المال يتلقون عوائد مالية بمناسبة الأعياد الدينية ولقد وجدنا ضمن هذا السياق عددا من الوثائق التي تؤكد هذا الأمر، ففي احدى الوثائق المؤرخة بتاريخ 18 ديسمبر 1843م تضمنت مبالغ مالية بالفرنك قدرت بـ 91 فرنك، خصت عددا من خدام المؤسسة توزعت على النحو التالي:

الوظيفة	الأجرة	الوظيفة	الأجرة
بيت المالجي	25 فرنك	عساس	4 فرنكات
القاضي	15 فرنك	غسال	6 فرنكات
العادل	15 فرنك	حمال	6 فرنكات
دلال	7 فرنكات	نعاش	4 فرنكات
دلال	3 فرنكات	وكيل	3 فرنكات
دلال	3 فرنكات	**المجموع**	**91 فرنك**

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف7، ع8، س41، و4 - 8 - 9.
[2] أ.و.ج/ س.ب.م، ف4، ع4، س11، و211.
[3] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و69.
[4] Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu' au 1 octobre 1834، imprimerie royal، 1843 p37.

يتبين من خلال الجدول أن ما يقارب ثلثي هذه العائدات 60.43% كانت من نصيب ثلاثة موظفين هم **بيت المالجي، والقاضي، والعادل**، ولا شك أن هذا مرتبط بسلطتهم ونفوذهم داخل المؤسسة ونفس هؤلاء الخدم نعثر عليهم في وثيقة أخرى بتاريخ 14 نوفمبر 1844م، وكان هذا بمناسبة المولد النبوي الشريف أين تحصلوا على 79 فرنك، وبمناسبة أحد أعياد الفطر الذي تزامن مع تاريخ 7 ديسمبر 1847م نجد اسم عمر الغسال الذي تلقى 10 فرنكات، ولا نستبعد أن يكون هذا الأخير من البساكرة على اعتبار أننا وجدنا أحد البساكرة المتوفين في شهر نوفمبر من عام 1850م كان غسالا[1]، ونضيف وثيقة أخرى نختم بها وهي مؤرخة في 12 أكتوبر 1850م ورد فيها أنه تم تخصيص 175 فرنك لخدام بيت المال بمناسبة عيد الأضحى[2].

هذا وقد ظل جماعة البساكرة من المشرفين على الحراسة الليلية للمدينة فالفرنسيين عندما دخلوا المدينة أعجبوا بدقة وصرامة النظام الأمني، حيث يذكر أحدهم أن مدينة الجزائر من المدن القليلة التي تنعم بالأمن للدور الذي يقوم به جهاز الأمن، وهو ما ساعد على حماية ممتلكات أهلها وساهم في قلة الجرائم[3] وقد أشار أحدهم الى أهمية وضع الثقة في جماعة البساكرة والإبقاء عليهم في هذا الوظيف[4]، لذا فإننا نجدهم في أربعينيات القرن التاسع عشر مكلفين بحراسة المدينة[5]، فأحد الرحالة الفرنسيين الذين أقاموا بمدينة الجزائر ما بين 1841-1843م عند زيارته لصديقه المحافظ المركزي للشرطة المدعو لافونتان **Lafontaine** ذكر أن البسكريين من ضمن الموظفين في سلك الشرطة، وجاء هذا الكلام ضمن حديثه عن الاكتظاظ الكبير في ساحة ماهون قرب باب عزون ومراقبة الشرطة لهذا الاكتظاظ بالسكان[6].

الى جانب هذا اشتغل البساكرة في النقل البحري وكانت لهم قوارب صغيرة ينقلون فيها المسافرين عبر القوارب[7]، ونجد في احدى العقود مخاصمة بين حسن الفلكاجي والحاج خالد البسكري، حيث باع

---

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و70.

[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع8، و131، 222.

[3] Blismon: **notice topographique sur le royaume et la ville d'Alger**، Paris، 1830، p 54

[4] Lecointe: **voyage à Alger، ou description de cette ville، de ses environs du royaume d'Alger**، Paris، 1830، p 100.

[5] Stephen dEstry: **Histoire d'Alger**، 3 éd، Tours، 1845، p 154.

[6] Emile Vander Bruch: **op،cit**، p 166.

[7] J. Carnet: **L'hiver à Alger au point de vue du traitement des maladies de poitrine**, Tissier librairie, Alger, 1863, p 14.

هذا الأخير للأول فلوكة بثمن قدره 350 فرنك ولم يستلم أي شيء، في حين ادعى حسن أنه قدّم للحاج خالد 27 فرنك وحلف يمينا شرعية، وبهذا ترافعا الى المحكمة لحل مشكلتهم[1].

أما عن الخدمات التي مارسها البساكرة نجد مسح الأحذية وهي الخدمة التي أشار إليها مالتسان **Maltzen** حيث ذكر أن الكثير منهم يمارسون هذه الخدمة متخذين من شارع باب الواد مركزا لهم[2] وعلى اعتبار أننا لم نقف على هذه الخدمة في مصادر العهد العثماني، فإننا لا نعلم متى بدأ البسكريون في مزاولتها، غير أننا نعثر عليها في كتابات بعد مالتسان **Maltzen** أين كان البسكريون يقفون في الشوارع ويسألون كل شخص يمر عليهم إذا كان يريد تلميع حذاءه[3].

وحتى بعد الاحتلال الفرنسي استمر البساكرة في الاشتغال عند أغنياء المدينة، ذكر أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا الجزائر أنه شاهد ثلاث نساء حضريات في حديقة بلكور تحت حراسة بسكري صغير[4]، ولا ندر ان كان هذا البسكري يشتغل عند احدى هاته النسوة، ام تم الاستعانة به في جولتهن ليساعدهن ويوفر لهن الراحة.

وخلال الجولات التي كن يقوم بها الألماني فاغنر **Wagner** في نواحي المدينة استعان بأحد البساكرة وقد بلغت رحلتهما حتى سهل متيجة ودامت أربع وعشرين ساعة، وهذا فيه إشارة الى أن هذا البسكري كان بمثابة دليل للسياح الذين يجهلون المدينة، كما انه يشتغل في الميناء على اعتبار أن فاغنر **Wagner** التقاه بعد مدة هناك[5]، كما أن الفرنسي جوزيف مينيه **Joseph Menier** استعان ببسكري في رحلته من مدينة الجزائر الى واد الشفة بالبليدة[6].

بالإضافة الى ما ذكرناه مارس البساكرة أيضا بعض الحرف على غرار بيع الخضر والفواكه وبيع الأسماك، ففي احدى التركات وجدنا بسكريا لم يذكر اسمه كان يشتغل ببيع الخضر والفواكه (**فكاي**) توفي

---

[1] أ.و.ج/ س.م.ش، ع1/6، و32.

[2] هاينريش فون مالتسان: **المصدر السابق**، ص 81.

[3] [3] Noel Garnier: **op، cit**، p 436.

[4] Emile Vander Bruch: **Le gamins de Paris « recueille et mise en order le voyage de Joseph Menier 1841-1843 »**، T2، Coquebert éditeur، Paris، 1843، p 148.

[5] أبو العيد دودو: **المرجع السابق**، ص 68.

[6] Emile Vander Bruch: **op، cit**، T2، p 144.

عام 1848م[1]، زيادة على محمد بن العربي الفكاه البسكري الذي اشترى جلسة حانوت بحومة كوشة علي من السيد مصطفى شاوش بثمن قدره 850 فرنك بتاريخ 27 صفر 1262هـ/1846م، وأوصى في قائم حياته أن ثلث مخلفاته للكريمين خالد عبد القادر بن عثمان والسيد الحاج علي بن السيد الحاج أحمد، وبوفاته بتاريخ 8 رجب 1269هـ/1853م أخذ ورثته نصيبهم[2]،كما نعثر على اسم محمد الحوات بن سعيد البسكري الذي كان شاهدا على أن الولية كريمة بنت أحمد توفيت ولا وارث لها سوى ابن اختها السيد محمد بن أحمد قارة وكان هذا بتاريخ 16شعبان 1257هـ/1841م[3].

وختاما لهذا الفصل بما نشير إلى أن الفقر لازم جماعة البساكرة داخل المدينة خلال هذه الفترة فمنهم المعدومون الذي تكفلت مؤسسة بيت المال بدفنهم وتكفينهم، وقد عثرنا في احدى سجلات بيت المال على تقييد يضم قائمة للفقراء الذين كفنهم بيت المال بتاريخ 1838، وأحصينا فيه 91 فقيرا من بينهم 11 براني ومن بينهم 4 بساكرة وهذه أسماؤهم وأماكن وفاتهم: **محمد بن احمد البسكري** توفي في باب عزون، **عمر البسكري غريب**، **بسكري** توفي في العين الحمرا، **بسكري** توفي في السبيطار.

وفي عام 1839 وقفنا أيضا على تقييد أحصينا فيه 85 فقير، من بينهم 8 بساكرة هذه أسماؤهم: **أحمد البسكري** سنه 16عاما، **محمد البسكري** سنه 19عاما، **إبراهيم البسكري**، **أحمد البسكري** توفي في السبيطار، **مازور** البسكري، **بسكري** طباخ، **بلقاسم** البسكري، ...**البسكري** سنه 17 عاما[4]، وقد قدر أحد الفرنسيين الدخل اليومي للجماعات البرانية ولاسيما الممارسين لنشاط الحمالة بـ 5 فرنك يوميا فخلال عام 1844 وحسب نفس المصدر فقد كان عددهم 9352 ليصل دخلهم السنوي الإجمالي الى 16 مليون و812 ألف و500 فرنك فرنسي، من بينها (1571400فرنك) هي دخل 873 فرد من البساكرة[5]، أما الأستاذ لمنور مروش عندما اشتغل على تشكل اليد العاملة في الجزائر خلال منتصف القرن التاسع عشر فقد ذكر أن أجرة عامل يومي غير مؤهل تتراوح على العموم ما بين فرنك الى فرنكين في

[1] أ.و.ج/ س.ب.م، ف2، ع4، س9، و60.
[2] أ.و.ج/ س.م.ش، ع99-100، و58.
[3] أ.و.ج/ س.م.ش، ع31، و28.
[4] أ.و.ج/ س.ب.م، ف1.5/، ع6، س25، و21، 22.
[5] Carlos de Bouville: **op, cit**, p 30.

حين أن العمال والحرفيين المؤهلين قد تصل أجورهم اليومية الى 7 فرنكات كأقصى تقدير، كما أشار أيضا الى أن أجرة العامل الأوروبي كان ضعف أجرة العامل الجزائري[1].

[1] Lemnaour Merrouche: **les premiers noyaux ouvriers en Algérie au milieu du 19 siècle**, communication du 2éme colloque international « classe ouvrière dans le monde arabe » 3-6 novembre, Alger, 1979, p 234.

الخاتمـــة

الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع جماعة البساكرة داخل مدينة الجزائر من خلال تتبع جوانب مختلفة من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ما بين 1700-1850 يتأكد لنا ما يلي:

– أهمية التاريخ الاجتماعي في دراسة مواضيع الفئات المهمشة والمغيبة على غرار الفلاحين والفقراء والمشردين والمتسولين، وهو التوجه الذي برزت ملامحه وارهاصاته قبيل مدرسة الحوليات كما سبق وأن ذكرنا، ليتجسد أكثر على أرض الواقع مع روادها، غير أن الأمر كثيرا ما يحتاج الى الصبر عند التنقيب والبحث عن مصادر هذه الموضوعات في مظان عديدة، زيادة على هذا يستوجب على الباحث في هذا الميدان التمكن من المناهج العلمية واتقان عددا من اللغات الأجنبية بحسب طبيعة الدراسة، وأمام هذه الصعوبات كثيرا ما يعزف الباحثين عن اقتحام مواضيع هذا المجال، ولقد تأكد لنا من خلال معطيات الفصل التمهيدي قلة الاهتمام بهذه المواضيع رغم تبني بعض الجامعات لهذا المشروع ورغم تبني بعض الباحثين لهذا المجال أيضا كجهود فردية، وما يلاحظ في هذا الصدد أيضا هو هيمنة الدراسات الوسيطية على التاريخ الاجتماعي في الجامعات الجزائرية مقارنة بالتخصصات الأخرى وهي تجربة فيها محاكاة لتجربة كل من الجامعة المغربية والتونسية اللتين قطعتا أشواطا لا بأس بها.

– أهمية مدينة الجزائر الاقتصادية ودورها في احتضان الجماعات الوافدة من المدن الداخلية في إطار الهجرة الداخلية على اعتبارها عاصمة سياسية واقتصادية، حيث اخذت هذه الجماعات تسميتها من المناطق القادمة منها وغلب عليها في العموم ممارسة الخدمات والأنشطة الشاقة التي يعزف عنها سكان المدن الحضريون، إلا أن هذا لم يمنع من بروز البعض منهم في أنشطة أخرى كالبحرية والتجارة وبعض الأنشطة الحرفية مكنتهم من احتلال مكانة رفيعة داخل المجتمع، وتجدر الإشارة هنا الى ذلك التباين في المكانة الاجتماعية عند هذه الجماعات الوافدة، فبنو ميزاب والجواجلة كانوا أيسر حالا من بقية الجماعات نظير الامتيازات التي تمتعوا بها ونظرا لقربهم من السلطة أكثر وهذا لعوامل سبق الحديث عنها، فكلتا الجماعتين أنيط لهما احتكار المخابز وبيع الخبز للجنود الإنكشارية، ولعل ما يبرز أيضا الحالة الميسورة لهاتين الجماعتين هو امتلاك الكثير من افرادهما لملكيات عقارية مختلفة أبانت عنها عقود الأوقاف وعقود البيع والشراء، هذا وقد تفاعلت هذه الجماعات مع بعضها البعض داخل مجتمع المدينة عن طريق مختلف المعاملات اليومية وكذا عن طريق المصاهرات التي سبق التحدث عنها.

– شكلت جماعة البساكرة أحد أبرز الجماعات الوافدة على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، وبالرغم من قلة المعطيات حولهم في الكتابات الأجنبية المتمثلة في مذكرات الرحالة والقناصل على وجه التحديد واقتصارها على ذكر مهنهم وأنشطتهم مع تشابه ما ورد فيها، إلا أن الاعتماد على الوثائق الأرشيفية الخاصة بهذه الفترة لا سيما سجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال سمح لنا بتتبع ومعرفة أسماء بعض أمنائهم وأماكن استقرارهم، كما سمح لنا بمعرفة معاملاتهم اليومية من بيع وشراء ومصاهرات مع مختلف فئات المجتمع وكلها مظاهر تتعلق بالحياة الاجتماعية لهم، وعلى قدر أهمية ما توصلنا في إليه في هذا الصدد بقيت بعض الجوانب محل تساؤل نأمل أن نجد وثائقا جديدة تساعدنا على الإجابة عليها.

– تعدد الأنشطة والخدمات التي مارسها البساكرة وأهمية المزاوجة بين الكتابات الأجنبية والوثائق الأرشيفية في رصد هذا التعدد، حيث يمكن التمييز بين الخدمات والأنشطة الشاقة كالحمالة ونقل البضائع وتنظيف الشوارع والعمل داخل المنازل والقصور، وكذا التمييز بين الأنشطة الحرفية كبيع السمك وصناعة الحلويات والمأكولات وغيرها، ولعل أبرز ما أبانته لنا الوثائق هو الانخراط في سلك البحرية منذ القرن السابع عشر وهي جزئية هامة غيبت في الكتابات الأجنبية تستدعي منا البحث والتنقيب أكثر شأنها أهمية شأن انخراط البساكرة في جند الإنكشارية، ومن خلال الحديث عن هذه الحرف الأنشطة ورغم تعددها إلا أن الفقر والاحتياج لازم البساكرة وهو الأم الذي ورد في الكتابات الأجنبية التي اعتمدنا عليها وأكدته لنا معطيات تركات بيت المال الخاصة بهم.

– محافظة الادارة الفرنسية على تنظيمات الجماعات البرانية سعيا منها لمراقبة مختلف عناصر المجتمع مع إجراء تعديلات كلما دعت الحاجة إليها، وهو ما أبانت عنه مختلف التقارير والمراسيم والنشريات التي تعد مصادر مهمة لكتابة تاريخ هذه الجماعات.

– استمرار جماعة البساكرة خلال فترة الاحتلال الفرنسي في ممارسة أنشطة وخدمات العهد العثماني وهو ما أكدته لنا مصادر هذه الفترة من رحلات وتقارير وكذا بعض الوثائق الأرشيفية المختلفة، وعلى خلاف غياب احصائيات عن أعدادهم في العهد العثماني مكنتا بعض المصادر من أعدادهم لنخلص القول الى أن جماعة البساكرة كانت في المرتبة الثانية من حيث الكثافة بعد جماعة بني ميزاب في مدينة الجزائر.

– إمكانية البحث في موضوع البساكرة داخل بعض المدن الجزائرية على غرار مدينتي قسنطينة وعنابة باعتبارهما عرفتا توافد جماعة البساكرة نظرا للقرب الجغرافي، وبهذا يتم فتح مجال المقارنة بين حضورهم في هذه المدن، كما هو شأن جماعة بني ميزاب التي توافدت على مدينة الجزائر ومختلف مدن التل.

– ضرورة رقمنة الرصيد الأرشيفي المتعلق بالفترة العثمانية في الجزائر على غرار مختلف دور الأرشيف الدولية وهذا ضمن مشروع يتبناه مركز الأرشيف الوطني الجزائري، مع ضرورة فتح علاقات علمية وشراكات بينه وبين مختلف مخابر بحث الجامعات الجزائرية تحت تأطير أساتذة وباحثين متخصصين، وهذا من خلال تسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة قصد التمكن من جرد وفهرست هذا الرصيد الضخم والزاخر وتسهيل العملية البحث فيه، مع فتح دورات تدريبية وتكوينية لطلبة الماستر والدكتوراه حول كيفية قراءة مختلف الوثائق، وكل هذا قصد النهوض بالبحث التاريخي المتعلق بالفترة العثمانية في الجزائر لأنه لا يخف على أهل الاختصاص أهمية الدراسات الأرشيفية في الإجابة عن إشكاليات وتساؤلات لا تزال مطروحة، فضلا عن إنجاز مواضيع ذات طرح جديد، في الوقت الذي كثيرا ما يعزف الباحثون عن زيارة مؤسسة الأرشيف لعراقيل عديدة سبق الإشارة إليها في مقدمة الدراسة.

الملاحـــق

الملحق رقم 1: مراسلة تتضمن معاهدة تحرير أسرى جزائريين من بينهم أسير بسكري.

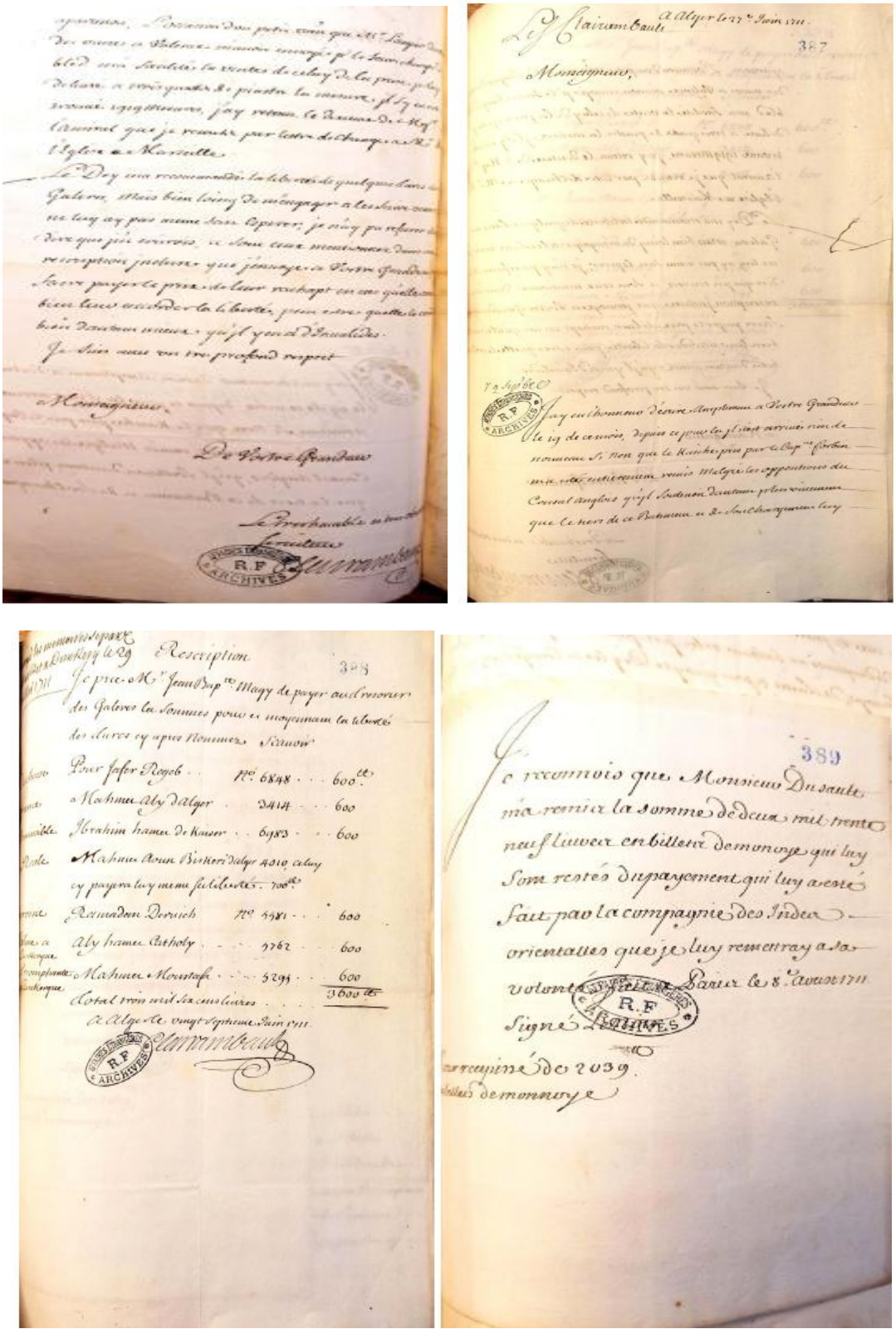

Archive Nationale de France: **Affaires Étrangères، Correspondance reçue du consulat d'Alger 1705-1715**، T 5، AE/B/I/119، F387-389.

الملحق رقم 2: وثيقة تتضمن شراء اثنين من البساكرة لأمة من صاحبها الحاج محمد.

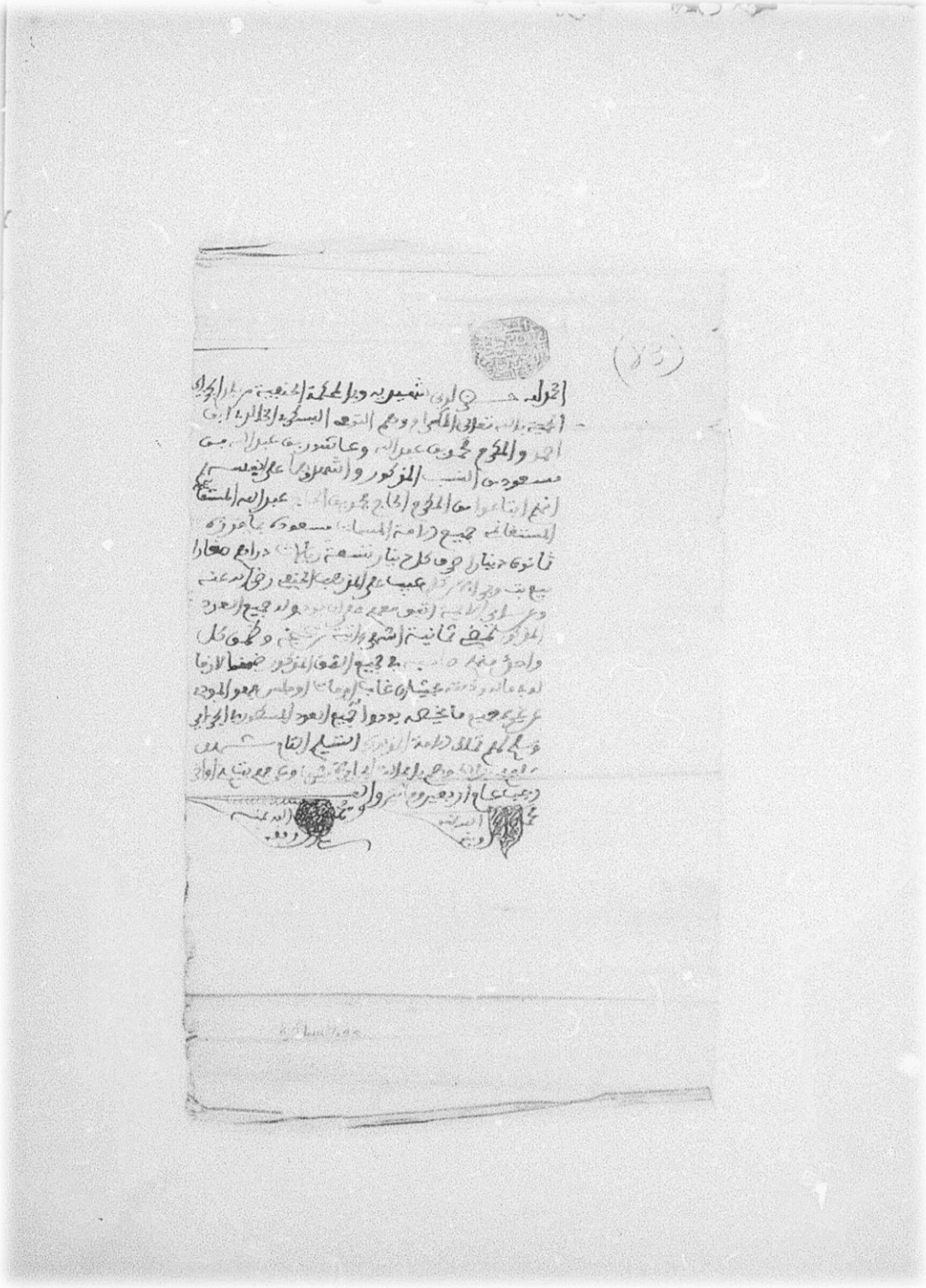

نص الوثيقة

الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى الكرام وهم التومي البسكري الخالدي ابن أحمد والمكرم محمد بن عبد الله وعاشور بن عبد الله بن مسعود من النسب المذكور وأشهدوهما على أنفسهم أنه ابتاعوا من المكرم الحاج محمد بن الحاج عبد الله المستغانمي جميع الأمة المسمات (كذا) مسعودة بما قدره ثمانون دينار صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغار ...على المذهب الحنفي رضي الله عنه وعلى ساير (كذا) الأئمة اتفق معهم على أن يودوا له جميع العدد المذكور بمضي ثمانية أشهر ءاتية (كذا) من تاريخه وضمن كل واحد منهم صاحبه في جميع الشق المذكور ضمنا لازما له في ماله وذمته بحيث ان غاب أو مات أو جلس فهو المودع عن غيره ...جميع العدد المسطور في ...وحصل لهم تملك الأمة...بالتسليم التام ...شهد عليهم وهم بالحال الجايزة (كذا) شرعا وعرفهم بتاريخ أواخر رجب أربعين ومائتين وألف.

المصدر:

الأرشيف الوطني الجزائري: سجلات المحكمة الشرعية، العلبة 90–91، الوثيقة 83.

الملحق رقم 3: جدول يوضح قيمة تركات البساكرة بالريال وتصنيفها.

الاسم	المهنة	سنة الوفاة	قيمة التركة بالريال	تصنيف الثروة
سليمان البسكري	حوات	1787	03	فقر مدقع
لخضر البسكري	لم تذكر	1826	03	//
أحمد بن مسعود	//	1822	05	//
ساعد بن محمد	//	1822	05	//
بسكري	مداح	1818	5.1	//
بسكري	لم تذكر	1818	5.2	//
بسكري	//	1818	5.6	//
بسكري	//	1821	5.6	//
بسكري	//	1826	6	//
بسكري	//	1818	7.1	//
مصطفى	إنكشاري	1818	8.2	//
بسكري	لم تذكر	1820	10	فقر
أحمد بن الشريف	//	1828	11	//
بسكري	شرباجي	1788	14	//
بسكري	غسال	1818	16.4	//
عثمان	لم تذكر	1818	16.6	//
بسكري	//	1818	17	//
سليمان بن احمد	//	1822	26	//
بسكري	طالب	1818	28.3	//
محمد بن مريزق	لم تذكر	1824	32.2	//
مسعود البسكري	//	1823	35	//
الدريدي	عساس	1822	36	//
الوافي	شرباجي	1821	40	//
بسكرية	لم تذكر	1830	54	//

بسكري	شرباجي	1826	107	متوسط الحال
مبارك البسكري	لم تذكر	1822	136	//
عبد القادر	//	1818	198	//
محمد بن موال	حوات	1824	265	//
ساعد بن خليفة	لم تذكر	1818	240	//
بسكري	//	1815	1357	ثراء
بسكري	//	1817	1407	//
بسكري	//	1815	2202	//

المصدر:

الأرشيف الوطني الجزائري: سجلات بيت المال

الملحق رقم 4: وثيقة تتضمن شكوى جماعة بني ميزاب أمينهم الى الماريشال كلوزيل.

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وءاله

سيدنا المارشال سلطان الجزاير

من جماعة بني مزاب الذين هم خدامك ومحسوبين عليك وطائعين لأمرك وهم اكبار وعلامة الاخرة مولانا السلطان الحاكم بالحق على بلدة الجزاير بالحق ولم تريد (كذا) ظلما فيها لأنك موصوف بالحق ومعرفتك سابق عندنا حاكم بالحق سلطان عسكر الجزاير الذي اسمه سيدنا المارشال كلوزيل القفرنور بعد السلام عليك وعلى من تعلق بيك (كذا) فالأمر الذي نخبرك به هو خبر على شار (كذا) لمين الذي هو متقدم علينا فهو قد أكثر الظلم علينا وصار يحبس بالذي هم علامة وقضاة علينا من الزمان المتقدم ولهم حظ في الحكم والشرع ويحكم بيننا جايرا (كذا) ... ولما وقع هذا الأمر منه تحقق عندنا أنه رجل فاسد ولذالك (كذا) اتفق عليه لا يصلح بينا ولا بيك لأنه رجل شيطان يوقع روحه فالشبك ونحن نخلصو معه اذا أردة (كذا) خدامك مهنيين فارحين مصرورين (كذا) فانزع الحكم من يده لأن أصل الأول خديم لا يرجع.....جميعه حتى رجع اذا صار معارك بين اثنين يأخذ الخطية منهم الاثنين خطية... وانت سيادتك على التحقيق لا ترضى بهذا لأنك موصوف بالحق والجود والكرم وان رضيت لنا به فنحن راضين به وها نحن وجهنا لك هدية الود وبأمر جميع اكبار الجماعة والعلامة وغيرهم ونزل ...فيها كلهم واذا أردت تسمع منهم فياتوك بجميعهم وتسمع قولهم وهم قدموا عليهم .....برضاهم انهم قدموا عليهم هو الذي اسمه أبا الحاج بيت الميزاب هذا الذي قدموه العلامة والجماعة والنظر في ذلك وان رضيت به فتنزع ظلم (كذا) الذي لم تريد به...وعندنا في معرفة ...أنك لا تريد من محسوب عليك إلا هو فإن ....ولا تقبل ...دائما مهموم لا...لنا بهدا (كذا) وعليكم السلام والان نخط اسمهم وخط أيديهم ..... والسلام اولهم أبا الحاج المذكور الي هو أمين بلاده ومعه خمسة اكبار علامة الي لهم حظ في الحكم ومقدمين عليهم عطفاوي ومعه الجماعة من كل بلده واحد يكون حاضر على أجل لا يوقع ظلم وهم أولهم السيد الحاج سليمان بن بكير الغرداوي والسيد الحاج بن يحي اليسقني والسيد صالح بن يحي المليكي والسيد أبا عمور البنوري والسيد أبا احمد بن محمد المصطفاوي.

المصدر:

ANOM: F80, C 557, Beni Mezab, réclamation contre l'amine.

الملحق رقم 5: جدول يوضح أسماء بعض المعتقين والمعتقات.

اسم المالك (ة)	اسم المعتق (ة)	المواصفات	تاريخ العتق
فاطمة بنت الحسين	فطيمة	طويلة القامة، رقيقة الأطراف، زنجية اللون، عربية اللسان.	أوائل ربيع الأول 1246هـ/1831م.
عائشة بنت علي	مباركة	كبدية اللون، عربية اللسان، طويلة القامة، كبيرة السن، وبخديها أثر شريط السودان.	الثامن من شهر رمضان 1248هـ/1832م.
جنات بنت محمد	مسعودة	طويلة القامة، زنجية اللون، رقيقة الأطراف، عربية اللسان.	فاتح شهر محرم 1250هـ/1834م
عزيزة الضريرة	سترة	قصيرة القامة، متوسطة الأطراف، زنجية اللون، عربية اللسان، ناقصة الرجل اليمنى.	19 من شهر محرم 1251هـ/1835م.
عائشة بنت حمزة	سالم	كبدي اللون، ربعي القامة، بوجهه أثر شريط السودان	أواخر ربيع الثاني 1251هـ/1835
خديجة بنت السي علي الخياط.	ياسمينة	طويلة القامة، زنجية اللون، رقيقة الأطراف	أواسط شهر رجب 1252هـ/1836م.
الحاج سعيد أمين الكواشين.	عائشة	طويلة القامة، متوسطة الأطراف، كبدية اللون، بوجهها أثر شريط السودان.	12 ذي الحجة 1252هـ/1836م.
الحاج سليمان	سعادة	زنجية اللون، قصيرة القامة، رقيقة الأطراف، عربية اللسان.	18 من شهر محرم 1258هـ/1842م.
الولية عائشة معتقة خدوجة زوجة الحاج مصطفى	مباركة	قصيرة القامة، زنجية اللون، رقيقة الطراف، عربية اللسان.	11 من شهر شعبان 1262هـ/1846م.
محمد خوجة	فاطمة وابنها مبارك	حمراء اللون، عربية اللسان،	بتاريخ 26 رجب 1264هـ/1848م

المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري: سجلات المحكمة الشرعية، العلب: 2، 2/45، 5/53.

الملحق رقم 6: وثيقة تتضمن مراسلة الى الحاكم العام قصد تعيين أمين جديد للبساكرة.

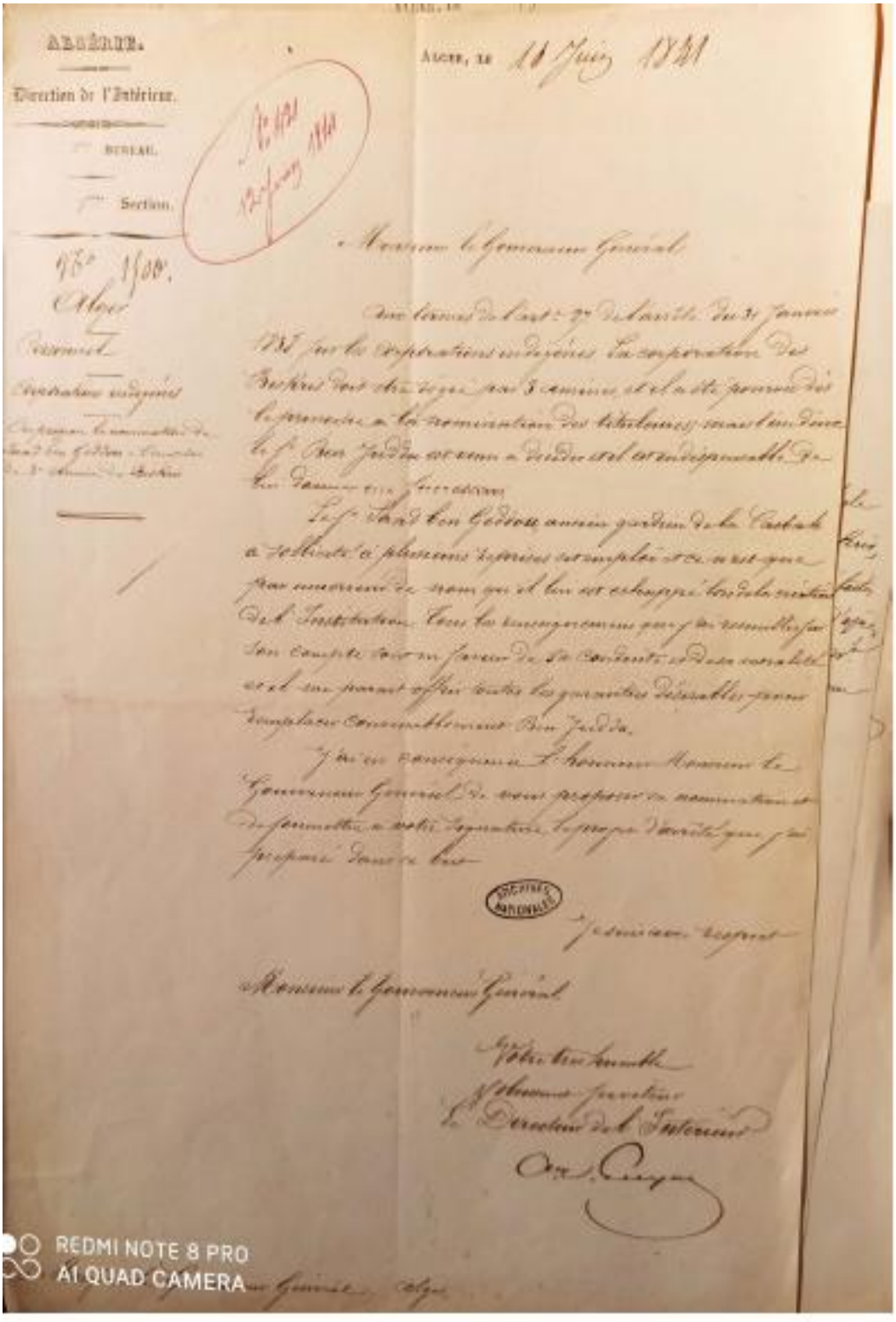
ALGÉRIE.

Direction de l'Intérieur.

1er BUREAU.

1re Section.

Alger, le 10 Juin 1881

Monsieur le Gouverneur Général

Une lettre de Mr Adolphe Dutot, Juge de paix de Biskra, en date du 31 Janvier 1881 sur les opérations municipales, la corporation des Biskris doit être régie par 3 amins et celle-ci a été pourvue à la nomination des titulaires mais un Juge de Paix ne peut être remplacé par un indigène.

Le Sr Saad ben Gueddour, ancien gardien de la Casbah a sollicité à plusieurs reprises sa nomination, mais il n'a pas réuni la majorité des voix, il a été préféré Mr Ben Jedda.

J'ai l'honneur de proposer à Monsieur le Gouverneur Général de vouloir bien prononcer la révocation de Mr Ben Jedda et de nommer à sa place Mr Saad ben Gueddour.

Veuillez agréer, Monsieur le Gouverneur Général, l'assurance de ma haute considération.

Pour le Préfet et par délégation
Le Conseiller de Préfecture
Directeur de l'Intérieur

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

المصدر:

ANOM: F80، C557، corporation indigène، Biskris organisation.

الملحق رقم 7: صورتين للباس البساكرة حمالو الماء داخل مدينة الجزائر.

المصدر:

Félix Jacques Antoine: **recueil mœurs et costumes de l'Algérie**، p 14-15.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر والمراجع العربية

1- الأرشيف الوطني التونسي

الدفاتر الإدارية والجبائية

الدفتر: رقم 180: ص 27-41-56-178.

الدفتر رقم 184: ص 28-99-106-113-120-135-288.

الدفتر رقم 187: ص 20-21-58-81-95-132.

الدفتر رقم 2144: ص 205-251- 253-254-255-256-260-268-279-280.

2- أرشيف ولاية قسنطينة

2-1 سجلات المحكمة المالكية

السجل الأول: ص 64 - 93 - 99 - 146.

السجل الثاني: ص 339 - 595 - 631.

السجل الثالث: ص 241- 284 - 410 - 438.

السجل الرابع: ص 4 - 50.

2-2 سجلات المحكمة الحنفية

السجل الخامس: ص 42 - 505 - 522.

السجل السادس: ص 42 - 297 - 319.

3- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية

المجموعة 3205، الملف الثاني، الوثيقة 39.

المجموعة 3204، الملف الثاني، الوثيقة 2.

4- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

4-1 سجلات البايلك

س.ب، ع30، س250، و55، 79.

س.ب، ع30، س 254.

س.ب، ع34، س329.

س.ب، ع32، س299، و8.

2-4 سجلات بيت المال

الفيلم1:

س.ب.م. ف**1**، ع**1**، س**2**، و16، 18، 60، 71، 72، 104، 118، 128، 140، 142.

س.ب.م. ف**1**، ع**1**، س**3**، و86، 104، 124

الفيلم2:

س.ب.م. ف**2**، ع**2**، س**4**، و63، 73، 85، 94، 96، 98

س.ب.م، ف**2**، ع**2**، س**5**، و40، 56، 85، 91، 145.

س.ب.م، ف**2**، ع**3**، س**7**، و3.

س.ب.م، ف**2**، ع**3**، س**8**، و5، 48، 67، 71، 80، 91، 96، 98، 100، 102،117، 124، 126.

س.ب.م، ف**2**، ع**4**، س**9**، و3، 4، 5، 7، 6، 8، 9، 10، 11، 15، 17، 18، 19، 40، 42، 45، 60، 69، 70.

الفيلم3:

س.ب.م، ف**3**، ع**3**، س**8**، و1، 16، 25، 37، 61، 65، 94، 98، 110، 117، 170، 173.

س.ب.م، ف**3**، ع**4**، س**9**، و5، 8، 9، 13، 15، 17، 150، 152، 155.

س.ب.م. ف**3**، ع**4**، س**9**، و15، 20.

الفيلم4:

س.ب.م، ف**4**، ع**4**، س**10**، و154، 162، 197، 259، 267.

س.ب.م، ف**4**، ع**4**، س**11**، و1، 5، 10، 26، 44، 48، 51، 64، 65، 141، 183، 211.

س.ب.م ف**4**، ع**4**، س**12**، و52، 59، 64.

الفيلم 5/1

س.ب.م، ف**5/1**، ع**5**، س**22**، و32.

س.ب.م، ف**5/1**، ع**5**، س**23**، و2، 37.

س.ب.م، ف**5/1**، ع**6**، س**24**، و21، 27، 137، 164، 165، 170، 171.

س.ب.م، ف**5/1**، ع**6**، س**25**، و21، 22.

الفيلم 7

س.ب.م، ف**7**، ع**8**، س**41**، و1، 4، 8، 9.

3-4 سجلات المحاكم الشرعية

ع **1**: و10، 20.

ع **2**: و5، 9، 10، 26، 52، 74.

ع **1/6**: و32.

ع **1/7**: و38.

ع **8**: و106، 107، 108، 109، 131، 222.

ع **11**: و44.

ع **1/13**: و40

ع **1/14**: و2، 37، 91، 111

ع **15**: و2.

ع **1/16**: و23.

ع**17**: و351.

ع **2/19**: و26.

ع **1/20**: و26.

ع **2/20**: و31.

ع **21**: و3، 283.

ع **25**: و26.

ع **2/27**: و91.

ع **2/28**: و58، 64.

ع **31**: و10، 28، 50، 96، 106، 123.

ع **33**: و12، 25.

ع **2/37**: و51، 63، 75، 66، 68، 74، 77، 79، 80، 81، 82، 85، 86.

ع **38**: و53.

ع **40**: و129، 191، 245، 300، 315. ترقيم قديم

ع **1/42**: و29.

ع **44**: و59.

ع **1/45**: و2.

ع **2/45**: و146، 151، 157، 158، 167.
ع **50**: و44.
ع **51**: و12، 76.
ع **52**: و16.
ع **1/53**: و48.
ع **2/53**: و2، 14، 51، 55.
ع**5/53**: و6، 51، 57، 64، 68، 72، 74، 76، 77، 91.
ع **54**: و50.
ع **58**: و35، 107، 174.
ع **72–73**: و35.
ع **78**: و94.
ع **80–81**: و154.
ع **88–89**: و35.
ع **90–91**: و55، 83، 103.
ع **94**: و66.
ع **99–100**: و58، 63.
ع **104–105**: و116.
ع **109–110**: و10.
ع **112–113**: و18.
ع **117–118**: و4.

5– المصادر المطبوعة:

1) بفايفر سيمون: **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دط، دار هومة، الجزائر، 2009.

2) بن حمادوش عبد الرزاق: **لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال**، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

3) بن عمار أحمد: **نحلة اللبيب بأخبار الرحلة الى الحبيب**، مطبعة بيير فونطانة، الجزائر، 1903.

4) بيليسييه: **حوليات جزائرية**، م1، تر: دليلة حباني، أصالة كيلتير، 2012.

5) بيليسييه: **حوليات جزائرية**، م3، تر: محند أوسعيدان، أصالة كيلتير، 2012.

6) خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تح: العربي الزبيري، دط، منشورات Anep، 2005.

7) الزهار أحمد الشريف: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، تحقيق: أحمد توفيق المدني، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1947.

8) ستيفنز جيمس ويلسون: **الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785–1797**، تر: علي تابليت، دط، منشورات ثالة، 2007.

9) شالر ويليام: **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824**، تر: إسماعيل العربي، دط، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982.

10) شونبيرغ أ.ف: **الطب الشعبي في الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، ضمن كتاب الأعمال الكاملة لأبو العيد دودو، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

11) الشويهد عبد الله بن محمد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1107–1117هـ/1695–1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

12) كاثكارت جيمس لندر: **مذكرات أسير الداي**، تر: أسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

13) مالتسان هاينريش فون: **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ج1، تر: أبو العيد دودو، طخ، دار الأمة، الجزائر، 2009.

14) ميتزون جيريت: **يوميات أسر في الجزائر 1814–1816**، تر: محمد زروال، دط، دار هومة، الجزائر، 2011.

15) هابنسترايت ج.أو: **رحلة الى الجزائر، تونس، طرابلس**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دط، دار الغرب الإسلامي، تونس.

16) ويلد، ليسور: **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تر: محمد جيجلي، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2002.

6- المراجع

17) أوديغارد توريبورن: **سلم وصداقة دائمان " معاهدة السلم بين مملكة الدانمارك – نرويج وإيالة الجزائر 1746 "**، ترجمة: ليندا توشي بن منصور، دط، منشورات المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، الجزائر، 2017.

18) بن حموش مصطفى أحمد: **المدينة والسلطة في الإسلام – نموذج الجزائر في العهد العثماني –** دار البشائر للنشر والتوزيع، دمشق.

19) بن حموش مصطفى أحمد، بلقاضي بدر الدين: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

20) بوتشيش إبراهيم القادري: **من التاريخ السلطاني الى تاريخ المهمشين " نظرات في تجديد الأدوات المنهجية للمؤرخ "**، ضمن كتاب دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، منشورات مختبر المغرب والعوالم المغربية، ط1 الدار البيضاء 2011.

21) بوركي بيتر: **نظرات جديدة حول الكتابة التاريخية**، تر: قاسم عبده قاسم، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010.

22) التميمي عبد الجليل: **الوثائق المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**، ط1، مطبوعات الاتحاد التونسي العام للشغل، تونس، 1980.

23) التيمومي الهادي: **المدارس التاريخية الحديثة**، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، لبنان، 2012.

24) جي أليسون روبرت: **الولايات المتحدة والعالم المسلم 1776–1815**، تر: أسامة الغزولي، ط1، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010.

25) حبيدة محمد: **المدارس التاريخية " برلين – السوربون – استراسبورغ "**، دار الأمان، المغرب، 2018.

26) الحسناوي عبد الرحيم: **النص التاريخي " مقاربة ابستمولوجية وديداكتيكية "**، دط، مطبعة إفريقيا الشرق، المغرب، 2011.

27) خيراني ليلي: **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818–1830**، دط، دار كوكب العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2017.

28) دودو أبو العيد: **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830–1855**، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.

29) دوس فرانسوا: **التاريخ المفتت "من الحوليات الى التاريخ الجديد"**، تر: الطاهر المنصوري، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2009.

30) ريمون أندري: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.

31) سعيدوني ناصر الدين: **الشرق الجزائري "بايلك الشرق أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف" تقديم وتعليق وترجمة**، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

32)سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية – دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني –** ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

33)سعيدوني ناصر الدين: **ورقات جزائرية " دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.

34)سعيدوني ناصر الدين، البوعبدلي المهدي: **الجزائر في التاريخ " العهد العثماني "**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

35)طحطح خالد: **الكتابة التاريخية**، ط1، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 2012.

36)طحطح خالد، اليعقوبي خالد: **التاريخ من أسفل**، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2019.

37)عمارة علاوة، عويمر مولود وآخرون: **نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية 1962–2012**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

38)الفخفاخ المنصف: **موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي**، منشورات الأرشيف الوطني التونسي، تونس، 1990.

39)كوثراني وجيه: **تاريخ التأريخ " اتجاهات، مدارس، مناهج "**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.

40)المدني أحمد توفيق: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766–1791 "سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

41)مروش المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني " العملة، الأسعار والمداخيل"**، جج1، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009.

42)هلايلي حنيفي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر،2007.

7– المجلات والدوريات:

43)بلحاج ناصر: **التنظيمات الفرنسية للجماعات الحرفية والإثنية غداة الاحتلال – حالة جماعة بني ميزاب** – مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، ديسمبر 2013.

44)بوشنافي محمد: **النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد2، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، 10 أكتوبر 2010.

45)حماش خليفة: **المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 45–46، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2012.

46)حماش خليفة: **مضرات الزوجة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان 37-38، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2008.

47)رافق عبد الكريم: **مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 4، جامعة دمشق، 1981.

48)رموم محفوظ: **الحراك الاجتماعي في مدينة قسنطينة أبان القرن التاسع عشر – العتق والعتقاء نموذجا** – المجلة التاريخية المغاربية، العدد 140، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2014.

49)زينون ياسين: **الكتابة التاريخية عند جول ميشليه**، مجلة أسطور، العدد 8 يوليو2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

50)عمريوي فهيمة: **مظاهر من التنظيم العسكري في الجزائر أثناء الفترة العثمانية – مؤسسة المحلة نموذجا** – مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جويلية 2019.

51)غطاس عائشة: **إسهام المرأة في الوقف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 85-86، ماي 1997.

52)غطاس عائشة: **الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672-1854**، مجلة إنسانيات العدد 4، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1998.

53)غطاس عائشة: **المرأة والنشاط الحرفي**، أعمال ندوة تاريخ النساء المغاربيات: الإقصاء وردات الفعل، القنيطرة، المغرب، ديسمبر 1997.

54)مباركي نادية: **إطلالة تاريخية على التجهيز المائي بمدينة الجزائر ومرافقها المائية خلال العهد العثماني على ضوء مصادر غربية ووثائق محلية من الرصيد العثماني**، مجلة دراسات تراثية، المجلد السابع، العدد الأول، 30 جانفي 2017.

55)محمد حسين سليمان: **خان الخليلي في العصر العثماني" دراسة تاريخية وثائقية "**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 45.

8- الرسائل الجامعية:

56) بلحاج ناصر: **النظم والقوانين العرفية في وادي ميزاب في الفترة الحديثة (القرنين 15 و19 الميلاديين)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2013-2014.

57) بن كردرة زهية: **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي الى العهد العثماني من خلال المصادر – دراسة تحليلية –** رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000.

58) بودريعة ياسين: **الثروة والفقر في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1786–1800**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2016-2017.

59) بوزيد صليحة: **الوقف الذري في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر بين الشريعة والممارسة من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

60) حماش خليفة: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

61) حماش خليفة: **العلاقات بين الجزائر والباب العالي 1798–1830**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988.

62) حمودي أمينة: **أوقاف ونشاط جماعة الجيجلية بمدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية (926–1246هـ/1519–1830م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2015-2016.

63) حني محفوظ: **نشاط جماعة بني مزاب في مدن التل الجزائري من 1750 الى 1850م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2 – عبد الحميد مهري، 2020-2021.

64) خيراني ليلى: **واقع النساء في مجتمع مدينة الجزائر 1800–1817**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2006-2007.

65) رزوق نعيمة: **الشبكة المائية بالقصبة العلية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني – قصر الداي نموذجا –** رسالة ماجستير في الأثار العثمانية، معهد الآثار، جامعة الجزائر2، 2010-2011.

66) سعيود إبراهيم: **الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

67) طوبال نجوى: **الزواج وواقع المصاهرات بمدينة الجزائر " الفترة العثمانية " 1122هـ/1246هـ – 1710م– 1830**م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

68) طوبال نجوى: **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2005-2006.

69) عدالة مليكة: **عامة الأندلس في العصر الموحدي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2017-2018.

70)عزوز فؤاد: **المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي – اللصوص وقطاع الطرق أنموذجا – 1830-1918**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد اليامين دباغين، سطيف 2، 2020-2021.

71)عمريوي فهيمة: **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م "دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية"**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008-2009.

72)غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700-1830**، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ الجزائر الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2000-2001.

73)معاشي جميلة: **الإنكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، 2007-2008.

74)نفطي وافية: **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 الى منتصف القرن 19**، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2017-2018.

75)وقاد محمد: **جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني "1700-1830"**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

76)يوسف أمير: **أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحوصها من خلال سجلات المحاكم الشرعية 1671-1830**، رسالة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر2، 2009-2010.

9- أعمال الملتقيات:

77)حماش خليفة: **الأسرى الجزائريون في أوروبا خلال العهد العثماني من خلال المصادر المحلية**، أعمال الملتقى العلمي: سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

ثانيا/ المصادر والمراجع بالفرنسية:

1– الأرشيف:

Archive Nationale de France:
Affaires Étrangères، Correspondance reçue du consulat d'Alger 1705-1715، T5، AE/B/I/119، F392-394.
Archive d'Outre-Mer Aix en Provence:
F80, C557, Beni Mezab, réclamation contre l'amine.
F80، C557، corporations، projet arrêté adopté par le conseil d'administration sans ses séance des 23-25 et 31 janvier 1838.
F80، C557، projet d'arrêté concernant la corporation des Mozabites، Biskris، des Négres، dès l'agouâtes، et des kabailes de Mzita.
F80, C557, Beni Mezab, nomination de l'amine des Beni Mezabs.
F80، C557، corporation indigène، Biskris organisation.

2– المصادر المطبوعة:

1) De Fontaine Resbecq: **Alger et les coté D'Afrique**, Gaume frères librairie, Paris, 1837.
2) Albert Devoulx: **le registre des prises maritimes**، Typographie Adolphe Jordan، Alger، 1872.
3) Albert Devoulx: **Tachrifat " recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**، imprimerie de gouvernement، 1852.
4) Alexander Daumas: **Le véloce Tanger - Alger - et Tunisie**، 1855.
5) Blismon: **notice topographique sur le royaume et la ville d'Alger**، Paris، 1830.
6) Bresnier Louis Jaques: **Chrestomatie Arabe (lettres- actes et pièces divers)**، 2Ed، Bastide Libraire، Alger، 1857.
7) Buret Eugène: **Question d'Afrique، de la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation**، Ledoyn librairie، Paris، 1842.
8) Carlos de Bouville: **France et Algérie**, Chenu imprimerie éditeur, 1850.
9) Charles Dubois: **Alger en 1861**، imprimerie de A Bourget، Alger، 1861.
10) Diego De Haedo: **topographie et histoire générale d'Alger**، traduit en français par: Monnereau et Berbrugger، 1870.
11) Diego De Haedo: **Histoire des rois D'Alger**، traduit en français : par H-D De Grammont، Adolphe Jordan، librairie éditeur، Alger، 1881.
12) Emile Vander Bruch: **Le gamins de Paris « recueille et mise en order le voyage de Joseph Menier 1841-1843 »**، T1، Coquebert éditeur، Paris، 1843.

13) Emile Vander Bruch: **Le gamins de Paris « recueille et mise en order le voyage de Joseph Menier 1841-1843 »**، T2، Coquebert éditeur، Paris، 1843.
14) Enfantin: **colonisation de L'Algérie**، Bertrand librairie، Paris، 1843.
15) Ernest Feydeau: **Alger**، librairie Michel Lévy frères librairie، Paris, 1862.
16) Eugène Fromentin: **une année dans le sahel**, librairie Michele Lévy Frères, Paris, 1859.
17) F. Andry : **L'Algérie « Promenade historique et topographique »** librairie de J. Lefort, Paris, 1868.
18) Fillias Achille: **Etat actuel de l'Algérie**، Hachette librairie، Paris، 1862.
19) Fillias_Achille : **Histoire de la conquête et de colonisation de LAlgérie (1830-1860)**, Arnauld de Vresse librairie éditeur, Paris, 1860.
20) J. Carnet: **L'hiver à Alger au point de vue du traitement des maladies de poitrine**, Tissier librairie, Alger, 1863.
21) J.Barbier **: Itinéraire historique et descriptif de LAlgérie, librairie de L'Hachette**, Paris, 1855.
22) Jean Baptiste Labat: **mémoire de Chevalier d'Arvieux**، T5، paris،
23) Joao Mascarenhas: **esclave à Alger (1621-1626)**، traduit du portugais، et annoté، présenté par **PAUL TESSIER**، edition chandeigne، 1993.
24) Jucherau: **considération sur la régence d'Alger**، Delaunay librairie، Paris، 1831.
25) Gabriel Colin **: corpus des inscription arabe et turque de l'Algérie - département d'Alger** - Ernest Leroux éditeur, Paris, 1901.
26) Laugier De Tassy: **Histoire de Royaume D'Alger**، Chez Henri Du Sauzet، Amsterdam، 1725.
27) Le Baron Baude: **L'Algérie**، T1، imprimerie de Meline، Bruxelles، 1841.
28) Lecointe: **voyage à Alger، ou description de cette ville، de ses environs du royaume d'Alger**، Paris، 1830.
29) Léon Gilbert: **Histoire de l'Algérie ancienne**، Furne librairies éditeur، Paris 1843.
30) Louis Piesse: **itinéraire historique et descriptif de L'Algérie comprenant le Tell et le Sahara**, librairie de L'Hachette, Paris, 1862.
31) M. Franque: **Lois de L'Algérie du 5 juillet au 1 janvier 1841**، Corrérard éditeur، Paris، 1844.
32) M.P De Ménerville: **dictionnaire de légalisation Algérienne**، Librairie de Madame Phillipe، Alger، 1853.
33) Marcotte de Quivières: **Deux ans en Afrique**، librairie nouvelle، Paris، 1855.

34) Mont Rond: **histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**، Tome1، imprimerie de E Marc Aurel، Paris، 1847.
35) Noel Garnier: **L'Afrique anthologie et géographique**، librairie CH. DELAGRAVE، Paris، 1894.
36) P.H. Vallière: **L'Algérie en 1781**، publication de Lucien Chaillou، imprimerie nouvelle، Toulon، 1974.
37) Pananti: **relation d'un séjour à Alger**، imprimerie libraire، Paris.
38) Perrot: **Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville**، imprimerie de Gaultier - Laguionie، Paris، 1830.
39) Renoult**: Alger et sa colonisation avec des considérations sur l'importance de ce pays**، imprimerie de Dupont et Laguionie، Paris، 1832.
40) Rozet et Carette: **L'Algérie**، imprimerie de l'institut، Paris، 1850.
41) Solvet Charles et J. Bresnier: **Notice sur la successions musulmanes**، imprimerie de gouvernement، Alger، 1846.
42) Stephen dEstry: **Histoire d'Alger**، 3 édition، Tours، 1845.
43) Thomas Shaw: **voyage dans la régence d'Alger**، traduit en français par: Mac Carthy، chez Marlin éditeur، Paris، 1830.
44) Venture de Paradis**: Alger au 18 siècle**، Imprimerie Adolphe Jordan، Alger، 1896.
45) Walsin Esterhazy: **De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger**، librairie de Charles Gosselin، Paris، 1840.

3– المراجع:

46) Moulay Belhamissi: **Les captifs Algériens et L'Europe chrétienne (1518-1830)**، Enterprise nationale du livre، Alger، 1988.
47) Moulay Belhamissi: **marine et marins D'Alger 1518-1830**، T1، bibliothèque nationale d'Alger، Alger، 1996.
48) Pierre Boyer: **la vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention français**، librairie Hachette، 1963.
49) René Lespés: **Alger « étude de géographie et d'histoire urbaine »** librairie Félix Alcan، Paris، 1930.
50) Tal Shuval: **la ville d'Alger vers la fin 18 siècle population et cadre et cadre urbain، 1998.**

4– المجلات والدوريات:

51) A. Martin: **souvenir de voyage**، texte extrait sur le voyage de Quéitin: itinéraire du savant de l'artiste، de l'homme du monde et du colon dans cette belle contré، **revue de presse**، Mars 1845.
52) Alfred Bel: **la population musulmane de Tlemcen**، **revue d'étude ethnographique et sociologique**، librairie، Paul Geuthener، Paris، 1908.
53) Cour: **Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Bélgacem Er- Rahmouni**، **revue africaine**، vol 60، 1919.

54) M. Emerit : **Alger en 1800، daprés les mémoires inédits De La Maye، revue d'histoire magrébine**، N 02، Tunisie، 1994.

5- الصحف:

55) **Gazette médicale de L'Algérie**، deuxième année، N1، 30 Janvier 1857.
56) **Journal des débat politique et littéraires,** Dimanche 18.02.1838.
57) **La presse**: Mercredi 11 Mars 1846، dixième année، N3601، Paris.
58) **Le routier des provinces méridionale**, première année, 01 janvier1841
59) **Messager de la bourse** : journal de l'industrie et des crédit international, 28.03.1858, Paris.

6-الرسائل الجامعية:

60) Jean Marchika : **Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830**، thèse pour le doctorat en médecine، université d'Alger، 1927.

7- التقارير والنشريات:

61) « **Budget des Recettes et des Dépenses de la province D'Alger** » Gouvernement Générale de L'Algérie، Alger, 1863.
62) **Bulletin officiel des actes de gouvernement**, Ministère de la guerre, Algérie, 1847, N 248.
63) **Bulletin officiel des actes de gouvernement**، Ministère de la guerre، Algérie، 1847, N 249.
64) **Bulletin officiel des actes de gouvernement**, Ministère de la guerre, Algérie, N 263, 1850.
65) **Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu' au 1 octobre 1834**، imprimerie royal، 1843.

8- الملتقيات:

66) Lemnaour Merrouche: **les premiers noyaux ouvriers en Algérie au milieu du 19 siècle**, communication du 2éme colloque international « classe ouvrière dans le monde arabe » 3-6 novembre, Alger, 1979.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

(أ)

أبا الحاج 193، 248، 248

أبا القاسم، 86، 248

ابن إبراهيم البسكري، 168، 248

ابن الزاحوط، 207، 248

ابن الزين الأغواطي، 199، 248

ابن القاضي، 57، 248

ابن القطان، 36، 248

ابن حمادوش، 91، 94، 171، 248

ابن سعيد الغرناطي، 36، 248

ابن صاحب الصلاة، 36، 248

ابن عذارى المراكشي، 37، 248

ابن علي النجار، 84، 248

ابن عمار الجزائري، 171، 248

ابن قزاط القبايلي، 89، 248

ابن مرذنيش، 37، 248

ابن همشك 37، 248

ابن هود الجذامي، 36، 248

أبو القاسم البحري، 194، 195، 248

أبو بكر بن باب، 76، 248

أبو عبد الله علي بن محمد الجزيري، 38، 248

أبو يعقوب يوسف، 35، 37، 38، 248

أبي بكر الصديق 212، 248

إبراهيم، 61، 248

إبراهيم البسكري، 168، 208، 216، 248

إبراهيم التركي، 94، 200، 248

الفهارس:

إبراهيم القادري بوتشيش، 18، 249

إبراهيم المصابي، 72، 249

إبراهيم بن الحاج يوسف، 81، 249

إبراهيم بن بلقاسم، 80، 249

إبراهيم بن زكري، 79، 249

إبراهيم بن ساسي الطولقي، 128، 249

إبراهيم بن عيسى الميزابي، 200، 249

إبراهيم بن صالح، 71، 249

إبراهيم بن موسى، 71، 72، 249

إبراهيم سعيود، 146، 149، 150، 249

إبراهيم شاوش، 73، 123، 207، 249

أحمد الأغواطي، 191، 249

أحمد البسكري، 104، 115، 117، 124، 126، 202، 216، 249

أحمد البسكري الخالدي، 112، 131، 249

أحمد البسكري الدلال، 116، 168، 249

أحمد البسكري باش دلال، 139، 168، 249

أحمد البناء، 88، 199، 249

أحمد التركي، 169، 249

أحمد الجيجلي، 60، 62، 64، 196، 249

أحمد الجيجلي ابن خلف الله، 64، 251

أحمد الجيجلي بن قاسم، 62، 249

أحمد الزيات الأغواطي، 199، 249

أحمد الشريف الزهار، 92، 153، 156، 164، 249

أحمد الشريف المرتضى، 91، 249

أحمد الشريف بن قاسم، 87، 249

أحمد الصباغ، 88، 195، 249

أحمد العمراني، 195، 249

أحمد القبايلي، 86، 89، 249

أحمد المصباحي، 129، 250

أحمد أودباشي، 92، 250

أحمد باش بسكري، 166، 250

أحمد باشا، 155، 156، 250

أحمد باي، 124، 165، 250

أحمد بن إبراهيم، 208، 250

أحمد بن الحاج علي، 190، 250

أحمد بن الحاج قاسم، 194، 250

أحمد بن الحسن، 208، 250

أحمد بن الشطاب، 195، 250

أحمد بن الشريف البسكري، 105، 117، 175، 250

أحمد بن الطيب، 201، 250

أحمد بن العمالي، 88، 250

أحمد بن تعابست، 87، 250

أحمد بن خليفة، 195، 250

أحمد بن سعيد، 195، 250

أحمد بن شعبان، 66، 250

أحمد بن شعوة، 202، 203، 250

أحمد بن عبلة الجيجلي، 64، 250

أحمد بن عمر الجيجلي، 194، 195، 250

أحمد بن عيسى، 196، 250

أحمد بن قاسم الجيجلي، 64، 250

أحمد بن مسعود، 116، 191، 225، 250

أحمد بن مولود، 192، 250

أحمد توفيق المدني، 70، 250

أحمد خوجة، 87، 250

أحمد خوجة العيون، 155، 250

أحمد صايجي، 93، 250

أحمد موسى، 89، 250

أحميدة، 84، 89، 250

الفهارس:

إدوارد تومبسون، 17، 251

أرزقي البشير، 50، 251

إريك هوبسباوم، 17، 251

إسماعيل القبايلي، 89، 251

آسيا بنت الحاج محمد، 91، 251

أعراب، 82، 86، 87، 251

أعراب البناء بن علي، 85، 251

ألبير دوفو، 152، 165، 251

ألفريد بيل، 70، 251

ألفونس هنري دهوتبول، 191، 251

ألفونصو السويدي، 90، 251

أم الخير، 64، 208، 211، 251

آمنة، 64، 87، 251

آمنة بنت البسكري، 128، 251

أمنة بنت بوعزيز، 126، 251

آمنة بنت محمد، 60، 64، 251

أندري بايسونال، 101، 251

أوريلي، 69، 251

أونفونتان، 203، 251

اينوشنزو الثالث، 150، 251

أيوب، 76، 94، 251

الأخضر البسكري، 117، 130، 251

الأخضر بن أحمد، 126، 251

البربري، 37، 122، 251

البركي المزيتي، 129، 251

البشير البسكري، 211، 251

التومي البسكري، 128، 224، 251

الثعالبي، 122، 251

الجيلالي البسكري، 106، 114، 251

الحاج إبراهيم، 124، 137، 251

الحاج أحمد، 124، 251

الفهارس:

الحاج إسماعيل بلكباشي، 85، 252

الحاج الجيجلي الفكاه، 66، 252

الحاج العربي الجيجلي 64، 252

الحاج الكساكسي، 66، 252

الحاج المشري، 200، 252

الحاج الميزابي، 76، 252

الحاج بن إبراهيم، 79، 252

الحاج حسن، 93، 252

الحاج خالد البسكري، 214، 252

الحاج دحمان، 85، 252

الحاج رابح الجيجلي بن فرج الله، 64، 252

الحاج رمضان البسكري، 161، 252

الحاج سعيد الشريف، 57، 252

الحاج سليمان البسكري، 123، 207، 252

الحاج عبد الرحمان، 149، 252

الحاج علي، 58، 91، 93، 190، 209، 215، 252

الحاج علي الجيجلي، 59، 252

الحاج عمر، 130، 157، 169، 252

الحاج عيسى بن أيوب، 76، 252

الحاج قاسم الجيجلي، 61، 194، 252

الحاج محمد، 201، 203، 224، 252

الحاج محمد أمين البنائين، 94، 132، 140، 252

الحاج محمد البسكري، 104، 117، 118، 119، 127، 159، 164، 209، 252

الحاج محمد البسكري النساخ، 123، 252

الحاج محمد الجيجلي، 63، 252

الحاج محمد الحرار، 129، 130، 169، 172، 176، 252

الحاج محمد الدباغ، 91، 252

الفهارس:

الحاج محمد السمان، 65، 253

الحاج محمد الفكاه، 66، 253

الحاج محمد الفكاه بن بلقاسم، 61، 253

الحاج محمد المقايسي بن زغودة، 58، 253

الحاج محمد بن إبراهيم الجيجلي، 61، 253

الحاج محمد بن يحي الكواش، 147، 253

الحاج محمد عكور الفكاه، 89، 90، 253

الحاج مسعود، 112، 203، 253

الحاج مسعود البسكري، 118، 123، 253

الحاج موسى، 61، 200، 253

الحاج موسى الجيجلي بن سعد الله، 61، 253

الحرزلي ابن الجموعي، 211، 253

الحسن الحمّار بن عمار، 169، 253

الحواس بن بلقاسم، 211، 253

الدايخة، 208، 211، 253

الداي حسين، 162، 253

الدريدي البسكري، 104، 115، 253

الرايس حميدو، 152، 253

الزاوي البسكري، 201، 253

الزهار، 92، 122، 165، 253

الزهرة بنت الحاج محمد الشرشالي، 133، 253

الزهرة بنت علي، 207، 253

الزهراء، 131، 194، 208، 211، 253

الزهراء بنت الحاج محمد، 95، 253

الزهراء بنت السيد محمد، 195، 253

السعيد أوعمر، 82، 88، 253

السعيد القبايلي، 83، 85، 89، 253

السوسي بن بلقاسم، 208، 253

الشويهد، 122، 253

الفهارس:

الصافية بنت أحمد الجيجلي، 64، 254

الصالح الكتومي البسكري، 202، 254

الصالح بن مسعد البسكري، 202، 203، 254

الطاهر البسكري، 202، 254

الطاهر بن علي، 143، 254

الطاهر بن محمد، 128، 190، 201، 254

الطيب بن علي الجيجلي، 68، 254

العربي بن شعبان، 57، 254

العياشي، 95، 254

العيشاوي، 87، 254

القشطولي، 87، 254

القهواجي بن عيسى، 198، 254

المحجوب الزيات، 199، 254

المداني، 208، 211، 254

المقراني، 50، 52، 254

المكي بن باديس، 52، 53، 254

المليانى، 122، 254

المنور مروش، 175، 254

المولود البسكري، 106، 254

الورثيلاني، 48، 254

اليعلاوي، 87، 254

(ب)

بابا حسن، 164، 254

باحمد القهواجي، 190، 254

بأحمد بن محمد الغرداوي، 71، 254

باننتي، 91، 254

بعمور بن الحاج، 76، 254

باكير آغا، 136، 254

بكير بن خليل، 79، 254

بكير بن صالح، 80، 254

بكير بن قاسم، 81، 254

بكير بن عمر، 190، 193، 200، 254

بكير بن محمد، 145، 254

بلخير، 62، 96، 255

بلقاسم البسكري، 126، 164، 211، 216، 255

بلقاسم الجيجلي، 61، 66، 195، 255

بلقاسم بن زروق، 52، 255

بلقاسم بن سليم الجيجلي، 57، 255

بلقاسم بن محمد، 211، 255

بلميمون البختاوي، 51، 255

بن الساكر، 125، 127، 255

بن تعابست، 87، 255

بن شودار الطولقي، 127، 255

بن عمارة، 51، 255

بن قانة، 124، 255

بن يوسف، 51، 255

بهلول البسكري الخالدي، 208، 255

بوتويزغات، 51، 255

بوجمعة الترجمان، 82، 86، 255

بوجمعة الجيجلي، 60، 255

بوزيان القلعي، 51، 255

بوقدرة عبد القادر، 51، 255

بيار بوابي، 102، 104، 255

بيليسييه، 180، 255

(ت)

تسعديت، 82، 88، 112، 124، 255

تسعديت بن الشريف، 64، 255

تواتي، 111، 255

توماس جيفرسون، 153، 255

توماس شو، 101، 161، 255

(ج)

جميلة معاشي، 138، 255

جوشرو، 101، 255

جول ميشليه، 14، 255

جون نويل بيرابن، 30، 256

جوهر، 94، 256

جوهرة، 95، 256

جيمس مونرو، 153، 256

جيمس هارفي روبنسون، 15، 256

جيمس ويلسن ستيفنز، 97، 256

(ح)

حفصة بنت بلقاسم، 126، 256

حسن، 65، 219، 256

حسن الإنكشاري، 137، 138، 256

حسن البلكباشي، 138، 256

حسن التركي، 87، 139، 256

حسن الجيجلي، 61، 62، 256

حسن الطبال، 84، 256

حسن الفلكاجي، 214، 256

حسن القنداقجي، 62، 256

حسن باشا، 71، 80، 95، 110، 121، 155، 256

حسن بن بريهمات، 52، 53، 256

حسن بن الدراجي، 128، 135، 256

حسن بن مصطفى، 208، 256

حسين الجيجلي، 58، 61، 256

حسين باشا، 95، 155، 166، 191، 256

حسين بلكباشي، 200، 256

حسين بن زايد الجيجلي، 68، 256

حسين يولداش، 94، 256

حليمة القبايلية، 86، 256

حليمة بنت عبد الرحمان، 45، 256

حليمة بنت عمر، 89، 256

حليمة بنت السيد محمد، 65، 256

حمامة بنت الزواوي، 125، 257

حمدان خوجة، 69، 257

حمزة خوجة، 81، 257

حمزة يلداش، 136، 257

حنيفة بنت حسين باشا، 166، 257

حنيفة بنت محمد، 209، 257

حمو القبايلي، 89، 257

حمو بن صالح، 80، 257

حميدة البسكري، 129، 257

(ج)

جوزيف مينيه، 215، 257

(خ)

خالد عبد القادر، 209، 215، 257

خدوجة، 229، 257

خدوجة بنت قاسم، 196، 257

خدوجة بنت أحمد، 149، 257

خديجة، 60، 61، 95، 135، 257

خديجة بنت السي علي، 229، 257

خديجة بنت إسماعيل خوجة، 95، 257

خديجة بنت سليمان، 134، 257

خديجة بنت يوسف، 87، 257

خلف الله بن محمد الجيجلي، 60، 67، 257

خليل البحري، 194، 195 257

خليل التركي، 60، 140، 257

خليل المقفوجلي، 89، 90 257

خليل بيت المالجي، 107، 257

خير الدين بربروس، 68، 69، 152، 257

خليفة حماش، 96، 112، 124، 139، 146، 148، 168، 257

خليفة البسكري، 208، 211، 258

(د)

دارفيو، 157، 258

داود الميزابي، 74، 258

داود بن باحمد، 78، 258

داود بن إبراهيم الميزابي، 76، 258

دحمان بن قاسم، 190، 201، 202، 203، 258

دو روفيقو، 192، 258

دوفرانسيليني، 50، 258

دولاماي، 172، 258

دوماس، 52، 258

(ر)

رابح، 75، 202، 208، 258

رحمة، 95، 124، 258

رحمونة بنت إبراهيم، 64، 258

رحمونة بنت محمد،95، 258

رقية، 91، 258

رمضان أمين البساكرة، 112، 123، 129، 177، 258

رمضان السبع، 147، 258

رمضان بن عبد الله الغرداوي، 72، 258

روزة بنت خلاف، 65، 258

روزة بنت صالح، 66، 258

روزة بنت مسعود الجيجلي، 64، 258

رروزيه، 206، 210، 258

رروكفيل، 159، 258

رروكول، 51، 258

(ز)

زيان البسكري، 112، 117، 127، 258

زيدي، 95، 258

زيزي، 191، 258

(س)

سالم، 95، 229، 258

ساعد الجيجلي، 62، 258

ساعد بن جدو، 191، 201، 202، 259

ساعد بن خليفة الكلتومي، 176، 259

ساعد بن محمد، 163، 259

ساعد بن محمد البسكري، 104، 259

سترة، 93، 229، 259

سعد، 96، 259

سعد الله الجيجلي، 60، 64، 67، 259

سعد الله بن أحمد، 71، 72، 259

سعادة، 44، 94، 95، 97، 259

سعود بن أحمد، 211، 259

سعيد البجائي بن موسى، 64، 259

سعيد البسكري، 123، 215، 259

سعيد الحوات، 84، 89، 90، 259

سعيد الفكاه، 64، 259

سعيد القبايلي، 85، 259

سعيد الميزابي، 73، 79، 259

سعيد بن رابح الجيجلي، 67، 259

سعيد بن يوسف، 80، 259

سعيدوني، 71، 83، 91، 140، 165، 259

سليمان البسكري، 79، 114، 123، 128، 169، 175، 203، 207، 208، 225، 259

سليمان الحوات، 173، 259

سليمان العنابي، 132، 259

سليمان الميزابي، 75، 193، 259

سليمان بن أحمد البسكري، 104، 115، 259

سليمان بن محمد الجيجلي، 61، 126، 208، 259

سليمان بيت المالجي، 107، 259

سليمان رايس، 84، 86، 259

سيمون بفايفر، 70، 102، 260

(ش)

شارل بيغي، 15، 260

شارل سينيبوس، 14، 260

شارلكان، 69، 201، 204، 260

شارل لانجلوا، 13، 260

شستال دو بويس، 159، 260

شوشان، 95، 97، 260

شوشانة، 96، 260

شونبيرغ، 197، 199، 260

شيسنو، 51، 260

(ص)

صالح الجيجلي القنداقجي، 67، 260

صالح الجيجلي بن أحمد، 64، 260

صالح باي، 71، 260

صالح بن علي الجيجلي، 67، 260

صالح خوجة التركي، 45، 260

صالح رايس، 90، 260

(ط)

طال شوفال، 58، 105، 260

(ع)

عائشة، 61، 94، 112، 118، 202، 203، 208، 211، 229، 260

عائشة بنت إبراهيم، 95، 260

عائشة الشرشالية، 133، 260

عائشة اللمدانية، 169، 260

عائشة بنت الجقماقجي، 62، 64، 260

عائشة بنت الرئيس سعيد الجيجلي، 65، 260

عائشة بنت الشرباجي، 64، 260

الفهارس:

عائشة بنت بلقاسم، 126، 261

عائشة بنت حمزة، 229، 261

عائشة بنت رمضان، 123، 177، 261

عائشة بنت سي دحمان، 94، 261

عائشة بنت علي، 65، 124، 229، 261

عائشة بنت عمر، 195، 261

عائشة بنت محمد بوحصان، 62، 261

عائشة بنت محمد البسكري، 125، 261

عائشة بنت محمد خوجة، 95، 261

عائشة غطاس، 58، 83، 102، 107، 112، 121، 123، 132، 140، 163، 261

عاشور بن عبد الله، 128، 224، 261

عافية، 74، 75، 200، 261

عبد الجليل التميمي، 132، 261

عبد الرحمان، 45، 91، 134، 135، 261

عبد الرحمان البسكري، 143، 260

عبد الرحمان العلج، 64، 260

عبد الرحمان شابشاب، 64، 261

عبد الرحمان يولداش، 92، 261

عبد الرزاق الجيجلي، 64، 261

عبد الرزاق ابن حمادوش، 91، 261

عبد القادر الإنكشاري بن أوسطه، 139، 168، 261

عبد القادر البسكري، 115، 124، 129، 140، 142، 172، 176، 207، 261

عبد القادر المجاوي، 52، 53، 261

عبد الله البسكري الدلال، 128، 134، 261

عبد الله الجيجلي، 67، 261

عبد الله الصغير، 105، 117، 261

الفهارس:

عبد الله القبايلي، 85، 262

عبد الله المستغانمي، 128، 224، 262

عبد الله بن فكرون، 202، 203، 262

عبد الله بوكبوط، 87، 262

عبد المؤمن بن علي، 35، 37، 262

عبيد الجيجلي، 68، 262

عربي بن سليمان، 149، 262

عزون الجيجلي، 64، 262

عطية البسكري، 207، 261

علاوة عمارة، 18، 23، 262

علي البسكري، 114، 135، 138، 262

علي البناء، 199، 262

علي الجيجلي، 57، 59، 66، 67، 68، 262

علي الحرار، 91، 131، 262

علي الحوات، 130، 169، 176، 262

علي الدلال بن دحمان، 169، 262

علي الفاسي، 61، 110، 156، 262

علي القبايلي، 85، 262

علي الزناقي، 198، 262

علي باشا، 73، 79، 155، 262

علي شاوش، 45، 64، 121، 262

علي يلداش، 61، 262

علي بن البسكري، 125، 262

علي بن براشي، 150، 262

علي بن سعد الله الجيجلي، 67، 262

علي بن شعبان، 194، 262

علي بن علي بلكباشي، 139، 168، 262

علي بن محمد، 126، 262

علي بن محمد الجزيري، 38، 262

علي بن محمد البسكري، 166، 262

علي بن محمد بن الجود، 74، 263

عمر البناء، 198، 263

عمر الجربي، 65، 263

عمر الحوات بن بلقاسم، 61، 263

عمر الذباح بن أحمد، 78، 263

عمر المصابي اللحام، 78، 263

عمر بن اللخماطي، 52، 263

عمر بن بلقاسم الجيجلي، 195، 263

عمر بن سحنون، 38، 263

عمر بن عبد العزيز البسكري، 126، 263

عمر بن كحول البسكري، 117، 263

عويشة القبايلية، 84، 86، 263

عويشة بنت المرحوم محمد، 95، 263

عويشة بنت جلول البليدي، 64، 263

عيسى الأغواطي، 95، 263

عيسى البسكري، 125، 263

عيسى البسكري الدلال، 135، 263

عيسى البسكري بن عطالله، 135، 263

عيسى الفكاه، 80، 263

عيسى المصابي، 71، 263

عيسى بوربون الجيجلي، 68، 263

(غ)

غابرييل مونود، 13، 263

(ف)

فاطمة البليدية، 207، 263

فاطمة القبايلية، 82، 86، 263

فاطمة بنت أحمد، 202، 263

فاطمة بنت أحمد البرجي، 125، 127، 263

فاطمة بنت الحاج أحمد، 91، 263

فاطمة بنت الوجلي، 126، 263

الفهارس:

فاطمة بنت عبد الله التلمساني، 132، 264

فاطمة بنت عبد السلام، 95، 264

فاطمة بنت عبد القادر، 199، 264

فاطمة بنت علي، 64، 264

فاطمة بنت عمر جلابي، 92، 264

فاطمة بنت محمد، 92، 118، 123، 264

فاطمة بنت محمد المقفوجي، 209، 264

فاطمة بنت مسعود، 126، 264

فاطمة بنت مسعود السليماني، 126، 264

فاطمة بنت مسعود المزيتي، 125، 264

فاغنر، 97، 98، 205، 206، 210، 215، 264

فاليار، 81، 90، 96، 101، 157، 264

فاليه، 193، 264

فراجي، 95، 191، 264

فرج، 96، 263

فرومونتان، 210، 264

فرناند بروديل، 14، 17، 264

فرنسوا سيميان، 15، 264

فطيمة، 95، 229، 264

فونتير دو بارادي، 57، 78، 101، 264

فيلهام شيمبر، 210، 264

(ق)

قاسم الجيجلي، 60، 61، 64، 194، 264

قاسم بن عمر، 78، 264

قاسم بن عياش الجيجلي، 60، 264

قاسم بن عيسى الجيجلي، 60، 264

قاسم بن محمد العنابي، 132، 264

قاصد علي بن حسن التركي، 87، 264

قدور شاوش، 194، 264

قويدر بن بوزيد، 190، 201، 203، 264

(ك)

كاثكارت، 81، 151، 165، 265

كارل لامبرخت، 15، 265

كلوزيل، 193، 201، 227، 228، 265

كوتي، 52، 265

كيتان، 210، 265

(ل)

لالاهم، 65، 265

للون بنت علي، 62، 265

لافونتان، 214، 265

لوجي دي تاسي، 90، 96، 101، 265

لوسيان فيفر، 14، 15 16، 17، 265

لويس فيليب، 183، 191، 265

ليسباس، 196، 197، 265

ليسور، 98، 265

ليلى خيراني، 41، 106، 265

(م)

مارك بلوخ، 16، 17، 265

مازور، 216، 265

ماسكارنهاس، 81، 265

مالتسان، 104، 198، 199، 205، 210، 214، 265

مبارك، 59، 94، 96، 120، 167، 200، 265

مبارك البسكري، 104، 115، 126، 176، 226، 265

مبارك الجيجلي، 57، 195، 265

مبارك بن عطالله، 127، 265

مبارك بن عيسى، 66، 265

مبارك بن محمد، 127، 265

مباركة، 94، 96، 229، 265

مباركة بنت أحمد البسكري، 126، 265

الفهارس:

مباركة بنت محمد البسكري، 126، 266

مبروك، 96، 266

مبروك بن أحمد، 150، 266

محفوظ حني، 73، 266

محفوظ رموم، 164، 266

محمد أفندي، 155، 266

محمد أمين البساكرة، 112، 124، 266

محمد الإنكشاري، 94، 137، 138، 266

محمد الإنكشاري الحرار، 88، 266

محمد الإنكشاري ابن عبدي، 139، 168، 266

محمد البسكري، 104، 116، 117، 118، 119، 123، 125، 126، 127، 129، 150، 159، 164، 166، 169، 172، 173، 209، 216، 266

محمد البسكري بن بوبكر، 158، 266

محمد البسكري بن رحمون، 211، 266

محمد التونسي، 85، 89، 90، 266

محمد التركي، 162، 266

محمد الجيجلي، 59، 60، 61، 46، 67، 195، 266

محمد الجيجلي الكساكسي، 196، 266

محمد الجيجلي الكفيف، 64، 266

محمد الجيجلي بن خلف الله، 60، 265

محمد الحبيباتني، 125، 266

محمد الحرار، 129، 130، 169، 172، 76، 266

محمد الحنفي، 145، 266

محمد الحوات، 215، 266

محمد الرحماني البسكري، 114، 130، 177، 266

محمد السكاكري، 202، 266

محمد الشريف الجيجلي، 61، 266

محمد الشريف بن بلقاسم، 61، 66، 266

محمد العمالي، 132، 266

محمد العيشاوي، 87، 266

محمد القبايلي، 89، 267

محمد القنداقجي بن عبد القادر، 84، 267

محمد القهواجي، 127، 267

محمد الكبير، 92، 267

محمد الكساكسي، 66، 195، 267

محمد المزابي، 200، 267

محمد المصابي، 74، 75، 267

محمد الناصر، 36، 267

محمد النايلي، 95، 267

محمد بكير باشا، 121، 267

محمد بن إبراهيم، 61، 267

محمد بن إبراهيم الميزابي، 80، 267

محمد بن أحمد، 199، 267

محمد بن أحمد قارة، 215، 267

محمد بن أحمد البسكري، 124، 216، 267

محمد بن أحمد بن الشيخ الخنقي، 127، 267

محمد بن الحاج العطار، 147، 267

محمد بن الحاج رمضان، 212، 267

محمد بن الحاج علي الجيجلي، 68، 267

محمد بن الحاج مبارك البسكري، 129، 267

محمد بن الحاج محمد البسكري، 127، 173، 267

محمد بن السيد أحمد، 89، 267

محمد بن الشريف القشطولي، 87، 267

محمد بن العربي الفكاه، 208، 209، 215، 267

محمد بن القومي البسكري، 128، 267

محمد بن النجار، 65، 267

محمد بن حسن باشا، 121، 267

محمد بن حميدة، 63، 267

محمد بن حورية، 86، 267

محمد بن ذياب، 195، 268

محمد بن رحمون، 208، 268

محمد بن سليم، 57، 268

محمد بن شعبان، 66، 268

محمد بن عبد القادر، 62، 268

محمد بن عبد الله، 128، 224، 268

محمد بن عثمان البسكري، 125، 268

محمد بن عثمان باشا، 73، 155، 268

محمد بن علال، 129، 268

محمد بن علي، 57، 58، 116، 268

محمد بن علي البسكري، 114، 138، 268

محمد بن علي بن النوي، 52، 268

محمد بن عمر الجيجلي، 66، 268

محمد بن غرزول، 191، 268

محمد بن كريبع البسكري، 129، 268

محمد بن مريزق، 117، 175، 225، 268

محمد بن مسعود الجيجلي، 66، 268

محمد بن مسعود القبايلي، 89، 268

محمد بن موسى، 194، 195، 268

محمد بن موسى الصوفي الجيجلي، 60، 268

محمد بن موال البسكري، 115، 130، 169، 176، 268

محمد بن مولود، 202، 268

محمد حبيدة، 14، 15، 16، 268

محمد خوجة العيون، 156، 268

محمد رئيس، 62، 268

محمد علي شاوش العسكر، 45، 268

محمد فروي التلمساني، 132، 268

محمد مزيان بومصران، 52، 268

محمد بن يوسف، 65، 268

مريم بنت أحمد الغربي، 126، 269

مريم بنت محمد القليعي، 133، 269

مريومة، 45، 269

مزيان بن بوثلجة، 166، 269

مسعود، 95، 119، 269

مسعود البحري، 194، 269

مسعود البسكري، 104، 115، 118، 203، 225، 269

مسعود الجيجلي، 64، 195، 269

مسعود بن السيد حسن الجيجلي، 62، 269

مسعود بن زلماط، 50، 51، 269

مسعود بن علي، 87، 269

مسعود بن يحي الجيجلي، 68، 269

مسعودة، 96، 123، 128، 207، 224، 269

مسعودة بنت إبراهيم، 125، 269

مسعودة بنت رابح، 104، 115، 269

مصطفى أودباشي، 60، 269

مصطفى البسكري، 114، 138، 175، 269

مصطفى الجيجلي، 59، 269

مصطفى الشريف، 147، 269

مصطفى العنابي، 132، 269

مصطفى باشا، 155، 156، 269

مصطفى بن الحاج عمر، 130، 169، 269

مصطفى بن الخوجة، 52، 53، 269

مصطفى بن باهي، 51، 269

مصطفى بن يوسف، 74، 269

مصطفى بيت المالجي، 60، 269

مصطفى شاوش، 209، 215، 269

مصطفى منزول آغا، 94، 269

مصطفى يولداش، 94، 270

منصف الفخفاخ، 144، 270

مؤيد، 104، 115، 163، 270

موسى الجيجلي، 59، 61، 195، 270

موسى الميزابي، 76، 270

موسى خوجة، 89، 90، 270

موريس فاغنر، 98، 270

مولاي بلحميسي، 146، 147، 151، 270

مولود عويمر، 18، 23، 270

موني بنت بكير شاوش، 195، 270

موني بنت عبد الله، 67، 270

موني بنت علي، 62، 270

موني بنت مصطفى، 194، 270

موني بنت معمر البرادعي، 199، 270

ميتزون، 151، 270

(ن)

نجوى طوبال، 120، 121، 270

نفسة بنت الحاج مصطفى، 139، 270

نفيسة، 61، 270

نفيسة بنت الحاج أحمد القليعي، 133، 270

نفيسة بنت الحاج حسين، 95، 270

نفيسة بنت السيد أحمد، 169، 270

نفيسة بنت بوعزيز، 124، 270

(هـ)

هابنسترايت، 101، 270

هايدو، 82، 90، 97، 100، 136، 270

همات، 71، 72، 78، 270

هنري بيير 14، 270

(و)

وقاد، 77، 270

ولد الحسين، 85، 270

ويلد، 98، 270

ويلسون استرهازي، 78، 271

ويليام شالر، 67، 76، 86، 91، 161، 166، 271

(ي)

يحيى، 75، 77، 271

يحيى آغا، 76، 94، 95، 271

يحيى التركي، 94، 271

يحيى بن محمد، 57، 271

يحيى الجيجلي، 66، 67، 271

يحيى الكواش، 147، 271

يحيى المليكي، 228، 271

يحيى اليسقني، 228، 271

يمينة بنت محمد، 199، 271

يوسف، 57، 271

يوسف البسكري، 131، 271

يوسف أمير، 55، 271

يوسف أمين الجيجلية، 60، 271

يهودة بن يعقوب، 113، 131، 271

فهرس الأماكن

(أ)

أدرار، 22، 26، 272

أزمير، 135، 137، 154، 272

إسبانيا، 17، 144، 145، 146، 153، 272

إشبيلية، 36، 272

إفريقيا، 17، 21، 30، 31، 32، 33، 76، 180، 183، 272

ألبانيا، 135، 272

ألمانيا، 15، 17، 272

أمريكا اللاتينية، 17، 272

أوروبا، 143، 146، 147، 148، 272

أورلال، 204، 272

أولاد جلال، 111، 204، 272

أوماش، 111، 272

أومال، 192، 272

إيطاليا، 17، 149، 272

الأرك، 36، 180، 272

الإسكندرية، 76، 272

الأناضول، 76، 135، 136، 137، 272

الأندلس، 12، 20، 34، 35، 36، 37، 38، 43، 272

الأوراس، 50، 51، 272

الباب الجديد، 62، 127، 204، 272

البرتغال، 81، 149، 272

البرج، 111، 204، 272

البليدة، 71، 129، 192، 215، 272

البوزة، 110، 204، 272

البوسنة، 135، 272

الجامع الأعظم، 80، 88، 109، 115، 132، 160، 163، 272

الجامع الكبير، 171، 272

الحامة، 42، 89، 156، 273

الحراش، 89، 202، 203، 273

الحرمين الشريفين، 62، 66، 75، 77، 78، 80، 132، 133، 134، 135، 158، 273

الرحبة القديمة، 111، 273

الزعاطشة، 111، 204، 273

السودان، 76، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 122، 163، 229، 273

الشلف، 192، 273

العطف، 189، 273

العين الحمراء، 109، 157، 170، 177، 273

العين المزوقة، 157، 273

القصبة، 78، 80، 134، 157، 164، 204، 273

القيروان، 20، 273

القيسارية، 109، 273

المجر، 17، 273

المدية، 192، 199، 273

المسجد الأعظم، 63، 67، 273

المسيلة، 22، 27، 273

المغرب الأقصى، 76، 145، 273

الوادي، 22، 28، 273

الولايات المتحدة الأمريكية، 17، 273

الونزة، 20، 273

(ب)

باب البحر، 104، 108، 110، 111، 130، 163، 169، 174، 203، 273

باب الجزيرة، 83، 84، 111، 273

باب السويقة، 60، 273

باب الوادي، 60، 80، 89، 273

باب عزون، 81، 110، 138، 156، 158، 159، 160، 202، 204، 216، 273

باتنة، 22، 25، 28، 274

باجة، 35، 38، 274

بئر الجباح، 129، 274

بئر خادم، 42، 89، 274

بجاية، 68، 145، 149، 150، 190، 274

برشانة، 37، 274

بريطانيا، 17، 274

بسكرة، 52، 128، 139، 145، 150، 151، 274

بطليوس، 35، 274

بغداد، 55، 274

بلاد الترك، 37، 76، 274

بلاد الزاب، 102، 274

بلد الجريد، 102، 274

بلنسية، 36، 37، 274

بنطيوس، 204، 274

بني خليل، 128، 274

بني مسوس، 106، 111، 116، 133، 172، 176، 274

بني يزقن، 189، 274

بوزريعة، 62، 274

بوشقرون، 111، 204، 274

بولونيا، 17، 274

بونورة، 189، 274

(ت)

تافورة، 155، 274

تشيكوسلوفاكيا، 17، 274

تقرت، 37، 90، 274

تلمسان، 22، 28، 70، 132، 143، 145، 274

تونس، 21، 28، 33، 55، 76، 79، 145، 165، 274

تيارت، 30، 36، 274

(ج)

جامع حسن باشا، 80، 274

جامع خضر باشا، 73، 275

(ح)

حارة السلاوي، 59، 275

حصن الامبراطور، 69، 275

حلب، 167، 275

حمام الجنينة، 80، 275

حمام السبوعة، 80، 110، 168، 275

حمام القصبة، 80، 275

حمام باب الوادي، 80، 275

حمام بوحجر، 51، 275

حمام كتشاوة، 80، 274

حوانيت بن رابحة، 59، 78، 143، 275

حومة الخضارين، 59، 275

حومة القادوس، 59، 61، 275

حومة باب السوق، 59، 275

حومة حمام المالح، 59، 275

حومة سباط العرس، 129، 275

حومة علي الفاسي، 61، 110، 275

حومة قاع السور، 59، 275

(د)

دار سركاجي، 108، 110، 275

دوكال،111، 204، 275

دنكرك، 147، 275

(ر)

رأس القنطرة، 68، 275

رأس المول، 68، 275

رحبة الزرع، 111، 275

رحبة الفحم، 111، 275

رحبة القمح، 204، 275

رودس، 135، 275

روسيا، 16، 275

روما، 31، 149، 150، 275

(ز)

زاوية الجامع الأعظم، 109، 115، 276

زاوية الشرفة، 61، 66، 276

زاوية القشاش، 109، 116، 276

زنقة ابن فارس، 83، 276

زنقة الصبايحية، 59، 276

زنقة الظلام، 59، 276

زنقة بمزود، 116، 168، 276

زنقة بوعزوز، 59، 276

زنقة جامع سفير، 83، 111، 276

زنقة جامع علي بتشين، 111، 276

زنقة جامع كتشاوة، 111، 276

زنقة سيدي عبد الله، 111، 276

زواوة، 82، 150، 276

(س)

ساحة الحكومة، 204، 276

سبع تبارن، 59، 276

سبع عيون، 200، 276

سطيف، 22، 28، 33، 276

سوق الجمعة، 84، 109، 118، 157، 276

سوق الخراطين، 59، 73، 155، 276

سوق الدخان، 73، 79، 172، 276

سوق السمن، 65، 73، 78، 79، 109، 111، 128، 276

سوق الفحم، 204، 276

سوق الكبابطية، 111، 276

سوق الكبش، 158، 276

سوق الكتان، 202، 204، 276

سوق المقايسية، 59، 276

سويقة عمور، 59، 78، 106، 109، 119، 134، 276

سيدي بلال، 200، 276

سيدي بلعباس، 22، 28، 277

سيدي بوطويل، 83، 277

سيدي خالد، 111، 128، 135، 204، 277

سيدي عقبة، 111، 204، 277

سيدي محمد الشريف، 78، 110، 117، 277

(ش)

شارع البحرية، 204، 277

شارع بوتان، 204، 277

شارع سيدي عبد الله، 204، 277

شارع فيليب، 204، 277

شارع كليبير، 204، 277

شاطبة، 37، 277

شانة، 111، 277

شرشال، 33، 133، 277

شلب، 35، 277

شيرة، 111، 277

(ط)

طرابلس، 76، 144، 145، 277

طولقة، 111، 204، 277

(ع)

العين الحمراء، 109، 157، 170، 177، 277

العين الجديدة، 157، 277

عمّال، 132، 277

عنابة، 103، 132، 145، 149، 150، 163، 197، 201، 220، 277

عين البساكرة، 158، 277

عين الجامع المعلق، 157، 277

عين الزنبوجة، 62، 277

عين الشارع، 109، 277

عين العطش، 157، 277

عين القصبة، 157، 277

عين باب الجديد، 157، 277

عين بن جاور علي، 157، 278

عين بن فارس، 157، 278

عين تيموشنت، 51، 278

عين حوانيت الغربية، 157، 278

عين سباط الهجاجل، 157، 278

عين سوق الجمعة، 157، 278

عين عبد الله العلج، 116، 134، 161، 278

عين عقبة الشواش، 157، 278

عين فندق الزناكي، 157، 278

عين قطع الرجل، 157، 278

عين كوشة علي، 157، 278

عيون السخاخنة، 89، 278

(غ)

غرداية، 22، 74، 189، 278

غرناطة، 35، 278

غيليزان، 51، 278

غينيا، 91، 278

(ف)

فحص الزبوجة، 62، 278

فرن القصبة، 78، 278

فرن سوق السمن، 78، 278

فرن سيدي محمد الشريف، 78، 277

فرن سويقة عمور، 78، 277

فرن كتشاوة، 78، 278

فرنسا، 17، 147، 183، 184، 210، 278

فرفار، 204، 278

فندق الجرابة، 110، 278

فندق الدخان، 88، 278

فندق الروز، 109، 278

فندق الزيت، 109، 110، 111، 278

فندق العسل، 110، 278

(ق)

قالمة، 22، 278

قرطاجة، 31، 279

قرطبة، 35، 279

قسنطينة، 49، 55، 71، 96، 124، 125، 138، 149، 150، 164، 165، 166، 207، 220، 279

(ك)

كجاوة، 60، 109، 143، 163، 279

كدية الصابون، 69، 279

كريت، 135، 279

كلومنطة، 30، 279

كوشة النصارى، 80، 279

كوشة علي، 157، 209، 215، 279

(ل)

ليبيا، 28، 279

ليشانة، 204، 279

ليوة، 111، 279

(م)

مالطة، 143، 144، 145، 146، 279

متيجة، 215، 279

مراكش، 35، 279

مرسية، 36، 37، 38، 279

مصر، 55، 166، 279

معسكر، 22، 28، 29، 279

مكة المكرمة، 201، 279

مليانة، 192، 279

مليكة، 189، 190، 278

ميرتلة، 35، 279

(ن)

نابولي، 145، 278

(و)

واد الرمان، 63، 67، 279

واد الشفة، 215، 279

وادي ميزاب، 53، 69، 70، 145، 279

وهران، 22، 26، 28، 49، 51، 71، 76، 201، 280

الفهارس:

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
– الإهداء	
– شكر وتقدير	
– قائمة المختصرات	
– المقدمة	**أ – ك**
الفصل التمهيدي: التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين في الدراسات التاريخية الجزائرية	**53–12**
1 – مدرسة الحوليات والكتابة التاريخية	**13**
2 – التاريخ الاجتماعي وواقع المهمشين على ضوء الرسائل الجامعية في الجامعات الجزائرية	**18**
2 – 1 الرسائل الجامعية ما بين 1962–2012	**18**
2 – 2 الرسائل الجامعية ما بين 2013–2021	**21**
3 – المهمشون في الدارسات التاريخية الجزائرية المعاصرة – عرض نماذج من الرسائل الجامعية –	**27**
3 – 1 مكانة الأطفال في مجتمع بلاد المغرب القديم من بداية العصور التاريخية الى نهاية الاحتلال الروماني لبلاد المغرب القديم	**27**
3 – 2 عامة الأندلس في العصر الموحدي	**34**
3 – 3 المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني	**41**
3 – 4 المهمشون في تاريخ الجزائر الاجتماعي (اللصوص وقطاع الطرق أنموذجا) 1830–1918	**46**
الفصل الأول: البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700 – 1830م	**54 – 98**
1 – جماعة الجواجلة	**56**
1 – 1 جماعة الجواجلة والتوزع داخل المدينة	**56**
1 – 2 جماعة الجواجلة والملكيات العقارية داخل المدينة	**58**
1 – 3 جماعة الجواجلة وتفاعلاتها الاجتماعية داخل المدينة	**63**

الفهارس:

1 – 4 حرف وأنشطة جماعة الجواجلة	**67**
2 – جماعة بني ميزاب	**69**
2 – 1 الميزابيون وجوانب من الحياة الاجتماعية داخل المدينة	**69**
2 – 2 بنو ميزاب والأنشطة التجارية والحرفية والخدماتية داخل المدينة	**75**
3 – جماعة القبائل	**82**
4 – جماعة الزنوج	**90**
الفصل الثاني: البساكرة في مدينة الجزائر ما بين 1700–1830م (الحضور/ التأطير/ التفاعل)	**99 – 140**
1 – جماعة البساكرة داخل المدينة	**100**
1 – 1 أعداد البساكرة في مدينة الجزائر	**100**
1 – 2 النساء البسكريات شبه حضور أم حضور منعدم؟	**105**
1 – 3 البساكرة وأماكن الإقامة داخل المدينة	**108**
1 – 4 أمناء جماعة البساكرة	**111**
2 – الوضعية الأسرية للبساكرة في مدينة الجزائر في ضوء سجلات بيت المال	**113**
2 – 1 البساكرة العزاب	**113**
3 – 2 البساكرة المتزوجون	**116**
3 – جماعة البساكرة وتفاعلاتها داخل المدينة	**120**
3 – 1 البساكرة وطبيعة المصاهرات	**120**
3 – 2 البساكرة وجوانب من المعاملات اليومية	**127**
3 – 3 البساكرة والأوقاف داخل وخارج المدينة، أي مساهمة؟	**131**
3 – 4 البساكرة بين الانخراط في الإنكشارية وتقلد الوظائف الإدارية	**135**
الفصل الثالث: أنشطة جماعة البساكرة داخل المدينة 1700–1830م	**141 – 178**
1 – العمل في البحرية	**142**
2 – البساكرة ونشاط الحمالة	**152**
2 –1 الحمالة داخل أسواق وميناء المدينة	**152**
2 –2 حمل المياه	**154**
3 – الحراسة الليلية والعمل داخل المنازل والقصور	**161**

3 -1 الحراسة الليلية	**161**
3 -2 العمل داخل المنازل والقصور	**164**
4 - البساكرة الدلالون	**166**
5 - خدمات وأنشطة مختلفة	**169**
6 - البساكرة بين الثروة والفقر	**172**
الفصل الرابع: جماعة البساكرة داخل المدينة ما بين 1830-1850م	**179 - 216**
1 - الإدارة الفرنسية وتأطير الجماعات البرانية	**180**
2 - الجواجلة - العناصر المسكوت عنها في المصادر والوثائق الفرنسية -	**193**
3 - أعداد وأنشطة الجماعات البرانية 1830-1850	**196**
4 - جماعة البساكرة	**201**
4 -1 أمناء جماعة البساكرة	**201**
4 - 2 البساكرة ومظاهر من الحياة اليومية	**203**
4 - 3 أنشطة وخدمات جماعة البساكرة	**209**
4 - 3 -1 الحمالة والدلالة	**209**
4 - 3- 2 أنشطة وخدمات مختلفة	**212**
الخاتمة	**220 - 217**
قائمة الملاحق	**231 - 221**
قائمة المصادر والمراجع	**246 - 233**
فهرس الأعلام	**271 - 248**
فهرس الأماكن	**280 - 272**

ملخص الدراسة

تندرج هذه الدراسة " **البرانية في مدينة الجزائر ما بين 1700–1850 "جماعة البساكرة نموذجا"** ضمن حقل التاريخ الاجتماعي، حيث تسلط الضوء على احدى الفئات الاجتماعية المهمشة والوافدة على مدينة الجزائر خلال هذه الفترة، وانطلاقا من مصادر تاريخية متنوعة تراوحت بين الوثائق الأرشيفية والكتابات الفرنسية، جاءت هذه الدراسة لترصد لنا الواقع الاجتماعي لهاته الفئة وما يشتمل عليه من جوانب متعددة كالوضعية الاجتماعية والمستوى المعيشي، بالإضافة الى المصاهرات ومختلف المعاملات اليومية.

الكلمات المفتاحية: التاريخ الاجتماعي– الفئات الاجتماعية– البرانية – البساكرة – مدينة الجزائر.

Résumé:

Cette étude, Les Berranis dans la ville d'Alger entre 1700-1850 « l'exemple de groupe d'Al-Bsakra », s'inscrit dans le champ de l'histoire sociale, car elle met en lumière l'un des groupes sociaux marginalisés qui sont venus ville d'Alger durant cette période, et à partir de diverses sources historiques comme les documents d'archives et les écrits français، cette étude surveille la vie quotidienne de cette catégorie sociale dans la ville d'Alger.

Mots clés: histoire sociale - catégories sociales - les Berranis – Biskris - Alger.

Abstract:

This study, The Berranis in the city of Algiers between 1700-1850 "the example of Al-Bsakra group", falls within the field of social history, because it highlights one of the groups marginalized social groups who came to the city of Algiers during this period, and from various historical sources such as archival documents and French writings, this study monitors the daily life of this social category in the city of Algiers.

Keywords: social history - social categories - the Berranis – Biskris - Algiers.